مصرف الريان
MASRAF AL RAYAN

شريكك في التقدم

التقرير السنوي 2023

الامتياز

هو المكافأة،
مقابل ما نقدمه،
ليس ما نتلقاه

حضرة صاحب السمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير البلاد المفدى

صاحب السمو

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

الأمير الوالد

المحتويات

١. تقرير مجلس الإدارة وكلمة رئيس المجلس	**٦**
٢. رسالة الرئيس التنفيذي للمجموعة	**١٠**
٣. نبذة عن مصرف الريان	**١٤**
٤. أبرز الأرقام المالية لعام ٢٠٢٣	**١٦**
٥. حوكمة الشركة	
١. تقرير المدقق المستقل حول الحوكمة	١٨
٢. تقرير المدقق المستقل حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية	٢١
٣. تقرير الحوكمة للعام ٢٠٢٣	٢٤
٦. إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم	
١. إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة	٥٨
٢. إدارة المخاطر للمجموعة	٦١
٣. إدارة متابعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال للمجموعة	٦٤
٤. إدارة الشؤون المالية للمجموعة وعلاقات المستثمرين	٦٦
٥. إدارة الشؤون القانونية	٦٧
٦. إدارة التدقيق الشرعي	٦٧
٧. إدارة الموارد البشرية للمجموعة	٦٧
٨. إدارة تكنولوجيا المعلومات والعمليات المصرفية للمجموعة	٦٨
٩. إدارة الاتصالات المؤسسية	٦٨
٧. الاستدامة البيئية والمجتمع والحوكمة	**٧٠**
٨. الأنشطة المصرفية الأساسية	**٧٦**
١. قطاع الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات	٧٦
٢. قطاع الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة	٧٦
٣. قطاع الخزينة والمؤسسات المالية	٧٨
٩. الشركات التابعة والزميلة والكيانات ذات الأغراض الخاصة والصناديق والفروع	**٨٠**
١. الشركات التابعة	٨٠
٢. الشركات الزميلة	٨٤
٣. الصناديق والكيانات ذات الأغراض الخاصة	٨٤
٤. الفروع	٨٥
١٠. هيئة الرقابة الشرعية	**٨٦**
١١. البيانات المالية المدققة لعام ٢٠٢٣	**٨٨**
١. تقرير هيئة الرقابة الشرعية حول البيانات المالية	٨٩
٢. البيانات المالية الختامية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٩٠

١- تقرير مجلس الإدارة وكلمة رئيس المجلس

السادة المساهمين الكرام،

يسرني بالنيابة عن مجلس الإدارة أن أرفع لكم التقرير السنوي لمجلس الإدارة حول مصرف الريان ش.م.ع.ق. للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

في العام ٢٠٢٣ أعلن صندوق النقد الدولي أن النمو الاقتصادي في قطر عاد إلى وضعه الطبيعي في ٢٠٢٣ بعد الانتعاش الناجم عن استضافة كأس العالم لكرة القدم متوقعاً استمرار عودة الأوضاع الطبيعية في الأجل القريب، في ظل آفاق مؤاتية على المدى المتوسط يدعمها التوسع في إنتاج الغاز الطبيعي المسال وتكثيف جهود الإصلاح وقد اعتبر الصندوق أن السياسات الحذرة التي انتهجها مصرف قطر المركزي كانت ركيزة للاستقرار المالي معلناً عن ضرورة الاستمرار في توخي الحذر للحفاظ على قوة القطاع المصرفي في بيئة من أسعار الفائدة المرتفعة. كما شهد العام ٢٠٢٣ إطلاق استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة التي تتيح فرصة التعجيل بالتحول الاقتصادي نحو اقتصاد يقوم على المعرفة وشامل للجميع يدعمه النمو بقيادة القطاع الخاص.

وقد انعكس ذلك في إعادة تأكيد وكالات التصنيف العالمية على التصنيف الائتماني الراسخ لدولة قطر مع نظرة مستقبلية مستقرة كما بقي القطاع المصرفي قوياً ويتمتع بسيولة عالية ورسملة جيدة ويولي اهتماما كبيرا بتنويع مصادر التمويل وهيكل الودائع ويواصل دعم القطاعين الحكومي والخاص.

وفي ظل هذا الإطار الاستراتيجي، بدأ مصرف الريان العام ٢٠٢٣ بانتخاب مجلس إدارة جديد وقد كان من أولويات المجلس الجديد ترسيخ أسس البنك والحرص على مواصلة مسيرة النمو على الرغم من التحديات وقد انعكس ذلك على أرقام البنك حيث حققنا زيادة بنسبة ٨٪ في الأرباح وشهدت معظم مؤشرات الأداء تحسناً. كما أطلقنا عدداً من المبادرات الاستراتيجية وأبرزها وضع استراتيجية جديدة لتكنولوجيا المعلومات لإطلاق عملية تحول شاملة للبنك إلى العصر الرقمي ووجهنا بوضع خطة استراتيجية جديدة على المدى المتوسط تتوافق مع الأهداف المقررة لاستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة وسيتم لمس نتائج هذه المبادرات في السنوات المقبلة انشاالله. كما واصلنا العمل على تثبيت استقرار المحفظة الائتمانية ونمو الميزانية العمومية بشكل مدروس ومتأني ضمن سياسات مصرف قطر المركزي. وتأتي جميع هذه الجهود في إطار التزامنا بدعم اهداف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ ولنقدم أفضل عوائد ممكنة ومستدامة إلى السادة المساهمين.

يستعد مصرف الريان لإحراز نقلة نوعية في عملياتنا من خلال التحول إلى عصر الخدمات الرقمية وتبني التقنيات المالية المتطورة وطرح حلول مبتكرة تلبي الاحتياجات المتطورة لعملائنا وتعزز تجربتهم وترفع من مستوى التميز في الخدمة.

ارتفع اجمالي الإيرادات
ليصل إلى
٩,٥٦
مليار ريال قطري

أطلقنا عدداً من المبادرات الاستراتيجية وأبرزها وضع استراتيجية جديدة لتكنولوجيا المعلومات لإطلاق عملية تحول شاملة للبنك إلى العصر الرقمي. تأتي جميع هذه الجهود في إطار التزامنا بدعم اهداف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ ولنقدم أفضل عوائد ممكنة ومستدامة إلى السادة المساهمين

على صعيد الأداء المالي، ارتفع صافي الأرباح بنسبة ٨٪ عن العام الماضي ليصل إلى ١,٤٥٢ مليار ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. ارتفع اجمالي الإيرادات ليصل إلى ٩,٥٦ مليار ريال قطري بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣ مقارنة بمبلغ ٧,١٤ مليار ريال قطري في نهاية ٢٠٢٢. بلغ اجمالي الأصول ١٦٤,٢ مليار ريال قطري والأصول التمويلية ١٠٨,٢ مليار وودائع العملاء ٩٣ مليار ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. ارتفعت الاستثمارات بنسبة ٢٢٪ لتصل إلى ٣٩ مليار ريال ومعظمها ديون سيادية. ارتفعت نسبة تغطية المتعثرات في المرحلة الثالثة من ٤٦,٤٪ بنهاية ٢٠٢٢ إلى ٥٦,٧٪ بنهاية ٢٠٢٣ مع انخفاض المخصصات بنسبة ٣٣٪ لتصل إلى ١,١٦٤ مليار ريال. كما نجحنا في تخفيض نسبة التمويلات غير المنتظمة إلى ٥,٧١٪ في نهاية ٢٠٢٣. بلغت ربحية السهم ٠,١٥١ ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مقارنة بمبلغ ٠,١٤٠ ريال بنهاية ٢٠٢٢. أما نسبة كفاية رأس المال فقد تجاوزت بشكل كبير الحد الأدنى المفروض في التعليمات الرقابية لتصل إلى ٢١,٨٤٪.

على مستوى السياسات المحاسبية وتوزيع الأرباح، لم يتم إجراء تعديلات جوهرية على السياسات المعتمدة في البنك خلال العام ٢٠٢٣ ولا تزال أسس التقييم والتقديرات على حالها دون تغيير. ومثل الأعوام السابقة، فقد أعد البنك القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة. وفي هذا الإطار، فإن مجلس الإدارة يوصي الجمعية العمومية بتوزيع جزء من صافي الأرباح على شكل أرباح نقدية على المساهمين بنسبة ١٠٪ من القيمة الإسمية للسهم أي بواقع ٠,١٠ ريال قطري لكل سهم وتوزيع الباقي على الشكل المقترح في البيانات المالية المدققة المطروحة أمام هذه الجمعية للمساهمين للمصادقة عليها.

نضع بين أيديكم كامل التقرير السنوي للسنة المالية ٢٠٢٣ بما فيه تقرير الحوكمة والبيانات المالية الختامية المدققة بما فيها تقارير مدقق الحسابات الخارجي للاطلاع على مزيد من التفاصيل والإفصاحات الإضافية المطلوبة ضمن القوانين والأنظمة.

بالنسبة إلى خطتنا المستقبلية، نستعد في العام ٢٠٢٤ لإحراز نقلة نوعية في عملياتنا من خلال التحول إلى عصر الخدمات الرقمية وتبني التقنيات المالية المتطورة وطرح حلول مبتكرة تلبي الاحتياجات المتطورة لعملائنا وتعزز تجربتهم وترفع من مستوى التميز في الخدمة. كما سنواصل دعمنا للمبادرات البيئية والاجتماعية والحوكمة بما يتماشى مع الأهداف المنشودة من الخطة الوطنية للتغير المناخي في دولة قطر بهدف تعزيز القيمة المضافة للمساهمين.

وإلى جانب ذلك، سنواصل التزامنا بتطوير الكفاءات البشرية من خلال توفير فرص العمل والتطوير الذاتي وتمكين الجيل القادم ليصل إلى سدة القيادة في الصناعة المصرفية. إن هذا الاستثمار في رأس المال البشري هو شهادة على دعمنا القوي لشعب قطر، والاعتراف بدوره كدعامة قوية نستند إليها لتحقيق نجاحاتنا. ومع دخولنا عام ٢٠٢٤ ، تظل استراتيجيتنا الشاملة راسخة بقوة في دعم القطاعين العام والخاص وبناء علاقات قوية مع مختلف الشرائح ضمن قاعدة عملائنا المستهدفة. إن هذا الالتزام الثابت يتجاوز سعينا لتحقيق النجاحات المالية إلى تكريس مكانتنا لنكون البنك الإسلامي الأفضل والداعم الأول لتحقيق التطلعات الطموحة لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

أخيرا، اسمحوا لي في هذه المناسبة أن أرفع بالإنابة عن مجلس الإدارة وعن البنك أسمى آيات الشكر والتقدير لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى وإلى صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني حفظه الله ومعالي الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن جاسم آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية على دعمهم المستمر للاقتصاد والشركات والمؤسسات القطرية. كما أود أن أعرب عن امتناني العميق الى الجهات الرقابية التي يخضع لها البنك بدءا من مصرف قطر المركزي ممثلا بسعادة المحافظ الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، وهيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر ووزارة التجارة والصناعة، شاكرين لهم دعمهم المستمر لمصرف الريان. والشكر موصول أيضاً لإدارة البنك التنفيذية وجميع الموظفين في مصرف الريان على جهودهم وعملهم الدؤوب وإلى السادة المساهمين والمستثمرين والعملاء على ثقتهم بالبنك فإن هذه الثقة هي المحرك الذي يدفعنا نحو المستقبل.

محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

٢- رسالة الرئيس التنفيذي للمجموعة

خلال عام ٢٠٢٣، كثفنا جهودنا على دفع النمو المستدام على المدى الطويل بشكل فعال في إطار الحوكمة السليمة والإدارة الفعالة للمخاطر وتبسيط نمط التشغيل في عملياتنا من الناحية التكنولوجية والمرونة في سرعة الأداء وتطوير تجربة العملاء.

ويعكس الأداء المالي لمصرف الريان خلال ٢٠٢٣، ميزانية عمومية قوية ما يشكل لنا قاعدة جيدة للنمو المستقبلي. هذا وتجدر الإشارة إلى الأداء القوي لأفرعنا في الخارج والمساهمة القوية من كل خط من خطوط أعمالنا المتميزة، ولا سيما قسمي الخدمات المصرفية الخاصة والمميزة في مصرف الريان اللذين يخدمان قاعدة عملائنا من أصحاب الثروات العالية. وبلغ صافي الدخل التشغيلي ٣,٦ مليار ريال قطري وصافي الأرباح ١,٤٥٢ مليون ريال قطري، بزيادة قدرها ٨٪ على أساس سنوي. بلغت نسبة الإيرادات إلى التكاليف ٢٥,٦٪ ويعود الفضل في ذلك إلى الإدارة الفاعلة للمصاريف وجهودنا الحثيثة لتعزيز الفعالية في العمل؛ ونتوه أن البنك يتميز بقاعدة رأسمالية راسخة وسيولة قوية لدعم خططنا التنموية في المستقبل.

وقد أحرز المصرف تقدماً في تنفيذ برنامجه التحولي لتحقيق هدف أولي، وهو تعزيز تجربة العملاء والارتقاء بها؛ وبناءً عليه دخلنا في شراكة استراتيجية مع إحدى الجهات الرائدة من أجل بناء قاعدة مصرفية رقمية قوية، مما يخدم سعينا إلى منح عملائنا تجربة مصرفية فريدة من نوعها من خلال الرقمنة الكاملة عبر شبكة الإنترنت والهواتف المحمولة وكافة وسائل التواصل مع العملاء. كما سنعمل على تحسين إجراءات التعامل مع العملاء وتعزيز التطبيقات وتوفير دعم لا مثيل له من خلال الخدمات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي. ونتوقع في أواخر هذا العام، أن نطلق تطبيقاً جديداً على الجوال يحاكي في جودته معايير الخدمات المصرفية الإلكترونية المستقبلية ويتضمن سمات وخدمات مبتكرة تتجاوز عروض الأسواق الحالية، ما يمنح عملاءنا حرية الاختيار بانتقاء قنواتهم المفضلة لمباشرة عملياتهم المصرفية والتواصل معنا والحصول على خدمات متكاملة تماماً. وفي الوقت نفسه، يستثمر المصرف استثماراً كبيراً في استبدال نظامه المصرفي الأساسي، إذ ندرك أن تحديث التكنولوجيا الأساسية سيدعم تسويق منتجات وخدمات جديدة وأكثر ابتكاراً، وتبسيط عمليات الالتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات، وأيضاً يمكّن من العمل بتكاليف أقل وبكفاءة أكبر. وعلى الرغم من

بلغ **صافي الأرباح**
١,٤٥٢
مليون ريال قطري

بلغ إجمالي
الموجودات
١٦٤
مليار ريال قطري

فإننا على ثقة أن مصرف الريان سوف يحقق نمواً متصاعداً مستنداً في ذلك على الالتزام بمسؤوليته تجاه العملاء وكافة الأطراف ذوي الصلة

إننا نهدف إلى تقديم خدمة استثنائية لعملائنا وخلق قيمة طويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة لدينا، والاستثمار بشكل إيجابي لموظفينا ومجتمعاتنا

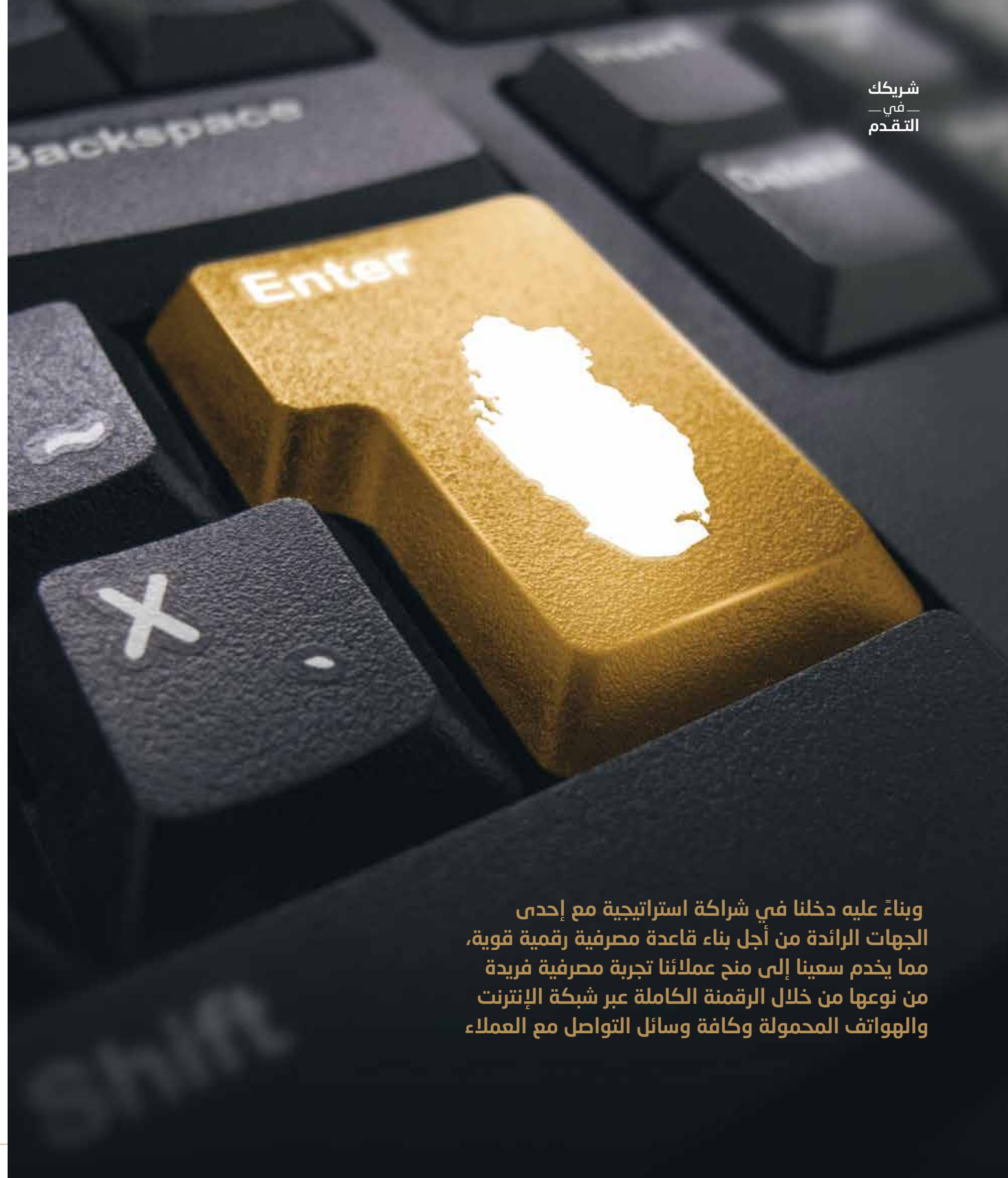

شريكك
— في —
التقدم

وبناءً عليه دخلنا في شراكة استراتيجية مع إحدى الجهات الرائدة من أجل بناء قاعدة مصرفية رقمية قوية، مما يخدم سعينا إلى منح عملائنا تجربة مصرفية فريدة من نوعها من خلال الرقمنة الكاملة عبر شبكة الإنترنت والهواتف المحمولة وكافة وسائل التواصل مع العملاء

أننا حققنا فاعلية عالية في المصاريف في عام ٢٠٢٣، إلا أننا سنواصل دعم الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة لتحقيق مكاسب طويلة الأجل.

يؤمن مصرف الريان إيماناً قوياً بكونه مؤسسة قطرية مسؤولة تجاه نمو المجتمع، اذ يقدّر أن مراعاة الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاعتبارات المتعلقة بالحوكمة تولّد قيمة مستدامة طويلة الأجل لكافة المعنيين من العملاء وأصحاب المصالح الآخرين. وقد برهن المصرف على التزامه القوي بالاستدامة من خلال مبادرات ريادية أبرزها إطلاق الوديعة الخضراء وحملة تمويل المركبات الخضراء التي تؤكد على عزمنا الدؤوب لتوفير المنتجات المالية المعززة للمسؤولية البيئية. ويتجسد التزامنا تجاه المجتمع القطري من خلال ما نتخذه من المبادرات التي تنطوي تحت استراتيجيتنا للمسؤولية الاجتماعية سواء عبر المشاركة في المناسبات ذات الأهمية الثقافية أو التعاون مع المنظمات الخيرية، والمشاركة مع المؤسسات التعليمية. وتعكس مبادرات نقوم بدعمها مثل برامج أكاديمية قطر للمال والأعمال للأصول المستقبلية وشراكاتنا مع الجامعات المحلية، تفانينا في تنمية الكفاءات والمساهمة في نمو القطاع المصرفي في قطر. كما أظهرت مشاركتنا الفعّالة في أسبوع الاستدامة القطري ٢٠٢٣ جهودنا السبّاقة على تطبيق معايير الاستدامة من خلال عقد ورش عمل متنوعة في هذا السياق، واعتماد وسائل نقل مستدامة، ومبادرات بيئية.

وفي شهر يونيو ٢٠٢٣، أطلق مصرف الريان خدمة «الريان الاستثنائية» المخصصة لخدمة العملاء القطريين والمقيمين من ذوي الملاءة المالية العالية، وهي تقدّم إمكانية الوصول الشخصي إلى المنتجات والخدمات مصحوبة بامتيازات حصرية، مما يقوّي موقفنا الراسخ نحو توفير تجربة مصرفية سلسة ومجزية لهم؛ وتتماشى هذه الخدمة الرائدة مع هدفنا المتمثل في بناء علاقات عمل ذات أهداف واضحة وقيمة مضافة، تركّز على تلبية احتياجات فئة مميزة من العملاء.

إن التزامنا الثابت بتقديم المنتجات والعمليات النوعية، إلى جانب سعينا الدؤوب إلى التفوق في خدمة العملاء، يتم تقديرها من قبل مؤسسات التقييم العالمية، وقد ترجم هذا التقدير خلال عام ٢٠٢٣ بحصول البنك على سلسة من الجوائز المرموقة كالتالي:

- أفضل منتجات للتمويل الإسلامي: مجلة جلوبال بيزنيس ريفيو
- أفضل مصرف إسلامي في قطر: المستثمر الدولي
- أفضل بنك في مجال الاستدامة: المستثمر الدولي
- جائزة التميز في الأعمال

ولا يزال حرصنا على اجتذاب المواهب القطرية وتوظيفها وتطويرها والاحتفاظ بها، من البنود الرئيسية في استراتيجيتنا؛ فاعتباراً من عام ٢٠٢٣، يشكّل القطريون نسبة ٥٠ في المائة على مستوى المناصب التنفيذية العليا و٤٤ في المائة من هيكلنا الإداري، مع معدل إجمالي للتقطير يبلغ ٣٤ في المائة. وسنواصل الاستثمار بشكل كبير في توظيف الكفاءات المحلية الاستثنائية وتدريبها والمحافظة عليها، وذلك حرصاً منا على المساهمة في تطوير نظام مصرفي وطني صلب. كما أن تطبيق مبدأ البيئة الوظيفية المرنة، هو محور رئيسي لتميز مصرف الريان كبيئة عمل حاضنة للكفاءات المهنية، الأمر الذي يغذي الابتكار، والإحساس العميق بالانتماء وينمي حس التعاون والسلوك الأخلاقي، والتفاني العميق لخدمة عملائنا وفق مستويات راقية.

وإذ نتطلع إلى عام ٢٠٢٤ والأعوام اللاحقة، فإننا على ثقة أن مصرف الريان سوف يحقق نمواً متصاعداً مستنداً في ذلك على الالتزام بمسؤوليته تجاه العملاء وكافة الأطراف ذوي الصلة، وفق استراتيجية بنّاءة تستند على تطبيق التكنولوجيات الحديثة في خدمة العملاء على كافة أوجهها، من أجل إثراء تجربتهم المصرفية ودفع التفوق التشغيلي، مع الحفاظ في الوقت نفسه على ثقافة قوية للمخاطر والالتزام. إننا نهدف إلى تقديم خدمة استثنائية لعملائنا وخلق قيمة طويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة لدينا، والاستثمار بشكل إيجابي في نمو موظفينا ومجتمعنا القطري كما كافة المجتمعات التي نعمل بها؛ فمصرف الريان يزدهر بمرونته في إحداث التغيير وقابليته للتكيف باستمرار ليكون أكثر المصارف الإسلامية دينامية في قطر وعلى الصعيد العالمي.

وفي الختام، أعرب عن امتناني لمساهمينا وعملائنا ومجلس الإدارة وفريقنا المهني المتفاني في مجموعة مصرف الريان إذ نقدّر دعمهم وجهودهم ونتطلع معاً إلى مستقبل من النمو المستمر والابتكار والأثر الإيجابي.

فهد بن عبدالله آل خليفة
الرئيس التنفيذي للمجموعة

٣- نبذة عن مصرف الريان

لمحة عامة

مصرف إسلامي تأسس في دولة قطر في ٤ يناير ٢٠٠٦ ومرخص من مصرف قطر المركزي

مصنف من البنوك ذات التأثير الهام محلياً

استكمل اندماجه مع بنك الخليج التجاري (الخليجي) ش.م.ق.ع. بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٢١

قطاعات الأعمال

- الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات والخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم
- الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة
- قطاع الخزينة والمؤسسات المالية
- إدارة الأصول والاستشارات المالية
- العمليات الدولية (المملكة المتحدة، فرنسا والإمارات العربية المتحدة)

حصة السوق

- ثاني أكبر مصرف إسلامي مدرج في قطر من حيث إجمالي الأصول (٣١٪ من حصة السوق)*
- ثالث أكبر بنك قطري مدرج بالبورصة من حيث إجمالي القروض (٩٪ من حصة السوق)*

الإدراج العام

- أسهم عادية مدرجة في بورصة قطر
- ثالث أكبر بنك في قطر من حيث رسملة السوق (٢٤,٧ مليار ريال قطري)**
- إجمالي أسهم رأس المال ٩,٣ مليار سهم عادي مصدرة بالكامل

التصنيف

- تم إعادة تأكيد التصنيف الإئتماني للبنك عند A1
- مع توقعات سلبية، تصنيف التقييم الائتماني الأساسي والتقييم الائتماني الأساسي المعدل عند baa2

هيكل الملكية

- قاعدة مساهمين متنوعة وملكية راسخة للكيانات الاعتبارية
- ملكية الحكومة المباشرة وغير المباشرة عبر الكيانات التابعة لها تبلغ تقريباً ٣٤٪ من الأسهم
- ملكية الكيانات الاعتبارية القطرية غير الحكومية تبلغ حوالي ١٥,٤٥٪ من الأسهم. النسبة المتبقية البالغة ٥٠,٥٥٪ يمتلكها مستثمرون من شركات وأفراد من قطر ودول أخرى
- كبار المساهمين ممن يمتلكون ٥٪ أو أكثر من أسهم رأس المال بشكل مباشر أو غير مباشر هم جهاز قطر للاستثمار (٢٠,٦٪) ومحفظة استثمار القوات المسلحة القطرية (٧,٥١٪) والهيئة العامة القطرية للتقاعد والتأمينات الاجتماعية (٥,٧٢٪)

معلومات عن السهم

- أسهم المصرف مدرجة في بورصة قطر
- رمز التداول MARK
- رمز التعريف الدولي: QA000A0M8VM3
- رسملة السوق: ٢٤,٧ مليار ريال قطري
- مضاعفات التقييم: السعر للإيرادات ١٧؛ السعر للقيمة الدفترية ١,٠٥

*المصدر: وفقاً لآخر قوائم مالية منشورة والقائمة المالية المجمعة للبنوك بحسب موقع مصرف قطر المركزي

**المصدر: بورصة قطر وفقاً لسعر الإغلاق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٤- أبرز الأرقام المالية لعام ٢٠٢٣

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

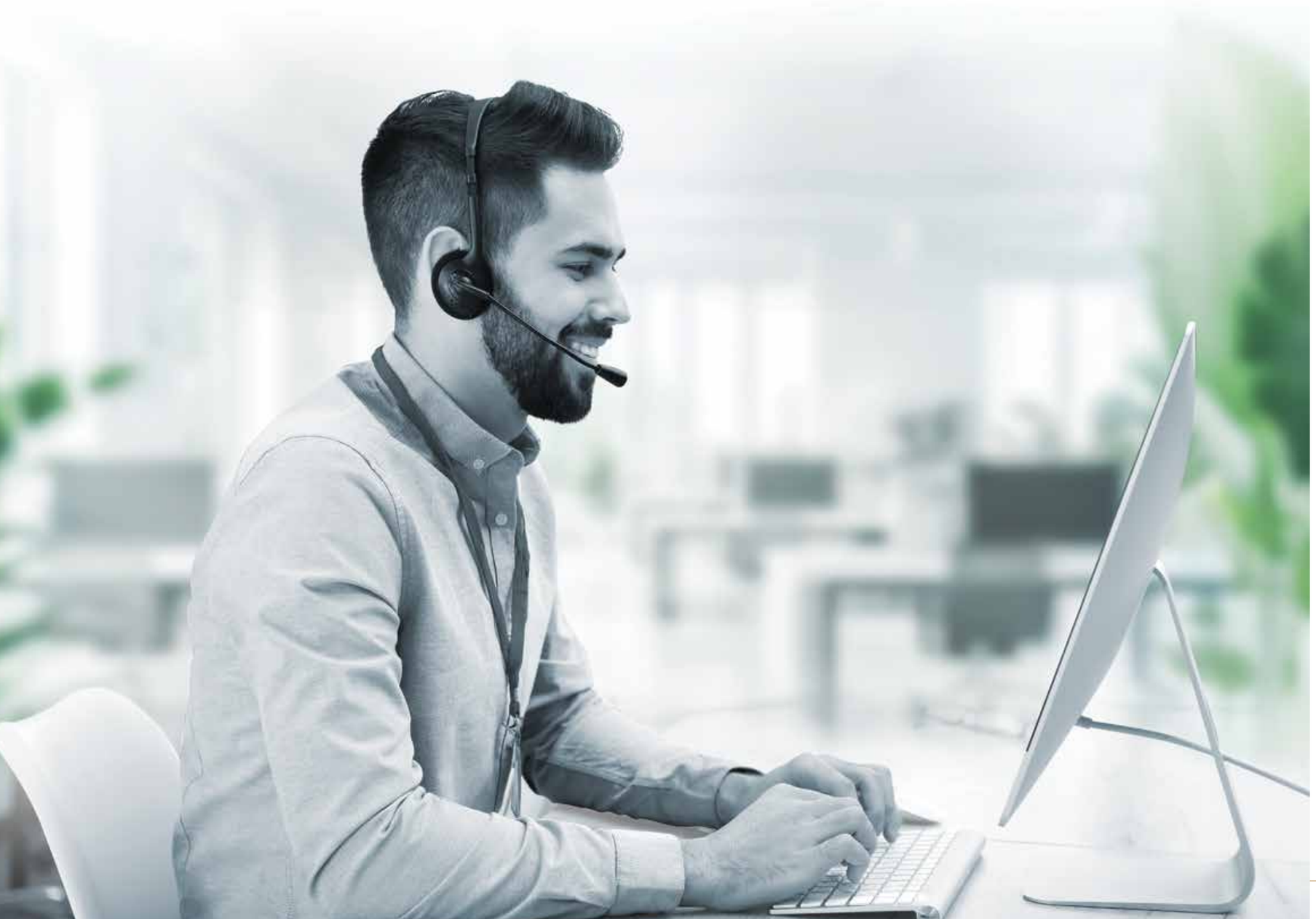

الأصول التمويلية
١٠٨
مليار ر.ق

ودائع العملاء
٩٣
مليار ر.ق

حقوق المساهمين
٢٤
مليار ر.ق

معدل كفاية رأس المال
٪٢١,٨٤

صافي الأرباح
١,٤٥٢
مليون ر.ق

العائد على السهم
٠,١٥
ريال قطري

إجمالي الأصول
١٦٤
مليار ر.ق

إجمالي الإيرادات
٩,٥٦٠
مليون ر.ق

٥- حوكمة الشركة

١- تقرير المدقق المستقل حول الحوكمة

تقرير التأكيد المستقل لمساهمي مصرف الريان (ش.م.ع.ق)

تقرير حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة الهيئة وفقا لقرارالهيئة رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ («متطلبات الهيئة»).

مقدمة

وفقاً لمتطلبات المادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («نظام الحوكمة» أو «النظام») الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) رقم (٥) لسنة ٢٠١٦. قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المحدود المرفق حول تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية المرفق لمصرف الريان (ش.م.ع.ق) («البنك») كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

يعد مجلس إدارة البنك مسؤولا عن إعداد تقييم مجلس الإدارة للالتزام لمتطلبات الهيئة - كما هو مدرج في التقرير السنوي - والذي يغطي كحد أدنى متطلبات المادة رقم (٤) من النظام.

ويعد مجلس إدارة البنك مسؤولاً عن ضمان التزام البنك بمتطلبات الهيئة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٥) لسنة ٢٠١٦. كما يعد المجلس مسؤولاً عن إعداد التقرير عن تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة.

يكون مجلس الإدارة مسؤولًا أيضًا عن تحديد مجالات عدم الالتزام والمبرّرات ذات الصلة حيث تمّ التحفيف منها.

تتضمن هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية وافية بحيث يضمن تطبيقها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة، وتشمل الالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة.

مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إصدار استنتاج عن التأكيد المحدود حول ما إذا استرعى أمر ما انتباهنا مما يجعلنا نعتقد بأن تقرير «تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة» - كما هو مدرج في التقرير السنوي- لا يُظهر بصورة عادلة ومن كافة النواحي الجوهرية التزام البنك بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، بناء على اجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها.

وقد نفذنا هذه المهمة وفقا للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد رقم ٣٠٠٠ (معدل) «مهام التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية»، الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي(IAASB) . ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بغرض الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا استرعى أمر ما انتباهنا مما يجعلنا نعتقد بأن تقرير تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة ككل، ليس معداً من كافة النواحي المادية وفقاً لقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

تختلف الإجراءات المتبعة في مهمة التأكيد المحدود من حيث طبيعتها وتوقيتها، وهي أقل من حيث النطاق، عن مهمة التأكيد المعقول. وبالتالي، يكون مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه من مهمة التأكيد المحدود أقل بشكل أساسي عن التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه فيما لو تم إجراء مهمة التأكيد المعقول. ولم نقم بتنفيذ اجراءات لتحديد الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن إجراؤها إذا كانت هذه المهمة تتعلق بالتأكيد المعقول.

تتضمن مهمة التأكيد المحدود تقييم مخاطر التحريف المادي في تقرير تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة، سواء كان ناتجا عن احتيال أو خطأ، والتعامل، حسب الضرورة، مع المخاطر التي تم تقييمها في ظل الظروف المحيطة. ويعد نطاق مهمة التأكيد المحدود أقل بشكل أساسي عن مهمة التأكيد المعقول من حيث اجراءات تقييم المخاطر والاجراءات المتبعة للتعامل مع المخاطر التي تم تقييمها. وبناء على ذلك، لا نبدي رأي تأكيد معقول حول ما إذا تم إعداد تقرير تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة، وفقاً لقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

تم تنفيذ الاجراءات بناء على حكمنا المهني بما في ذلك الاستفسارات ومراقبة العمليات المنفذة وفحص الوثائق وتقييم مدى ملاءمة سياسات إعداد التقارير للبنك ومطابقتها مع السجلات الأساسية.

نظراً لظروف الارتباط، قمنا خلال تنفيذ الاجراءات المذكورة اعلاة ، بما يلي:

- الاستفسار من الإدارة للتوصل إلى فهم العمليات المتبعة لتحديد متطلبات نظام الهيئة واللوائح ذات الصلة بما في ذلك النظام والاجراءات المطبقة من قبل الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات والمنهجية التي اتبعتها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بهذه المتطلبات.
- تم أخذ الإفصاحات بعين الاعتبار من خلال مقارنة محتويات تقييم مجلس الإدارة للالتزام بنظام الهيئة ، بما في ذلك النظام مقابل متطلبات المادة رقم ٤ من النظام؛
- الموافقة على المحتويات ذات الصلة لتقييم مجلس الإدارة بشأن الالتزام بنظام الهيئة ، بما في ذلك النظام للسجلات الأساسية التي تحتفظ بها البنك؛و
- تنفيذ اختبار تحقيقي محدود على أساس انتقائي، عند الضرورة، وذلك لتقييم الالتزام بالمتطلبات؛ وملاحظة الأدلة التي تم جمعها من قبل الإدارة؛ وتقييم ما إذا تم الإفصاح عن أي مخالفات للمتطلبات، إن وجدت، من قبل مجلس الإدارة، من كافة النواحي الجوهرية.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها تقييماً للجوانب النوعية أو لفعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة للالتزام بالمتطلبات. ولذلك، لا نقوم بتقديم أي تأكيد حول ما إذا كانت الإجراءات التي تطبقها الإدارة تؤدي بفعالية إلى تحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

التزمنا خلال عملنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، التي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم ١(ISQM) وبالتالي تحافظ على نظام شامل لآداء الجودة بما في ذلك سياسات وإجراءات موثقة حول الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية.

القيود المتأصلة

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها المنشآت لتبني متطلبات الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق الإجراء وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء وتقييمهم لما إذا كانت إجراءات الالتزام قد تم تنفيذها بفعالية، وفي بعض الحالات لا تترك دليل عليها. ومن الملاحظ أيضا أن تصميم إجراءات الالتزام سوف ينتهج أفضل الممارسات التي تختلف من منشأة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن مقارنتها بها.

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص تقييم مجلس الإدارة بشأن الالتزام بقانون الهيئة بما في ذلك النظام والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظراً للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة الداخلية حول الالتزام بالقوانين والأنظمة ذات الصلة، بما في ذلك احتمال حدوث تواطؤ أو تجاوز الإدارة للضوابط، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ وقد لا يتم كشفها.

المعلومات الأخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤولًا عن المعلومات الأخرى، والتي تشتمل على «التقرير السنوي» (ولكن لا تشتمل «تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة «)، وهو التقرير الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير التأكيد هذا.

إن استنتاجاتنا حول «تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة كما هو مدرج في التقرير السنوي» لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليه.

فيما يتعلق بمهمة التأكيد حول «تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة - كما هو مدرج في التقرير السنوي»، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء تنفيذ المهمة، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

إذا استنتجنا أن هناك تحريفاً مادياً للمعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، وبناءً على إجراءاتنا، فنحن مطالبون بإعداد تقرير بذلك. أما خلاف ذلك، فليس لدينا ما نسجله في هذا الخصوص.

الاستنتاج

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والموضحة في هذا التقرير، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، لا يعرض بشكل عادل من جميع النواحي المادية، التزام البنك بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

التأكيد على الأمر

ونلفت الانتباه إلى أن الأمور الموضحة في القسم ٥,٣ ضمن تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركة الذي يشير إلى أن اثنين فقط من أصل عشرة أعضاء مجلس إدارة مستقلون كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

لم يتم تعديل تقريرنا في هذا الصدد.

نيابة عن برايس ووترهاوس كوبرز - فرع قطر
سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم ١٢٠١٥٥

وليد تهتموني
سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٧٠
الدوحة، دولة قطر
٨ فبراير ٢٠٢٤

٢- تقرير المدقق المستقل حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية

تقرير التأكيد المستقل لمساهمي مصرف الريان (ش.م.ع.ق)

تقرير حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

مقدمة

وفقاً لمتطلبات المادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («نظام الحوكمة» أو «النظام») الصادر بموجب قرار هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المعقول حول «تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية» لمصرف الريان (ش.م.ع.ق) («البنك») كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ استنادًا إلى الإطار الصادر عن لجنة المنظمات الراعية.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

يعد مجلس إدارة البنك مسؤلاً عن تقديم «تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية» للبنك على المستوى المنفصل، والذي يشتمل على:

- تقييم مجلس الإدارة حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للبنك على المستوى المنفصل؛
- وصف العمليات الجوهرية وضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للبنك على المستوى المنفصل ؛ و
- تقييم شدة تأثير التصميم والفعالية التشغيلية لأوجه القصور في ضوابط الرقابة، إن وجدت، ولم يتم إصلاحها في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

يعتمد التقييم الوارد في التقرير السنوي على العناصر الآتية المدرجة في مصفوفات مراقبة المخاطر المقدمة من إدارة البنك:

أهداف الرقابة، بما في ذلك تحديد المخاطر التي تحول دون تحقيق أهداف الرقابة؛ و

- تصميم وتطبيق أنظمة ضوابط الرقابة لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة.

كما أن مجلس إدارة البنك مسؤول أيضاً عن إنشاء والحفاظ على الضوابط المالية الداخلية بناءً على إطار عمل لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي («إطار عمل لجنة المنظمات الراعية»).

تتضمن هذه المسؤوليات تصميم والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية كافية بحيث يضمن تشغيلها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة. وتشتمل الأنظمة على:

- الالتزام بسياسات البنك؛

حماية موجوداتها؛

• منع حالات الاحتيال والأخطاء واكتشافها؛

دقة السجلات المحاسبية واكتمالها؛

• إعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب؛

الالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة.

مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إبداء نتيجة التأكيد المعقول بناء على اجراءات التأكيد التي قمنا بها على «تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية» للبنك على المستوى المنفصل بناءً على إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

وقد نفذنا هذه المهمة وفقا للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد رقم ٣٠٠٠ (معدل) «مهام التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية»، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بغرض الحصول على تأكيد معقول حول تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية» كما هو معروض في «تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية» للبنك على المستوى المنفصل المعروض في التقرير السنوي، من جميع النواحي الجوهرية، لتحقيق الغايات المرجوة من الرقابة على النحو المنصوص في وصف العمليات ذات الصلة من جانب الإدارة، استنادًا إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

تعتبر العملية جوهرية في حال وجود تحريف ناتج عن احتيال أو خطأ في مسار المعاملات، أو المبالغ الواردة في البيانات المالية الموحدة، مما يتوقع معه التأثير بشكل معقول على قرارات مستخدمي البيانات المالية. ولأغراض هذه المهمة، تتمثل العمليات التي تم تحديدها على أنها جوهرية في:

١- ضوابط الرقابة على مستوى المنشأة؛

٢- تمويل الشركات والأفراد؛

٣- استلام الودائع (بما في ذلك حسابات الاستثمار التشاركية)؛

٤- المشتريات والذمم الدائنة والمدفوعات؛

٥- الخزينة والاستثمار؛

٦- االموارد البشرية وجداول الرواتب؛

٧- الامتثال؛

٨- التمويل التجاري؛

٩- دفتر الأستاذ العام والتقارير المالية والإفصاحات؛و

١٠- ضوابط التكنولوجيا والعامة

يتضمن ارتباط التأكيد لإبداء رأي تأكيد معقول بشأن «تقرير مجلس الإدارة عن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية» للبنك على المستوى المنفصل استنادًا إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية كما عرض في التقرير السنوي، يتضمن تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة حول عدالة عرض التقرير.

تضمنت إجراءاتنا بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية على ما يلي:

• التوصل إلى فهم لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية.

• تقدير المخاطر في حال وجود ضعف مادي؛ و

• فحص وتقييم تصميم ضوابط الرقابة بناء على المخاطر التي تم تقييمها.

خلال أدائنا لهذه المهمة، توصلنا إلى فهم المكونات التالية لنظام الرقابة:

• بيئة الرقابة

• تقييم المخاطر

• أنشطة الرقابة

• المعلومات والاتصالات

• أنشطة المراقبة

اعتمدنا في اختيار الاجراءات على أحكامنا الشخصية، بما في ذلك تقييم مخاطر وجود تحريف مادي لمدى ملاءمة التصميم التشغيل، سواء أكان ناتجا عن احتيال أو خطأ. وتضمنت إجراءاتنا كذلك تقييم مخاطر عدم تصميم ضوابط الرقابة بالشكل تشغيلها بفعالية المناسب لتحقيق أهداف ضوابط الرقابة المشار إليها في «تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية» للبنك على المستوى المنفصل.

تضمنت إجراءاتنا على اختبار للفعالية التشغيلية للضوابط التي تعد ضرورية لتقديم تأكيد معقول بأنه قد تم تحقيق أهداف ضوابط الرقابة ذات الصلة.

وتشمل المهمة من هذا النوع كذلك التقييم الخاص بتقييم مجلس الإدارة حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة لأهداف ضوابط الرقابة المذكورة في هذا التقرير. وتشمل أيضاً تنفيذ الإجراءات الأخرى التي تعتبر ضرورية بناء على الظروف المحيطة.

نعتقد بأن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير الأساس لرأينا حول «تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للبنك على المستوى المنفصل».

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

التزمنا خلال عملنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، التي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم ١ (ISQM) وبالتالي تحافظ على نظام شامل لإدارة الجودة بما في ذلك سياسات وإجراءات موثقة حول الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية.

مفهوم ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

إن ضوابط الرقابة الداخلية لمنشأة ما هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول حول مدى موثوقية التقارير المالية وإعداد التقارير المالية للأغراض الخارجية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بصيغتها المعدلة الصادرة عن مصرف قطر المركزي. تشتمل أنظمة الرقابة الداخلية لمنشأة ما على تلك السياسات والإجراءات التي:

(١) تتعلق بالاحتفاظ بسجلات، ذات تفاصيل معقولة، والتي تعكس بشكل دقيق وعادل المعاملات والتصرف في موجودات المنشأة.

(٢) تقدم تأكيداً معقولاً بأن المعاملات يتم تسجيلها عند الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام، وأن مقبوضات ونفقات المنشأة تتم فقط وفقًا للتصريحات الصادرة عن إدارة المنشأة؛ و

(٣) تقدم تأكيداً معقولاً فيما يتعلق بالحد من أو الكشف في الوقت المناسب عن اقتناء أو استخدام أو تصرف غير مصرح به لموجودات المنشأة مما قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية.

القيود المتأصلة

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص «تقرير مجلس الإدارة لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية» للبنك على المستوى المنفصل والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظرًا للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة للضوابط، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ و لا يمكن اكتشافها. كذلك، فإن توقعات أي تقييم لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للفترات المستقبلية تخضع لمخاطر تتمثل في احتمال أن تصبح الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، أو أن درجة الالتزام بالسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

وعلاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط المصممة والتي تم العمل بها اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ والتي يغطيها تقرير التأكيد الخاص بنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور موجودة فيما يتعلق بضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية قبل التاريخ الذي تم فيه تفعيل هذه الضوابط.

المعلومات الأخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤولًا عن المعلومات الأخرى، والتي تشتمل على التقرير السنوي (ولكنها لا تشتمل على «تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية») للبنك على المستوى المنفصل وهو التقرير الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير التأكيد هذا.

إن رأينا حول «تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية» للبنك على المستوى المنفصل لا تغطي المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي رأي بأي شكل للتأكيد عليها.

فيما يتعلق بمهمة التأكيد حول «تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للبنك على المستوى المنفصل»، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء تنفيذ المهمة، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك. هذا وليس لدينا ما نسجله في هذا الخصوص.

التأكيد على الأمر

ونلفت الانتباه إلى أن تقرير التأكيد هذا لا يشمل أي شركات تابعة للبنك. ولم يتم تعديل تقريرنا في هذا الصدد.

الـرأي

برأينا، بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قمنا بها، فإن تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية للبنك على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية، بناء على إطار عمل لجنة المنظمات الراعية، وكما ورد بتقرير مجلس الادارة، قد تم عرضه بشكل عادل من جميع النواحي المادية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

نيابة عن برايس ووترهاوس كوبرز - فرع قطر

سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم ١٢٠١٥٥

وليد تهتموني
سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٧٠
الدوحة، دولة قطر
٨ فبراير ٢٠٢٤

٣. تقرير الحوكمة السنوي للعام ٢٠٢٣

يغطي هذا التقرير السنة المالية الممتدة من ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

أعدّ مجلس الإدارة هذا التقرير إمتثالاً لتعليمات مصرف قطر المركزي بشأن حوكمة البنوك الصادرة بالتعميم رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢٢ وقوانين وتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة المنطبقة على مصرف الريان ش.م.ع.ق. (المشار إليه فيما يلي بعبارة «البنك» و/أو «المصرف» و/أو «الشركة») بما في ذلك نظام حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ ونظام الطرح والإدراج وتعليمات وقواعد التعامل في بورصة قطر وكذلك قانون الشركات التجارية القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ المعدل بالقانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ والنظام الأساسي للبنك بالإضافة إلى المعايير والممارسات الدولية والإقليمية في مجال الحوكمة (يشار إليها مجتمعة بعبارة «قوانين الحوكمة»).

يصف هذا التقرير الإجراءات التي يتبعها البنك في تطبيق قوانين الحوكمة السالفة الذكر ويتضمن جميع الإفصاحات المطلوبة بموجبها ويخلص بتقرير مجلس الإدارة عن تقييم التزام الشركة بقوانين الحوكمة وكذلك تقرير المجلس حول نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

مجلس الإدارة هو المسؤول الأول والأخير عن الحوكمة في مصرف الريان والرقابة على الكيانات والشركات التابعة له ويتفانى المجلس بالحفاظ على أعلى معايير السلوك الأخلاقي في تطبيق مبادئ الحوكمة بغية أداء مسؤولياته الكاملة أمام مساهمي البنك وخدمتهم بنزاهة وصدق واستقامة.

٤- إجراءات التطبيق

٤-١ في ما يخص منظومة الحوكمة

تم وضع نظام شامل للحوكمة الرشيدة ضمن المصرف يُعنى بالحفاظ على حقوق المساهمين وضمان معاملة مختلف فئاتهم بصورة عادلة مع التركيز على متطلبات الإفصاح عن المعلومات وضمان شفافيتها بالإضافة إلى المسؤوليات والواجبات المناطة بمجلس الإدارة، ويشمل ذلك الأنظمة والسياسات والإجراءات التي تضمن المحاسبة والمساءلة بشكل ملائم والنزاهة والشفافية في مزاولة البنك لأعماله وأنشطته.

يحدد هذا النظام توزيع الأدوار والمسؤوليات ويضمن فصل السلطات كما يحدد متطلبات الإفصاح والشفافية على جميع المستويات ويشمل ذلك مجلس الإدارة نفسه واللجان المنبثقة عنه وهيئة الرقابة الشرعية والإدارة العليا والتدقيق الداخلي والتحقيق الشرعي والمدققين المستقلين وأجهزة الرقابة الداخلية ويكفل التعاون مع الجهات الرقابية والتنظيمية.

إن نظام الحوكمة في المصرف محدد في ميثاق الحوكمة للمجموعة الموافق عليه من مجلس الإدارة الذي يرسم السياسات والممارسات المعتمدة للحوكمة ضمن البنك. تم إعداد الميثاق بما يتماشى مع متطلبات الجهات الرقابية وأفضل المعايير والممارسات الدولية. وعلى مستوى المجموعة، فإن المصرف ملتزم بمتطلبات الحوكمة بما يتوافق مع البيئة الرقابية في الدول الأخرى التي يعمل فيها. ويحدد الميثاق المذكور السياسة الشاملة لمبادىء الحوكمة المطبقة في المصرف ويضع الأسس التي يستند إليها نظام الحوكمة في البنك وكذلك تكوين وإجراءات عمل الأجهزة التي يضمّها.

يمكن الإطلاع على ميثاق الحوكمة المشار اليه على الموقع الإلكتروني للمصرف (www.alrayan.com).

٤-٢ في ما يخص مجلس الإدارة

٤-٢-١ الشروط الواجب توافرها في عضو مجلس الإدارة

يحدد النظام الأساسي خصوصاً في المادة (٣٠) منه شروط الحد الأدنى الواجب توافرها في عضو مجلس الإدارة حيث تتطابق هذه الشروط مع متطلبات قوانين الحوكمة المنطبقة. فضلاً عن ذلك، قام مجلس الإدارة بوضع لائحة مكتوبة تحدد إجراءات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وتم إقرارها من قبل الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ١٦ نوفمبر ٢٠٢٢ وتحدد اللائحة بشكل تفصيلي شروط الترشح ومعايير التأهل والتقييم وما إلى ذلك من أمور تنظيمية لعملية الترشّح واختيار أعضاء مجلس الإدارة وقد تم إعداد اللائحة وفقاً لقوانين الحوكمة ذات الصلة. يمكن الإطلاع على النظام الأساسي ولائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة على الموقع الإلكتروني للمصرف (www.alrayan.com).

فضلاً عن ذلك، يطلب البنك من جميع الأعضاء إجراء إفصاحات معينة وتوقيع تعهد كتابي بموافاة البنك بأي تغييرات على تلك الإفصاحات فور حدوثها. تم تصميم تلك الإفصاحات على شكل استبيانات تضمن إفصاح العضو عن كل البيانات التي يحتاج لها البنك لتقييم مدى التزام العضو بالشروط الواجب توافرها فيه وفقاً للقوانين وتقديم الإثباتات عند الحاجة. يطلب البنك من أعضاء مجلس الإدارة تحديث إفصاحاتهم مرة على الأقل سنوياً. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، لم تسجّل مخالفة لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة للشروط الواجب توافرها في عضو مجلس الإدارة المقررة بالقوانين والأنظمة ذات الصلة.

٤-٢-٢ تشكيل المجلس

يحدد النظام الأساسي للبنك وخصوصاً المواد ١٩ و٢٩ منه كيفية تشكيل المجلس ولجانه وجميع تلك المواد تستوفي متطلبات قوانين الحوكمة. وفقاً للنظام الأساسي للبنك، يتألف مجلس إدارة مصرف الريان من ١١ عضواً. في العام ٢٠٢٣ استقال عضو واحد مستقل هو السيد عبدالله بن ناصر المسند. أكمل مجلس الإدارة بالعدد المتبقي (١٠ أعضاء) ولكن تم فتح باب الترشيح لملء الشغور في المقعد المستقل وسيتم اختيار خلف للسيد عبدالله بن ناصر المسند في الجمعية العامة السنوية التي يتوجه إليها هذا التقرير. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، تألف مجلس إدارة المصرف من عشرة أعضاء غالبيتهم غير تنفيذيين (٧ من أصل ١٠) من بينهم اثنين مستقلين. لمزيد من التفاصيل حول تشكيل مجلس الإدارة، يرجى مراجعة قسم إفصاحات الحوكمة أدناه تحت الفقرة «٥-٣» بعنوان «مجلس الإدارة».

٤-٢-٣ حظر المناصب

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ لم يجمع أي عضو في مجلس إدارة المصرف بين أي مناصب محظور عليه الجمع بينها وفقاً للقانون وقد قام جميع أعضاء مجلس الإدارة بتجديد الإقرار السنوي لعدم الجمع بين المناصب المحظور عليهم الجمع بينها وفقاً للقوانين المنطبقة وقاموا بتوقيع إقرار كتابي بذلك عن السنة المالية ٢٠٢٣ وتم حفظ تلك الإقرارات في عهدة أمين السرّ. فضلاً عن ذلك، تضع المادتين (١١) و(١٢) من لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة التي أقرتها الجمعية العامة للمساهمين بتاريخ ١٦ نوفمبر ٢٠٢٢ شرطاً لقبول الترشح بألا يكون المترشّح لعضوية المجلس متولياً لأي منصب يحظر عليه قانوناً الجمع بينه وبين عضوية مجلس إدارة المصرف وأن يقدم تعهداً وإقراراً كتابياً بذلك.

٤-٢-٤ الوظائف والمهام الرئيسية للمجلس

يعمل مجلس الإدارة ضمن ميثاق مكتوب تم وضعه والموافقة عليه من قبل المجلس وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة المعمول بها في قطر والنظام الأساسي للبنك وأفضل المعايير والممارسات في مجال الحوكمة. يحدد الميثاق كيفية تشكيل المجلس واختيار أعضائه ورئيسه، بالإضافة إلى آلية تنظيم الاجتماعات، وسياسة تدريب وتقييم أعضاء المجلس ولجانه، وتحديد المكافآت والمسؤوليات والاختصاصات المناطة بالمجلس ويضع تفصيلاً دقيقاً لوظائف المجلس وأنواع المعاملات الجوهرية التي تحتاج لموافقته نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر تحديد الاستراتيجيات ومستويات المخاطر ورسم السياسات على مختلف الأصعدة كما يضم وصفاً شاملاً للمسائل المطلوب النظر فيها من قبل المجلس والمسائل التي تصبّ تحت إطار تضارب المصالح وفقدان الأهلية. الميثاق متوفر على الموقع الإلكتروني للمصرف www. alrayan.com.

فيما يلي القضايا الرئيسية التي استعرضها المجلس ولجانه وأصدر قراراته بشأنها في العام ٢٠٢٣ والتي تعطي لمحة إضافية عن أبرز المسائل التي ترفع للمجلس أو اللجان للموافقة عليها:

- الموافقة على البيانات المالية المرحلية والختامية للسنة المالية ٢٠٢٣
- تحديد نسب توزيع الأرباح والتوصية للجمعية العامة بالموافقة عليها
- الموافقة على الموازنة العامة للمجموعة للعام ٢٠٢٤
- ترشيح المدقق الخارجي للعام ٢٠٢٤ والتوصية للجمعية العامة بالموافقة عليه
- المراجعة الدورية لخطة رأس المال ونتائج اختبارات الضغط والإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال للعام ٢٠٢٣
- الموافقة على الأهداف المقررة ضمن بطاقة قياس الأداء العام للبنك لسنة ٢٠٢٣
- إجراء بعض التعيينات على مستوى الإدارة العليا والنظر في سياسات مختلفة للمكافآت والموارد البشرية والموافقة عليها
- تقييم أداء المجلس واللجان والإدارة التنفيذية واقتراح مكافآت الأعضاء على الجمعية العامة
- مراجعة الهيكل التنظيمي للمصرف واعتماده
- مناقشة خطة التعاقب الوظيفي وتوجيه الإجراءات اللازمة بهذا الصدد
- الموافقة على التقرير السنوي للحوكمة
- الموافقة على تقرير الإدارة حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية
- دعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية للانعقاد والموافقة على جدول أعمال الجمعية
- الموافقة على عدد من البنود المتعلقة بأعمال البنك وأنشطته بما في ذلك الموافقة على عدد من الخطط والسياسات الجديدة والملفات الائتمانية وتحديث بعض السياسات القائمة بهدف تحسينها وبقاء التزامها بالقوانين المنطبقة
- الموافقة على إطار حوكمة الشركات التابعة والزميلة لمصرف الريان
- الموافقة على التعديلات المقترحة على النظام الأساسي للبنك لتوفيق الأوضاع مع تعليمات الحوكمة

الصادرة عن مصرف قطر المركزي والتوصية للجمعية العامة غير العادية باعتمادها

- التوصية للجمعية العامة بتعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد مكافأتهم
- متابعة الشركات التابعة والزميلة والإشراف عليها
- الموافقة على الاستراتيجية الجديدة لتكنولوجيا المعلومات
- مراجعة ومناقشة تقارير استمرارية الأعمال وتقارير المخاطر وتوجيه الإجراءات اللازمة بهذا الصدد
- مراجعة ومناقشة تقارير التحقيق الداخلي والرقابة الداخلية ومتابعة الالتزام وتوجيه الإجراءات اللازمة بهذا الصدد
- مراجعة ومناقشة التقارير الدورية عن الدعاوى القضائية للبنك وتوجيه الإجراءات اللازمة بهذا الصدد
- مراجعة التقارير الدورية للجان المجلس والمصادقة على قراراتها
- قبول استقالة عضو مجلس الإدارة السيد عبدالله بن ناصر المسند والموافقة على فتح باب الترشيحات لملء الشغور في مقعد عضو مستقل في مجلس الإدارة والإشراف على عملية الترشيحات
- قبول تعيين السيد أحمد الحمادي عضواً في مجلس إدارة مصرف الريان ممثلاً عن هيئة التقاعد خلفاً للسيد تركي الخاطر
- وضع برنامج تطوير وتدريب لأعضاء مجلس الإدارة للدورة الحالية بالتعاون مع إحدى الجهات الاستشارية

٥-٢-٤ أبرز النظم والسياسات والآليات التي وضعها مجلس الإدارة

تضمّ منظومة الحوكمة عدداً من السياسات الاستراتيجية والإجرائية والنظم واللوائح والآليات التي وضعها مجلس الإدارة مجتمعاً أو من خلال اللجان المنبثقة عنه والتي تشكل الإطار الرقابي على عمل البنك وكافة أنشطته. وفيما يلي أبرز السياسات المعتمدة بمصرف الريان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

١. سياسة الإئتمان
٢. سياسة قابلية المخاطر
٣. سياسة إدارة مخاطر السمعة
٤. سياسة الخسائر الإئتمانية المتوقعة
٥. سياسة الإسناد الخارجي
٦. سياسة تقييم مدى كفاية رأس المال الداخلية وإطار تنفيذها
٧. سياسة إدارة مخاطر السيولة
٨. سياسة إدارة مخاطر السوق
٩. سياسة التعافي من الكوارث
١٠. سياسة إدارة المخاطر التشغيلية
١١. سياسة وإطار الأمن السيبراني
١٢. سياسة حماية أمن المعلومات
١٣. سياسة الحفاظ على استمرارية الأعمال
١٤. سياسة إطار عمل السويفت
١٥. سياسة تقنية المعلومات
١٦. إجراءات البنية التحتية وإصدار الأنظمة الرقمية
١٧. معايير إدارة الأنظمة الرقمية للمشاريع
١٨. معايير تطوير التطبيقات
١٩. منهجية إختبار الأنظمة الرقمية
٢٠. سياسة قواعد السلوك المهني
٢١. سياسة الموارد البشرية ومنهجية وسياسة مكافآت الإدارة والموظفين والتدريب والتطوير
٢٢. برامج تعريفية سواء للموظفين أو لأعضاء مجلس الإدارة
٢٣. سياسة إدارة الخصوم والأصول والخزينة
٢٤. سياسة وإجراءات التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية
٢٥. ميثاق التدقيق الداخلي
٢٦. سياسة الإستثمار
٢٧. ميثاق عمل هيئة الرقابة الشرعية و سياسة الشريعة
٢٨. ميثاق الحوكمة للمجموعة
٢٩. استراتيجية وسياسة قطاع الأعمال للمجموعة وسياسة جودة الخدمات
٣٠. سياسة إدارة الخدمات المصرفية للشركات والأفراد
٣١. سياسة عمليات الفروع
٣٢. إطار التمويل المستدام ومبادرات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة
٣٣. سياسات مالية ومحاسبية مختلفة
٣٤. سياسة توزيع الأرباح
٣٥. سياسة الافصاح والتعامل مع الشائعات
٣٦. سياسة علاقات المستثمرين
٣٧. سياسة وإجراءات التعامل مع الأطراف ذات العلاقة
٣٨. سياسة وإطار عمل الشؤون القانونية
٤٠. سياسة تفويض الصلاحيات والسلطات
٤١. سياسة الموافقة على منح التمويلات
٤٢. لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة
٤٣. الهيكل التنظيمي للمجموعة
٤٤. منهجية قياس الأداء العام للبنك وبطاقة قياس الأداء المتوازن
٤٥. سياسة مكافآت مجلس الإدارة وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية
٤٦. سياسة التعاقد مع المدققين الخارجيين
٤٧. سياسة المشتريات وتنظيم العلاقات مع الموردين
٤٨. سياسة المجموعة لمعالجة شكاوى العملاء
٤٩. ميثاق مجلس الإدارة
٥٠. ميثاق عمل أمين سرّ مجلس الإدارة
٥١. مواثيق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة
٥٢. مواثيق اللجان المنبثقة عن الإدارة العليا
٥٣. سياسة إدارة مواقع التواصل الاجتماعي والموقع الإلكتروني للبنك
٥٤. سياسة الاتصالات المؤسسية
٥٥. سياسة التقنيات السحابية
٥٦. سياسة حوكمة الشركات التابعة والزميلة

كما قام البنك بتطوير واعتماد إطار تنظيمي لمكافحة الجرائم المالية وخصص عدد من السياسات والإرشادات المتعلقة بذلك:

١. سياسة الإلتزام للمجموعة
٢. سياسة مكافحة الجرائم المالية للمجموعة
٣. إطار ومنهجيات وسياسات وإرشادات مكافحة الجرائم المالية
٤. حوكمة الإلتزام بمكافحة الجرائم المالية
٥. إطار تأكيد مكافحة الجرائم المالية ورصدها
٦. منهجية تقييم مخاطر غسل الأموال الشاملة للبنك
٧. منهجية تصنيف مخاطر العملاء
٨. نموذج تقييم مخاطر العملاء
٩. مدى رغبة البنك في تقبل مخاطر الجرائم المالية
١٠. تصنيف مخاطر قطاع العمل
١١. تصنيف مخاطر الدولة (أو النطاق الجغرافي / دائرة الاختصاص)
١٢. تقييم المخاطر المتأصلة لعملية غسل الاموال الشمولية في البنك
١٣. التقييم التنازلي لمخاطر البنك
١٤. التقييم التصاعدي لمخاطر البنك
١٥. سياسة الوقاية ضد الجرائم المالية
١٦. سياسة قبول العملاء
١٧. سياسة الأشخاص السياسيين ممثلو المخاطر
١٨. سياسة التعامل مع العقوبات وقوائم الحظر
١٩. سياسة مكافحة غسل الأموال عبر التمويل التجاري
٢٠. سياسة التعامل مع البنوك المراسلة
٢١. سياسة مكافحة الرشوة والفساد
٢٢. سياسة الإبلاغ عن المخالفات والانتهاكات
٢٣. سياسة إدارة مخاطر الاحتيال
٢٤. سياسة التعامل مع الحسابات الجامدة والمبالغ الغير مطالب بها
٢٥. سياسة إعتماد المنتجات والخدمات الجديدة
٢٦. السياسة العامة لحماية البيانات البنكية
٢٧. سياسة مكافحة الجرائم الإلكترونية
٢٨. سياسة الإلتزام بالإفصاح الضريبي FATCA
٢٩. سياسة إدارة تعارض المصالح وتعامل البنك مع استغلال المعلومات الباطنية عن السوق وتداولات المطلعين في البنك
٣٠. إرشادات النهج القائم على المخاطر
٣١. إرشادات اعرف عميلك، العناية الواجبة ، والعناية الواجبة المشددة
٣٢. إرشادات التعرف على المستفيد الفعلي
٣٣. الإرشادات الخاصة بالأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر
٣٤. إرشادات التعامل مع الموردين ومزودي الخدمات
٣٥. إرشادات التعامل مع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة و الذهب
٣٦. الإرشادات الخاصة بالمعاملات النقدية الكبيرة
٣٧. إرشادات التحقق من وجود الأسماء على قوائم العقوبات
٣٨. إرشادات الإبلاغ عن العمليات المشبوهة
٣٩. إرشادات مكافحة غسل الأموال عبر التمويل التجاري
٤٠. إرشادات التعامل مع البنوك المراسلة
٤١. إرشادات مراقبة عمليات العملاء
٤٢. إرشادات مراقبة عمليات الموظفين
٤٣. إرشادات التحقق من الاخبار السلبية
٤٤. إرشادات مكافحة الرشوة والفساد
٤٥. إرشادات العقوبات ورفض الحسابات
٤٦. إرشادات حفظ الوثائق والسجلات
٤٧. جدول تفويض الصلاحيات المتعلقة بمكافحة الجرائم المالية
٤٨. إرشادات التعامل مع الموردين ومزودي الخدمات ضمن إطار مكافحة الجرائم المالية
٤٩. متطلبات المعايير الموحدة للإبلاغ (CRS)

وضع مجلس الإدارة آلية محددة لتطوير واعتماد السياسات واللوائح والإجراءات في البنك تقضي بمراجعتها وتوقيعها من قبل جميع المعنيين بالإضافة إلى جميع أجهزة الرقابة الداخلية بما فيها إدارة المخاطر التشغيلية وإدارة متابعة الالتزام وإدارة الشؤون القانونية وذلك قبل عرضها على المجلس لضمان توافقها مع القوانين والأنظمة والممارسات التشغيلية الصحيحة قبل اعتمادها رسمياً من قبل المجلس. ويقوم المجلس بمراجعات دورية لتلك السياسات واللوائح بما يضمن بقاءها محدثة ويتم الإشراف على التقيد بتلك السياسات واللوائح والإجراءات المعتمدة من مجلس الإدارة من قبل أجهزة الرقابة الداخلية في البنك ورفع التقارير للمجلس بشأن أي مخالفات للسياسات المعتمدة من المجلس، إن وجدت، لاتخاذ الإجراء اللازم. تم نشر بعض تلك السياسات على الموقع الإلكتروني. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، لم تسجل مخالفات جوهرية للسياسات واللوائح والإجراءات المعتمدة من مجلس الإدارة. ويقوم المصرف بشكل مستمر بتطوير سياساته وإجراءاته لتوثيق والتأكد من الامتثال الدائم مع قوانين وتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة وكذلك الجهات الرقابية الأخرى التي يخضع لها البنك.

٦-٢-٤ مسؤوليات المجلس والتزامات الأعضاء

إن مسؤوليات المجلس والتزامات الأعضاء محددة في النظام الأساسي للمصرف خصوصاً في المادة (٥٩) منه

وفي ميثاق مجلس الإدارة المعتمد من المجلس. يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية إدارة الشركة وفقاً للنظام الأساسي وميثاق مجلس الإدارة ويقوم المجلس من خلال اجتماعاته الدورية واجتماعات اللجان المنبثقة عنه بالإشراف على عمل الإدارة العليا والنظر في التقارير المرفوعة إليه ومناقشة المواضيع المطروحة أمامه للدراسة مع الإدارة العليا تمهيداً لاتخاذ القرار المناسب فيها ويطلب المجلس تقارير دورية عن أية قرارات جوهرية يتخذها لكي يبقى على اطلاع بكافة المستجدات ولضمان المساءلة والمحاسبة. بالإضافة إلى اجتماعات المجلس، يجتمع رئيس المجلس، بشكل منفصل وبدون حضور الإدارة العليا للبنك، مع أعضاء المجلس ورؤساء اللجان على انفراد لمناقشة أداء الإدارة والقضايا الأخرى التي تتطلب مراقبة المجلس لها عن كثب.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن التقيّد بالقوانين والأنظمة النافذة والنظام الأساسي للبنك ولهذه الغاية وضع المجلس آليات داخلية لمراجعة أي سياسات أو مسائل تعرض على المجلس وتقييمها من النواحي القانونية والتنظيمية والرقابية ويتم بصورة دورية مراجعة أي سياسات موافق عليها من المجلس بما في ذلك سياسات الحوكمة وينظر المجلس في أي توصيات لتعديل تلك السياسات لضمان بقائها محدّثة وذات صلة وقد قام المجلس خلال العام ٢٠٢٣ بمناقشة ومراجعة العديد من السياسات واللوائح المعمول بها في البنك على ضوء المتغيرات في القوانين والأنظمة.

إن جميع أعضاء مجلس الإدارة الحالي هم من كبار الشخصيات المرموقة في قطر والمنطقة ويتمتعون بخبرات طويلة وكفاءات عالية في جميع أوجه عمل البنك ويخصصون الوقت الكافي لعملهم في مجلس الإدارة ويؤدون مهامهم بتجرّد واستقلالية ويساهمون في تقديم النصح والمشورة إلى المجلس ويتميزون بالمشاركة البناءة والتفاعل بشكل موضوعي مع أعمال المجلس. ويشارك الأعضاء المستقلون وغير التنفيذيون في لجان المجلس بما فيها وبشكل خاص لجنة التدقيق ولجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت ويبدي هؤلاء الأعضاء رأياً مستقلاً بشأن المسائل الاستراتيجية وأعمال البنك وأنشطته، ويشرفون على أداء البنك ويحرصون على التأكد من التزامه بمبادئ الحوكمة وبالأنظمة والقوانين المعمول بها.

يضع جميع أعضاء مجلس الإدارة خبراتهم ومهاراتهم في خدمة البنك ويخصصون الوقت الكافي لعملهم في مجلس الإدارة وذلك جلي من خلال نسبة الحضور المنتظمة للاجتماعات كما يشارك الأعضاء إلى جانب الرئيس، بمن فيهم رؤساء اللجان المنبثقة عن المجلس، في الجمعيات العمومية للاطلاع والرد على استفسارات السادة المساهمين. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة قسم «إفصاحات الحوكمة» ادناه تحت الفقرة «٥-٥» بعنوان «الاجتماعات والحضور».

بالإضافة إلى ميثاق مجلس الإدارة الذي يحدد مسؤوليات ومهام المجلس، تم وضع قواعد السلوك المهني لمجلس الإدارة لتعريف وتحديد الواجبات والالتزامات المهنية والأخلاقية لأعضاء مجلس الإدارة وقد أقرّ كل عضو من أعضاء المجلس كتابياً باطلاعه على هذه الواجبات والتزامه بها وأجرى الإفصاحات اللازمة بموجبها. وتلزم هذه القواعد مجلس الإدارة بواجبات العناية والإخلاص والعمل بحسن نية والاهتمام اللازم بما يصب في مصلحة البنك والمساهمين كافة. ويتحمل كل عضو من أعضاء المجلس واجب العناية بالمتطلبات المالية والقانونية للبنك كما يحرص أعضاء المجلس على عدم وجود أي تضارب للمصالح ضمن عملهم في المجلس وعلى وضع مصالح البنك فوق كل اعتبار شخصي. وقد تم وضع إجراءات داخلية لإدارة أي تضارب محتمل في المصالح على مستوى المجلس كما يقوم المجلس من خلال لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت بتقييم عمل المجلس والأعضاء ومدى التزامهم بمسؤولياتهم وواجباتهم المذكورة.

هذا وتضع لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة شرطاً للتأهل لعضوية المجلس يقضي بتقديم أي مرشح تعهّد كتابي من عضو مجلس الإدارة بالتقيّد بجميع القوانين والأنظمة وإجراء الإفصاحات اللازمة وفقاً للقانون وتعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية.

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، تم تطبيق جميع ما ورد أعلاه على أكمل وجه.

٤-٢-٧ الإدارة العليا وفصل السلطات

وفقاً للنظام الأساسي للبنك وميثاق الحوكمة وميثاق مجلس الإدارة، يعيّن مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي وكبار المسؤولين بالبنك كما يوافق على الهيكل التنظيمي للمجموعة. يتولى الرئيس التنفيذي للمجموعة تنفيذ إستراتيجية البنك، وإدارة الأعمال والأنشطة اليومية للبنك ويرفع تقاريره مباشرة إلى مجلس الإدارة. يساند الرئيس التنفيذي فريق عمل يتوزع على إدارات رئيسية تتمتع بأهداف إستراتيجية واضحة لضمان النمو المستدام للبنك بالإضافة إلى اللجان الإدارية ذات الأدوار والمسؤوليات المحددة. لمزيد من التفاصيل حول الإدارة العليا، يرجى مراجعة القسم ٥-٦ من هذا التقرير بعنوان «الإدارة العليا واللجان الإدارية».

فضلا عن ذلك، وضع ووافق مجلس الإدارة على سياسة مكتوبة لتفويض السلطات والصلاحيات لضمان قيام المجلس بأداء مهامه على نحو محايد دون أي تأثير ناتج عن علاقاته مع الإدارة التنفيذية حيث تم فصل وظائف وسلطات مجلس إدارة المصرف عن وظائف وسلطات الإدارة التنفيذية وتقوم تلك السياسة بشكل أساسي على توزيع الصلاحيات وفقاً لتسلسل هرمي معيّن يضمن مشاركة الجميع في عملية صنع القرار ضمن ضوابط معيّنة ووفقاً للقوانين والنظام الأساسي للبنك.

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، قام المجلس بناء على اقتراح لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة بمراجعة بعض التعيينات على مستوى الإدارة العليا واعتماد بعض التعديلات في الهيكل التنظيمي. للاطلاع على الهيكل التنظيمي المعتمد حالياً في البنك يرجى مراجعة القسم ٥-٧ من هذا التقرير بعنوان «الهيكل التنظيمي للمجموعة».

٤-٢-٨ حوكمة الشركات التابعة

تتضمن مسؤوليات مجلس الإدارة الإشراف على الشركات التابعة ولهذه الغاية وضع المجلس في العام ٢٠٢٣ سياسة مكتوبة لحوكمة الشركات التابعة والزميلة يستند إلى المتطلبات القانونية والتنظيمية المنطبقة على الشركات التابعة في الدول التي تعمل فيها وكذلك متطلبات القوانين والأنظمة القطرية ذات الصلة. تقضي سياسة حوكمة الشركات التابعة بأن يتمثل المصرف في مجلس إدارة الشركة التابعة ويقوم مجلس إدارة الشركة التابعة بتعيين مدير عام للشركة التابعة يتبع بشكل مباشر له وبشكل غير مباشر إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة. ويقوم المصرف بإصدار تقارير مجمعة دورية بشأن الأنشطة والأعمال والأداء المالي للبنك لضمان الإشراف المجمّع وفاعلية الضوابط الداخلية والإدارة الشاملة للمخاطر. كما يقوم مجلس الإدارة بوضع سياسات وإستراتيجيات وميزانيات واضحة ومحددة لكل فرع وكل شركة تابعة، بما يتوافق مع الأهداف المقررة لكل منها وبما يتفق كذلك مع الطبيعة الاقتصادية وبيئة السوق والسياق القانوني الذي تعمل تحت إطاره. يتم اعتبار الشركات التابعة على الدوام شركات لها كيانها القانوني واستقلاليتها عن البنك آخذين بعين الاعتبار كافة حقوق المساهمين.

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، امتلك المصرف عدداً من الشركات التابعة والزملية وكيانات ذات أغراض خاصة. لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على القسم «٩» من التقرير السنوي الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا التقرير.

٤-٢-٩ الإحلال/التعاقب الوظيفي

وضع مصرف الريان خطة عامة للإحلال والتعاقب الوظيفي لضمان استمرارية الأعمال في كافة الأوقات والظروف وتتم مراجعتها على الأقل سنوياً. تقوم هذه الخطة بشكل أساسي على تحليل وفهم التطورات واحتياجات المصرف على مستوى الموارد البشرية ومن ثم تحديد الأشخاص المحتملين للإحلال والعمل على تدريبهم وتطوير مهاراتهم تمهيداً لترقيتهم وجعلهم مستعدين لاستلام المنصب المنشود. تقسم الخطة إلى قسمين: مناصب ذات أهمية عالية ومناصب ذات أهمية متوسطة. المناصب ذات الأهمية العالية تضم المدراء التنفيذيين المسؤولين مباشرة أمام الرئيس التنفيذي أو مجلس الإدارة، بحسب الأحوال، أما المناصب ذات الأهمية المتوسطة فهي تغطي بشكل أساسي إدارات الأعمال والعمليات. تم تحديد الموظف الأصيل لكل منصب أو وظيفة ضمن المناصب ذات الأهمية العالية أو المتوسطة إلى جانب شخص أو اثنين تحته على الأقل ممن تم ترشيحهم واعتمادهم للإحلال على ذلك المنصب. تحرص إدارة الموارد البشرية على تطوير وتأهيل الأشخاص المرشحين للإحلال على منصب معيّن سواء من خلال دورات تدريبية أو من خلال إجراءات أخرى حتى يكونوا على أتم الاستعداد لاستلام المنصب في حال مغادرة الأصيل لأي سبب من الأسباب. كما تتضمن الخطة برنامجاً لتطوير وتأهيل الكوادر القطرية لاستلام المناصب القيادية وخطة للتوظيف الطارئ في بعض الحالات الاستثنائية في حال حصل شاغر مفاجئ ولم يكن المرشح للإحلال جاهزاً لاستلام المنصب. كما في ٣١ دسمبر ٢٠٢٣ تم تحديث خطة الإحلال وتقديمها لمصرف قطر المركزي.

٤-٢-١٠ رئيس المجلس

وفقاً للمادة (٣٤) من النظام الأساسي للبنك فإن رئيس مجلس الإدارة هو رئيس الشركة ويمثلها لدى الغير وأمام القضاء ويحدد ميثاق مجلس الإدارة دوره وواجباته وفقاً للقوانين والأنظمة والنظام الأساسي للبنك.

يتولى سعادة الشيخ محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني منصب رئيس مجلس الإدارة في مصرف الريان. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، قام سعادة رئيس مجلس الإدارة بجميع واجباته المنصوص عليها في القانون واللوائح ذات الصلة حيث أشرف على عمل مجلس الإدارة إشرافاً كاملاً واتخذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان بقاء الأعضاء على تواصل ومشاركة جميع الأعضاء مشاركة فاعلة في إدارة البنك سواء من خلال الاجتماعات الدورية أو التواصل المستمر وقد حرص الرئيس على أن يحصل جميع الأعضاء على جميع المعلومات اللازمة وتقارير واضحة عن كافة المسائل التي ترفع للمجلس قبل وقت كاف من أي اجتماع لمجلس الإدارة حتى يتسنى للأعضاء الإعداد جيداً للاجتماعات بما يسمح لهم باتخاذ قرارات مستنيرة. كما حرص الرئيس على أن يستلم كل عضو من أعضاء المجلس الدعوة وجدول الأعمال قبل أسبوعين على الأقل من كل اجتماع مقرر للمجلس لكي يتسنى لهم الاطلاع عليه وإضافة أي بنود يريدونها وفي كل اجتماع يحرص الرئيس على الحصول على موافقة الأعضاء على جدول الأعمال قبل الشروع في المداولات.

تمنع المادة (٣٤) من النظام الأساسي للبنك وكذلك ميثاق الحوكمة وميثاق مجلس الإدارة أن يكون للرئيس أي منصب تنفيذي في البنك أو أن يشارك في أي لجنة منبثقة عن المجلس. وبالفعل، فإن سعادة رئيس مجلس الإدارة لا يشارك في أي لجنة من لجان المجلس ولا يتولى أي منصب تنفيذي بالبنك. وعلى مستوى المساهمين، يحرص الرئيس على التواصل الدائم مع جميع المساهمين للوقوف عند آرائهم خصوصاً في المسائل الأساسية والاستراتيجية.

لمزيد من التفاصيل حول سعادة رئيس مجلس الإدارة، يرجى مراجعة القسم المعنون إفصاحات الحوكمة أدناه تحت الفقرة «٥-٣» بعنوان «مجلس الإدارة».

٤-٣-١١ اللجان وتفويض المهام

فوض مجلس الإدارة جزءاً من صلاحياته إلى عدد من اللجان وهي: اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام ولجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت وقد تم تشكيل اللجان وفقاً لقوانين الحوكمة والمتطلبات الخاصة بعمل البنوك. تعمل جميع تلك اللجان وفقاً لمواثيق مكتوبة خاصة بها تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة وترفع القرارات التي تتخذ على مستوى اللجان إلى مجلس الإدارة مجتمعاً للمصادقة عليها.

لمزيد من التفاصيل حول اللجان وأعمالها، يرجى مراجعة القسم المعنون إفصاحات الحوكمة أدناه تحت الفقرة «٥-٤» بعنوان «لجان المجلس».

٤-٣-١٢ آلية عمل المجلس

يحدد النظام الأساسي خصوصاً في المواد من (٣١) إلى (٣٦) منه وكذلك ميثاق مجلس الإدارة آلية عمل المجلس سواء من حيث الدعوة للاجتماع وعدد اجتماعات المجلس وآلية اتخاذ القرارات وما إلى ذلك من متطلبات لعمل المجلس. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ لم تسجل مخالفات في آليات عمل المجلس حيث كانت جميعها ملتزمة بقوانين الحوكمة المنطبقة في دولة قطر. وفيما يلي الإجراءات الرئيسية لعمل المجلس:

- تتم الموافقة على الجدول الزمني لاجتماعات وأنشطة مجلس الإدارة ولجانه عند نهاية كل عام ويحدد هذا الجدول أعمال وأنشطة ومواعيد اجتماعات المجلس ولجانه في العام المقبل.
- ترسل الدعوة وجدول الأعمال المبدئي إلى أعضاء مجلس الإدارة قبل أسبوعين على الأقل من تاريخ الاجتماع تليها التقارير والوثائق والمستندات الداعمة لإفساح المجال أمام الأعضاء للاستعداد والتحضير لمناقشة كل بند على جدول الأعمال. ويجوز لأعضاء المجلس طلب أي توضيحات أو معلومات إضافية من خلال أمين سرّ مجلس الإدارة في أي وقت
- يتم الإفصاح عن تاريخ اجتماع المجلس وأبرز بنود جدول الأعمال إلى بورصة قطر ضمن المهل المحددة في قواعد التعامل لدى بورصة قطر
- في كل اجتماع لمجلس الإدارة، يقدم الرئيس التنفيذي تقريراً دورياً إلى المجلس عن أهم المستجدات والتطورات والأنشطة والمشاريع والمبادرات الرئيسية للبنك. ويناقش المجلس أيضاً القضايا الرئيسية المتعلقة بكل إدارة في البنك وتتم دعوة رؤساء الإدارات للانضمام إلى الاجتماعات لتعزيز فهم الأعضاء للقضايا المتعلقة باقتراحاتهم
- بالإضافة إلى اجتماعات المجلس، يجتمع رئيس المجلس، بشكل منفصل وبدون حضور الإدارة العليا للبنك، مع أعضاء المجلس ورؤساء اللجان على انفراد لمناقشة أداء الإدارة والقضايا الأخرى التي تتطلب مراقبة المجلس لها عن كثب
- يجوز للمجلس وفقاً لميثاقه الاستعانة بجهات استشارية مستقلة في أي وقت لمساعدته على القيام بمهامه ومسؤولياته
- يتعين على الأعضاء الإفصاح عن أي مصالح مباشرة أو غير مباشرة في أي من الصفقات التجارية المطروحة للنقاش على المجلس ضمن جدول الأعمال. ويجب مناقشة الموضوع في غياب العضو المعني الذي لا يحق له مطلقاً المشاركة في التصويت على مثل تلك البنود
- يتم الإفصاح عن القرارات الرئيسية التي يتخذها المجلس مباشرة بعد انتهاء الاجتماع إلى بورصة قطر وتنشر على الموقع الإلكتروني للمصرف وفي الصحف المحلية.

٤-٣-١٣ أمين السرّ

تحدد المادة (٣٦) من النظام الأساسي للبنك متطلبات تعيين أمير السرّ بحيث يعيّن المجلس أميناً للسر من الأشخاص ذوي المؤهلات الجامعية والخبرات المناسبة يتولى مسؤوليات تنظيم عمل المجلس وعقد اجتماعات الجمعية العامة كما يتولى مسؤولية تنظيم وتوقيع محاضر الاجتماعات مع جميع اعضاء المجلس وحفظها وغيرها من المسؤوليات التي يقوم المجلس بتحديدها. ولأمين السر بعد موافقة الرئيس الاستعانة بمن يراه من العاملين بالشركة في أداء مهام عمله. ولا يجوز تعيين أو عزل أمين السرّ إلا بقرار من مجلس الإدارة.

عيّن مجلس إدارة مصرف الريان بموجب القرار رقم ٢٠٢١/٦/٤ الصادر بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠٢١م السيد طوني مرهج أميناً للسر الذي يعمل ضمن وحدة مستقلة تتبع مباشرة لمجلس الإدارة. كما قام المجلس بالمصادقة على الميثاق الخاص بأعمال ومسؤوليات أمين السرّ والمهام المناطة بدوره والتي تم وضعها وفقاً لمتطلبات القوانين والأنظمة النافذة والنظام الأساسي للبنك ومتطلبات المجلس. ويعمل أمين السرّ عن كثب مع رئيس المجلس ورؤساء لجان المجلس للإعداد لاجتماعات المجلس واجتماعات اللجان كما ويلعب دوراً أساسيا في تسهيل الاتصالات بين أعضاء المجلس والإدارة العليا. وبالإضافة إلى ذلك، يتولى أمين السرّ في المصرف الإشراف على تنفيذ إطار الحوكمة بالبنك. يحمل السيد مرهج شهادة ماجستير في الألسنية والترجمة القانونية ومن ضمنها دراسات القانون ولديه خبرة تزيد عن ١٦ عاماً في مجال الحوكمة ومتابعة الالتزام والشؤون القانونية. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، قام أمين السرّ بجميع واجباته المنصوص عليها في القانون واللوائح ذات الصلة. لم يملك السيد مرهج أي أسهم في المصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

٤-٣-١٤ تقييم الأداء

على مستوى مجلس الإدارة، تتولى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت إجراء تقييم سنوي لأداء المجلس ولجانه وفقاً لآلية محددة للتقييم تأخذ بعين الاعتبار، من بين أمور اخرى، الحضور والمشاركة في اجتماعات المجلس واللجان، وتقوم اللجنة برفع توصياتها حول هذا الموضوع إلى مجلس الإدارة مجتمعاً لاتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحسين الأداء وتطويره. وقد أظهرت النتائج وفقاً لآخر تقييم تم إجراؤه كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ أن الإجراءات والآليات المعمول بها على مستوى المجلس واللجان المنبثقة عنه تعمل بشكل جيد ولا توجد أية مخاوف جوهرية بهذا الصدد.

على مستوى الإدارة العليا والموظفين، تم وضع نظام لقياس الأداء العام للبنك وذلك من خلال بطاقة قياس الأداء المتوازن (أو ما يُعرف بـ Balanced Scorecard) التي تحدد الأهداف المالية وغير المالية للمجموعة ككل وترفع لمجلس الإدارة لمناقشتها والموافقة عليها في بداية كل عام ثم ترفع تقارير دورية عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المقررة. ويقوم نظام التقييم هذا على منهجية علمية لتقييم وقياس أداء البنك والتي تقوم على تحويل الأهداف الاستراتيجية للبنك أو الأهداف المنشودة على المدى الطويل إلى مؤشرات رئيسية للأداء قابلة للقياس والتقييم. وتقدم هذه المنهجية عرضاً عملياً موحداً للإنجازات المالية وغير المالية للبنك بشكل منهجي وترتبط ارتباطاً مباشراً ببرنامج المكافآت المعتمد بالبنك بحيث تستند المكافآت الفردية إلى الأداء الوظيفي لكل فرد وإنجازه للأهداف المقررة وفي نهاية كل عام يتم تدقيق البطاقة والنتائج النهائية المحققة ضمنها من قبل إدارة التدقيق الداخلي ورفع التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة. حتى نهاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ أنجز البنك، من كافة النواحي الجوهرية، مجمل الأهداف المالية وغير المالية التي كانت مقررة ضمن بطاقة قياس الأداء للعام ٢٠٢٣.

لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة القسم المعنون إفصاحات الحوكمة أدناه تحت الفقرة «٥-٥» بعنوان «الاجتماعات والحضور» وتحت الفقرة «٣-٥» بعنوان «المكافآت والحوافز».

٤-٣-١٥ التقييم السنوي للأعضاء المستقلين

بالإضافة للتقييم السنوي لأداء مجلس الإدارة، يتعين على لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت إجراء تقييم سنوي للأعضاء المستقلين ورفع تقرير سنوي إلى مجلس الإدارة بهذا الصدد وفقاً لتعليمات الجهات الرقابية التي يخضع لها البنك. تم وضع آلية لتقييم الأعضاء المستقلين وفقاً للمتطلبات التنظيمية ذات الصلة التي تتطلب منهم إجراء إفصاحات معيّنة لمعرفة ما إذا حدث أي أمر خلال العام قد يؤثر على استقلاليتهم.أظهر التقييم، بناء على الإفصاحات التي قام بها الأعضاء المستقلون، عدم وجود أي عناصر وعدم حدوث أي أمر يؤثر على وضعهم كأعضاء مستقلين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

٤-٣-١٦ التدريب والتطوير والتوعية

على مستوى مجلس الإدارة، ينصّ ميثاق مجلس الإدارة على ضرورة توفير التدريب المستمر لأعضاء مجلس الإدارة بهدف تعزيز مهاراتهم ومعرفتهم ولضمان مواكبتهم لآخر المستجدات سواء القانونية أو التنظيمية أو على مستوى الممارسات والمعايير الدولية في كافة المجالات والنواحي المتصلة بعمل البنك.

تتولى لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة تنظيم برامج تدريب لمجلس الإدارة وعقد ورشات عمل لهذا الغرض عند الحاجة. في العام ٢٠٢٣ وافقت اللجنة على برنامج تطوير لأعضاء مجلس الإدارة للدورة الحالية ٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥ بالتعاون مع إحدى الجهات الاستشارية. يلزم البرنامج عضو مجلس الإدارة إجراء دورة واحدة إلزامية في اختصاصات معينة ودورة اختيارية خارجية يحددها العضو وفقاً لمتطلباته على أن يتم استكمال البرنامج خلال السنتين الأولى والثانية من دورة مجلس الإدارة. في العام ٢٠٢٣ أنهى جميع أعضاء مجلس الإدارة الدورة الإلزامية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

هذا وتنصّ لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة من الجمعية العامة للمساهمين على ضرورة توفير برنامج تعريفي بالبنك عقب انتخاب مجلس إدارة جديد بحيث يحصل الأعضاء المنضمين حديثاً للمجلس على جميع المعلومات التي تضمن تمتعهم بفهم مناسب لسير عمل البنك وعملياته وإدراكهم لمسؤولياتهم المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المنطبقة والنظام الأساسي واللوائح الداخلية للبنك. وتنفيذاً لهذا الأمر، جرى إعداد «دليل أعضاء مجلس الإدارة» وهو عبارة عن ملف كامل يحتوي على جميع المعلومات والبيانات التي يحتاج إليها أي عضو مجلس إدارة جديد في منصبه. وفي العام ٢٠٢٣ وعقب انتخاب مجلس إدارة جديد من قبل الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٢٣ تم عقد اجتماع خاص لمجلس الإدارة ضمّ إلى جانب الأعضاء المعاد انتخابهم الأعضاء الجدد حيث تمت خلاله مناقشة وتفنيد جميع بنود الدليل المذكور وقد شمل البرنامج التعريفي أيضاً عقد لقاءات واجتماعات فردية مع الإدارة العليا للبنك وتزويدهم بكافة المعلومات والبيانات الخاصة بأعمال البنك واستراتيجيته وكل ما يتعلق بشؤونه.

على مستوى الإدارة العليا والموظفين، فقد أنشأ المصرف وحدة خاصة لإدارة المواهب ضمن إدارة الموارد البشرية تعنى بإعداد وتنفيذ خطط ومشاريع التدريب والتطوير بما يتوافق مع استراتيجية البنك وأهدافه وذلك بعد اعتماد الخطة من قبل مجلس الإدارة. كما وضع البنك برنامجاً تعريفياً لجميع الموظفين الجدد. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ نفّذت إدارة المواهب ما يقارب ١٥٦٦٠ ساعة تدريبية. لمزيد من التفاصيل حول الموضوع، يرجى مراجعة الجزء الخاص بإدارة الموارد البشرية للمجموعة ضمن القسم المعنون «إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم» في التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

٣-٤ في ما يخص أعمال الرقابة

١-٣-٤ الرقابة الداخلية

تم وضع نظام فعال للرقابة الداخلية وفقاً للقوانين والأنظمة المحلية وأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال. للاطلاع على التفاصيل، يرجى مراجعة الفقرات من ٥-٩ إلى ٥-١٢ من قسم «إفصاحات الحوكمة» أدناه وكذلك القسم المعنون «إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم» في التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

٢-٣-٤ إدارة المخاطر

تتألف البنية التنظيمية لحوكمة المخاطر ضمن مصرف من خمسة مستويات هي على الشكل الآتي:

- المستوى الأول: مجلس الإدارة
- المستوى الثاني: لجنة تقييم المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة
- المستوى الثالث: اللجان الإدارية المعنيّة بالمخاطر وهي لجنة المخاطر للمجموعة ولجنة الائتمان والاستثمار ولجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال للمجموعة ولجنة التحقيقات الخاصة للمجموعة ولجنة تسيير الشؤون الأمنية للمجموعة.
- المستوى الرابع: إدارة تقييم المخاطر للمجموعة: الإدارة الشاملة للمخاطر ، إدارة المخاطر الائتمانية بما فيها وحدة التوثيق الائتماني، إدارة معالجة المديونيات بما فيما قسم التحصيل، إدارة مخاطر السوق، إدارة مخاطر السيولة، إدارة المخاطر التشغيلية، إدارة مخاطر الاحتيال، إدارة استمرارية الأعمال بالاضافة إلى إدارة شؤون الأمن.
- المستوى الخامس: الوحدات والأقسام والإدارات المختصة بالأعمال

مجلس الإدارة مسؤول بشكل عام عن ضمان إرساء بنية تحتية متينة وراسخة لإدارة المخاطر (المستوى الأول) في حين تقع مسؤولية تنفيذ الإشراف والرقابة على عاتق لجنة تقييم المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن المجلس (المستوى الثاني). ومن المهام الرئيسية لهذه اللجنة ضمان وضع السياسات والإجراءات والمنهجيات الملائمة لإدارة المخاطر وضمان حسن تنفيذها وتطبيقها.

يعاون هذه اللجنة لجان منبثقة عن الإدارة التنفيذية العليا (المستوى الثالث) التي تغطي الأوجه المختلفة لإدارة المخاطر. للاطلاع على التفاصيل، يرجى مراجعة فقرة «إدارة المخاطر للمجموعة» ضمن القسم المعنون «إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم» في التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

٣-٣-٤ استمرارية العمل في حالات الكوارث والأزمات

وضع مصرف الريان سياسة محكمة لإدارة استمرارية الأعمال في حالات الكوارث والأزمات تضمن استعادة أنشطته أو استمرار عملياته، بما يشمل الخدمات المقدمة إلى العملاء، عند عرقلتها بسبب أحداث عكسية مثل الكوارث الطبيعية وأعطال الأجهزة والنظم التكنولوجية والأخطاء البشرية أو الإرهاب أو حصول أزمات كبرى. للاطلاع على التفاصيل، يرجى مراجعة فقرة «إدارة المخاطر للمجموعة» ضمن القسم المعنون «إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم» في التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

٤-٣-٤ متابعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال

أنشأ مصرف الريان إدارة مستقلة لمتابعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال لضمان الامتثال بالقوانين واللوائح والأنظمة التي يخضع لها البنك وتضمين ثقافة الامتثال في كافة عملياته وبما يتماشى مع أهدافه الإستراتيجية. لضمان استقلالية إدارة متابعة الالتزام وتعزيز دورها الرقابي، حرص مجلس إدارة المصرف على أن تكون التابعية المباشرة للإدارة للجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام التابعة لمجلس الإدارة. أما إدارات متابعة الالتزام في الشركات التابعة فتقدم تقاريرها بشكل غير مباشر لإدارة متابعة الالتزام للمجموعة وبشكل مباشر للمدير العام لكل شركة تابعة. للاطلاع على التفاصيل، يرجى مراجعة فقرة «إدارة متابعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمجموعة» ضمن القسم المعنون «إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم» في التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

٥-٣-٤ التدقيق الداخلي

إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة في مصرف الريان هي إدارة مستقلة مسؤولة مباشرة أمام لجنة التدقيق للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة. توفر إدارة التدقيق الداخلي لمجلس الإدارة والإدارة العليا التطمينات اللازمة بشكل مستقل وموضوعي حول كفاية وفعالية ضوابط الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة على مستوى مجموعة البنك. وتعمل الإدارة باستمرار على تعزيز الوعي حول المخاطر والضوابط الرقابية وتقدم المشورة حول تطوير الحلول الرقابية اللازمة ومراقبة الإجراءات التصحيحية مما يساهم بالنهاية في حماية أصول البنك. للاطلاع على التفاصيل، يرجى مراجعة فقرة «إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة» ضمن القسم المعنون «إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم» في التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

٦-٣-٤ الرقابة الشرعية

ينصّ النظام الأساسي خصوصاً في المادة (٤١) منه على تعيين هيئة رقابة شرعية من أهل العلم المتخصصين بالأحكام الشرعية في مجالات المعاملات المالية الإسلامية لتولى مهمة الاطلاع على الأنشطة التي يمارسها المصرف وإبداء الرأي والمشورة حولها وفيما إذا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. في ١٥ مارس ٢٠٢٣ عيّنت الجمعية العامة للمساهمين بناء على توصية مجلس الإدارة هيئة الرقابة الشرعية المؤلفة من ٣ أعضاء للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥. داخلياً، أنشأ مصرف الريان ادارة التدقيق الشرعي التي تتبع لهيئة الرقابة الشرعية لتكون حلقة وصل بين الإدارة التنفيذية وهيئة الرقابة الشرعية. يرجى الاطلاع على القسم «١٠» والقسم «٦-٦» على التوالي من التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

٧-٣-٤ الرقابة الخارجية

ينصّ النظام الأساسي خصوصاً في الفصل السابع منه على متطلبات الرقابة الخارجية من تعيين مدقق الحسابات الخارجي وتحديد مسؤولياته وما إلى ذلك من متطلبات وجميعها ملتزم بقوانين الحوكمة المنطبقة في دولة قطر. علاوة على ذلك، وضع المصرف سياسة مكتوبة لتنظيم عملية تعيين المدقق الخارجي لتحديد أسس التعيين ومسؤوليات المدقق، وكلّف بموجبها لجنة التدقيق بفحص عروض مراقبي الحسابات والتعاطي مع أي مسألة تتعلق بالتدقيق الخارجي.

في ١٥ مارس ٢٠٢٣ وافقت الجمعية العامة السنوية على توصية مجلس الإدارة/لجنة التدقيق بعيين السادة برايس ووتر هاوس كوبرز -فرع قطر لتولي مهام التدقيق الخارجي للبنك للفترة الممتدة من ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. بلغ إجمالي رسوم التدقيق الخارجي للسنة المالية ٢٠٢٣ على مستوى المجموعة ككل مبلغ ٥,٠٢٩ مليون ريال (٢٠٢٢: ٤,٩١٢ مليون ريال) في حين بلغت رسوم خدمات التأكيد والخدمات الأخرى التي قدمها المدقق الخارجي على مستوى المجموعة ككل مبلغ ٠,٩٧٣ مليون ريال قطري (٢٠٢٢: ٠,٨٧٧ مليون ريال) ومبلغ ١,٨١٩ مليون ريال قطري (٢٠٢٢: ١,٣٩٥ مليون ريال) على التوالي. بلغ مجموع أتعاب التدقق الخارجي على مستوى المجموعة ككل عن السنة المالية ٢٠٢٣ مبلغ ٧,٨٢١* مليون ريال قطري (٢٠٢٢: ٧,١٨٤ مليون ريال قطري)

*تغطي هذه المبالغ أتعاب التدقيق الخارجي على مستوى المجموعة ككل بما في ذلك الشركات التابعة خارج قطر. من أصل هذه المبالغ بلغ إجمالي أتعاب المدقق الخارجي لعمليات البنك في قطر فقط مبلغ ٣,٩٥ مليون ريال قطري. في ١٥ مارس ٢٠٢٣ وافقت الجمعية العامة للمساهمين على مبلغ ٣,٢ مليون ريال كأتعاب المدقق الخارجي برايس ووتر هاوس كوبرز لعام ٢٠٢٣ وفوّضت مجلس الإدارة/لجنة التدقيق بالموافقة على أية مبالغ إضافية قد يضطر البنك لدفعها للمدقق الخارجي خلال السنة نتيجة طلب رفع تقارير تقنية مستقلة أو طارئة من قبل أي جهة رقابية يخضع لها البنك كالمصرف المركزي أو خلافه على أن يتم الإفصاح عن هذه المبالغ في حال وجودها ضمن التقرير السنوي/تقرير الحوكمة. في العام ٢٠٢٣ وافقت لجنة التدقيق بناء على التفويض أعلاه على مبلغ ٠,٧٧٦ مليون ريال كرسوم إضافية تم دفعها للمدقق الخارجي.

يصدر المدقق الخارجي تقاريره وفقاً لمتطلبات القوانين والأنظمة المنطبقة والمعايير الدولية. يحضر المدقق الخارجي اجتماعات الجمعية العامة للبنك لتقديم تقاريره إلى المساهمين والرد على استفساراتهم. لم يصدر المدقق الخارجي تقارير متحفظة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. لمزيد من التفاصيل والاطلاع على تقارير المدقق الخارجي، يرجى مراجعة محاضر الجمعيات العمومية للبنك والقوائم السنوية المدققة المتوفرة على الموقع الإلكتروني للمصرف.

٤-٤ في ما يخص الإفصاح والشفافية

١-٤-٤ الإفصاح

يفصح مصرف الريان عن تقاريره المالية المرحلية والسنوية وفقاً للقوانين والأنظمة المنطبقة كذلك يتم الإفصاح عن كافة المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء مجلس الإدارة واللجان والإدارة العليا وتحديثها دورياً بما في ذلك عدد الأسهم التي يملكونها والمناصب التي يشغلونها إلى جانب عملهم في المصرف وكبار المساهمين الذين يملكون بشكل مباشر أو غير مباشر ٥٪ أو أكثر من رأسمال البنك على الموقع الإلكتروني للبنك وفي التقرير السنوي للحوكمة.

علاوة على ذلك، قام المجلس باعتماد سياسة للإفصاح والشفافية تم إعدادها وفقاً لقوانين الحوكمة والإفصاح المنطبقة وهي تضمن الإفصاح عن المعلومات الحساسة للمساهمين بدقة وشفافية وفي الوقت المناسب وتعالج تلك السياسة كيفية التعامل مع الشائعات ويقوم المصرف بالإفصاح عن جدول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة، وجميع القرارات ذات الطبيعة الحساسة من ضمنها التقارير المالية لبورصة قطر قبل وبعد كل اجتماع من اجتماعات المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، يحرص المصرف على إبقاء جميع السادة المساهمين والمستثمرين والعملاء وجميع أصحاب المصالح الآخرين على علم بجميع أنشطته وخدماته وأعماله الجديدة وذلك من خلال نشر البيانات الصحفية بصورة دورية في الصحف المحلية وعلى الموقع الإلكتروني للبنك وإبلاغ صورة منها إلى السوق والجهات الرقابية المعنية. وخلال اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية، يحرص المصرف على إعطاء المساهمين الفرصة لممارسة حقهم في طرح أي سؤال حول وضع البنك وأعماله. السياسة متوفرة على الموقع الإلكتروني للبنك www.alrayan.com

يقوم مجلس الإدارة بالإفصاح عن البيانات المالية المرحلية أو الختامية بعد إجراء المراجعات اللازمة وبناء على تقرير المدقق المستقل وتوصية لجنة التدقيق والإدارة العليا بأن المعلومات المفصح عنها هي معلومات دقيقة وصحيحة وغير مضللة من كافة النواحي الجوهرية. أما بالنسبة إلى عمليات الإفصاح الاخرى لأي معلومات غير مالية فإنها تخضع لسياسة الإفصاح والشفافية المعتمدة من مجلس الإدارة والتي تضع إجراءات محددة لمراجعة أي معلومات أو بيانات صحفية قبل نشرها للجمهور وتتطلب موافقة أكثر من طرف واحد من بينها إدارة الالتزام والشؤون القانونية، بحسب الأحوال، وموافقة الرئيس التنفيذي و/أو رئيس مجلس الإدارة وذلك للتأكد من صحتها ودقتها.

هذا وتوزع التقارير المالية المدققة على جميع المساهمين ضمن التقرير السنوي الذي يتم إعداده وتوزيعه على المساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوية كما تنشر البيانات المالية في الصحف المحلية وهي متوفرة بشكل دائم على الموقع الإلكتروني للبنك ولدى بورصة قطر. كما يفصح المصرف عن مكافآت مجلس الإدارة والإدارة العليا في التقارير السنوية المدققة ويفصح عن أعمال وأنشطة وإنجازات مجلس الإدارة عن كل عام في تقرير مجلس الإدارة الذي يعرض على الجمعية العامة السنوية ويتم الإفصاح كذلك عن أعمال الإدارة العليا من خلال عرض نبذة عن إنجازات كافة إدارات وأقسام البنك في التقرير السنوي الذي يوزع على المساهمين في كل جمعية عامة سنوية.

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ قام البنك بجميع الإفصاحات المطلوبة في القوانين والأنظمة المنطبقة سواء على موقعه الإلكتروني أو الصحف ومواقع التواصل الإجتماعي التابعة له أو في التقرير السنوي. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة القسم ٥ المعنون «إفصاحات الحوكمة» أدناه والموقع الإلكتروني للمصرف (www.alrayan.com).

٤-٤-٣ تضارب المصالح والشفافية ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة

أقرّت الجميعة العامة للمساهمين السياسة العامة لتضارب المصالح والتعاقد مع الأطراف ذوي العلاقة وذلك من خلال إقرارها المادة (٣٥) والمادة (٣٦) من النظام الأساسي للمصرف.

تحظر المادة (٣٥) من النظام الأساسي للمصرف رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا ممارسة أو الاشترك مع أحد أقاربهم من الدرجة الأولى بشكل مباشر أو غير مباشر في أي أنشطة مشابهة لأنشطة المصرف أو منافسة له أو أن استغلال أنشطة المصرف لتحقيق أو ترويج أي أنشطة لهم، أو تحقيق أي منافع تجارية أو شخصية لهم؛ كما تحظر أن يكون لهم، أو لأحد أقاربهم من الدرجة الاولى، أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، في العقود والمشاريع والارتباطات التي يجريها المصرف أو يكون طرفاً فيها بدون أي استثناءات بخلاف عقود التسهيلات الائتمانية التي يقدمها المصرف لهم وفقاً للسقوف والضوابط المحددة في تعليمات مصرف قطر المركزي.

علاوة على ذلك، ينص ميثاق مجلس الإدارة وكذلك إطار الحوكمة بمصرف الريان على القواعد العامة التي تحكم المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة كما أقر مجلس الإدارة سياسة إدارة تضارب المصالح التي تضع الآليات الإجرائية لمعالجة مسائل تضارب المصالح ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة.

إن أي معاملة مع طرف ذي علاقة تشترط موافقة مجلس الإدارة/اللجنة المختصة، بحسب الأحوال، عليها أو الجمعية العامة للمساهمين إذا كانت صفقة كبيرة، بعد تقديم المبررات والأسباب المسوّغة للدخول في مثل تلك الصفقات وفقاً لنوعها والتأكد من اتباعها الإجراءات المقررة لإدارة تضارب المصالح. وفي حال النظر بمعاملة تنطوي على تضارب محتمل للمصالح مع عضو مجلس إدارة أو عضو من الإدارة العليا وأي طرف آخر يجب مناقشة الموضوع في غياب العضو المعني الذي لا يحق له مطلقاً المشاركة في النقاش او التصويت على مثل تلك المعاملات. وفي جميع الأحوال يجب أن تكون المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، إن وجدت، على أساس تجاري بحت من دون أي شروط تفضيلية على حساب البنك.

ووفقاً للسياسة المذكورة، يتعين على أعضاء مجلس الإدارة الإفصاح عن أي مصالح مباشرة أو غير مباشرة في أي من الصفقات التجارية المطروحة للنقاش على المجلس ضمن جدول الأعمال ويجب مناقشة الموضوع في غياب العضو المعني الذي لا يحق له مطلقاً المشاركة في النقاش او التصويت على مثل تلك البنود. كذلك يتعين على كل عضو في مجلس الإدارة والإدارة العليا أن يقوم بإفصاحات دورية على الاقل سنويا عن مصالحه المالية أو مصالح اخرى له في البنك أو شركاته التابعة، وعن أي علاقة مع أي من الأشخاص المرتبطين بالبنك والأطراف ذات العلاقة، إن وجدت. كما وقع كل عضو من مجلس الإدارة تعهداً كتابياً بتزويد البنك بالإفصاحات الدورية. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، قام جميع أعضاء مجلس الإدارة بالإفصاحات السنوية للسنة المالية ٢٠٢٣.

هذا وتضع سياسة إدارة تضارب المصالح المعتمدة من مجلس الإدارة إطاراً عاماً للتعاملات الباطنية بحيث تحظر أي عمليات متاجرة تعتمد على معلومات مادية غير معلنة للجمهور تخص مصرف الريان. وتنطبق هذه السياسة على كل من له صلة بالبنك ويكون في موقع يسمح له بالحصول على معلومات سريّة. تسلم نسخة من هذه السياسة إلى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة والموظفين الجدد وكل من يبدأ تعاملاً جديداً مع البنك من مستشارين وموردين. وقد تم إعداد لائحة بالأشخاص المطلعين على المعلومات الجوهرية ويتم تحديثها دورياً وموافاة السوق/الإيداع المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية بها. ويقوم المصرف بمراقبة النشاطات التجارية المتعلقة بأسهم البنك من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا. ويتم إعداد تقرير شهري عن هذه النشاطات من قبل إدارة علاقات المستثمرين ويرفع إلى رئيس متابعة الالتزام وأمين سرّ مجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك بنهاية كل ربع من السنة بتعبئة نموذج الإفصاح الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية ونشره على الموقع الإلكتروني للبنك وبورصة قطر ويتضمن النموذج إفصاحات حول تداولات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا، إن وجدت. وعند نهاية كل ربع من السنة، وقبل ١٥ يوماً من موعد عقد اجتماع مجلس الإدارة للموافقة على البيانات المالية المرحلية، يقوم البنك بنشر تعميم على جميع الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة لإبلاغهم بدخول فترة حظر التداول بأسهم البنك من قبل الأشخاص المطلعين ويحذرهم من التداول بسهم البنك. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، لم تسجل أي تداولات في فترات الحظر التي يمنع فيها التداول بالأسهم وفقاً لأحكام المادة ١٧٣ من اللائحة الداخلية لبورصة قطر.

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ لم تسجّل أي صفقة كبيرة مع أي طرف ذي علاقة تتطلب موافقة الجمعية العامة عليها. كان هناك بعض التسهيلات الائتمانية التي تم منحها لأطراف ذوي العلاقة. وقد جرى منح تلك التسهيلات وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة وعلى أساس تجاري بحت من دون أي شروط تفضيلية وبموافقة لجان الائتمان المختصة وفي غياب الأشخاص المعنيين الذين لم يشاركوا نقاشاً أو تصويتاً على تلك التسهيلات بأي شكل من الأشكال.

وفي جميع الأحوال، يتم الإفصاح عن أي معاملات مع الأطراف ذوي العلاقة سواء صفقات كبيرة أو خلافها في الكشف التفصيلي المعد وفقاً لأحكام المادة (١٢٢) من قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ والمادة (٣٩) من النظام الأساسي للبنك والمادة (٢٦) من نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وأيضاً ضمن التقرير السنوي/ البيانات المالية المدققة المعروض على المساهمين للمصادقة عليه. للاطلاع على تفاصيل تلك المعاملات، يرجى مراجعة الإيضاح رقم (٣٨) من البيانات المالية المدققة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ الواردة بنهاية التقرير السنوي أدناه الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من تقرير الحوكمة موضوع هذا المستند كما يمكن للسادة المساهمين الاطلاع على الكشف التفصيلي المذكور الذي يصبح متوفراً في كل عام قبل أسبوع من الموعد المحدد لاجتماع الجمعية العامة وذلك في مكتب الأمانة العامة لمجلس الإدارة، في مقرّ البنك الكائن في الدوحة - قطر، شارع العد الشرقي ٦٩، منطقة مارينا ٤٠، مدينة لوسيل، الطابق ٢٣ مصطحبين معهم كشف حساب محدث بالأسهم المملوكة في المصرف لا يقل تاريخه عن أسبوع واحد من بورصة قطر/شركة قطر للإيداع المركزي يثبت ملكيتهم بالبنك وصورة عن البطاقة الشخصية (إذا كان المساهم شخص طبيعي) أو صورة عن السجل التجاري وبطاقة المنشأة وكتاب تفويض موقع من المفوضين بالتوقيع على السجل التجاري وبطاقة المنشأة (إذا كان المساهم شخص معنوي/شركة).

٤-٥ في ما يخص حقوق أصحاب المصالح

إن النظام الأساسي للمصرف يرعى حقوق المساهمين ويضمن احترام مبادئهم الأساسية. وعلى وجه التحديد، يكفل الباب السادس من النظام الأساسي وكذلك المواد (١٢) و(٣٨) و(٣٩) و(٤٠) و(٦٧) و(٦٨) و(٧٢) جميع حقوق المساهمين المنصوص عليها في القوانين والأنظمة وخصوصاً ما ورد تحت الفصل السادس من نظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بالقرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ وتطبق في كافة الأوقات.

فيما يلي نبذة عن أبرز الإجراءات التي اتخذها المصرف لتطبيق تلك المبادئ والحقوق:

٤-٥-١ التواصل مع المساهمين والمستثمرين

يولي مصرف الريان أهمية كبيرة للحوار الشفاف مع المساهمين والمستثمرين، سواء شركات أو أفراد. فقد تم تكريس إدارة مستقلة لعلاقات المستثمرين لتكون الصلة الرئيسية مع المساهمين والمستثمرين والمحللين الماليين. ويقوم البنك عقب الإفصاح عن نتائجه المالية بنهاية كل ربع من السنة بعقد مؤتمر هاتفي مع المستثمرين والمحليين الماليين يضمّ أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا لتقديم المزيد من الإيضاحات حول النتائج المحققة والرد على استفسارات المستثمرين. يمكن التواصل مع إدارة علاقات المستثمرين على الأرقام ٩٧٤٤٤٩٤٠٦٧٤+ أو ٩٧٤٤٤٩٤٠٦٧٣+ أو عبرالبريد الإلكتروني IR@alrayan.com. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ عقد المصرف ٤ مؤتمرات هاتفية مع المستثمرين والمحللين عقب الإفصاح عن بياناته المالية في كل ربع من السنة.

٤-٥-٢ حقوق المساهمين في الوصول إلى المعلومات

تضمن المادة (١٢) من النظام الأساسي للبنك حق المساهم في الوصول إلى المعلومات التي تمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق سائر المساهمين أو يضر بمصالح المصرف. ولهذه الغاية أنشأ مصرف الريان موقعاً إلكترونياً خاصاً به www.alrayan.com بحيث تنشر فيه جميع الإفصاحات المقررة في القوانين والأنظمة المحلية والمعلومات التي تهم المساهمين وتمكنهم من ممارسة حقوقهم على الوجه الأكمل ويخضع الموقع لسياسة الإفصاح والشفافية المعتمدة من مجلس الإدارة. فضلاً عن ذلك، يمكن للمساهمين الحصول مجاناً على المعلومات المقررة لهم في القوانين والأنظمة وذلك من خلال الاتصال بمكتب الأمانة العامة للشركة أو بإدارة علاقات المستثمرين بالبنك كما أن جميع بيانات أعضاء

مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك وكذلك الاوراق التأسيسية والقانونية للبنك من عقد التاسيس والنظام الاساسي والسجل التجاري وقرارات الجمعيات العامة متوفرين للجمهور على الموقع الإلكتروني للمصرف بحيث يمكن تنزيلهم بدون أي مقابل. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة القسم المعنون «الإفصاح» تحت البند «٤-٤-١» أعلاه.

٤-٥-٣ الجمعية العامة والمعاملة المنصفة للمساهمين

يضمن النظام الأساسي للبنك حق المساهمين بالمطالبة بعقد الجمعية العامة (العادية أو غير العادية) وإدراج البنود على جدول أعمالها، بالإضافة إلى حقهم في مناقشة المسائل والبنود المدرجة على جدول الأعمال والبحث بها وإصدار القرارات بشأنها. وللمساهم الذي يحضر الجمعية مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال وتوجيه الأسئلة إلى مدقق الحسابات الخارجي ومجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية والإدارة التنفيذية، ويتعين على المجلس الرد على أسئلة المساهمين وإستفساراتهم بالقدر الذي لا يعرض مصلحة البنك للضرر، وإذا رأى المساهم أن الرد غير كاف احتكم إلى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ. هذا وتضمن المادة (١٢) من النظام الأساسي للبنك المعاملة المنصفة لجميع المساهمين بحيث تنصّ على أن لكل مساهم عدد أصوات يساوي عدد أسهمه وأن المساهمين متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة. كما تضمن هذه المادة حق المساهم في التصرّف بأسهمة بدون أي قيود ما لم يكن التصرّف مخالفاً للقانون أو الأنظمة المنطبقة وأن كل سهم يخول صاحبه الحق في حصة معادلة لحصة غيره من الأسهم بلا تمييز في ملكية موجودات المصرف وفي الأرباح المقسمة على الوجه المبين في النظام الأساسي. كما تضمن المواد (٥٤) و(٣٩) و(٧٢) على وجه التحديد من النظام الأساسي للبنك حق المساهمين في عزل أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للقانون واستلام الإيضاحات والتقارير الواجب تقديمها للمساهمين وإقامة دعوى المسؤولية المدنية والجزائية ضد أعضاء مجلس الإدارة ، على التوالي.

خلال العام ٢٠٢٣، عقد مصرف الريان جمعية عامة عادية بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٢٣. يمكن الإطلاع على المحضر الكامل لاجتماعات الجمعية العامة للمساهمين على الموقع الإلكتروني للبنك www.alrayan.com

٤-٥-٤ حقوق المساهمين في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

يضع النظام الأساسي للمصرف في المادة (١٩) منه الإطار العام لعضوية مجلس الإدارة. فضلا عن ذلك، قامت الجمعية العامة للمساهمين المنعقدة بتاريخ ١٦ نوفمبر ٢٠٢٢ بإقرار لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة بتوصية من مجلس الإدارة ولجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت وتضمن هذه اللائحة حصول المساهمين على المعلومات اللازمة عن المرشح لعضوية مجلس الإدارة قبل الإنتخابات، بما في ذلك وصف مهارات المرشحين المهنية والتقنية وخبرتهم ومؤهلاتهم الأخرى، ويتيح مصرف الريان تلك المعلومات لمساهميه بنشرها على موقعه. اللائحة متوفرة على الموقع الإلكتروني للبنك.

٤-٥-٥ حقوق المساهمين في توزيع الأرباح

يحدد النظام الأساسي للمصرف شروط توزيع الأرباح وفقاً للقانون ويبيّن التقرير السنوي الذي يرفع للجمعية العامة السنوية للمصادقة عليه سياسة وكيفية توزيع الأرباح. هذا وتعرض توزيعات الأرباح على المساهمين للموافقة عليها في كل جميعة عامة سنوية. يرتبط توزيع الأرباح إرتباطاً كاملاً بالنتائج المالية التي يحققها مصرف الريان في نهاية كل عام، بالإضافة إلى الإلتزام بالقوانين والتعليمات ذات الصلة وخاصة تعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة. وفقاً للمادة (٦٨) من النظام الأساسي للبنك، يجب أن تدفع الأرباح التي تقررها الجمعية العامة خلال مهلة أقصاها ٣٠ يوماً من تاريخ موافقة الجمعية.

بالإضافة إلى ذلك أنشأ مصرف الريان وحدة خاصة هي «وحدة المساهمين لشؤون التوزيعات» تعنى بتوزيعات الأرباح على المساهمين والمستثمرين والرد على جميع استفساراتهم حول هذا الموضوع. يمكن التواصل مع هذه الوحدة على عنوان البريد الإلكتروني shareholdersaffairs@alrayan.com أو هاتف رقم ٤٤٢٥٣٣٣٣ ٩٧٤+. يتيح مصرف الريان أمام المساهمين عدة خيارات لتحصيل أرباحهم سواء نقداً أو شيكات من خلال جميع فروع البنك أو عن طريق إيداع الأرباح مباشرة في حساب المساهم المسجل لدى الإيداع المركزي أو من خلال تحويلات بنكية لأي من البنوك المحلية أو العالمية بعد تعبئة كافة المستندات والطلبات اللازمة. فضلاً عن ذلك، يلتزم البنك بتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية المتعلقة بتوزيعات الأرباح من خلال شركة «إيداع» ويتخذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ تلك التعليمات.

في ١٥ مارس ٢٠٢٣، قررت الجمعية العامة السنوية العادية توزيع أرباح نقدية بنسبة ١٠٪ من القيمة الاسمية للسهم (بواقع ٠,١٠ ريال عن كل سهم) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. وفي العام ٢٠٢٣، تواصل دفع الأرباح إلى المساهمين والمستثمرين بمختلف طرق الدفع المذكورة أعلاه.

يواصل مصرف الريان نشر أسماء المساهمين الذين لم يتقدموا لاستلام أرباحهم منذ أكثر من عشر سنوات على موقعه الإلكتروني وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي وتسهيل عمليات الدفع ذات الصلة. سيتم التعامل مع أي مبالغ غير مستلمة وفقاً للتعليمات الرقابية ذات الصلة.

٤-٥-٦ هيكل رأس المال وحقوق المساهمين في الصفقات الكبرى

يضمن النظام الأساسي للمصرف وخصوصاً في المادة (٥٠) منه حق المساهمين والأقلية منهم على وجه التحديد في الاعتراض وإبطال الصفقات الكبرى، وفقاً للقانون، التي يعتبرون أنها تضر بمصالحهم. هذا ويتم الإفصاح عن هيكل رأس المال وتطوره في التقرير السنوي للبنك وعلى موقعه الإلكتروني كما يتم الإفصاح عن كبار المساهمين الذين يملكون ٥٪ أو أكثر من رأس المال وتحديثهم بشكل دوري على الموقع الإلكتروني للبنك. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة القسم المعنون «إفصاحات الحوكمة» أدناه تحت الفقرة «٥-١» بعنوان «المساهمون».

٤-٥-٧ سجل المساهمين

يحتفظ المصرف بنسخة عن سجل المساهمين التي يتم استلامها شهرياً من قبل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية. ويطلب مصرف الريان بيانات المساهمين من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية في أي وقت آخر كلما كانت هناك حاجة لذلك، وتعتمد هذه البيانات لتسجيل الحضور في الجمعيات وكذلك لتوزيع الأرباح على المساهمين.

٤-٥-٨ أصحاب المصالح من غير المساهمين

وضع مصرف الريان سياسات متفرقة لتنظيم التعامل مع أصحاب المصالح على اختلاف فئاتهم ومن أبرز هذه السياسات سياسة الموارد البشرية وسياسة وقواعد السلوك المهني والتي تكفل جميعها معاملة جميع أصحاب المصالح وفقاً لمبادئ العدل والمساواة وبدون أي تمييز وتضمن الحقوق المقررة لهم في القوانين والأنظمة المنطبقة. كذلك، قام المصرف بوضع سياسة المشتريات وتنظيم التعامل مع الموردين ومزودي الخدمات وسياسة التعاقد مع المدققين الخارجيين والمقيمين الماليين وسياسة خاصة لعلاقات المستثمرين وجميعها تكفل عمل مختلف أقسام البنك وإداراته تحت سقف القانون وبما يضمن حقوق كل ذي مصلحة مع البنك ويحقق في الوقت نفسه المصلحة العليا للبنك.

فضلاً عن ذلك، يحث البنك جميع الموظفين وأصحاب المصالح على الإبلاغ عن الحالات التي يشتبهون بأنها تنتهك القيم والسياسات والإجراءات المعمول بها داخل المصرف. لهذه الغاية، تم وضع سياسة شاملة للمجموعة حول الإبلاغ عن المخالفات مع تخصيص خط ساخن لذلك بهدف تمكين الأشخاص من الإبلاغ بأمان وثقة عن شكوكهم داخل البنك لرئيس متابعة الالتزام والذي يقوم بدوره بالتحقيق بشكل مستقل في هذه البلاغات ورفع التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مع إيضاح النتائج والإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها. ولتعزيز مستوى الرقابة، يقوم رئيس جهاز التدقيق الداخلي بالاطلاع على البلاغات المستلمة والتأكد من اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها من قبل الإدارة ورفع التقارير إلى لجنة التحقيق عند الاقتضاء. ولضمان فعالية خدمة الخط الساخن، حرص المجلس على توفير الحماية للأشخاص الذين يعمدون بحسن نيّة إلى الإبلاغ عن أي ممارسات أو عمليات مشبوهة وذلك من خلال تعيين طرف ثالث متخصص لاستقبال المكالمات والشكاوى. يسري العمل ببرنامج الإبلاغ عن المخالفات والانتهاك في كافة الدول والبلدان التي يعمل فيها البنك وفقاً للمتطلبات القانونية الخاصة بكل بلد منها. يقوم البنك بإرسال تذكير شهري لجميع الموظفين حول برنامج الإبلاغ عن المخالفات والانتهاكات وخدمة الخط الساخن. في العام ٢٠٢٣، تم رفع سبعة بلاغات وتم التحقيق بكل بلاغ بحيث تبيّن عدم وجود مسائل جوهرية.

على مستوى العملاء، تم وضع إجراءات لمعالجة شكاوى العملاء تديرها وحدة متخصصة للعناية بشكاوى العملاء وكذلك إنشاء مركز اتصال دائم متوفر على مدار الساعة كامل أيام الأسبوع لتلقي شكاوى واستفسارات العملاء والعمل على حلها. إن وحدة العناية بشكاوي العملاء هي جزء من إدارة جودة الخدمة في مصرف الريان. تتولى هذه الإدارة مسؤولية تحسين مستوى الخدمة وتجربة العملاء من خلال إدارة الشكاوي وكذلك ضمان الجودة وتوحيد الإجراءات داخل البنك بهدف تقديم أفضل خدمة للعميل. يمكن التواصل مع مركز الاتصال على الرقم ٤٤٢٥٣٣٣٣ ٩٧٤+ أو عبر البريد الإلكتروني على info@alrayan.com. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، تم حل جميع البلاغات بما يرضي العملاء حيث لم يكن هناك أي شكوى أو بلاغ يهدد المركز المالي للبنك أو يحمل مخاطر عالية تستلزم رفعه إلى المستويات الإدارية العليا بدءاً من الرئيس التنفيذي وصولاً إلى مجلس الإدارة.

٤-٥-٩ حق المجتمع ومبادرات البيئة والاستدامة والحوكمة

يرجى مراجعة القسم (٧) من التقرير السنوي الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من تقرير الحوكمة موضوع هذا المستند.

٥- إفصاحات الحوكمة

٥-١ رأس المال وهيكل ملكية المصرف

رأس مال مصرف الريان (٩,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة مليارات وثلاثمائة مليون ريال قطري موزعة على (٩,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة مليارات وثلاثمائة مليون سهم جميعها أسهم نقدية، القيمة الإسمية للسهم الواحد (١) ريال قطري واحد، وهي عبارة عن رأس المال الأساسي وقدره (٧,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبعة مليارات وخمسمائة مليون ريال قطري و («رأس المال الإضافي») وقدره (١,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال قطري هو عبارة عن ناتج تقييم بنك الخليج التجاري (الخليجي) ش.م.ق.ع. وتجدر الإشارة إلى أن رأس المال تم تعديله إلى ما هو عليه بموجب قرار الجمعية العامة الغير عادية لمصرف الريان المنعقدة بتاريخ ٥ أكتوبر ٢٠٢١م بالموافقة على الإندماج مع بنك الخليج التجاري (الخليجي) ش.م.ق.ع.

٥- إفصاحات الحوكمة

٥-١ رأس المال وهيكل ملكية المصرف

بلغ عدد المساهمين في مصرف الريان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ما مجموعه ١٨٠٩٥٩ مساهماً يتألفون من صناديق معاشات وبنوك وصناديق استثمارية وشركات تأمين وصناديق ثروات سيادية وشركات كبيرة وشركات صغيرة ومتوسطة الحجم ومستثمرين أفراد من قطر والمملكة العربية السعودية وعمان والبحرين والإمارات العربية المتحدة والكويت ودول عربية وأجنبية أخرى.

٥-١-١ تطور قاعدة المساهمين

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ارتفعت نسبة المساهمة القطرية بشكل طفيف في مصرف الريان من ٧٩٪ كما في نهاية العام ٢٠٢٢ إلى ٨٠٪ من رأسمال البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ في حين انخفضت الأسهم التي يملكها المساهمون من الدول الأخرى من ٢١٪ في نهاية ٢٠٢٢ إلى ٢٠٪ من رأسمال البنك في نهاية ٢٠٢٣.

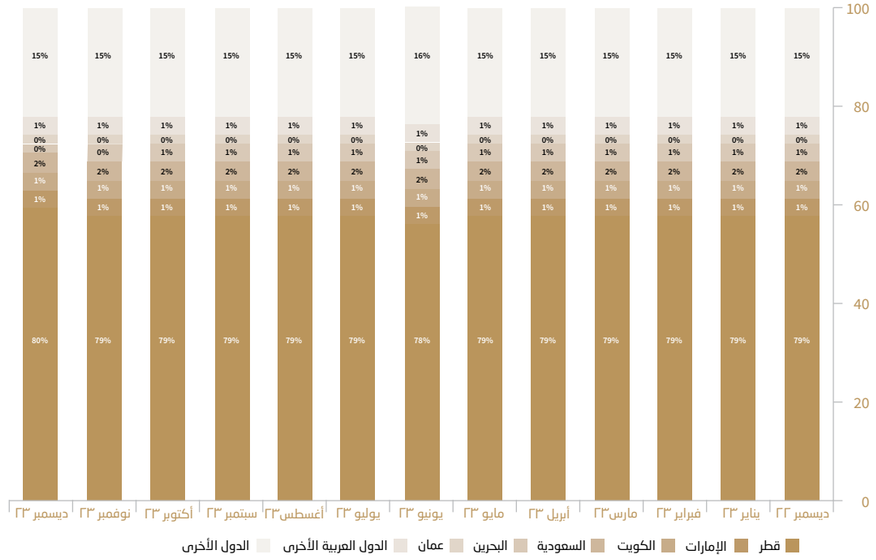

الرسم البياني (١): تطور قاعدة المساهمين حسب الجنسيات

(تحليل لسجلات الأسهم في إيداع)

في العام ٢٠٢٣، ارتفع مجموع الأسهم المملوكة من الجهات الحكومية القطرية بشكل طفيف على أساس سنوي من ٣٣,٨٩٪ إلى ٣٣,٩٩٪ من رأس المال بنهاية العام ٢٠٢٣. أما نسبة الأسهم المملوكة من مختلف القطاعات الأخرى فقد تغيرت بحسب القطاعات على الشكل التالي: ارتفعت نسبة تملك الشركات والمؤسسات من ٢٤,٤١٪ بنهاية العام ٢٠٢٢ إلى ٢٤,٦١٪ بنهاية ٢٠٢٣ في حين انخفضت نسبة تملك البنوك والمؤسسات المالية (وتشمل بنوك وصناديق استثمار وشركات تأمين وما إلى ذلك) من ٦,٨١ ٪ بنهاية ٢٠٢٢إلى ٦,٢١٪ بنهاية ٢٠٢٣أما نسبة تملك المستثمرين الافراد فقد زادت من ٣٤,٩٠ ٪ بنهاية ٢٠٢٢ إلى ٣٥,١٩ ٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

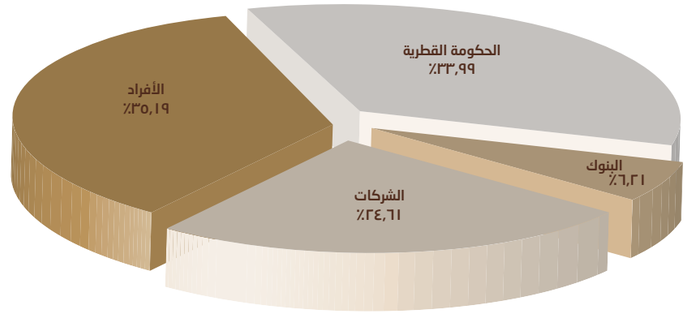

الرسم البياني (٢): تطور قاعدة المساهمين بحسب الفئات

(تحليل لسجلات الأسهم في إيداع)

على الرغم من ارتفاع نسبة الأسهم المملوكة من المساهمين الأفراد بشكل طفيف إلا أننا شهدنا انخفاض في أعداد المساهمين الأفراد بشكل عام في العام ٢٠٢٣.

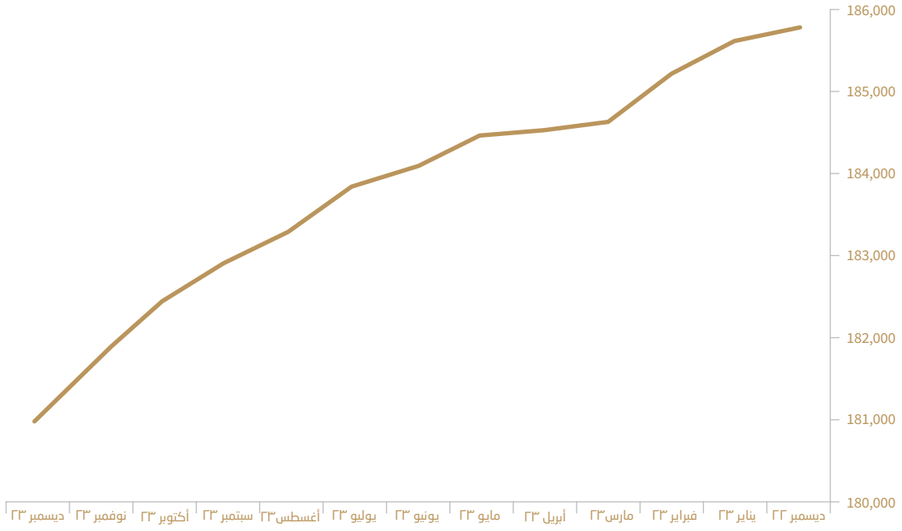

الرسم البياني (٣): عدد المساهمين

(تحليل لسجلات الأسهم في إيداع)

٥-١-٢ المساهمون الرئيسيون

بلغ عدد كبار المساهمين في مصرف الريان ممن يمتلكون بشكل مباشر أو غير مباشر ٥٪ أو أكثر من رأس المال ثلاثة مساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. بقيت نسبة مساهمة جهاز قطر للاستثمار على حالها دون أي تغييرعن الفترة ذاتها من العام الماضي حيث بلغت ٢٠,٦٠٪ من رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وهو بذلك يعدّ المساهم الأكبر في البنك. يمتلك الجهاز أسهمه بشكل غير مباشر من خلال شركة قطر القابضة ذ.م.م. وكيانات حكومية أخرى. بلغت مساهمة محفظة القوات المسلحة الممثلة بشركة برزان القابضة ما نسبته ٧,٥١ ٪ من رأسمال البنك بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣ وهي بذلك ثاني أكبر مساهم بالبنك. أما الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية -الصندوق المدني والعسكري فقد بلغت مساهمتها ٥,٧٢ ٪ من رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

وعليه، يملك كبار المساهمين في مصرف الريان نسبة ٣٣,٨٣٪ من رأسمال البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

النسبة المئوية	عدد الأسهم	المقر	التصنيف	المساهمون الرئيسيون
٢٠,٦٠٪	١,٩١٥,٦٣٢,٢١٥	قطر	حكومي	جهاز قطر للإستثمار (QIA)*
٧,٥١٪	٦٩٨,٥٧٤,٧٨٠	قطر	حكومي	محفظة القوات المسلحة/شركة برزان القابضة
٥,٧٢٪	٥٣١,٧١٩,٢١٢	قطر	حكومي	الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية (الصندوق المدني والعسكري)
٣٣,٨٣٪	٣,١٤٥,٩٢٦,٢٠٧	المجموع		

*تملك مباشر أو غير مباشر من خلال أطراف تابعة

الجدول (١): كبار المساهمين في المصرف حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

(مستخرج عن سجلات الأسهم في إيداع)

٣-١-٥ تركّز المساهمين

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، امتلك ١٠١ مستثمراً (يملك كل واحد منهم ١٠ مليون سهم وما فوق) ٦٤,١٩٪ من رأسمال المصرف يتوزّعون على الشكل الآتي: ٣٢ مساهماً من الأفراد و١٨ مساهمين من البنوك والمؤسسات المالية، و٤٤ مساهماً من الشركات والمؤسسات و٧ مساهمين من الهيئات الحكومية القطرية. أما الباقون فمعظمهم من الأفراد، كل واحد منهم يملك أقل من ١ مليون سهم.

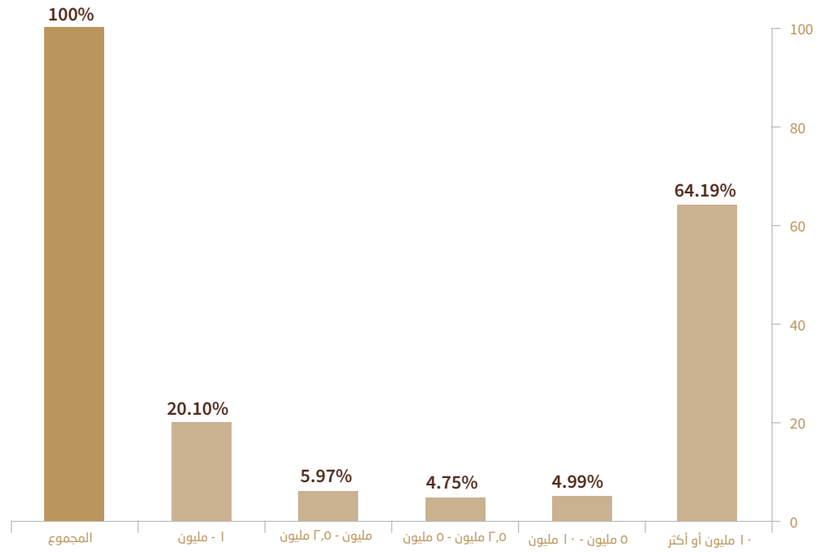

الرسم البياني (٤): تركّز المساهمين بحسب الفئات

(تحليل لسجلات الأسهم في إيداع)

المساهمون في مصرف الريان			تركيز المساهمين							
			أفراد		بنوك ومؤسسات مالية		شركات		كيانات حكومية	
عدد الأسهم	المستثمرون	%	المستثمرون	%	المستثمرون	%	المستثمرون	%	المستثمرون	%
١٠ مليون أو أكثر	١٠١	٦٤,١٩٪	٣٢	٧,٥٨٪	١٨	٥,٢٩٪	٤٤	١٧,٤١٪	٧	٣٣,٩١٪
من ٥ إلى ١٠ مليون	٦٨	٤,٩٩٪	٣٣	٢,٢٦٪	٢	٠,١٥٪	٣٣	٢,٥٨٪	٠	٠,٠٠٪
من ٢,٥ إلى ٥ مليون	١٢٨	٤,٧٥٪	٧١	٢,٥٥٪	٩	٠,٣٧٪	٤٧	١,٧٧٪	١	٠,٠٥٪
من ١ إلى ٢,٥ مليون	٣٦٧	٥,٩٧٪	٢٥٧	٤,٠٧٪	١٢	٠,٢٢٪	٩٦	١,٦٦٪	٢	٠,٠٢٪
أقل من مليون	١٨٠,٢٩٥	٢٠,١٠٪	١٧٩,٧٩٧	١٨,٧٢٪	٥٤	٠,١٩٪	٤٤٣	١,١٨٪	١	٠,٠١٪
المجموع	١٨٠,٩٥٩	١٠٠٪	١٨٠,١٩٠	٣٥٪	٩٥	٦٪	٦٦٣	٢٥٪	١١	٣٤٪

*أرقام مدورة

الجدول (٢): تركّز المساهمين بحسب الفئات

(تحليل لسجلات الأسهم في إيداع)

٤-١-٥ أنشطة التداول

انخفض المتوسط الشهري لعدد عمليات التداول بأسهم مصرف الريان بنسبة ٤٪ في النصف الثاني من العام ٢٠٢٣ مقارنة بالنصف الأول .

ارتفع المتوسط الشهري لعدد المعاملات في السوق/بورصة قطر بنسبة ٧٪ في النصف الثاني من عام ٢٠٢٣ مقارنة بالنصف الأول منه .

كما قطاع البنوك والمؤسسات المالية، فقد ارتفع المتوسط الشهري لعدد عمليات التداول في قطاع البنوك والمؤسسات المالية بنسبة ٣ ٪ في النصف الثاني من العام ٢٠٢٣ مقارنة بالنصف الأول منه.

متوسط عدد عمليات التداول خلال	بورصة قطر	البنوك والمؤسسات المالية	مصرف الريان
النصف الأول من العام ٢٠٢٣	٣٤٢,٧٧٥	١٤٨,٤٥٥	٢٧,٣٢٨
النصف الثاني من العام ٢٠٢٣	٣٦٧,٨٣٩	١٥٢,٩٥٦	٢٦,١٨٥

الجدول (٣): متوسط عدد عمليات التداول (النصف الأول مقابل النصف الثاني من العام ٢٠٢٣)

(تحليل للبيانات الواردة من بورصة قطر)

٥-١-٥ حجم التداولات

بشكل عام، كان المتوسط الشهري لحجم التداولات بأسهم مصرف الريان في النصف الثاني من العام ٢٠٢٣ مرتفع خاصة بشهر نوفبر على عكس حجم التداولات ببورصة قطر و في قطاع البنوك والمؤسسات المالية أيضاً التي كانت الأكثر ارتفاعاً في النصف الأول من السنة تحديدا في مايو ٢٠٢٣.

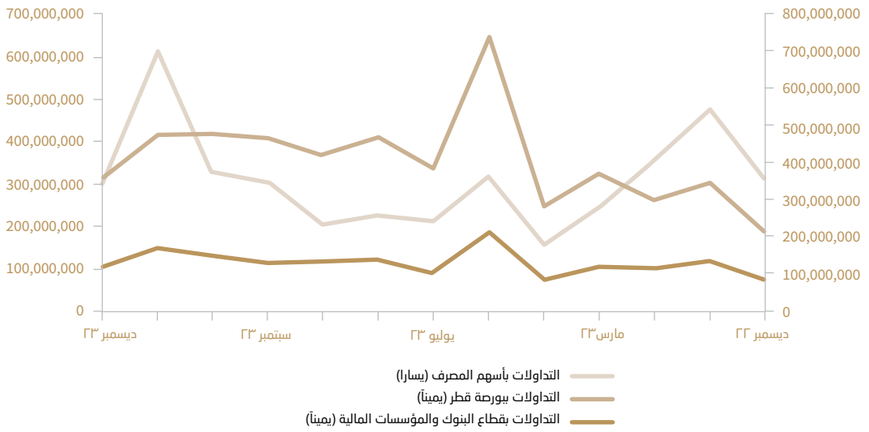

الرسم البياني (٥): حجم التداولات (بحسب عدد الأسهم)

(تحليل للبيانات الواردة من بورصة قطر)

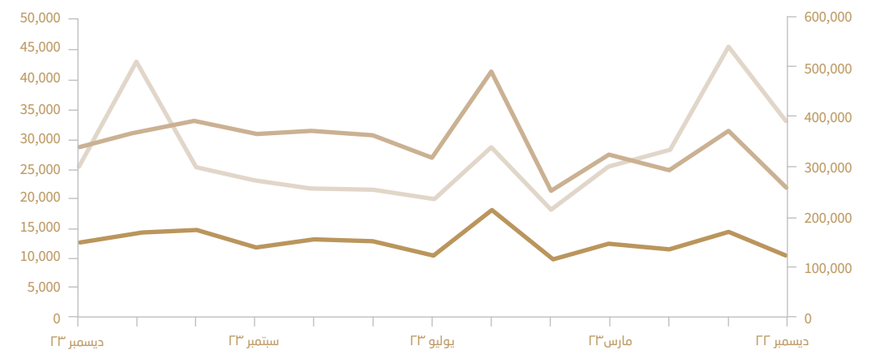

الرسم البياني (٦): عدد عمليات التداول

(تحليل للبيانات الواردة من بورصة قطر)

٣-٥ مجلس الإدارة

يتألف مجلس إدارة مصرف الريان من أحد عشر (١١) عضواً، يتم تعيين عضوين (٢) منهم ممثلين عن جهاز قطر للاستثمار/شركة قطر ويتم تعيين عضو (١) واحد ممثلاً عن الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية وعضو واحد يمثل شركة برزان القابضة المملوكة من قبل وزارة الدفاع ويتم انتخاب الأعضاء الآخرين من قبل الجمعية العامة العادية بالاقتراع السري. ولا يجوز للجهات الممثلة في مجلس الإدارة الدخول في عملية التصويت لأي من الأعضاء المترشحين.

في ١٥ مارس ٢٠٢٣ انتخبت الجمعية العامة للمساهمين مجلس إدارة جديد للدورة السادسة ٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥. خلال العام ٢٠٢٣، استقال السيد عبدالله بن ناصر المسند من منصبه كعضو مستقل. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ كان هناك عضوين مستقلين فقط من أصل ١٠ أعضاء في مجلس الإدارة. فتح مجلس الإدارة باب الترشيحات لملء الشغور في مقعد العضو المستقل. سيتم اختيار خلف للعضو المستقيل في الجمعية العامة السنوية التي يتوجه إليها هذا التقرير. كذلك، في العام ٢٠٢٣، تم تعيين السيد أحمد الحمادي ممثلاً عن الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية خلفاً للسيد تركي الخاطر. فيما يلي تشكيلة المجلس للفترة الحالية (٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥) وبيان الأسهم التي يملكونها أو التي تمتلكها الجهات التي يمثلونها في المصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

سعادة الشيخ محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة - قطري

- غير تنفيذي وغير مستقل
- انضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠٢١ بتعيين من جهاز قطر للاستثمار/ شركة قطر القابضة. تم تجديد التعيين للدورة الحالية في ١٥ مارس ٢٠٢٣
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١٠,٠٦٠
- عدد الأسهم المملوكة من شركة قطر القابضة/جهاز قطر للاستثمار والكيانات التابعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١,٩١٥,٦٣٢,٢١٥ سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- وزير التجارة والصناعة- دولة قطر
- عضو المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والإستثمار
- رئيس مجلس إدارة بورصة قطر
- رئيس مجلس إدارة المجلس الإستشاري لوكالة ترويج الإستثمار
- رئيس مجلس إدارة هيئة مركز قطر للمال
- عضو مجلس إدارة جهاز قطر للإستثمار
- عضو مجلس إدارة قطر للطاقة

سعادة الشيخ حمد بن فيصل بن ثاني آل ثاني

نائب رئيس مجلس الإدارة- قطري

- رئيس اللجنة التنفيذية- تنفيذي وغير مستقل
- انضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٢١ ممثلاً لجهاز قطر للاستثمار/ شركة قطر القابضة. تم تجديد التعيين للدورة الحالية في ١٥ مارس ٢٠٢٣
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١١,٨٠٤,٠٥١ سهماً
- عدد الأسهم المملوكة من شركة قطر القابضة/جهاز قطر للاستثمار والكيانات التابعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١,٩١٥,٦٣٢,٢١٥ سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- رئيس مجلس الإدارة، مجموعة المستثمرين القطريين
- رئيس مجلس الإدارة، شركة قطر للتأمين
- رئيس مجلس إدارة الخليجي فرنسا أس أيه (فرنسا) - ممثلاً عن مصرف الريان
- عضو مجلس إدارة بنك الريان بريطانيا (المملكة المتحدة) - ممثلاً عن مصرف الريان

سعادة السيد ناصر جار الله سعيد جار الله المري

عضو مجلس الإدارة - قطري

- تنفيذي وغير مستقل
- انضم إلى مجلس الإدارة في العام ٢٠١٦ بتعيين من القوات المسلحة القطرية (برزان القابضة). تم تجديد التعيين للدورة الحالية في ١٥ مارس ٢٠٢٣
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١٠,٥٨٠ سهماً
- عدد الأسهم المملوكة من القوات المسلحة القطرية (برزان القابضة) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٦٩٨,٥٧٤,٧٨٠

المناصب الاخرى التي يشغلها:

- رئيس هيئة الشوؤن المالية بوزارة الدفاع
- عضو مجلس إدارة شركة المتحدة للتنمية
- عضو مجلس إدارة فودافون
- رئيس مجلس إدارة الريان للاستثمار - ممثلاً عن مصرف الريان

سعادة السيد أحمد علي حسن الحمادي

عضو مجلس الإدارة - قطري

- تنفيذي وغير مستقل
- انضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٣ بتعيين من الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١٢,٠٤٠ سهماً
- عدد الأسهم المملوكة من شركة الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٥٣١,٧١٩,٢١٢ سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- المدير العام للهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية
- رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للتنمية
- نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة الكهرباء والماء القطرية
- عضو مجلس إدارة، صناعات قطر
- رئيس مجلس إدارة شركة قطر كول
- عضو مجلس إدارة مطار هيثرو لندن
- عضو مجلس إدارة بنك SOFI بسان فرانسيسكو
- عضو مجلس إدارة بورصة اسطنبول- تركيا
- عضو مجلس إدارة شركة دريم الدولية
- عضو مجلس إدارة هارودز

سعادة الشيخ علي بن جاسم بن محمد آل ثاني

عضو مجلس الإدارة - قطري

- غير تنفيذي وغير مستقل
- انضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ٢ أبريل ٢٠١٧. أعيد انتخابه للدورة الحالية في ١٥ مارس ٢٠٢٣
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٨٤,٦٩٢,٠٥٨ سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- عضو مجلس إدارة والعضو المنتدب -الشركة القطرية للتأمين وإعادة التأمين
- مستشار الرئيس التنفيذي، جهاز قطر للاستثمار
- عضو مجلس إدارة شركة السلام الدولية للاستثمار
- نائب رئيس مجلس الإدارة، بنك النوران
- عضو مجلس إدارة الخليجي فرنسا أس أيه- ممثلا عن مصرف الريان

سعادة الشيخ ناصر بن حمد بن ناصر آل ثاني

عضو مجلس الإدارة - قطري

- غير تنفيذي وغير مستقل
- انضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ٥ أبريل ٢٠٠٩. أعيد انتخابه للدورة الحالية في ١٥ مارس ٢٠٢٣
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١,٠٠٠,٠٠٠ سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- عضو مجلس إدارة شركة اوريدو عمان
- رئيس الأعمال التجارية بشركة « Ooredoo »

سعادة السيد محمد السعدي

عضو مجلس الإدارة - قطري

- مستقل وغير تنفيذي
- تم انتخابه لأول مرة للدورة الحالية بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٢٣
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: صفر

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- لا يوجد

سعادة السيد/ د. عبد الرحمن بن محمد الخيارين

عضو مجلس الإدارة - قطري

- غير مستقل وغير تنفيذي
- انضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٠. أعيد انتخابه للدورة الحالية في ١٥ مارس ٢٠٢٣
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١,٠٠٨,٢٤٠ سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- عضو مجلس إدارة شركة بروة العقارية

سعادة السيد محمد جابر أحمد خميس السليطي

عضو مجلس الإدارة - قطري

- غير مستقل وغير تنفيذي
- تم انتخابه لأول مرة للدورة الحالية بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٢٣
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١,٠٠٠,٠٠٠

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة العهد القابضة (مقاولات وخدمات بترولية)

سعادة السيد عبدالله حمد المسند

عضو مجلس الإدارة - قطري

- مستقل وغير تنفيذي
- تم انتخابه لأول مرة للدورة الحالية بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٢٣
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: صفر

المناصب الأخرى التي يشغلها :

- رئيس المكتب التنفيذي لمعالي رئيس مجلس الوزراء

٤-٥ لجان المجلس

فوض مجلس الإدارة جزءاً من صلاحياته إلى عدد من اللجان وهي: اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام ولجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت.

اللجنة التنفيذية:

اللجنة التنفيذية هي من أهم لجان المجلس في المصرف ويناط بها المسؤوليات الرئيسية التالية:

- مراجعة المهام الرئيسية لمجلس الإدارة ورفع التوصيات ذات الصلة
- مراجعة استراتيجية البنك ورفع التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة
- الإشراف على أعمال البنك ورفع التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة
- مناقشة وإجازة المسائل التي تقع ضمن صلاحيات مجلس الإدارة والتي تطرأ بين إجتماعات المجلس
- التوصية وإجازة المسائل المالية وفقاً لجدول الصلاحيات
- الموافقة على التمويلات والاستثمارات وفقاً لجدول الصلاحيات
- الإشراف على محفظة استمثارات البنك ورفع التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة
- الموافقة على السياسات واللوائح التي تقع خارج نطاق اللجان الاخرى أو أي تعديلات أو إضافات

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء يترأسها سعادة الشيخ حمد بن فيصل بن ثاني آل ثاني وعضوية كل من السيد أحمد علي الحمادي والسيد ناصر جارالله المري. يعتبر رئيس وأعضاء اللجنة أعضاء تنفيذيين في البنك بحكم عضويتهم في اللجنة وفقاً لتعريف العضو التنفيذي في تعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة. تجتمع اللجنة عند الحاجة وفقاً لميثاقها. في العام ٢٠٢٣، عقدت اللجنة تسعة اجتماعات كما أصدرت عدداً من القرارات بالتمرير.

يرجى مراجعة الفقرة ٥-٥ أدناه بعنوان «الاجتماعات والحضور» للاطلاع على حضور أعضاء اللجنة. تعمل اللجنة وفقاً لميثاق خاص بها معتمد من مجلس الإدارة يحدد بوضوح مسؤولياتها ومهامها وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة ويجري تدوين محاضر مكتوبة بجميع اجتماعاتها وقراراتها وحفظها في سجلات الشركة. يمكن الاطلاع على ميثاق اللجنة على الموقع الإلكتروني للمصرف (www.alrayan.com).

في كل اجتماع لمجلس الإدارة، يقوم رئيس اللجنة بتقديم تقرير عن أنشطة اللجنة وعملها وأبرز القرارات الصادرة عنها إلى مجلس الإدارة مجتمعاً. في العام ٢٠٢٣، صادق مجلس الإدارة على جميع توصيات اللجنة وقراراتها.

أبرز أعمال وقرارات اللجنة التنفيذية خلال العام ٢٠٢٣:

- مناقشة عدد من عمليات التمويل والموافقة عليها أو التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة عليها
- مراجعة مختلف أنشطة البنك وأعماله ورفع التوصيات لمجلس الإدارة وفق المقتضى
- مراجعة ومتابعة الدعاوى القضائية المرفوعة من البنك على العملاء المتخلفين عن السداد واتخاذ الإجراءات اللازمة

لجنة التدقيق:

شكل مجلس الإدارة لجنة التدقيق بهدف مراجعة ومراقبة نزاهة البيانات والتقارير المالية، ونظم الرقابة الداخلية، ونظم التحكم والتحوط للمخاطر الكلية وكذلك نظام الرقابة المالية والممارسات المحاسبية والمالية للبنك وتولي كافة الأمور المتعلقة بالمدقق الخارجي والتدقيق الداخلي.

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء يترأسهم عضو مستقل غير تنفيذي وهو السيد محمد السعدي وعضوية كل من السيد عبدالله حمد المسند (مستقل غير تنفيذي) والسيد محمد جابر السليطي (غير تنفيذي). غالبية أعضاء اللجنة من المستقلين وغير التنفيذيين. يتمتع جميع أعضاء اللجنة بالخبرة المالية اللازمة وشؤون التدقيق. على اللجنة أن تجتمع ٦ مرات بالسنة كحد ادنى وفقاً لميثاقها وقد عقدت اللجنة سبعة اجتماعات في العام ٢٠٢٣.

يرجى مراجعة الفقرة ٥-٥ أدناه بعنوان «الاجتماعات والحضور» للاطلاع على حضور أعضاء اللجنة. تعمل اللجنة وفقاً لميثاق خاص بها معتمد من مجلس الإدارة يحدد بوضوح مسؤولياتها ومهامها وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة ويجري تدوين محاضر مكتوبة بجميع اجتماعاتها وقراراتها وحفظها في سجلات الشركة. يمكن الاطلاع على ميثاق اللجنة على الموقع الإلكتروني للمصرف (www.alrayan.com).

نظرت اللجنة من خلال اجتماعاتها الدورية في العام ٢٠٢٣ في نظام الرقابة الداخلي والمخاطر المرافقة مع الإدارة العليا وتنظر اللجنة باستمرار في أي مسائل تتعلق بضوابط الرقابة الداخلية والمخاطر المرافقة وتتخذ الإجراءات اللازمة نحو تعزيز تلك الضوابط أو تصحيح أي خلل فيها، إن وجد. كما اجتمعت بالمدققين الخارجيين لمراجعة النتائج المالية المرحلية والختامية وبالمدققين الداخليين لمناقشة المسائل الأساسية المتعلقة بالمخاطر والرقابة ويتم التنسيق دوماً بين المدقق الخارجي والمدققين الداخليين في جميع مسائل التدقيق بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر إعداد كتاب الإدارة الذي يرفع إلى المجلس/لجنة التدقيق. كما يتم التنسيق بين اللجنة ولجنة متابعة الالتزام وإدارة المخاطر سواء من خلال التواصل خلال اجتماعات مجلس الإدارة بين أعضاء اللجنتين أو التواصل بين رئيسي اللجنتين من أجل التعاون في الإشراف على تطبيق إجراءات إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة الداخلية.

وفي كل اجتماع لمجلس الإدارة، يقوم رئيس اللجنة بتقديم تقرير عن أنشطة اللجنة وعملها وأبرز القرارات الصادرة عنها إلى مجلس الإدارة مجتمعاً. في العام ٢٠٢٣، صادق مجلس الإدارة على جميع توصيات اللجنة وقراراتها.

أبرز أعمال وقرارات لجنة التدقيق خلال العام ٢٠٢٣:

- مراجعة ومناقشة تقرير المدققين المستقلين بشأن مراجعة نظام الرقابة الداخلية والبيانات المالية المرحلية وتقرير تدقيق البيانات الختامية ما في ذلك كتاب الإدارة
- مراجعة ومناقشة البيانات المالية المرحلية والختامية للعام ٢٠٢٣ والتوصية لمجلس الإدارة بالموافقة عليها

- مراجعة وتعزيز الرقابة الداخلية على التقارير المالية بما في ذلك مراجعة التقرير السنوي للإدارة حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية والتوصية لمجلس الإدارة باعتماده
- مراجعة اتفاقية التعاقد مع المدقق الخارجي للعام ٢٠٢٣ واعتمادها بناء على تفويض الجمعية العامة
- مناقشة خطة التدقيق الخارجي للعام ٢٠٢٣ والموافقة عليها
- مراجعة ومناقشة التقارير الدورية والتقرير السنوي للتدقيق الداخلي عن أنشطة ونتائج التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية ونظام التحكم بالمخاطر للعام ٢٠٢٣ واتخاذ الإجراءات المناسبة بحسب المقتضى
- مراجعة واعتماد منهجية تقييم المخاطر التي تستند إليها عملية التدقيق الداخلي للمجموعة لعام ٢٠٢٣
- الموافقة على استراتيجية وخطة التدقيق الداخلي للعام ٢٠٢٣
- مراجعة عروض شركات التدقيق والتوصية لمجلس الإدارة بترشيح المدقق الخارجي للعام ٢٠٢٤
- مراجعة عدد من السياسات المحاسبية وسياسات التدقيق والموافقة عليها
- مراجعة الإفصاحات السنوية عن عدم تضارب المصالح للمدققين الداخليين
- مراجعة المخصصات والتحصيلات لعام ٢٠٢٣
- مراجعة مشروع تنفيذ الاستراتيجية الجديدة لتكنولوجيا المعلومات
- مراجعة ومتابعة بعض الملفات ضمن المحفظة الائتمانية والاستثمارية للبنك واتخاذ الإجراءات اللازمة
- إجراء تقييم الأداء السنوي المستقل لرئيس جهاز التدقيق الداخلي للمجموعة
- الإشراف المجمّع على مسائل التدقيق الداخلي على مستوى الشركات التابعة

لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام

شكل مجلس الإدارة لجنة خاصة لإدارة المخاطر ومتابعة الالتزام بهدف مساعدة المجلس على القيام بمسؤولياته الإشرافية في تقييم وإدارة مختلف أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك ولاعتماد الإطار التنظيمي للمخاطر وقابلية تحمل المخاطر وكل ما يتعلق بمخاطر البنك من استراتيجيات وسياسات ولوائح داخلية.

تضطلع اللجنة أيضاً بمهام الإشراف على متابعة الالتزام والامتثال بكافة الأنظمة ومتطلبات السياسات الداخلية وضمان وضع وتطبيق الإجراءات الفاعلة والملائمة لإرساء ثقافة الامتثال على مستوى البنك والالتزام بالمتطلبات الرقابية والتنظيمية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الاحتيال وكذلك وضع السياسات والمعايير والضوابط الخاصة بمتابعة الالتزام على مستوى المجموعة ككل والإشراف على تطبيقها.

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء غالبيتهم غير تنفيذيين يترأسهم الشيخ علي بن جاسم آل ثاني وعضوية كل من الشيخ ناصر بن حمد آل ثاني والسيد ناصر جارالله المري. على اللجنة أن تجتمع ٤ مرات بالسنة كحد ادنى وفقاً لميثاقها وقد عقدت اللجنة أربعة اجتماعات فعلاً في العام ٢٠٢٣.

يحضر كل من الرئيس التنفيذي ورئيس قطاع المخاطر للمجموعة ورئيس إدارة متابعة الالتزام للمجموعة جميع اجتماعات لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام حيث يقومان برفع تقاريرهما الدورية إلى اللجنة لمراجعتها ومناقشتها.

يرجى مراجعة الفقرة ٥-٥ أدناه بعنوان «الاجتماعات والحضور» للاطلاع على حضور أعضاء اللجنة. تعمل اللجنة وفقاً لميثاق خاص بها معتمد من مجلس الإدارة يحدد بوضوح مسؤولياتها ومهامها وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة ويجري تدوين محاضر مكتوبة بجميع اجتماعاتها وقراراتها وحفظها في سجلات الشركة. يمكن الاطلاع على ميثاق اللجنة على الموقع الإلكتروني للمصرف (www.alrayan.com).

في كل اجتماع لمجلس الإدارة، يقوم رئيس اللجنة بتقديم تقرير عن أنشطة اللجنة وعملها وأبرز القرارات الصادرة عنها إلى مجلس الإدارة مجتمعاً. في العام ٢٠٢٣، صادق مجلس الإدارة على جميع توصيات اللجنة وقراراتها. كما يتم التنسيق بين اللجنة ولجنة التدقيق سواء من خلال التواصل خلال اجتماعات مجلس الإدارة بين أعضاء اللجنتين أو التواصل بين رئيسي اللجنتين من أجل التعاون في الإشراف على تطبيق إجراءات إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة الداخلية.

أبرز أعمال وقرارات لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام خلال العام ٢٠٢٣:

- مراجعة ومناقشة التقارير الدورية والسنوية عن متابعة الالتزام واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها
- مراجعة ومناقشة التقارير الدورية والسنوية عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها
- مراجعة ومناقشة النسب الإشرافية والتجاوزات واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها متى اقتضى الحال
- مراجعة ومناقشة الخطة السنوية لإدارة متابعة الالتزام والموافقة عليها
- المصادقة على علاقات العمل مع الأشخاص السياسيين وممثلي المخاطر في مجال مكافحة غسل الأموال
- مراجعة ومناقشة التقارير الدورية لإدارة المخاطر بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر قابلية تحمّل المخاطر وتطورات المحفظة الائتمانية والمخصصات والخسائر الائتمانية والمتعثرات والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر الأمن وإدارة استمرارية الأعمال واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها متى اقتضى الحال
- مراجعة اقتراحات شطب الديون والموافقة عليها وفقاً لجدول صلاحياتها
- مراجعة نتائج اختبارات الضغط الدورية واعتمادها تمهيداً لرفعها إلى المصرف المركزي
- متابعة خطة رأس المال والإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال (ICAAP) لعام ٢٠٢٣
- المراجعة السنوية لسقوف الانكشافات الائتمانية على الدول والمصادقة عليها
- مراجعة آخر المستجدات حول القوانين وتعليمات الهيئات الرقابية واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها
- مراجعة وتعديل سياسات المخاطر وسياسات متابعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال
- الإشراف المجمّع على مسائل المخاطر والالتزام على مستوى الشركات التابعة
- إجراء تقييم الأداء السنوي المستقل لرئيس قطاع المخاطر للمجموعة ورئيس إدارة الالتزام للمجموعة
- اعتماد التقارير الدورية لتركزات مصادر الأموال تمهيدا لرفعها إلى المصرف المركزي

لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت

أنشأ مجلس الإدارة لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت وأوكل إليها النظر في كافة مسائل الموارد البشرية وبرامج المكافآت والتعويضات والترشيحات والحوكمة ضمن البنك.

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء غالبيتهم من غير التنفيذيين.

يترأس اللجنة الشيخ ناصر بن حمد آل ثاني إلى جانب عضوية كل من السيد أحمد علي الحمادي والسيد عبدالرحمن الخيارين.

عقدت اللجنة ٥ اجتماعات في العام ٢٠٢٣ للنظر في مختلف المواضيع التي تدخل ضمن نطاق صلاحياتها.

يرجى مراجعة الفقرة ٥-٥ أدناه بعنوان «الاجتماعات والحضور» للاطلاع على حضور أعضاء اللجنة. تعمل اللجنة وفقاً لميثاق خاص بها معتمد من مجلس الإدارة يحدد بوضوح مسؤولياتها ومهامها وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة ويجري تدوين محاضر مكتوبة بجميع اجتماعاتها وقراراتها وحفظها في سجلات الشركة. يمكن الاطلاع على ميثاق اللجنة على الموقع الإلكتروني للمصرف (www.alrayan.com).

في كل اجتماع لمجلس الإدارة، يقوم رئيس اللجنة بتقديم تقرير عن أنشطة اللجنة وعملها وأبرز القرارات الصادرة عنها إلى مجلس الإدارة مجتمعاً. في العام ٢٠٢٣، صادق مجلس الإدارة على جميع توصيات اللجنة وقراراتها.

أبرز أعمال لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت خلال العام ٢٠٢٣:

- مراجعة وتأكيد نتائج الأهداف المحققة والمقررة ضمن بطاقة قياس الأداء العام للبنك
- الاطلاع على التعليمات الرقابية الجديدة بخصوص مكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية واتخاذ الإجراءات اللازمة
- التوصية لمجلس الإدارة باقتراح برنامج المكافآت طويلة الأمد للإدارة التنفيذية والموظفين
- مراجعة الهيكل التنظيمي للبنك والتوصية لمجلس الإدارة بإقراره
- المراجعة السنوية لسياسة ومنهجية الحوافز والمكافآت والتوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على اقتراح توزيع المكافآت السنوية للموظفين على مستوى المجموعة للعام ٢٠٢٣
- مراجعة سياسات مختلفة للموارد البشرية والحوكمة والموافقة عليها
- مراجعة سياسة حوكمة الشركات التابعة والزميلة والتوصية لمجلس الإدارة بإقرارها
- متابعة المستجدات في الموارد البشرية على مستوى المجموعة وإعطاء التوجيات اللازمة
- الموافقة على الخطة المحدثة للتعاقب/الإحلال الوظيفي
- التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على بعض التعيينات في الإدارة العليا
- إجراء التقييم السنوي لأداء مجلس الإدارة واللجان والمراجعة السنوية لسياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ومكافآت المجلس والتوصية لمجلس الإدارة بهذا الخصوص
- التوصية لمجلس الإدارة والجمعية العامة بالمكافآت السنوية لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية
- إجراء التقييم السنوي للأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة
- التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على تقرير الحوكمة
- مراجعة واعتماد لائحة المطلعين على المعلومات الجوهرية
- مراجعة تقرير المدقق الخارجي حول التزام مصرف الريان بتعليمات الحوكمة واتخاذ الإجراءات اللازمة
- مراجعة وتقييم طلبات الترشيح لانتخابات مجلس الإدارة للدورة ٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥
- فتح باب الترشيحات لمل الشغور في المقعد المستقل ومراجعة تقييم طلبات الترشيح ذات الصلة
- وضع برنامج تطوير وتدريب لأعضاء مجلس الإدارة للدورة الحالية
- مراجعة وإطلاق برنامج مكافأة نهاية الخدمة للقطريين
- مراجعة طلب تعيين عضو مجلس إدارة جديد والتوصية لمجلس الإدارة بهذا الخصوص

٥-٥ الاجتماعات والحضور

يضع جميع أعضاء مجلس الإدارة خبراتهم ومهاراتهم في خدمة البنك ويخصصون الوقت الكافي لعملهم في مجلس الإدارة وذلك جلي من خلال نسبة الحضور المنتظمة للاجتماعات كما يشارك الأعضاء إلى جانب الرئيس، بمن فيهم رؤساء اللجان المنبثقة عن المجلس، في الجمعيات العمومية للاطلاع والرد على استفسارات السادة المساهمين. في العام ٢٠٢٣، عقد مجلس الإدارة سبعة اجتماعات بمعدل ثلاث ساعات لكل اجتماع.

فيما يلي تواريخ انعقاد اجتماعات المجلس واللجان وحضور الأعضاء للفترة من ١ يناير ٢٠٢٣ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

عدد الاجتماعات وتاريخها	مجلس الإدارة	اللجنة التنفيذية	لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت	لجنة التدقيق	لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام
الحضور	٧ اجتماعات في ٢٠٢٣:	٩ اجتماعات في ٢٠٢٣:	٥ اجتماعات في ٢٠٢٣:	٧ اجتماعات في ٢٠٢٣:	٤ اجتماعات في ٢٠٢٣:
	٢٩ يناير ٢٠٢٣ ٢١ مارس ٢٠٢٣ ١٧ أبريل ٢٠٢٣ ٢٠ يونيو ٢٠٢٣ ١٧ يوليو ٢٠٢٣ ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٣ ١٢ ديسمبر ٢٠٢٣	٣٠ يناير ٢٠٢٣ ١٥ فبراير ٢٠٢٣ ٢٨ مارس ٢٠٢٣ ٢١ مايو ٢٠٢٣ ٢٤ يونيو ٢٠٢٣ ١٩ سبتمبر ٢٠٢٣ ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٣ ٦ نوفمبر ٢٠٢٣ ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٣	٢٣ يناير ٢٠٢٣ ٢٦ يناير ٢٠٢٣ ١٨ يونيو ٢٠٢٣ ١٩ أكتوبر ٢٠٢٣ ٣ ديسمبر ٢٠٢٣	٢٦ يناير ٢٠٢٣ ١٧ أبريل ٢٠٢٣ ٢٠ يونيو ٢٠٢٣ ١٧ يوليو ٢٠٢٣ ٢٨ أغسطس ٢٠٢٣ ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٣ ١٠ ديسمبر ٢٠٢٣	٢٥ يناير ٢٠٢٣ ١٦ أبريل ٢٠٢٣ ١٦ يوليو ٢٠٢٣ ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٣
سعادة الشيخ محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني- رئيس مجلس الإدارة	٧/٦	غير منطبق	غير منطبق	غير منطبق	غير منطبق
سعادة الشيخ حمد بن فيصل بن ثاني آل ثاني - نائب الرئيس	٧/٧	٩/٩	غير منطبق	غير منطبق	غير منطبق
سعادة السيد عبدالله بن ناصر المسند (من ١ يناير ٢٠٢٣ إلى ٢٠ يونيو ٢٠٢٣)	٧/٣	غير منطبق	٥/٢	٧/١	غير منطبق
سعادة السيد تركي الخاطر (من ١ يناير ٢٠٢٣ إلى ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٣)	٧/٤	٩/٢	غير منطبق	غير منطبق	٤/١
سعادة الشيخ علي بن جاسم آل ثاني	٧/٧	٩/٢	غير منطبق	غير منطبق	٤/٣
سعادة السيد محمد السعدي	٧/٦	غير منطبق	غير منطبق	٧/٦	غير منطبق
سعادة السيد ناصر جارالله المري	٧/٦	٩/٧	غير منطبق	غير منطبق	٤/٣
سعادة الشيخ ناصر بن حمد آل ثاني	٧/٧	٩/٢	٥/٣	غير منطبق	٤/١
سعادة السيد عبدالله حمد المسند	٧/٦	غير منطبق	غير منطبق	٧/٣	٤/٢
سعادة السيد محمد جابر السليطي	٧/٦	غير منطبق	غير منطبق	٧/٦	غير منطبق
سعادة السيد عبدالرحمن الخيارين	٧/٧	غير منطبق	٥/٥	غير منطبق	٤/١
سعادة السيد أحمد الحمادي (من ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٣ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣)	٧/١	٩/١	٥/١	غير منطبق	غير منطبق

٦-٥ الإدارة العليا واللجان الإدارية

١-٦-٥ الفريق الإداري

يعيّن مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لمجموعة مصرف الريان وجميع المدراء في مناصب الإدارة العليا التابعة مباشرة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة أو لمجلس الإدارة. يتولى الرئيس التنفيذي للمجموعة تنفيذ إستراتيجية المصرف، وإدارة الأعمال والأنشطة اليومية للبنك. ويرفع الرئيس التنفيذي تقاريره مباشرة إلى مجلس الإدارة ويبقي المجلس على علم تام بجميع الجوانب الرئيسية لأداء الأعمال. يساند الرئيس التنفيذي فريق عمل يتوزع على إدارات رئيسية تتمتع بأهداف إستراتيجية واضحة لضمان النمو المستدام للبنك بالإضافة إلى اللجان الإدارية ذات الأدوار والمسؤوليات المحددة. يمكن الاطلاع على أبرز أعمال وأنشطة الفريق الإداري خلال العام ٢٠٢٣ من خلال مراجعة الأقسام الخاصة بمختلف إدارات البنك في التقرير السنوي الذي يشكّل جزءاً لا يتجزأ من تقرير الحوكمة موضوع هذا المستند.

وفيما يلي طاقم الإدارة العليا لمصرف الريان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

فهد بن عبدالله آل خليفة

الرئيس التنفيذي للمجموعة

فهد بن عبد الله آل خليفة، مصرفي يتمتع بخبرة تزيد عن ٢٥ عاماً في مناصب قيادية في الخدمات المالية. تم تعيينه في منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة مصرف الريان في عام ٢٠٢١ . قبل انضمامه إلى مصرف الريان، شغل منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الخليج التجاري منذ عام ٢٠١٤، وأشرف على الاندماج الناجح للمؤسستين لينتج عنه أحد أكبر البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بتواجد دولي في كل من المملكة المتحدة، فرنسا والإمارات العربية المتحدة. خلال حياته المهنية، شغل مناصباً بارزة في المؤسسات المالية الرائدة في دولة قطر بما في ذلك مصرف قطر المركزي وبنك قطر الوطني. عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر أو غير مباشر (من خلال الشركات الخاصة أو أفراد العائلة) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٥٦٠٦٠ سهم.

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً:

- عضو مجلس ادارة بنك الريان - بريطانيا (ممثلاً عن مصرف الريان)
- عضو مجلس إدارة الخليجي فرنسا (ممثلاً عن مصرف الريان)
- عضو مجلس إدارة أكاديمية قطر للمال والأعمال

حمد الكبيسي

رئيس قطاع الموارد البشرية للمجموعة

حاصل على درجة البكالوريوس في علوم الحاسب الآلي. لديه أكثر من ٢٢ سنة خبرة في إدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية. عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: صفر

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً:

- عضو مجلس مدراء شركة شركاء الريان وشركة لينك لخدمات المرافق (ممثلا عن مصرف الريان)

عمر العمادي

رئيس قطاع الأعمال للمجموعة

حاصل على بكالوريوس العلوم المالية من جامعة ولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية. أكثر من ٣٠ سنة خبرة في مجال البنوك. عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: صفر

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً:

- عضو مجلس ادارة بنك الريان - بريطانيا (ممثلاً عن مصرف الريان)
- نائب رئيس شركة سهب للتمويل بالمملكة العربية السعودية (ممثلاً عن مصرف الريان)

ألكسيس باتريك نيسون

رئيس قطاع المخاطر للمجموعة

حاصل على درجة بكالوريوس في الدراسات الأوروبية من كلية تريتي في دبلن وماجستير في إدارة الأعمال من كلية سمورفيت للدراسات العليا في إدارة الأعمال، كلية دبلن الجامعية. زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA). أكثر من ٢٤ سنة من الخبرة المصرفية. عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: صفر

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

ستيوارت رينيه

رئيس قطاع العمليات للمجموعة

حصل على بكالوريوس التجارة والإدارة مع تخصص في إدارة نظم المعلومات والمحاسبة- جامعة فيكتوريا في ويلينجتون نيوزيلندا، ماجستير في إدارة الأعمال مع مرتبة الشرف من كلية التجارة وكلية كلشتاد للأعمال - جامعة دي بول في شيكاغو الولايات المتحدة الأمريكية. أكثر من ٣٠ سنة خبرة. عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: صفر

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

رونان دودجسن

رئيس قطاع الشؤون المالية للمجموعة بالإنابة

محاسب قانوني وعضو جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA). أكثر من ٣٠ سنة خبرة. عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: صفر

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

إيمان النعيمي

مساعد مدير عام، الاتصالات المؤسسية

حاصلة على بكالوريوس في الاتصال المرئي من جامعة فرجينيا كومنولث - قطر. أكثر من ١٧ سنة خبرة. عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٤٠٧٠٠

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

LOW RES IMAGE

رنا الأسعد

مدير عام، خدمة الأفراد والخدمات المصرفية الخاصة

حاصلة على بكالوريوس في الأدب الإنجليزي من جامعة قطر ودبلوم في إدارة الأعمال من جامعة لندن متروبوليتان بالمملكة المتحدة. أكثر من ٢٦ عاماً من الخبرة المصرفية. عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٥٩٩٧٩٥

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً:

• عضو مجلس إدارة شركة الضمان للتأمين الإسلامي (بيمة) (ممثلة عن مصرف الريان)

طاهر بيرزاده

مدير عام، الخزينة والمؤسسات المالية للمجموعة

حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال (المالية) من إمبريال كوليدج للدراسات التجارية، لاهور باكستان. أكثر من ٣٠ سنة خبرة. عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: صفر

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً:

• عضو مجلس إدارة شركة الريان للاستثمار (ممثلاً عن مصرف الريان)

حسام عيتاني

رئيس قطاع التغيير للمجموعة

حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الاعمال والإدارة المالية من الجامعة الأمريكية في بيروت وماجستير في التنمية الإدارية من لوزان سويسرا وشهادة في التجارة الإلكترونية والتقنيات المالية Fintech من معهد مساشوستس للتكنولوجيا. أكثر من ٢٠ سنة خبرة في الاستشارات. عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: صفر

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

معتز الدعنا

مدير عام، الالتزام ومكافحة غسيل الأموال للمجموعة

حاصل على درجة الماجستير في الإدارة المالية ودرجة البكالوريوس في المحاسبة. متخصص معتمد في مكافحة غسيل الأموال. أكثر من ٢٠ سنة خبرة. عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: صفر

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً:

• عضو مجلس إدارة شركة سهب للتمويل بالمملكة العربية السعودية (ممثلا عن مصرف الريان)

عادل عطية

مدير عام، التدقيق الداخلي للمجموعة

حاصل على بكالوريوس علوم إدارية - أكاديمية السادات للعلوم الإدارية- مصر. أخصائي مكافحة غسيل الأموال المعتمد (CAMS) من ACAMS. أكثر من ٣٥ سنة خبرة. عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: صفر

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

فوزي صيام

مساعد مدير عام، التدقيق الشرعي

حاصل على بكالوريوس تجارة من جامعة ناجبور بالهند. أكثر من ٣٠ سنة خبرة. عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: صفر

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

عبد المنعم الحسن

مدير عام، الشؤون القانونية للمجموعة

حاصل على ماجستير في القانون من جامعة كامبريدج المملكة المتحدة. أكثر من ٤٠ سنة خبرة. عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: صفر

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

٥-٦-٢ اللجان الإدارية

هناك عدة لجان إدارية على الشكل الآتي:

- اللجنة الإدارية التنفيذية للمجموعة: تدعم الرئيس التنفيذي والإدارة العليا في عملية صنع القرار، واستعراض التطورات بالأعمال، وإدارة العمليات اليومية للبنك، ومناقشة الأمور الإستراتيجية للمجموعة وصياغة التوصيات لمجلس الإدارة أو لجانه المختصة.
- لجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال للمجموعة: تدعم الرئيس التنفيذي والإدارة العليا في إدارة وتحقيق الاستفادة المثلى من الأصول، والخصوم، وهيكل رأس المال في مجموعة مصرف الريان ضمن حدود المخاطر والعمليات المنصوص عليها في سياسات المجموعة.
- لجنة الائتمان والاستثمار الإدارية:مفوّضة بصلاحية الموافقة على مختلف أنواع صفقات الائتمان والتسهيلات والاستثمارات والبرامج الخاصة بالمنتجات الائتمانية وفقاً لجدول الصلاحيات المناطة بها
- لجنة المخاطر للمجموعة: تسعى للحفاظ على فعالية الإدارة والإشراف على أداء المخاطر للمجموعة، ومتابعة تنفيذ إطار الرقابة الداخلية، ومراقبة تنفيذ خطة استمرارية الأعمال واتخاذ القرارات ورفع التوصيات المناسبة للمساعدة في الحد من المخاطر التشغيلية.
- لجنة تسيير شؤون الأمن: مسؤولة عن الإشراف على كافة المسائل المتعلقة بشؤون الأمن.
- لجنة تسيير شؤون تكنولوجيا المعلومات: تعنى هذه اللجنة بإدارة ومتابعة كافة مسائل النظم الآلية والتقنيات على مستوى المجموعة.
- لجنة التحقيقات الخاصة للمجموعة: تم تشكيل هذه اللجنة لتكون ذراعاً استشارياً مستقلاً للرئيس التنفيذي في التحقيقات التي تجري حول أي عمليات احتيال أو أفعال مشبوهة قد يتعرض لها البنك.
- لجنة المناقصات للمجموعة: تعنى هذه اللجنة بإدارة المناقصات وعمليات المشتريات التي يطلقها البنك
- لجنة الاستدامة البيئية والشؤون الاجتماعية والحوكمة: مسؤولة عن تطبيق إطار الاستدامة البيئية والشؤون الاجتماعية والحوكمة للمصرف
- لجنة الإشراف على التحول الاستراتيجي: هي عبارة عن مجموعة عمل تتولى الإشراف والتوجيه الاستراتيجي لكافة المبادرات الاستراتيجية التي يطلقها البنك

يمكن الاطلاع على كامل منظومة البنك ضمن الهيكل التنظيمي للمجموعة أدناه

٥-٧ الهيكل التنظيمي للمجموعة

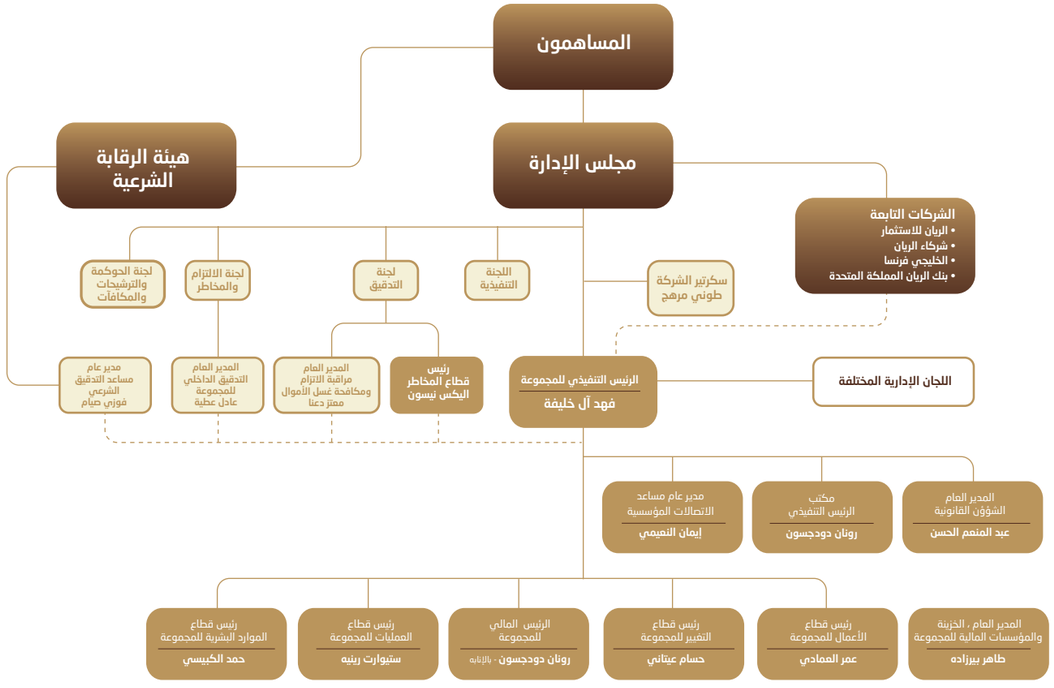

٥-٨ المكافآت والحوافز

سياسة مكافآت مجلس الإدارة

فيما يلي السياسة التي تحدد أسس وطريقة منح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة التي نعرضها لإقرارها من قبل الجمعية العامة السنوية التي يتوجه إليها هذا التقرير:

١- يجب أن تكون مكافآت مجلس الإدارة مطابقة لمعايير السوق وتأخذ بعين الاعتبار الأهداف الطويلة الأمد للشركة وتقيم وزناً للمخاطر

٢- يجب أن ترتبط مكافآت مجلس الإدارة بنتائج تقييم الأداء الكلي والفردي لمجلس الإدارة بدون أي تمييز على أساس العرق أو الدين أو النوع الاجتماعي أو أي مظهر من مظاهر التفرقة

٣- تتألف مكافآت مجلس الإدارة من المكافأة السنوية وبدلات حضور اجتماعات المجلس واللجان وتكون جميع المكافآت ضمن السقوف والضوابط المحددة في القوانين والأنظمة ذات الصلة

٤- ترتبط مكافآت المجلس بمؤشر الأداء والالتزام. مؤشر الأداء والالتزام هو عبارة عن نظام قياس للأداء المالي وغير المالي والالتزام بالمتطلبات الرقابية مثل مؤشرات الأداء كمعدل السيولة ومعدل القروض للودائع وكفاية رأس المال وغيرها وبحيث يتعين على البنك وضع الأهداف ضمن هذا النظام لكل سنة مالية وأوازن لها وتدقيقها من المدقق الداخلي؛

٥- لمجلس الإدارة أن يضع لائحة داخلية تنظم مصاريف ونفقات المجلس وبدلات الحضور ويجوز دفع بدل حضور اجتماعات المجلس واللجان مباشرة بعد كل اجتماع مع مراعاة سقوف المبالغ المقررة في البند ٦ أدناه ولا يدفع بدل الحضور لأي عضو يحضر بالوكالة على أن يُعرض مجموع ما تقاضاه الرئيس وأعضاء المجلس كبدلات حضور خلال السنة المالية على الجمعية العامة لإقراره وفقاً للبند ٩ أدناه وفي حال عدم موافقة الجمعية على بدلات الحضور لمجلس الإدارة أو لعضو معيّن يُلزم المجلس مجتمعاً أو ذلك العضو المعيّن، بحسب الأحوال، برد ما دُفع لهم من مبالغ كبدل حضور خلال السنة المعنية

٦- لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه رئيس مجلس الإدارة عن السنة المالية الواحدة مبلغ ٢,٥ مليون ريال بالسنة كما لا يجوز لعضو مجلس الإدارة الواحد أن يحصل على ما يزيد عن مبلغ ٢,٣ مليون ريال وهو مجموع ما يجب أن يتقاضاه كحد أقصى عن كافة أعماله خلال السنة بما في ذلك المكافأة السنوية وبدلات حضور اجتماعات المجلس واللجان وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة. وفي جميع الأحوال، لا يجوز أن يزيد مجموع مكافآت أعضاء المجلس عن ٥٪ من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح لا يقل عن ٥٪ من رأسمال الشركة المدفوع على المساهمين

٧- المبالغ أعلاه هي الحد الأقصى التي يجوز لمجلس الإدارة الحصول عليها كمكافآت. يحدد المبلغ الفعلي للوعاء الكلي للمكافأة السنوية بناء على تقييم الأداء وما يحققه البنك من أهداف ضمن بطاقة تقييم الأداء السنوي/مؤشر الأداء الالتزام. تتولى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت مراجعة أداء مجلس الإدارة وبناء على نتائج المراجعة ترفع توصيتها للمجلس مشفوعاً بتقرير خاص إلى مصرف قطر المركزي حول المكافآت المقترحة بعد تأكدها من أنها تستوفي الأسس المحددة في هذه السياسة وتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة ولرئيس مجلس الإدارة البت في أي تحفظ أو تضارب للمصالح قد ينشأ حول هذا الموضوع قبل عرضه على الجميعة العامة

٨- يحدد الوعاء الكلي للمكافآت وفقاً لأربع مستويات للمعدلات النهائية التي يحققها البنك في بطاقة قياس الأداء. فإذا كانت النتيجة النهائية للبطاقة أقل من ٧٠٪ من الأهداف المقررة بمؤشر الأداء والالتزام (الحد الأدنى) سيكون الوعاء الكلي للمكافآت عبارة عن ٥٠٪ من السقف الإجمالي المحدد من المصرف المركزي للمكافآت. أما إذا تم تحقيق ٩٠٪ فأكثر (الحد الأقصى) من الأهداف يحصل المجلس على كامل السقف المحدد من المصرف المركزي. وكل ما يتحقق من نتائج فوق الحد الأدنى وأقل من الحد الأقصى يحتسب بالتناسب.

٩- يعرض مجموع مكافآت مجلس الإدارة بما فيها المكافآت السنوية وبدلات حضور اجتماعات المجلس واللجان والتي يتم تحديدها وفقاً للسياسة اعلاه على الجمعية العامة السنوية لإقرارها

١٠- يشترط لصرف المكافآت تحقيق أرباح سنوية وتوزيع أرباح نقدية على المساهمين لا تقل عن ٥٪ من رأس المال ولا يجوز صرف مكافآت مجلس الإدارة إلا بعد الحصول على عدم ممانعة مصرف قطر المركزي عليها

١١- تصرف المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون أشخاص معنوية/شركات في مقاعد مجلس الإدارة في حسابات الشركات/الجهات التي يمثلونها وليس في حساباتهم الخاصة ما لم يحصلوا على عدم ممانعة كتابية من الجهات التي يمثلونها

١٢- يجب الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة في البيانات المالية المدققة كما يجب الإفصاح عن جميع المبالغ التي حصل عليها أعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك المكافآت السنوية وبدلات حضور الاجتماعات وأي بدل من المصاريف أو النفقات التي يدفعها البنك لعضو مجلس الإدارة بحكم عمله في الكشف التفصيلي المعد وفقاً لأحكام المادة (١٢٢) من قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ والمادة (٣٩) من النظام الأساسي للبنك وأن يكون الكشف متوفراً قبل أسبوع من الموعد المقرر للجمعية العامة السنوية

١٣- في حال عدم تحقيق أرباح كافية في عام معيّن لإجراء توزيعات أرباح أو في حال تحقيق خسارة، للجمعية العامة أن تقرر منح مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة من عدمه وفقاً للقانون ومع مراعاة الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية المعنية

١٤- تعرض هذه السياسة على كل جمعية عامة سنوية لإعادة إقرارها كل عام سواء بشكلها الحالي أو مع أي تعديلات قد تطرأ عليها، إن وجدت

المبلغ المقترح لمكافآت مجلس الإدارة للعام ٢٠٢٣:

قام مجلس الإدارة باقتراح مبلغ المكافآت وفقاً للسياسة أعلاه. للاطلاع على إجمالي المكافآت المقترحة للعام ٢٠٢٣ يرجى مراجعة البيانات المالية المدققة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ تحت الإيضاح رقم (٣٨) بعنوان «مكافأة وأتعاب مجلس الإدارة وأتعاب حضور الاجتماع» الواردة بنهاية التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والتي تنتظر موافقة الجمعية السنوية التي يتوجه إليها هذا التقرير للمصادقة عليها. للاطلاع على المكافآت المدفوعة في السنوات السابقة يرجى مراجعة محاضر الجمعيات العامة المتوفرة على الموقع الإلكتروني لمصرف الريان.

هذا ويمكن للسادة المساهمين الاطلاع على الكشف التفصيلي بجميع المبالغ التي حصل عليها أعضاء مجلس الإدارة والمكافآت المقترحة للعام ٢٠٢٣ والمعد وفقاً للمادة (١٢٢) من قانون الشركات التجارية القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ المعدل بالقانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ والمادة (٣٩) من النظام الأساسي للبنك وذلك قبل أسبوع من الموعد المحدد لاجتماع الجمعية العامة في مكتب الأمانة العامة لمجلس الإدارة، في مقرّ البنك الكائن في الدوحة - قطر، شارع العد الشرقي ٦٩، منطقة مارينا لوسيل، ٤٠، مدينة لوسيل، الطابق ٢٣ مصطحبين معهم كشف حساب محدث بالأسهم المملوكة في المصرف لا يقل تاريخه عن أسبوع واحد من بورصة قطر/شركة قطر للإيداع المركزي يثبت ملكيتهم بالبنك وصورة عن البطاقة الشخصية (إذا كان المساهم شخص طبيعي) أو صورة عن السجل التجاري وبطاقة المنشأة وكتاب تفويض موقع من المفوضين بالتوقيع على السجل التجاري وبطاقة المنشأة (إذا كان المساهم شخص معنوي/شركة).

سياسة مكافآت وحوافز الإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالبنك

فيما يلي سياسة مكافآت وحوافز الإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالبنك التي نعرضها لإعادة إقرارها من قبل الجمعية العامة السنوية التي يتوجه إليها هذا التقرير:

١- يتكون برنامج الحوافز والمكافآت في المصرف من أربعة عناصر أساسية هي: الراتب الأساسي والبدلات والمزايا والمكافأة السنوية

٢- تحدد الرواتب والبدلات والمزايا وفقاً لمعايير السوق والمتطلبات التنظيمية وبما يحافظ على التنافسية

٣- أما المكافأة السنوية فتكون تقديرية بالكامل وتدفع بنهاية كل عام إذا استحقت ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار الأهداف الطويلة الأمد للشركة وتقيم وزناً للمخاطر وترتبط ارتباطاً مباشراً بنتائج تقييم الأداء العام للبنك والأداء الفردي للموظفين بدون أي تعويل على أي عوامل أخرى كالتمييز على أساس العرق أو الدين أو النوع الاجتماعي أو أي مظهر من مظاهر التفرقة

٤- تحدد لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة منهجية احتساب مكافآت الإدارة والموظفين ويعاونها في وضعها ومراجعتها، عند الضرورة، إحدى الجهات الاستشارية المستقلة والمتخصصة بمجال الموارد البشرية. المنهجية المعتمدة هي تحديد نسبة تتراوح بين ٢٪ إلى ٧,٥٪ من صافي الإيرادات على حسب الحاصل النهائي الذي يتم تسجيله في بطاقة تقييم الأداء المتوازن لتوزيعها كمكافآت سنوية على الموظفين والإدارة التنفيذية العليا. بحيث تقوم لجنة المكافآت بناء على المنهجية أعلاه بتحديد المبلغ الإجمالي المقترح توزيعه كمكافآت سنوية والموافقة عليه وفقاً لمؤشرات الأداء والحاصل النهائي لبطاقة تقييم الأداء. تستند تلك المنهجية على تقييم الأداء حيث أن المكافأة الفردية التي يحصل عليها أي موظف تحدد وفقاً للنتيجة التي يحققها في عملية تقييم أدائه الفردي وتقييم أداء الإدارة أو القسم الذي ينتمي إليه وكذلك تقييم الأداء الكلي للبنك والإنجازات التي يحققها خلال العام

٥- يتم اعتماد نظام بطاقة تقييم الأداء المتوازن أو ما يُعرف بـ Balanced Scorecard لتقييم الأداء العام للبنك وأداء مختلف إداراته وأقسامه والعاملين فيه ويقوم هذا النظام على وضع أهداف توازن بين الأرباح المتوقعة ودرجة المخاطر التي تتضمنها الأنشطة المولدة لتلك المخاطر ومدى التزام البنك بتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية

٦- عند بداية كل عام، يضع مجلس الإدارة عدداً من الأهداف الاستراتيجية للبنك المالية وغير المالية يحددها ويوافق عليها في بطاقة تقييم الأداء المتوازن ويتم على أساسها تحديد أهداف كل إدارة وقسم في البنك وأهداف الرئيس التنفيذي وكل عضو في الإدارة العليا وصولاً إلى كل موظف وتحويلها إلى مؤشرات رئيسية للأداء قابلة للقياس والتقييم

٧- يتم بشكل دوري متابعة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المقررة في بطاقة تقييم الأداء المتوازن ورفع التقارير إلى مجلس الإدارة وفي نهاية كل عام يتم تدقيق البطاقة والنتائج النهائية المحققة ضمنها من قبل إدارة التدقيق الداخلي

٨- ترفع النتائج المدققة للبطاقة مرفقاً به اقتراح المكافآت السنوية المحتسب وفقاً للمنهجية المذكورة إلى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة للنظر فيه والتوصية لمجلس الإدارة بالموافقة عليه

٩- بعد مصادقة المجلس على اقتراح المكافآت السنوية، يتمّ إعداد المكافآت الفردية وفقاً للمنهجية المذكورة وتجري مراجعتها والموافقة عليها، بحسب الأحوال، من قبل رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة ورئيس قطاع الموارد البشرية والشؤون الإدارية للمجموعة ورئيس كل إدارة كما يكون منطبقاً

١٠- لا تصرف المكافآت السنوية لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا إلا بعد الحصول على عدم ممانعة مصرف قطر المركزي عليها

١١- تتولى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت تقييم ومراجعة البيئة العامة للمكافآت والحوافز بالبنك وهيكلية برنامج المكافآت والإنفاق الكلي بهذا الخصوص لضمان ملاءمته للأغراض الموضوعة من أجلها والمنافسة بالسوق والتزامه بالمستجدات الرقابية الحاصلة وذلك عند نهاية كل سنة أو كلما اقتضى الأمر ولها في سبيل ذلك الاستعانة بأي جهة استشارية مستقلة من ذوي الخبرة والتخصص

١٢- يُفصح عن مكافآت الإدارة التنفيذية العليا في البيانات المالية المدققة

١٣- تعرض هذه السياسة على كل جمعية عامة سنوية لإعادة إقرارها كل عام سواء بشكلها الحالي أو مع أي تعديلات قد تطرأ عليها، إن وجدت

مبلغ مكافآت الإدارة التنفيذية العليا للعام ٢٠٢٣:

قام مجلس الإدارة بالموافقة على مكافآت الإدارة التنفيذية العليا عن العام ٢٠٢٣ وفقاً للسياسة أعلاه. للاطلاع على إجمالي مكافآت الإدارة التنفيذية العليا للعام ٢٠٢٣ يرجى مراجعة البيانات المالية المدققة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ تحت الإيضاح رقم (٣٨) بعنوان «تعويضات مدفوعة لكبار موظفي الإدارة»الواردة بنهاية التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والتي تنتظر موافقة الجمعية السنوية التي يتوجه إليها هذا التقرير للمصادقة عليها.

٥-٩ الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

التزاما منه بتطبيق الأسس السليمة للحوكمة الرشيدة، يطبق البنك نظاماً فعالا وراسخا للرقابة الداخلية ويعمل على تطويره باستمرار. تشكل الرقابة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من أعمالنا اليومية وعملياتنا مع العملاء. تقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة والنهائية لوضع ضوابط سليمة للرقابة الداخلية وضمان فعاليتها. ويعتبر تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية مسؤولية جوهرية ومتواصلة تقع على عاتق الإدارة والموظفين وتشمل تطبيق السياسات اللازمة والإجراءات وفصل السلطات وإجراء تقييم دوري للضوابط لإدارة المخاطر.

تم إرساء نظام للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بهدف حماية أعمال البنك وعملياته ضد السلوك المسيء، والاحتيال، وعدم الكفاءة، وضمان الدقة والموثوقية في العمليات والتقارير المالية، وضمان الامتثال للأنظمة والقوانين، وتقييم مستوى الأداء في جميع أقسام البنك ووحدات أعماله على مستوى المجموعة.

المكونات الرئيسية للرقابة الداخلية

تتوزع المكونات الرئيسية للرقابة الداخلية في مصرف الريان على خمسة عناصر مختلفة تتماشى مع المعايير الموضوعة من لجنة رعاية المؤسسات («COSO»)، تعمل تلك المكوّنات مع بعضها بعضاً لتحقيق الأهداف المقررة من البنك. فيما يلي المكونات الرئيسية التي تساعدنا على إرساء وتطبيق نظام فعال للرقابة الداخلية.

- البيئة الرقابية: يعمل مجلس الإدارة والإدارة العليا على إرساء ثقافة النزاهة والسلوك المهني السليم من أعلى الهرم
- تقييم المخاطر: يتم بشكل دوري إجراء عمليات تقييم صارمة للمخاطر لتحديد وقياس المخاطر المحتملة التي تؤثر على عمليات البنك
- أنشطة الرقابة: تم وضع سياسات وإجراءات تنظم العمل وتتم مراجعتها بشكل دوري لمواجهة المخاطر التي يتم تحديدها بما في ذلك فصل السلطات وضوابط للصلاحيات المفوضة
- المعلومات والتواصل: تم وضع قنوات شفافة للتواصل ضمن البنك لضمان الوصول للمعلومات في الوقت المناسب سواء داخل البنك أو خارجه
- الإشراف والمراقبة: يتم استخدام آليات مراقبة مستمرة لتقييم فعالية الضوابط الداخلية مثل التدقيق الداخلي والخارجي

بعض الضوابط التي يتم تطبيقها حالياً لمعالجة مخاطر معينة تتماشى مع المكونات أعلاه وهي على الشكل الآتي:

١- لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة والمستقلة تماماً عن الإدارة العليا

٢- إدارة التدقيق الداخلي المستقلة المسؤولة مباشرة أمام لجنة التدقيق

٣- هيئة الرقابة الشرعية المعيّنة من الجمعية العامة للمساهمين

٤- الإدارات الأخرى المستقلة للرقابة الداخلية وتشمل (١) إدارة متابعة الالتزام ووحدة مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب؛ (٢) إدارة المخاطر التشغيلية ؛ (٣) إدارة الشؤون القانونية؛ (٤) إدارة التدقيق الشرعي المسؤولة مباشرة أمام هيئة الرقابة الشرعية

٥- إصدار تقرير مستقل إلى المساهمين بناء على متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية حول تقييم كفاية وملاءمة تصميم وفعالية تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية والالتزام بقوانين الحوكمة

٦- إدارة خاصة للشؤون المالية وتشمل التخطيط المالي ووحدة الرقابة المالية

٧- التقاريرالدورية المرفوعة من إدارة التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي إلى لجنة التدقيق بخصوص المسائل المتعلقة بالتدقيق

٨- التقاريرالدورية المرفوعة من إدارات متابعة الالتزام وإدارة المخاطر إلى لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة بخصوص المسائل المتعلقة بالمخاطر والالتزام

٩- تقرير هيئة الرقابة الشرعية الذي يرفع سنوياً مباشرة إلى الجميعة العامة

١٠- سياسات البنك المعتمدة من قبل مجلس الإدارة

١١- تقديم تقارير شهرية للرئيس التنفيذي حول التقدم المحرز في معالجة مسائل الضوابط الرقابية

١٢- الإجراءات واللوائح التنفيذية المعتمدة من الإدارة العليا

١٣- هيكل تفويض الصلاحيات المعتمد من مجلس الإدارة

١٤- التواقيع المزدوجة المطلوبة للعمليات والصفقات الكبيرة والمهمة

١٥- الهيكل التنظيمي المعتمد لكل إدارة من إدارات البنك وتطبيق مبدأ فصل المسؤوليات

١٦- نظام آلي مركزي يعززالضوابط في الأنشطة المصرفية الأساسية

١٧- تحديد مؤشرات المخاطر الرئيسية ومراقبتها

١٨- خطة استمرارية الأعمال والاختبارات الدورية لها

١٩- آلية محكمة لوضع السياسات تلزم مراجعتها من قبل جميع إدارة الرقابة قبل عرضها على مجلس الإدارة لاعتمادها وذلك لضمان تضمينها الضوابط اللازمة

٢٠- توثيق الوصف الوظيفي لجميع الموظفين

لمزيد من التفاصيل حول إجراءات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، يرجى مراجعة القسم المعنون «إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم» في التقرير السنوي أدناه الذي يشكل تقرير الحوكمة موضوع هذا المستند جزءاً لا يتجزأ منه.

٥-١٠ تقييم الالتزام بتطبيق إطار عمل الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

وضع مصرف الريان إطار عمل فعال وراسخ لإدارة المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية ومتابعة الالتزام بهدف تحديد وإدارة المخاطر، ويستند هذا الإطار إلى أسس رقابية فعالة ومتماسكة مطبقة على مستوى البنك بشكل عام.

وتقع مسؤولية وضع الضوابط الداخلية والإطار التنظيمي لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية على عاتق الإدارة بالمقام الاول، ويتولى مجلس الإدارة الإشراف على تطبيقها بشكل فعّال. وتقوم إدارة التدقيق الداخلي بإجراء مراجعات دورية مستقلة للمخاطر والضوابط الموضوعة لمواجهتها وترفع تقاريرها بهذا الشأن إلى الإدارة العليا ولجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب مما يساعد على تخفيف حدّة تلك المخاطر ومن آثارها السلبية على الأعمال.

يشرف مجلس الإدارة على الإطار التنظيمي للرقابة الداخلية من خلال لجنة التدقيق التي تعول بدورها على إدارة التدقيق الداخلي لإعطاء التطمينات اللازمة.

إن الإطار التنظيمي الشامل للرقابة الداخلية يساهم في دعم البنك على تحقيق أهدافه كما يضمن التزام البنك بالقوانين والأنظمة المعمول بها ويشكل جزءاً مكملاً للخطط الإستراتيجية للبنك وسياساته وآليات عمله، ويخفف من خطر تكبّد خسائر مالية غير متوقعة أو الإضرار بسمعة البنك.

وضع مصرف الريان هيكلية شاملة للرقابة الداخلية تتوزع على ثلاثة مستويات مختلفة للدفاع:

مستوى الدفاع الأول: ويتضمن إدارات الأعمال وإدارة العمليات - الذين يقومون بتحديد المخاطر ورفع التقارير بشأنها ؛

مستوى الدفاع الثاني: ويشمل إدارة المخاطر التشغيلية وإدارة متابعة الالتزام والشؤون القانونية والتحقيق الشرعي. وتقوم هذه الإدارات بمراجعة المخاطر واختبارها ومراقبتها

مستوى الدفاع الثالث: ويشمل إدارة التدقيق الداخلي التي تقوم بمراجعات وتقييمات سنوية لضمان كفاءة ضوابط الرقابة الداخلية بما في ذلك أطر عمل الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة

وعليه فإن الهيكلية أعلاه التي تجمع بين الضوابط الموضوعة من قبل الإدارة وعمل إدارة التدقيق الداخلي يضمن التزام البنك بمعايير الحوكمة الرشيدة وإدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية في كافة الأوقات.

وقد أظهرت النتائج وفقاً لآخر تقييم للرقابة الداخلية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ أن الإجراءات والآليات المعمول بها على مستوى الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر تعمل بشكل جيد ولا توجد مخاطر ذات طبيعة غير اعتيادية قد تهدد المركز المالي للبنك.

٥-١١ تقرير مجلس الإدارة حول الرقابة الداخلية على البيانات المالية

قام مجلس إدارة مصرف الريان ش.م.ع.ق. («البنك») بتنفيذ تقييم إطار أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وفقا لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية («الهيئة») رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ («النظام»).

مسؤوليات مجلس الإدارة

يعد مجلس الإدارة بالبنك مسؤولا عن وضع أنظمة رقابة داخلية فعالة على إعداد التقارير المالية والحفاظ عليها.

تعتبر أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية عملية مصممة من قبل أو تحت إشراف إدارة البنك، ويتم تفعيلها بواسطة مجلس إدارة البنك والإدارة والموظفين الآخرين بهدف توفير التأكيد المعقول فيما يتعلق بموثوقية إعداد التقارير المالية وإعداد البيانات المالية للبنك لأغراض الخارجية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تشمل السياسات والإجراءات التي:

- تتعلق بالاحتفاظ بسجلات، ذات تفاصيل معقولة، والتي تعكس بشكل دقيق وعادل المعاملات والتصرف في موجودات البنك.
- تقدم تأكيداً معقولاً بأن المعاملات يتم تسجيلها عند الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وأن مقبوضات ونفقات البنك تتم فقط وفقًا للتفويضات الصادرة عن الإدارة ومجلس إدارة البنك.
- تقدم تأكيداً معقولاً فيما يتعلق بمنع أو الكشف في الوقت المناسب عن اقتناء أو استخدام أو تصرف غير مصرح به لموجودات البنك مما قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية.

يعد مجلس إدارة البنك مسؤولا عن تصميم وصيانة أنظمة الرقابة الداخلية الكافية والتي تضمن عندما يتم تشغيلها بفعالية أن يتم تنفيذ أعمالها بانتظام وكفاءة. وتشتمل هذه الأنظمة على:

- الالتزام بسياسات البنك.
- حماية موجوداته.
- منع حالات الاحتيال والأخطاء واكتشافها.
- دقة السجلات المحاسبية واكتمالها.
- إعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب.
- الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة ونظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي والصادر عن مجلس إدارة الهيئة بناءً على القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦.

نظراً للقيود المتأصلة لأنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك احتمال حدوث تواطؤ أو تجاوز الإدارة للأنظمة، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ. وقد لا يتم تجنبها أو كشفها في الوقت المناسب.

علاوة على ذلك، تخضع توقعات أي تقييم لأنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للفترات المستقبلية لمخاطر تتمثل في جواز أن تصبح أنظمة الرقابة غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، أو أن درجة الالتزام بالسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

تقييم الإدارة

في هذا القسم، نقدم وصفًا للنطاق الذي يغطيه تقييم مدى ملاءمة الرقابة الداخلية لدى البنك على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك العمليات الجوهرية التي تم تناولها وأهداف الرقابة والمنهج الذي تتبعه الإدارة لإتمام تقييمها.

يشترط على البنك أن يقوم بإعداد تقرير حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية فيما يتعلق بنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («النظام») الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية («الهيئة») رقم (٥) لسنة ٢٠١٦.

أجرينا تقييماً حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، بناءً على إطار العمل والمعايير المحددة في أنظمة الرقابة الداخلية -الإطار المتكامل (٢٠١٣)، الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي («إطار عمل لجنة المنظمات الراعية»).

نطاق التقييم

أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية الخاصة بنا هي عملية مصممة لتوفير التأكيد المعقول بشأن موثوقية إعداد التقارير المالية وإعداد البيانات المالية للبنك على المستوى المنفصل لأغراض إعداد التقارير الخارجية وفقاً لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تشتمل أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية على أنظمة الرقابة على الإفصاح في البيانات المالية والإجراءات المصممة لتجنب حالات التحريف.

عند تقييم مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، حددت الإدارة العمليات الجوهرية باعتبارها تلك العمليات التي تتعلق بحالات التحريف في مسار المعاملات أو مبالغ البيانات المالية ذات الصلة، بما في ذلك تلك التي يسببها الاحتيال أو الخطأ والتي من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

العمليات الجوهرية للبنك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ هي:

١- أنظمة الرقابة على مستوى المنشأة.

٢- الالتزام.

٣- تمويل الشركات والأفراد.

٤- دفتر الأستاذ العام والتقارير المالية والإفصاحات.

٥- الأنظمة العامة لتكنولوجيا المعلومات.

٦- التمويل التجاري.

٧- الودائع (بما في ذلك حسابات الاستثمار التشاركية).

٨- المشتريات والذمم الدائنة والمدفوعات

٩- الخزينة والاستثمارات.

١٠- الموارد البشرية وجداول الرواتب.

مراقبو الحسابات الخارجيون

وفقاً للنظام، أصدرت شركة برايس ووترهاوس كوبرز، فرع قطر، وهي مراقب الحسابات الخارجي المستقل للبنك، تقرير التأكيد المعقول حول تقييم الإدارة ومدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لإطار عمل أنظمة الرقابة الداخلية للبنك على إعداد التقارير المالية.

النتيجة التي توصل لها مجلس الإدارة

بناءً على تقييم الإدارة، استنتج مجلس الإدارة أن أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية لدى البنك، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، مصممة وتعمل بفعالية وبشكل مناسب لتحقيق أهداف أنظمة الرقابة المتعلقة بها بناءً على المعايير المحددة في أنظمة الرقابة -الإطار المتكامل (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي («إطار عمل لجنة المنظمات الراعية»).

١٢-٥ الإجراءات المتبعة من قبل البنك لمعالجة أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية

- تتم إدارة فعالية الإطار التنظيمي للرقابة وكفاية الالتزام به من خلال الأدوات الرقابية التالية:
- التقييم الذاتي للضوابط الرقابية والمخاطر أو ما يُعرف اختصاراً بـ "RCSA". تجري هذه العملية على أساس سنوي
- مؤشرات المخاطر الرئيسية (يبلّغ عنها ضمن عملية المراجعة الفصلية للمخاطر)
- الإجراءات الخاصة بإدارة الأزمات
- عملية التدقيق الداخلي المستقل

إن بنية الإطار الرقابي تتطلب المراقبة المستمرة على فعالية الضوابط من خلال إدارة المخاطر التشغيلية، وتقوم إدارة التدقيق الداخلي بإجراء مراجعات دورية ومنتظمة لضمان سير العملية بشكل فعّال.

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية التأكد من نشرالثقافة الرقابية المناسبة في كافة أقسام البنك وإداراته كما يشرف على تقيّد جميع المعنيين بالإطار التنظيمي ذات الصلة وذلك من خلال التقارير المرفوعة إليه من أجهزة الرقابة الداخلية (إدارة متابعة الالتزام وإدارة المخاطر وإدارة التدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي).

تتولى الإدارة العليا مسؤولية تسهيل تطبيق الإطار التنظيمي للرقابة ومعالجة المسائل المرتبطة بالمخاطر.

تضمن الإدارة العليا عمل جميع الضوابط الرقابية بشكل فعّال في كافة الأوقات وتقوم بالتنسيق مع إدارات الأعمال وإدارات الدعم والعمليات المصرفية وإدارة المخاطر التشغيلية وإدارة متابعة الالتزام والتدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي لإيجاد الحلول المناسبة وفي الوقت المناسب لأوجه القصور في الضوابط الداخلية التي يتم اكتشافها من قبل أجهزة الرقابة الداخلية.

تشارك إدارة التدقيق الداخلي باستمرار في التحقق والتبليغ عن كفاية الإطار التنظيمي للضوابط الرقابية. وتحدد إدارة التدقيق الداخلي نقاط الضعف الرقابية من خلال عمليات التدقيق الدورية التي تجريها وتقوم الإدارة العليا بموافاتها بخطة العمل التي تسير عليها مقرونة بالموعد النهائي المتوقع لمعالجة المشكلة. تحدّد خطة العمل الأولويات لاتخاذ التدابير التصحيحية بالاستناد إلى خطورة الثغرات الرقابية ومدى تأثيرها المحتمل على البنك ويتم إعداد تقارير شهرية حول التقدم المحرز على هذا الصعيد ومشاركتها مع الرئيس التنفيذي للمجموعة كما ترفع تقارير حول المسائل الرئيسية إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة كل شهرين.

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ لم يتم تحديد ثغرات جوهرية في نظام الرقابة الداخلية قد يكون لها تأثير سلبي جوهري على المركز المالي للبنك.

لمزيد من التفاصيل حول إجراءات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، يرجى مراجعة القسم المعنون «إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم» في التقرير السنوي أدناه الذي يشكل تقرير الحوكمة موضوع هذا المستند جزءاً لا يتجزأ منه.

١٣-٥ المخالفات والجزاءات

لم توجد مخالفات أو جزاءات تم توقيعها على المصرف ضمن المعنى المحدد في الفقرة (٣) من المادة (٤) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية أو من شأنها أن تؤثر على مركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

١٤-٥ التزام الشركة بقواعد الإفصاح والإدراج

التزم مصرف الريان في العام ٢٠٢٣ التزاماً كاملاً بكافة متطلبات الإفصاح والإدراج المنصوص عليها في الأنظمة والقوانين ذات الصلة. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الفقرة ٤-٤ من هذا التقرير بعنوان «في ما يخصّ الإفصاح والشفافية».

١٥-٥ الدعاوى القضائية

في العام ٢٠٢٣ لم ترفع دعاوى قضائية جوهرية ضد مصرف الريان ذات سند قانوني قد يهدد المركز المالي للبنك. ثمة دعاوى قضائية أمام المحاكم كان البنك قد باشرها ضد عدد من العملاء لتخلّفهم عن سداد التمويلات والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لهم حرصاً على تحصيل أمواله وحماية حقوقه وحقوق المساهمين والمودعين ولا تزال تحت سير العدالة ويتم التعامل معها وفقاً لقوانين السرية المصرفية المقررة من مصرف قطر المركزي.

١٦-٥ معاملات الأطراف ذوي العلاقة

يرجى مراجعة القسم المعنون « تضارب المصالح والشفافية ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة « من الفقرة ٤-٤ من هذا التقرير بعنوان «في ما يخصّ الإفصاح والشفافية».

١٧-٥ تقرير مجلس الإدارة حول تقييم التزام الشركة بقوانين الحوكمة

إن مجلس الإدارة وبناء على ما تقدّم من معلومات في التقرير أعلاه وبعد التدقيق والتقييم وفقاً للآليات والإجراءات الداخلية يخلص إلى أن البنك ملتزم، في جميع النواحي الجوهرية، بتطبيق متطلبات قوانين الحوكمة المشار إليها بصدر هذا التقرير للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

٦- إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم

١- إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة

تلعب إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة دوراً أساسيًا في تقييم فعالية أطر عمل المخاطر والرقابة والحوكمة عبر المجموعة، من خلال إجراء عمليات تدقيق على أساس المخاطر، من قبل فرق تدقيق متخصصة في جميع أنحاء المجموعة. تقدم إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة ضمانًا مستقلاً وموضوعيًا لكل من مجلس الإدارة والإدارة، بشأن تصميم وفعالية تشغيل حوكمة الشركة، وإدارة المخاطر وأطر الرقابة الداخلية. وبشكل مستمر، تعمل إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة على تعزيز الوعي بالمخاطر والضوابط، وتقديم المشورة بشأن تطوير حلول الرقابة، ومراقبة الإجراءات التصحيحية، وبالتالي حماية أصول المجموعة.

علاوة على ذلك، تقدم إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة المشورة بشأن مبادرات الأعمال المختلفة التي تتولاها الإدارة، كما تتولى أيضاً عمليات تدقيق خاصة بناءً على طلب مجلس الإدارة أو الإدارة، بما في ذلك المهام والتحقيقات الخاصة. ومن أجل ضمان استقلاليتها وموضوعيتها، تقوم إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة، بشكل روتيني، بتقييم مشكلات انخفاض القيمة مع تقديم الخدمات الاستشارية لكل من الإدارة ومجلس الإدارة.

وتشرف إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة بشكل فعال على وظائف التدقيق الداخلي لجميع الشركات التابعة داخل المجموعة، ويستلزم هذا الإشراف في المقام الأول الموافقة على خطة التدقيق، ومراجعة أعمال التدقيق، ومراجعة تقرير التدقيق قبل الإصدار.

تقديم الضمانات

تعتبر إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة مسؤولة عن عمليات التدقيق والتأكيد المستقلة، التي تغطي جميع إدارات المجموعة وفروعها والشركات التابعة لها في جميع الولايات القضائية.

هدفنا هو تقديم ضمانات مستقلة لمجلس الإدارة، من خلال لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، حول فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المجموعة.

امتثالاً لتعليمات مصرف قطر المركزي، والإرشادات الصادرة عن بازل والمعهد الدولي للمدققين الداخليين ، طورت إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة منهج التدقيق الداخلي القائم على المخاطر، الذي يوجه إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة في تحديد الأولويات وتخصيص الموارد لمجالات العمل حيث تقتضي الحاجة.

تتكون عملية إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة من ثماني مراحل رئيسية:

(١) التقييم السنوي للمخاطر ووضع خطة المراجعة السنوية

(٢) مداولة خطة التدقيق والموافقة عليها من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

(٣) مرحلة التخطيط لعملية التدقيق

(٤) العمل الميداني ومرحلة الاختبار

(٥) تأكيد الدقة الواقعية لملحوظات التدقيق التي تم تحديدها أثناء العمل الميداني

(٦) إصدار مسودة تقرير المراجعة وطلب خطة عمل من الإدارة لمعالجة ملحوظات التدقيق

(٧) إصدار تقرير التدقيق النهائي

(٨) إدارة متابعة ملحوظات التدقيق

(٩) إصدار تقارير مرحلية شاملة إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة خلال اجتماعاتها (ستة اجتماعات على الأقل في السنة المالية)

إن متابعة نتائج التدقيق مع الإدارة هو بمثابة ممارسة مستمرة ونشطة، ويتم إرسال تحديث منتظم إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة والإدارة العليا للمجموعة يشمل أحدث المعلومات حول مسائل التدقيق العالقة أو التي يتأخر حلها.

كجزء من العملية الأساسية لإدارة التدقيق الداخلي للمجموعة يتم إجراء تمرين داخلي لضمان الجودة على أعمال التدقيق المنجزة، وكذلك قبل إصدار كل تقرير تدقيق.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ أكملت إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة بنجاح جميع عمليات التدقيق من خطط التدقيق المعتمدة في كل من مصرف الريان في قطر وبنك الريان في المملكة المتحدة وبنك الخليجي فرنسا في كل من فرنسا والإمارات العربية المتحدة وشركة الريان للاستثمار.

الخدمات الاستشارية

إن تفاعلنا المنتظم مع إدارة المجموعة والمراجعة الشاملة لمختلف مجالات أعمالها، يضعنا في مكانة فريدة وقيّمة، ويمكّننا من مساعدة المجموعة على تحسين أنظمتها وعملياتها من خلال الخدمات الاستشارية.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ قدمت إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة خدمات استشارية للإدارة، بما في ذلك المهام الخاصة والتحقيقات كجزء من ميثاق تدقيق المجموعة. تختلف طبيعة الخدمات الاستشارية، حيث أصدرت إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة العديد من التوصيات حول الوظائف الحيوية للمجموعة في المجالات والأنشطة التي تتطلب تركيزًا واهتمامًا إضافيًا، يتراوح ما بين معالجة الحوادث المختلفة إلى تغطية المخاطر الناشئة وتأثيرها على كافة أعمال المجموعة. بصفتنا مراجعًا مستقلاً، فإننا نجري أيضًا مراجعة للسياسات الجديدة والمعدلة، بصفة استشارية. وقد حرصت إدارة التدقيق الداخلي، عند أداء الخدمات الاستشارية، على الموضوعية وعدم تحمل مسؤولية الإدارة.

تشكيلة التدقيق الداخلي للمجموعة

هناك أربع فرق للتدقيق الداخلي على مستوى مجموعة مصرف الريان:

- إدارة التدقيق الداخلي لمجموعة مصرف الريان ومقرها في قطر
- إدارة التدقيق الداخلي لبنك الريان بريطانيا ومقرها في المملكة المتحدة
- إدارة التدقيق الداخلي للخليجي فرنسا وتتألف من فريقين أحدهما موجود في فرنسا والآخر في دولة الإمارات العربية المتحدة
- إدارة التدقيق في شركة الريان للاستثمار وشركة شركاء الريان

يرأس التدقيق الداخلي للمجموعة المدير العام للتدقيق الداخلي للمجموعة، الذي يقدم تقاريره إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، مما يضمن استقلالية وظيفة التدقيق عبر المجموعة. يرأس كل إدارة محلية للتدقيق الداخلي مدير محلي يتبع للجان التدقيق المحلية أو لمجلس الإدارة للشركة التابعة كما يرفع تقاريره للمدير العام للتدقيق الداخلي للمجموعة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ تكوّنت إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة من أربع وحدات تدقيق متخصصة، تشمل كل منها مدققين خبراء متخصصين يتمتعون بخبرة واسعة في مجموعة متنوعة من الموضوعات، مثل الالتزام ومكافحة الجرائم المالية، والعمليات المصرفية، ومراجعة الائتمان، وتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني، وحوكمة الشركات، وإدارة المخاطر والتقارير المالية. ويلتزم كل فريق في إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة بشكل كامل بتكوين القيمة وبناء القدرات للمجموعة، مع الحفاظ على استقلاليتها.

إطار عمل إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة

تتوافق أعمال وعمليات إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة مع التالي:

- القوانين واللوائح والممارسات الدولية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، تعليمات مصرف قطر المركزي، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهيئة قطر للأسواق المالية، وقوانين البنك المركزي البريطاني والبنك المركزي الفرنسي والبنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة وإرشادات بازل ومعهد المدققين الداخليين الدولي
- اختصاصات لجنة التدقيق للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة
- ميثاق التدقيق الداخلي للمجموعة المعتمد من قبل لجنة التدقيق للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة
- سياسة التدقيق الداخلي ودليل التعليمات المعتمدين من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

عند إجراء عمليات المراجعة والاستشارات في الشركات التابعة في ولايات قضائية أجنبية، تأخذ إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة بالاعتبار القواعد واللوائح والتعليمات الصادرة عن الجهات التنظيمية في تلك الولايات القضائية.

وكوظيفة مستقلة، تتمتع إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة بالسلطة الكافية داخل المجموعة على النحو المنصوص عليه في ميثاق التدقيق الداخلي. يمنح ميثاق التدقيق الداخلي إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة وصولاً غير مقيد إلى جميع السجلات والبيانات والأنظمة وموظفي المجموعة، لتتمكن من أداء عمليات التدقيق والمهام ذات الصلة.

تلتزم المجموعة تمامًا بالإطار الدولي للممارسات المهنية (IPPF) ومدونة الأخلاقيات الصادرة عن معهد المدققين الداخليين (IIA)، بالإضافة إلى توصيات لجنة بازل وغيرها من المعايير الرائدة والتحسينات التي أقرت عليها والمزمع دخولها حيز التنفيذ في ٢٠٢٤.

برنامج التحسين وضمان الجودة

تم اعتماد برنامج التحسين وضمان الجودة من قبل إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة والإدارات المحلية للتدقيق الداخلي بهدف التحسين المستمر واعتماد أفضل الممارسات بما في ذلك جودة الحوكمة والهيكليات الإدارية والممارسات المهنية وآليات التواصل.

يضمن البرنامج التقييم المستمر للمسائل التالية:

- الالتزام بقواعد التدقيق الداخلي وقواعد السلوك المهني والمعايير العامة للتدقيق
- كفاية الإجراءات والسياسات واللوائح والأهداف والمواثيق الخاصة بالتدقيق الداخلي للمجموعة
- المساهمة في تعزيز حوكمة البنك وإدارة المخاطر وإجراءات الرقابة
- التغطية الشاملة للتدقيق الداخلي لكامل منظومة الأنشطة والعمليات
- الالتزام بالقوانين والأنظمة المنطبقة والمعايير الصناعية والحكومية التي تخضع لها إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة
- المخاطر المؤثرة على عمل إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة أو فرق التدقيق المحلية
- تقييم فعالية وكفاءة أنشطة التدقيق الداخلي ضمن المجموعة وتحديد فرص التحسين
- فعالية أنشطة التحسين المستمر واعتماد أفضل الممارسات
- مراجعة مدى مساهمة التدقيق الداخلي للمجموعة أو فرق التدقيق المحلية في إضافة القيمة وتحسين عمليات مصرف الريان وشركاته التابعة وبلوغ الأهداف المنشودة

الحلول التقنية لإدارة عمليات التدقيق

تعتمد إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة نظام TeamMate+ من Wolters Kluwer وهو من أفضل الأنظمة الآلية لإدارة عمليات التدقيق على مستوى المجموعة بشكل موحد. يستخدم هذا النظام لتسجيل كافة تفاصيل عمليات التدقيق والكيانات الخاضعة للتدقيق وتقييمات المخاطر السنوية والتخطيط لعمليات التدقيق ويوفر بيئة عمل آلية صديقة للبيئة خالية من الأوراق ويسمح بإدارة جودة العمل آلياً وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشكل فاعل بين مختلف وحدات التدقيق الداخلي على مستوى المجموعة.

النظرة المستقبلية

نظرًا للتطورات الأخيرة في مجال التكنولوجيا، بالإضافة إلى المخاطر المتغيرة وزيادة حجم المعاملات وزيادة التركيز على تجربة العملاء، ستركز إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة على المخاطر الناشئة والنظامية التي قد يكون لها تأثير على أداء المجموعة وإبقاء كل من الإدارة ومجلس الإدارة على اطلاع بأحدث التطورات في الوقت المناسب.

سوف تستمر إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة في استخدام أفضل التطورات التقنية كجزء من عمليات التدقيق الخاصة بها. فبعد أن نجحت الإدارة في تطبيق البرنامج الآلي TeamMate+ لإدارة عمليات التدقيق في قطر، سيتم خلال العام ٢٠٢٤ تطوير الوظائف المتوفرة في هذا النظام ليشمل أعمال الشركات التابعة.

علاوة على ذلك، قام معهد التدقيق الداخلي بوضع معايير عالمية جديدة للتدقيق الداخلي سوف تدخل حيز التنفيذ في يناير ٢٠٢٥. تم إصدار هذ المعايير في ٩ يناير ٢٠٢٤ واستعداداً لهذا الأمر، تعمل إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة على تقييم تلك المعايير وتحديث منهجية التدقيق وفقاً لذلك.

ثقافة العمل

نعمل على تعزيز وزيادة الوعي بالرقابة وثقافة المخاطر عبر المجموعة. سيؤدي بناء ثقافة مستنيرة للمخاطر وزيادة الوعي بالرقابة إلى تكوين بيئة رقابية أقوى، وتقليل التعطيلات التي قد تواجه عمليات المجموعة.

كما نعتقد أن الشفافية القوية تؤدي إلى تحسين ثقة أصحاب المصلحة، لذلك نشجع إدارة المشكلات المحددة ذاتيًا في جميع أعمالنا.

بالإضافة إلى ذلك، تقدم إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة تقريرًا إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بشأن عمليات التدقيق على الأعمال والأنشطة، أو أية اكتشافات معينة في العمل يحتمل أن تكون ناجمة عن إجراءات أو سلوك غير مناسب للإدارة والموظفين وملاحظات التدقيق.

إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة وإدارة المجموعة

تقع مسؤولية تصميم وتنفيذ إطار عمل الرقابة الداخلية على عاتق إدارة المجموعة. توفر إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة، التي تعمل كخط دفاع ثالث، تأكيدًا مستقلاً على فعالية إطار الرقابة الداخلية الذي يتم تنفيذه، ويضمن هذا الترتيب للمسؤوليات احتفاظ المجموعة بالسيطرة على عملياتها في جميع الأوقات.

٢. إدارة المخاطر للمجموعة

إدارة المخاطر في مجموعة مصرف الريان هي إدارة مستقلة تماماً عن إدارات الأعمال والأنشطة التجارية. رئيس قطاع المخاطر للمجموعة مسؤول مباشرة أمام لجنة المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة وبصورة غير مباشرة أمام الرئيس التنفيذي للمجموعة.

تعمل إدارة المخاطر للمجموعة ضمن إطار تنظيمي فاعل لإدارة المخاطر مدعوماً بمجموعة من السياسات والإجراءات واللوائح التنفيذية المعتمدة من قبل لجنة تقييم المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة. إن إدارة مخاطر المجموعة مسؤولة بشكل أساسي عن إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر الاطراف الثالثة (بما في ذلك إدارة التوثيق الائتماني) ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر أمن المعلومات والأمن المادي والأمن السيبراني والمخاطر الشاملة والمخاطر التشغيلية واستمرارية الأعمال/المرونة التشغيلية ومخاطر الاحتيال وعن ضمان الالتزام بقوانين وأنظمة البنوك المركزية المتعلقة بإدارة المخاطر في الدول التي يعمل فيها البنك.

فيما يلي نبذة عن حوكمة المخاطر في مصرف الريان ومسؤوليات ومهام كل وحدة من وحدات إدارة المخاطر للمجموعة.

إدارة المخاطر في الشركات المصرفية التابعة

يتم تطوير استراتيجيات وسياسات المخاطر على مستوى المجموعة، وتُعتمد من قبل جميع شركات المجموعة مع الالتزام بالمتطلبات التنظيمية في المناطق التي تعمل ضمنها. كما يتم تطبيق نماذج ومنهجيات المخاطر على مستوى المجموعة بهدف ضمان اعتماد مقاييس وتقارير متسقة حول تعرضات المخاطر.

إن مدير المخاطر في الخليجي فرنسا مسؤول مباشرة أمام المدير العام، بينما يكون مدير المخاطر في بنك الريان مسؤولاً مباشرة أمام الرئيس التنفيذي للبنك، وبشكل غير مباشر أمام رئيس قطاع المخاطر للمجموعة. ويضم الخليجي فرنسا وبنك الريان لجنتين محليتين للمخاطر تشرفان على مراقبة المخاطر وإدارتها.

إدارة المخاطر الشاملة

تتولى إدارة المخاطر الشاملة مسؤولية تحليل المخاطر وإدارة محفظة الائتمان للمجموعة بما يشمل المسائل ذات الصلة بمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) وبازل ٢ وبازل ٣ وبازل ٤. وتُنجز الإدارة هذه المهام من خلال تطوير نماذج الائتمان بما فيها تصنيف مخاطر الائتمان (نماذج احتمالية التعثر وتقديرات الخسارة عند التعثر والتعرضات الائتمانية عند التعثر. تُستخدم هذه التقديرات لتوقع الخسارة وضمان تقديم حسابات دقيقة للخسائر الائتمانية المتوقعة ولقياس الأداء المعدّل بحسب المخاطر وإجراء اختبارات الضغط.

تضمن إدارة المخاطر الشاملة أيضاً وضع إجراءات داخلية راسخة لتقييم كفاية رأس المال. تقضي هذه الإجراءات بمراجعة إطار وحوكمة المخاطر لدى مصرف الريان وأدوات ونماذج قياس المخاطر وتقييم مدى كفاية رأس المال من خلال ضمان التقييم المناسب لجميع المخاطر التي تواجه البنك ويشكل ذلك عنصراً أساسياً في عملية التخطيط لرأس المال وخطة استرداد رأس المال. يتم تحديد المخاطر من خلال عملية تقييم المخاطر على مستوى المجموعة ككل بما في ذلك المخاطر الائتمانية ومخاطر الاطراف الثالثة ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر التركزات ومخاطر معدلات الربح في الحسابات والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة. تُقاس هذه المخاطر بالاعتماد على رأس المال المتوفر في مصرف الريان في الظروف العادية وتحت الضغط لتتيح الاستجابة السريعة لجميع التغيرات غير المتوقعة في مركز المخاطر ورأسمال البنك. تتولى لجنة تقييم المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة اعتماد سياسة الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال وتقارير التقييم ذات الصلة التي يتم رفعها إلى مصرف قطر المركزي.

كجزء من الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رس المال وعمليات إدارة المخاطر ككل، طوّر قسم إدارة المخاطر الشاملة برنامج اختبارات الضغط بهدف قياس تأثيرات ضغوط الائتمان والسوق والسيولة على مركز رأس المال ومصادر التمويل والإيرادات للمجموعة. تشمل اختبارات الضغط سيناريوهات الضغوطات المطلوبة ضمن التعليمات الإشرافية وسيناريوهات أخرى صارمة يضعها البنك داخلياً، وتجري هذه الاختبارات بشكل دوري تحت إشراف لجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال ولجنة المخاطر للمجموعة المنبثقتين عن الإدارة العليا.

إدارة مخاطر الائتمان

تغطي مسؤوليات إدارة مخاطر الائتمان في مصرف الريان دراسة ومنح الائتمان لقطاع الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات وقطاع الخدمات المصرفية للأفراد وكذلك إدارة الائتمان بما فيها وحدات التوثيق وصرف التمويلات والتصريحات وحيازة الضمانات. تُعتمد صلاحيات الموافقة على منح الائتمان من قبل مجلس الإدارة/لجنة المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة وتوزّع الصلاحيات على لجان مختلفة للائتمان بدءاً من مجلس الإدارة نفسه واللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة مروراً بلجنة الائتمان والاستثمار الإدارية وصولاً إلى لجان أدنى على مستوى الإدارة. تتبع الشركات المصرفية التابعة للمجموعة الهيكلية نفسها لمنح الائتمان.

تحرص إدارة مخاطر الائتمان على الفصل الكامل بين القسم المخصص لدراسة وتحليل وتقييم الملفات الائتمانية وبين وحدات الأعمال. تم وضع سياسة خاصة لتنظيم صلاحيات الموافقة على الائتمان على مستوى المجموعة وتحدد هذه السياسة المستويات الملائمة للموافقة على السقوف الائتمانية وتعاملات الأطراف الثالثة بناءً على المخاطر المرتبطة بكل تسهيل ائتماني على حدة.

تتولى لجنة تقييم المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة الموافقة على سياسة مخاطر الائتمان للمجموعة، والتي تحدد قابلية البنك على احتمال المخاطر وتضع إطار عمل لأنشطة التمويل الخاصة بالمجموعة وبخاصة المرتبطة بمنح الائتمان ومخاطر الاستثمار وتقييم الدعم والضمانات وتحديد التمويلات المتعثرة ومعالجتها، إضافة إلى تحديد متطلبات إدارة المحفظة التمويلية وبرامج المنتجات وإدارة الإجراءات التصحيحية وعمليات التحصيل.

تتم مراقبة المحفظة الائتمانية للمجموعة لضمان التزام كامل الانكشافات مع قابلية البنك على تحمل المخاطر ومع السقوف الإشرافية ويشمل ذلك مراقبة خصائص المحفظة مثل تصنيفات مخاطر المحفظة ومخاطر الدول وقطاعات التركزات الائتمانية والتي يتم رفعها إلى الإدارة العليا عبر لجنة المخاطر للمجموعة وإلى مجلس الإدارة عبر لجنة المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة.

تتم مراقبة التمويلات غير المنتظمة بشكل مستمر ورفع تقارير بشأنها إلى جانب نتائج المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) ومعدلات التمويل المتعثر ومعدلات التغطية للبنك وشركاته المصرفية التابعة بشكل مجمّع إلى الإدارة العليا عبر لجنة المخاطر للمجموعة وإلى مجلس الإدارة عبر لجنة المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة.

إدارة التحصيلات والإجراءات التصحيحية

وضع مصرف الريان أسس فعالة وكفوءة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب بدءاً من إجراءات التحصيل وصولاً إلى مباشرة الإجراءات القانونية بحق المتخلفين عن السداد. ويتولى فريق مختص تنفيذ عمليات التحصيل بهدف تحسين مستوى التحصيلات وزيادة إيراداتها ويتم رفع نتائج عمليات التحصيل إلى الإدارة العليا عبر لجنة المخاطر للمجموعة وإلى مجلس الإدارة عبر لجنة المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة. كما تتولى وحدة التحصيلات إدارة وتنسيق الإجراءات الجنائية التي تتم مباشرتها بحق العملاء المتخلفين عن السداد.

إدارة مخاطر السوق

إدارة مخاطر السوق في مصرف الريان هي جزء من قسم مخاطر السوق والسيولة، والذي يضم أيضاً إدارة مخاطر السيولة وإدارة مراقبة المنتجات ذات الصلة ووحدة الدعم الخاصة بعمليات الخزينة. وتتمتع هذه الإدارات بالاستقلالية عن وحدات مصرف الريان، بما فيها الخزانة، وهو ما يضمن الفصل الواضح للمهام بهدف تفادي تضارب المصالح.

وتتولى لجنة تقييم المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة اعتماد سياسة إدارة مخاطر السوق للمجموعة بغرض ضمان شفافية محفظة البنك وإدارة تعرضه لمخاطر السوق بناءً على توصيات لجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال. تحدد السياسة قابلية البنك على تحمل مخاطر السوق، وسقوف مخاطر السوق المرافقة، وتوضح الإجراءات اللازمة لتحديد مخاطر السوق، وتجميعها وإدارتها ومراقبتها وإعلانها بشكل منتظم.

تتولى إدارة مخاطر السوق أيضاً تحديد مخاطر السوق القائمة والمستقبلية المحتملة من خلال المراقبة المستمرة للمحفظة وإعداد التقارير والتواصل المستمر مع وحدات الأعمال. وتستخدم الإدارة منهجيات التقييم المعيارية في السوق، إلى جانب مراقبة الوكلاء والأطراف المقابلة، بهدف تزويد لجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال ووحدات الأعمال بتقييم مستقل وتحليل تقييمي لأدوات البنك المالية واستثماراته.

كما تجري إدارة مخاطر السوق اختبارات الضغط بشكل دوري تشمل مراكز العملات التي تخضع لمخاطر الصرف الأجنبي وأسعار الربح وترفع النتائج إلى لجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال. وتدعم إدارة مخاطر السوق، وحدات الأعمال عبر توفير تحليل لمقترحات المنتجات والاستثمارات الجديدة، والتي تشمل تحديد التعرض المحتمل للمخاطر واقتراح النماذج الملائمة لها ومنهجات التقييم.

إدارة مخاطر السيولة

تتولى لجنة المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة في مصرف الريان اعتماد سياسة إدارة مخاطر السيولة للمجموعة بما يشمل خطة مصادر التمويل في حالات الطوارئ بناءً على توصيات لجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال. إدارة مخاطر السيولة هي إدارة مستقلة تماماً عن جميع وحدات الأعمال، بما فيها الخزينة، وهي مسؤولة عن إدارة مخاطر السيولة والتمويل لمصرف الريان وفقاً لسياسة إدارة السيولة المعتمدة.

تقدّم إدارة مخاطر السيولة تقارير وتحليلات وتوصيات دورية للجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال، وتوفر تحليلات وتقارير موسعة لإدارة الخزينة وغيرها من وحدات الأعمال، ويشمل ذلك السيولة التشغيلية اليومية والسيولة قصيرة الأمد المرتبطة بالوصول إلى مصادر التمويل. كما تنطوي إدارة مخاطر السيولة على مهام استراتيجية إضافية تشمل آجال الاستحقاق لجميع الموجودات والمطلوبات، وتُجري الإدارة اختبارات ضغط بناءً على المتطلبات الداخلية والتنظيمية بهدف دعم تحليل السيولة الدوري وتوفير تحليلات حول التأثير المحتمل لمجموعة واسعة من السيناريوهات السلبية.

مصرف الريان ملتزم بتوجيهات مصرف قطر المركزي بشأن متطلبات بازل ٣ خصوصاً لناحية احتساب وتقديم التقارير الشهرية على مستوى البنك ومجموعته حول نسبة تغطية السيولة وصافي نسبة التمويل المستقرة.

إدارة المخاطر التشغيلية والمرونة التشغيلية وإدارة التأمين

يتولى قسم واحد ضمن قطاع المخاطر إدارة المخاطر التشغيلية والمرونة التشغيلية/استمرارية الأعمال والتأمين. تعتمد لجنة المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة في مصرف الريان إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية والسياسات ذات الصلة بناءً على توصيات إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة. تتم مراجعة سياسة إدارة المخاطر التشغيلية وسياسة استمرارية الأعمال/المرونة التشغيلية سنوياً كجزء من إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية، وتستقبل لجنة مخاطر المجموعة تقارير شهرية حول الحوادث والخسائر التشغيلية ومؤشرات المخاطر الرئيسية والتقييمات الذاتية للمخاطر والرقابة، إضافة إلى معلومات حول إدارة استمرارية الأعمال/المرونة التشغيلية وإدارة التأمين.

إدارة المخاطر التشغيلية

إدارة المخاطر التشغيلية مسؤولة عن الإشراف على المخاطر التشغيلية بما فيها مخاطر الخسائر الناجمة عن فشل أو عدم كفاءة العمليات أو الأنظمة الداخلية أو عن الأخطاء البشرية أو الحوادث الخارجية. تسعى مجموعة مصرف الريان إلى تقليل الخسائر الفعلية أو المحتملة الناتجة عن المخاطر التشغيلية من خلال منظومة كاملة من السياسات واللوائح لتحديد تلك المخاطر وتقييمها ومراقبتها وإدارتها ورفع التقارير بشأنها. تتم إدارة المخاطر التشغيلية على مستوى المجموعة من خلال إطار عل معتمد من مجلس الإدارة لإدارة المخاطر التشغيلية تم وضعه وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي وإرشادات بازل ٣. ولهذه الغاية، تستخدم الإدارة أداة شاملة لإدارة المخاطر التشغيلية متوفرة وموزّعة داخليا على جميع الأقسام لتتيح للمجموعة إدارة المخاطر التشغيلية ومراقبتها والإبلاغ عنها بشكل استباقي باستخدام نماذج لإدارة الحوادث وجمع البيانات المفقودة والتقييمات الذاتية للمخاطر والرقابة ومؤشرات المخاطر الرئيسية.

المرونة التشغيلية/ استمرارية الأعمال

تدعم وحدة المرونة التشغيلية/ استمرارية الأعمال المجموعة خلال جميع حالات الطوارئ والاضطرابات وتوفر الخطط والإجراءات اللازمة لاستعادة عمليات الأعمال الرئيسية بصورة منظمة. وتلتزم سياسة وعمليات إدارة استمرارية الأعمال بتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة.

تُجري كيانات المجموعة تحليلاً للتأثير على الأعمال بهدف الوصول إلى قياس كمي لتأثير الاضطرابات على الأعمال. إن جميع الأعمال والأقسام داخل مصرف الريان لها خطة لاستمرارية الأعمال تضم إجراءات هيكلية وتوجيهية لضمان استمرارية الأعمال خلال الأزمات وبعد وقوعها. تغطي خطة التعافي من الكوارث جميع التطبيقات الأساسية التي يستخدمها مصرف الريان، وتضم الخطة الإجراءات الواجب اتخاذها لضمان استعادة عمل النظم والتطبيقات الحيوية ضمن مهل محددة وعند مستويات معينة. تقوم الوحدة أيضاً بتقييمات دورية للإجراءات الهامة والموردين الخارجيين للخدمات الهامة والنظم الآلية والتطبيقات. إن المراجعة الدورية لاستمرارية الأعمال واسترجاع الخدمات التكنولوجية في حالات الطوارئ تسمح للبنك بتطبيق إجراءات للتخفيف من أي مخاطر محتملة يتم تحديدها خلال عملية التقييم حيال التهديدات المختلفة.

وفي حالات الطوارئ ينتقل موظفو المجموعة الذي يتولون مسؤوليات تشغيلية حساسة إلى مواقع بديلة بهدف دعم جهود استعادة الأعمال المناسبة والفعالة لعمليات المجموعة الرئيسية. هذا وقام المصرف بتشكل فريق خاص لإدارة الكوارث، وتخضع سياسة وإجراءات استمرارية الأعمال بالبنك لاختبارات دورية صارمة بهدف ضمان تنفيذها السلس، وتحصل على اعتماد مصرف قطر المركزي سنوياً. فضلا عن ذلك، حصل البنك على شهادة ISO٢٢٣٠١ لاستمرارية الأعمال لالتزامه بأفضل المعايير الدولية في هذا المجال.

إدارة التأمين (نقل المخاطر)

تؤدي إدارة التأمين دوراً في إدارة المخاطر التشغيلية من خلال نقل المخاطر.

وتضم المجموعة محفظة من بوالص التأمين تشمل بوليصة التأمين ضد مسؤولية الموظفين، والتي تغطي مجموعة هامة من متطلبات نقل المخاطر للمجموعة. وتتم مراقبة المخاطر الناشئة من خلال رفع تقارير دورية إلى لجنة المخاطر للمجموعة لدراستها واتخاذ القرارات المناسبة. إضافة إلى ذلك، يتم تحليل أي خدمات أو منتجات مصرفية جديدة أو عملية إسناد خارجي لأي إجراءات بهدف فهم وتحديد المخاطر التشغيلية التي قد تنجم عنها ودراسة إمكانية نقل مثل هذه المخاطر.

إدارة مخاطر الاحتيال

إن مهمة إدارة مخاطر الاحتيال الأساسية تتمثل في الحد من مخاطر الاحتيال والسلوكيات المسيئة وتقليل الخسائر الناتجة من الاحتيال. وتعتمد الإدارة إجراءات فعالة لإدارة مخاطر الاحتيال تركز على ثلاثة مجالات أساسية هي مكافحة الاحتيال وكشفه ومعالجته.

وتشمل إدارة مخاطر الاحتيال سياسة شاملة لإدارة مخاطر الاحتيال للمجموعة مع إجراءات تشغيلية معيارية تغطي عنصرين أساسيين هما:

- الاحتيال الداخلي مثل عمليات الاحتيال التي يقوم بها الموظفين أو الاحتيال في الدفع أو الاحتيال في المشتريات
- الاحتيال الخارجي مثل تزوير الوثائق والاحتيال على بطاقات الائتمان والاحتيال على أجهزة الدفع الآلي والخداع الإلكتروني وتحويلات الأموال المزورة

يعتمد المصرف أدوات متكاملة لرصد الاحتيال على بطاقات الائتمان بناءً على قواعد معيارية تتيح للجهة المصدرة للبطاقة والجهة المستخدمة للبطاقة الكشف عن مثل هذه الحوادث ومنعها. وتتولى إدارة مخاطر الاحتيال تعزيز الوعي بعمليات الاحتيال على مستوى المجموعة من خلال قنوات مختلفة مثل الرسائل النصية القصيرة ورسائل البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي والتدريب الميداني.

أمن المعلومات والأمن السيبراني والأمن المادي

تدير وحدة أمن المعلومات والأمن السيبراني والأمن المادي منظومة دقيقة تضم معلومات مالية حساسة وتحرص على اعتماد وسائل الحماية الضرورية لمواجهة الأعداد المتنامية من التهديدات الأمنية. وانسجاماً مع المتطلبات التنظيمية الصادرة عن مصرف قطر المركزي، ومع أفضل الممارسات المتبعة في هذا المجال، فإن هذه الوحدة مستقلة عن جميع العمليات، بما فيها إدارات الأعمال وإدارة المرافق وإدارة النظم وتكنولوجيا المعلومات.

خلال العام ٢٠٢٣ أحدث البنك نقلة نوعية في اعتماد أحدث التقنيات والحلول المتطورة لإدارة أمن المعلومات. تم تعزيز البنية التحتية لأمن المعلومات والأمن السيبراني من خلال تطبيق أنظمة متطورة لكشف التهديدات تضمن التحرك السريع والمسبق حيال أي تهديدات سيبرانية. يلتزم البنك بتطبيق أفضل وأحدث التقنيات الأمنية من خلال الاستثمار الاستراتيجي في الحلول المتطورة لحماية أعماله. تم تطوير أنظمة المراقبة وأجهزة الدخول والخروج لحماية منشآت البنك وأصوله الرقمية والمادية.

يضم مصرف الريان نظاماً راسخاً لإدارة أمن المعلومات يتوافق مع المعايير العالمية ويوفر بيئة مصرفية آمنة للعملاء بما يضمن راحة العميل و تلبية جميع المتطلبات التشغيلية.

ويعتمد مصرف الريان العديد من الإجراءات الهادفة إلى ضمان إدارة الأمن المستمرة والمناسبة، والتي تشمل:

- فرق الأمن المادي التي تتابع العمليات الأمنية اليومية
- إدارة نظام الوصول الآلي Logical System والوصول المادي Physical Access
- ضمان الالتزام بالتعليمات والمعايير الرقابية ذات اصلة الصادرة عن مصرف قطر المركزي وإطار عمل الأمن السيبراني المعتمد في دولة قطر والمعايير الدولية لإدارة أمن المعلومات مثل ISO ٢٧٠٠١ وPCIDSS.
- المراقبة المستمرة لتهديدات الأمن السيبراني
- تقييم الأطراف الثالثة
- إجراء جلسات توعية دورية للموظفين
- مراقبة سوء الاستخدام لاسم مصرف الريان وعلامته التجارية على الإنترنت
- اختبارات الاختراق
- مراقبة ضوابط الأمن الخاصة بشبكة سويفت وبرنامج أمن العملاء
- التحليل الجنائي لجميع محاولات الاختراق السيبرانية
- سياسات ولوائح لإرساء معايير الأمن وتطويرها باستمرار

٣. إدارة متابعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال للمجموعة

أنشأ مصرف الريان إدارة مستقلة لمتابعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال لضمان الامتثال بالقوانين واللوائح والأنظمة التي يخضع لها البنك وتضمين ثقافة الامتثال في كافة عملياته وبما يتماشى مع أهدافه الإستراتيجية. لضمان استقلالية إدارة متابعة الالتزام وتعزيز دورها الرقابي، حرص مجلس إدارة المصرف على أن تكون التابعية المباشرة للإدارة للجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة. ولضمان الإشراف المجمّع، تخضع إدارات متابعة الالتزام في الشركات التابعة بشكل مباشر للمدير العام لكل شركة تابعة وبشكل غير مباشر لإدارة متابعة الالتزام للمجموعة.

إدارة متابعة الالتزام في مصرف الريان مسؤولة عن اقتراح وتطبيق إستراتيجيات وسياسات وإجراءات الالتزام بالتعليمات الرقابية ومكافحة الجرائم المالية بما في ذلك غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتشمل تقييم المخاطر ذات الصلة بشكل مستمر وتحديد خطط لمعالجة هذه المخاطر ومراقبة عمليات البنك والتي تشمل المعاملات المصرفية بشكل إلكتروني مع رفع التقارير للجهات ذات العلاقة.

ثقافة الالتزام

اتخذ مصرف الريان مجموعة من التدابير لضمان أعلى درجات الالتزام في جميع أقسامه وتضمينه ضواط الالتزام في استراتيجية أعماله. ونظراً لأن البنك يعمل في ولايات قضائية متعددة، قمنا بتقييم المتطلبات التنظيمية لمختلف الجهات التنظيمية المحلية والإقليمية والدولية ودمج المتطلبات ذات الصلة ضمن ممارسات المصرف. ويفرض التطور المستمر للتشريعات الحرص على متابعة القوانين الجديدة أو تعديلاتها والحد من جميع المخاطر المحتملة عند صدور التعديلات التنظيمية. وتبدأ هذه العملية ببناء فهم عميق لمخاطر الالتزام ذات الصلة، استناداً إلى معرفتنا بطبيعة البيئة التنظيمية التي ننشط بها. ونحدد من هذا المنطلق أولوياتنا المستندة على المخاطر ثم نخصص لها الموارد والعناية اللازمين. ونقوم بعدها بتقسيم أنشطة برنامج الالتزام إلى ثلاث ركائز تشمل المشورة والمراقبة والإبلاغ.

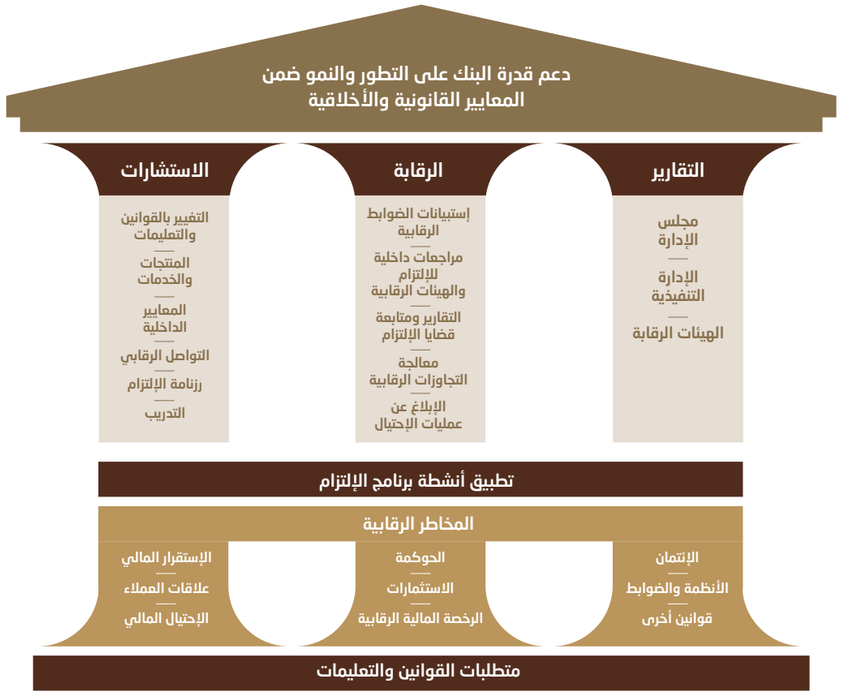

تدعم هذه الركائز الثلاثة قدرة البنك ووحدات الأعمال على تحقيق النمو والتطور مع الالتزام بالقوانين والمبادئ الأخلاقية كما تساعدنا على كسب ثقة الجهات الرقابية والجهات المعنية الرئيسية من خلال تطبيق ثقافة الالتزام في جميع عمليات المصرف.

لضمان الاستقلال التام لأنشطة الالتزام، تتحمل إدارة متابعة الالتزام في المجموعة المسؤولية مباشرةً أمام لجنة تقييم المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة. كما تُعد إدارات متابعة الالتزام في الشركات التابعة للمصرف مسؤولة مباشرةً أمام المدير العام وبشكل غير مباشر أمام إدارة متابعة الالتزام في المجموعة. وتكفل عمليات التدقيق الداخلي تطبيق إطار راسخ واستباقي لمتابعة الالتزام.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

إدارة متابعة الالتزام في المصرف مسؤولة أيضاً عن أنشطة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتشمل تقييم المخاطر بشكل مستمر وتحديد خطط لمعالجة المخاطر ومراقبة عمليات البنك والتي تشمل المعاملات المصرفية بشكل إلكتروني مع رفع التقارير للجهات ذات العلاقة.

يأخذ البنك بشكل جدي جميع متطلبات القوانين والهيئات الرقابية حسب البلدان التي يعمل فيها. كما يساهم البنك بالجهود الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

لهذه الغاية، يستثمر البنك بأحدث الأنظمة والإجراءات والموظفين المؤهلين لتطبيق أفضل الممارسات بالسوق وتطوير خطط لمعالجة المخاطر، تعمل الإجراءات المتخذه على تحديد أولويات الأنشطة البنكية لدينا وكيفية الدخول بعلاقات عمل مع العملاء على أساس المخاطر المرتبطة بالعملاء ومستويات العناية الواجبة المفترض إتخاذها وطرق مراقبة الأنشطة الداخلية.

تقييم جميع علاقات العمل مع العملاء لدى مصرف الريان وفق مقاييس محددة للمخاطر تلتزم بمتطلبات كل هيئة رقابية بالدول التي نعمل بها. وتخضع جميع أعمالنا وعلاقات العمل مع عملائنا لإجراءات مختلفة لتحديد هوية العميل بحيث نقوم بتحديد إجراءات العناية الواجبة البسيطة أو المتوسطة أو المشددة على حسب مستوى المخاطر المحتملة التي تمثلها هذه العلاقات على المصرف. ويضمن النموذج المعتمد لدينا تركيز جهودنا ومواردنا على تجنب العلاقات والأنشطة التي يحتمل أن تكون عالية الخطورة.

يتفادى مصرف الريان إنشاء علاقات تجارية مع أي عميل قبل اتخاذ تدابير العناية الواجبة، بما يشمل التعرف على المستفيد الفعلي للعميل المحتمل وشركائه، والتي يتم تحديدها في إطار تدابير العناية الواجبة.

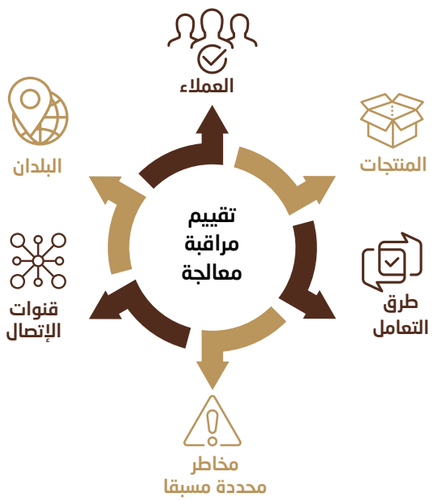

٤- إدارة الشؤون المالية للمجموعة وعلاقات المستثمرين

إن إدارة الشـؤون الماليـة للمجموعة وعلاقات المستثمرين هي ركيزة أساسية من ركائز الدعـم الاسـتراتيجي للمجموعة حيث تعمل على التخطيط المالي للمصرف ووضع الموازنات السنوية وتقديم الخدمـات الماليـة والمحاسبية اليوميـة بالإضافة إلى إعـداد التقاريـر الداخليـة والخارجية.

تتولـى الإدارة تسـجيل المعامـلات الماليـة وإجـراء التحليـلات وإعـداد التقاريـر الماليـة التي ترفـع إلى مجلس الإدارة والإدارة العليـا والجهات الرقابيـة والمسـاهمين والمسـتثمرين لإبقائهـم علـى اطـلاع حـول آخـر المسـتجدات المتعلقـة بالمركـز المالـي للبنـك.

تحـرص الإدارة علـى التـزام السياسـات والإجـراءات الداخليـة بالمعاييـر والأنظمة الموضوعـة مـن قبـل الجهـات الإشـرافية والرقابيـة وبأفضـل الممارسـات المقبولـة فـي القطـاع المصرفـي.

تتولـى إدارة الشـؤون الماليـة تصميم وتطبيـق الأنظمة السليمة المتعلقة بالنواحي التالية:

- الضوابط المالية والمحاسبية
- إعداد التقارير الرقابية والخارجية
- تقييم الأداء المالي الداخلي والمعلومات الإدارية
- إجـراء الدراسـات التحليليـة الأخـرى مثـل تنظيـم الموازنـات والتخطيـط الاسـتراتيجي والسـيناريوهات
- علاقات المستثمرين

إعداد التقارير الخارجية

- إعداد الحسـابات الختاميـة الموحـدة والمدققـة التـي يجري الإفصاح عنهـا في نهاية كل سـنة ماليـة بالإضافـة إلـى البيانـات الماليـة المرحليـة الموحـدة التـي تتـم مراجعتهـا مـن جهـة مسـتقلة والإفصـاح عنهـا كل ثلاثـة أشـهر
- التقاريـر الشـهرية والدورية التـي يجـري رفعهـا إلـى الهيئـات الرقابيـة المصرفيـة المختصـة فـي كل مـن قطـر والامـارات العربيـة المتحـدة وفرنسـا والممكلة المتحدة

إعداد التقارير الداخلية والمعلومات الإدارية

- وضـع وإعـداد تقاريـر يوميـة وأسـبوعية وشـهرية لعدد مـن المسـؤولين داخل البنـك حـول حركـة الإيـرادات الرئيسـية وحركـة الأنشـطة والأعمـال بحسـب المنتجـات ووحـدات الأعمـال والمناطـق الجغرافيـة والقطاعـات
- تحليـل الأداء العـام للإيـرادات والدخـل ورفـع التقارير بهذا الشـأن إلـى الإدارة العليا والمسـاعدة فـي توفيـر البيانـات والمعلومـات التـي يتـم اسـتخدامها فـي إعـداد العـروض التقديمية لـلإدارة العليـا ووكالات التصنيف الائتماني والمسـتثمرين
- مواصلـة العمـل علـى تحسـين وتعزيـز نوعية ودقة البيانات المستخدمة فـي إعـداد التقاريـر حـول إدارة أداء البنـك بمـا يضمـن القيمـة المضافـة فـي هـذه التقاريـر
- مراقبـة وتحديـد وتحليـل التوجهـات فـي بعـض الأقسـام والإدارات المحـددة مـن أجـل فهـم محـركات العمـل التجـاري والعمـل بشـكل وثيـق مـع المعنييـن داخـل البنـك علـى إصـدار التوجيهـات اللازمـة فـي المسـائل ذات الطبيعـة الماليـة والمتعلقـة بوضـع الموازنـات الماليـة

لجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال للمجموعة

يتـرأس اللجنـة الرئيـس المالـي للمجموعـة ويناط بهـا إدارة وتحقيـق الاسـتفادة المثلـى مـن الموجـودات والمطلوبـات وهيـكل رأس المـال فـي المجموعة علـى ضـوء الظـروف الاقتصاديـة والأحـوال السـائدة والمتوقعـة بالسـوق وضمـن حـدود المخاطـر والسقوف التشغيلية المنصوص عليها في التعليمات الرقابية وضمن سياسـات المجموعـة ويشمل ذلك الإشراف المجمّع علـى عمل اللجـان المماثلـة التي تم تشـكيلها فـي الشـركات التابعـة للبنـك.

مسؤوليات أخرى

تقـع علـى عاتـق إدارة الشـؤون الماليـة للمجموعـة أيضاً إعـداد الموازنـات ووضـع السـيناريوهات للتوقعـات والمؤشـرات الرئيسـية كأداة للتخطيـط الاسـتراتيجي علـى مسـتوى البنـك وشـركاته التابعة.

علاقات المستثمرين

أنشـأ المصرف إدارة مختصـة لعلاقـات المسـتثمرين تتمتـع بنطـاق عمـل واسـع يؤمّن الالتـزام بالمتطلبـات الرقابيـة والإشـرافية علـى مسـتوى الأنشـطة المصرفيـة والتسـويق والاتصـالات والعلاقـات العامـة والشـؤون الماليـة مـن أجل التواصـل بشـكل أكثـر فعاليـة بيـن البنـك وأعضـاء مجلـس إدارتـه والمجتمـع المالـي والهيئـات الرقابيـة والمسـتثمرين والمسـاهمين. وتتولـى الإدارة أيضـاً العلاقـات مـع بورصـة قطـر وهـي السـوق التـي تـم إدراج أسـهم المصرف فيهـا وكذلـك مـع شـركة قطـر للإيـداع المركـزي.

تعتبـر إدارة علاقـات المسـتثمرين حجـر الزاويـة فـي تنظيـم وترتيـب اجتماعـات الجمعيـة العامـة العاديـة وغيـر العاديـة للمسـاهمين بمـا فـي ذلـك إجـراء الإفصاحـات المطلوبـة وإصـدار البيانـات الصحفيـة وتأميـن النصـاب القانونـي للجمعيـات العامـة. كما تتولى تنسيق أي توزيعات للأرباح مع وحدة المساهمين لشؤون التوزيعات بالمصرف.

هذا وتشارك الإدارة في معظم الفعاليات والمؤتمرات التي يتم تنظيمها للمستثمرين في قطر كما تقوم بتنظيم اجتماعات واتصالات مع المستثمرين وجولات ترويجية لتوسيع رقعة انتشار المصرف ورفع اسمه في السوق وجذب المستثمرين إلى البنك. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ عقدت وحدة علاقات المستثمرين ٤ مؤتمرات هاتفية للمستثمرين عقب الإفصاح عن البيانات المالية لمصرف الريان بنهاية كل ربع من السنة.

يمكن التواصل مع إدارة علاقات المستثمرين على عنوان البريد الإلكتروني IR@alrayan.com أو على الأرقام التالية:

+٩٧٤٤٤٩٤٠٦٧٤ أو +٩٧٤٤٤٩٤٠٦٧٣.

٥. إدارة الشؤون القانونية

تختص الإدارة القانونية في مصرف الريان بما يلي:

١- رصد المخاطر القانونية والتشغيلية ومخاطر السمعة التي تواجه المجموعة والعمل على معالجتها بالتنسيق مع أجهزة الرقابة الداخلية الأخرى

٢- تقديم الاستشارات والتوصيات القانونية للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة وفق الحاجة

٣- تقديم الدعم القانوني لكافة إدارات البنك

٤- إدارة ومتابعة كافة القضايا والنزاعات القضائية الخاصة بالمجموعة

٥- التوصية إلى الإدارة التنفيذية بتعيين المحامين الخارجيين للبنك لتمثيل المجموعة خارج دولة قطر

تعزز الإدارة صورة المجموعة في السوق، وتساهم في ربحيتها من خلال ضمان الالتزام بكافة الإجراءات القانونية السليمة خلال مزاولتها لأعمالها، مما يوفر للعملاء داخل قطر وخارجها تجربة موحدة لتنفيذ معاملاتهم وفقاً لأعلى المعايير الدولية والتوثيق القانوني اللازم لتلك المعاملات. إن توفير الخدمات القانونية داخل البنك ومعالجة المخاطر القانونية والتشغيلية ومخاطر السمعة يساهم بشكل مباشر في دعم ربحية البنك وتعزيز قيمة علامته التجارية.

في العام ٢٠٢٣، واصلت الإدارة القانونية جهودها لتقديم الدعم القانوني بكفاءة وسرعة لجميع إدارات البنك، بما في ذلك الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة. كما قامت الإدارة بمراجعة جميع المسودات والمستندات القانونية التي سيتم إبرامها بين البنك والأطراف الأخرى، بالإضافة إلى مراقبة كافة شؤون التقاضي الخاصة بالبنك، ولا سيما دعاوى التحصيلات في مختلف الولايات القضائية.

كما قدمت إدارة الشؤون القانونية الدعم للإدارات المعنية والموظفين المشرفين على أنشطة الكيانات والشركات التابعة المملوكة للبنك خارج قطر وذلك بهدف تقديم المشورة القانونية السليمة والمناسبة.

٦. إدارة التدقيق الشرعي

تتبع ادارة التدقيق الشرعي لهيئة الرقابة الشرعية والتي من واجباتها الرئيسية كونها حلقة وصل بين الإدارة التنفيذية وهيئة الرقابة الشرعية برفع الأسئلة والاستيضاحات والمنتجات الجديدة والعقود والاتفاقيات والصناديق الاستثمارية لهيئة الرقابة الشرعية والحصول على الموافقات والارشادات والفتاوى ، والتدقيق على التطبيق الصحيح في التنفيذ حسب تعليمات وفتاوى الهيئة .

كما تعمل الإدارة على عقد دورات تدريبية لتأهيل الموظفين في كيفية التعامل مع المنتجات والعقود الخاصة في استقبال الحسابات من ودائع استثمارية وغيرها بالاضافة الى أدوات التمويل المتنوعة المتوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية.

٧. إدارة الموارد البشرية للمجموعة

تشمل المسؤوليات الرئيسية لإدارة الموارد البشرية إدارة جميع المسائل المتعلقة بالموظفين والمساعدة فيها والتعامل معها، بما في ذلك وظائف إدارة السياسات، وعملية التوظيف، وإدارة التعويضات والمزايا، وقوانين التوظيف والعمل، وتدريب الموظفين الجدد، والتدريب والتطوير، والاحتفاظ بسجلات الموظفين، وإدارة الأجور والرواتب، وبرنامج مساعدة الموظفين، كما تعمل إدارة الموارد البشرية بشكل وثيق مع الإدارات الأخرى لدعمها وتلبية متطلباتها.

خلال العام ٢٠٢٣ وتماشياً مع خطة التقطير المعتمدة في البنك تمت ترقية عدد من الموظفين القطريين وتعيينهم في مناصب قيادية ما عكس التزام البنك المستمر بسياسة توطين الوظائف وتعزيز قدرته على توظيف وتطوير أفضل المهارات المؤهلة والحفاظ عليها، لا سيما المواطنين القطريين. كما واصل البنك توظيف المواهب القطرية بالتعاون مع وزارة العمل.

علاوة على ذلك واصل البنك تحسين الأنظمة والسياسات والممارسات الخاصة بالموارد البشرية ودعم بيئة العمل لجذب المواهب والكفاءات والحفاظ عليها ولجعل مصرف الريان الخيار الأفضل للباحثين عن عمل.

إن الخطط الحالية والمستقبلية للموارد البشرية لدى مصرف الريان، إلى جانب الالتزام بالإدارة الفعالة، ونظام المكافآت عالي التنافسية، والكفاءة الكبيرة لآلية التوظيف، جميعها توفر لمصرف الريان موقعاً متميزاً من حيث القدرة على ضمان مسيرة مهنية مستدامة للموظفين.

فضلاً عن ذلك، وضع مصرف الريان برامج لجذب المواهب وبرامج للتعلم والتطوير لخدمة أهدافه الإستراتيجية ولضمان وجود خطة إحلال مناسبة على جميع المستويات.

كما تم تنظيم ورشات عمل للتدريب الفني والتطوير المهني بهدف توحيد مستوى خدمات موظفي الخط الأمامي لدينا والارتقاء به إلى جانب تحسين الكفاءات الفنية، حيث أتممنا بنجاح ١٥٦٦٠ ساعة تدريب إجمالية للموظفين، إلى جانب التدريبات الإلزامية مثل تدريبات مكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وأمن المعلومات، والتي تم إجراؤها لجميع موظفي مصرف الريان.

انسجاماً مع استراتيجية مصرف الريان، شكّل دعم الكفاءات القطرية وتطويرها جزءاً جوهرياً من جميع المشاريع الجارية التي تم إطلاقها عام ٢٠٢٣، بما في ذلك المشاركة الفعالة للموظفين القطريين في صياغة خططهم للتطوير المهني، إلى جانب الرعاية والمشاركة في برنامج كوادر مالية الذي تُجريه أكاديمية قطر للمال والأعمال، وإعداد برامج تدريبية شاملة متناوبة بدعم من جميع أعضاء الإدارة والأقسام المختلفة.

ودعماً لرؤية قطر الوطنية لعام ٢٠٣٠ وتماشياً مع استراتيجيتنا للتقطير، نواصل التزامنا بتطوير الشباب القطري من خلال تقديم برنامج رعاية الطلاب وبرامج التدريب الداخلي بالتعاون مع جامعة قطر وجامعات أخرى كما قمنا برعاية برنامج «أصول المستقبل» وتوفير التوعية وفرص التدريب الداخلي للطلاب القطريين بالتعاون مع مدرسة قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال وأكاديمية قطر للمال والأعمال. وخلال العام ٢٠٢٣ أيضاً نظم مصرف الريان «اليوم المهني القطري» ويهدف إلى جذب الخريجين القطريين الجدد للعمل في القطاع المصرفي كما شارك البنك في عدد من معارض الوظائف التي نظمتها الجامعات والمدارس بالدولة.

٨. إدارة تكنولوجيا المعلومات والعمليات المصرفية للمجموعة

في ظل التطور المستمر الذي تشهده تكنولوجيا العمليات المصرفية، أحرز مصرف الريان في هذا المجال تقدّماً ملحوظاً خلال السنوات الماضية بفضل الجهود الكبيرة التي نوظفها في سبيل أن نصبح رواد الابتكار في القطاع المصرفي في دولة قطر. ومثّلت رحلة التحول الرقمي محور اهتمامنا حيث أسهم التزامنا الرامي إلى استخدام أحدث التكنولوجيات في تعزيز تجربة العملاء وفعالية العمليات المصرفية. واضطلعت إدارة تكنولوجيا المعلومات والعمليات المصرفية بدور رئيسي في الدفع بعجلة التحول الرقمي من خلال تبني مقاربة شاملة تهدف إلى تحسين مواردنا وتسهيل الاندماج التكنولوجي.

ولتعزيز التزامنا بتقديم أفضل الخدمات على الإطلاق، واصل المصرف تزويد العملاء بمستويات خدمة عالية على صعيد مختلف العمليات المصرفية. وشكّل التشغيل الآلي محوراً أساسياً في تحقيق هذا الهدف من خلال تسهيل الإجراءات، والحد من الأخطاء، وضمان تجربة عملاء راقية ومتسقة. كما طال تركيزنا على الفعالية أيضاً معاملات اعرف عميلك على تطبيق الهاتف الجوال وموقعنا الإلكتروني حيث لعب التطور التكنولوجي دوراً رئيسياً في تحسين الالتزام وتعزيز الإجراءات الأمنية.

فضلاً عن ذلك، شهدت عمليات التمويل التجاري ابتكارات ملحوظة، لا سيما على صعيد توظيف أحدث التكنولوجيات التي تساعدنا على مواصلة رحلتنا في البحث عن حلول رائدة وتطبيقها بهدف توفير معاملات مصرفية أكثر شفافية وسلاسة لعملائنا. أما نظام المعالجة المباشرة، فلا زال يؤدي دوراً أساسياً في الحد من الحاجة إلى التدخل اليدوي وتسريع دورة حياة المعاملات، معززاً بذلك مرونتنا التشغيلية على صعيد عمليات التمويل التجاري، والخزينة، ومنتجات الدفع، وخدماتنا المصرفية.

وفي سبيل دعم جهودنا الرامية إلى تعزيز التحول الرقمي، قمنا بإنشاء وحدة خاصة لإدارة عملية التحول التي يجريها البنك. إذ ستعمل هذه الوحدة المركزية على إطلاق مبادرات استراتيجية تتوافق مع الأهداف التنظيمية وتضمن تنفيذاً فعالاً للمشاريع التحويلية.

وفي هذا الصدد، يسعدنا أن نعلن عن اختيار منصة قنوات رقمية جديدة ومتطورة، الأمر الذي يمثّل خطوةً مهمة نحو تعزيز تجربة العملاء بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، اتخذنا قرارات استراتيجية تهدف إلى اختيار نظام مصرفي أساسي جديد واعتماد التقنيات السحابية. تثني هذه المبادرات على التزامنا بمرونتنا وتعزيز بنيتنا التحتية التكنولوجية بما يراعي المستقبل ويضمن استمرارنا في تقديم خدمات مالية آمنة وفعالة ومبتكرة لعملائنا الكرام.

٩. الاتصالات المؤسسية

تعمل إدارة الاتصالات المؤسسية بشكل وثيق مع كافة وحدات الأعمال من أجل الترويج لخدمات المصرف وأعماله فهي مسؤولة عن إدارة العلامة التجارية للمصرف والإشراف على أساليب التواصل مع جميع المعنيين سواء الموظفين أو العملاء الحاليين والمحتملين والصحفيين ووسائل الإعلام والمساهمين والجهات الرقابية والمحللين.

تتولى إدارة علاقات الشركة والتسويق في المصرف عدة وظائف على الشكل التالي:

التسويق وإدارة العلامة التجارية: ويشمل ذلك الترويج للعلامة التجارية للمصرف وخدماته عبر كافة القنوات ووسائل الإعلام وإجراء البحوث والدراسات على العملاء والسوق وإعداد أدوات التواصل مع العملاء سواء الهادفة لاستقطاب عملاء جدد أو المحافظة على العملاء الحاليين والتسويق للفروع وإدارة وتصميم المواد والوسائط الترويجية وتطوير قنوات التوزيع بالتعاون مع وحدات الأعمال المعنية وكذلك إدارة الموقع الإلكتروني للبنك وقنواته الخاصة عبر منصات وسائل التواصل الاجتماعي.

العلاقات العامة والتواصل الخارجي: ويشمل ذلك الإعلانات والبيانات الصحفية الصادرة عن المصرف والعلاقات العامة للحملات الترويجية وفرص المشاركة في الفعاليات والندوات وتوقيع الشراكات والرعاية وإعلان التعيينات ورصد الأخبار في وسائل الإعلام والتدريب الإعلامي وتنظيم المقابلات وإدارة عملية التواصل في أوقات الأزمات وتغطية أخبار وأنشطة مجلس الإدارة والإدارة العليا.

الفعاليات: وتشمل تنظيم الفعاليات والأنشطة مثل حفل الموظفين وفعاليات إطلاق الخدمات الجديدة ورعاية الفعاليات والندوات والمؤتمرات وفعاليات العملاء والفعاليات الصحفية مثل تنظيم المؤتمرات الصحفية ولقاءات الصحفيين والمشاركة في تنظيم الجمعيات العمومية للمساهمين.

التواصل الداخلي: ويشمل ذلك إدارة عملية التواصل بأكملها داخل المصرف بدءاً من شبكة الإنترانت الداخلية وإصدار النشرة الدورية لآخر الأخبار عن البنك ونشر التعاميم الصادرة عن مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والإدارة العليا والإعلان عن أبرز الإنجازات حول الأنشطة والأعمال مثل إطلاق الخدمات الجديدة وفتح الفروع الجديدة ورعاية الفعاليات وما إلى ذلك.

المسؤولية الاجتماعية للشركة ومبادرات الاستدامة البيئية والمجتمع والحوكمة: وتشمل كافة أنشطة البنك في مجال المسؤولية الاجتماعية ومبادرات الاستدامة البيئة والمجتمع والحوكمة بما في ذلك تطوير استراتيجية المسؤولية الاجتماعية وتغطية الفعاليات الاجتماعية واختيار الشراكات والرعاية والهبات الخيرية والمبادرات الترويجية للموظفين المتطوعين في العمل الخيري وفي القضايا الاجتماعية. لمزيد من التفاصيل حول هذاالموضوع، يرجى مراجعة القسم ٧ من التقرير السنوي.

الدعم اللوجستي: ويشمل ذلك دعم مختلف إدارات البنك بمواد التسويق وأدوات التواصل والتصاميم الخاصة مثل اللوحات الإعلانية وتصميم العروض التقديمية والإشراف على تكوين المحتوى بما في ذلك دعم المبادرات التي تطلقها مختلف الأقسام والإدارات على سبيل المثال لا الحصر البرنامج التعريفي للموظفين الجدد واستطلاعات الرأي وغيرها.

طوال عام ٢٠٢٣، واصل مصرف الريان سعيه الدؤوب للتميز من خلال الحفاظ على القيم المتأصلة بعمق في قطاع الصيرفة الإسلامية والتمسك بمبادئ المسؤولية الاجتماعية (CSR) وممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG). وبالاستناد إلى قدرته ومرونة عملياته وسط التقلبات العالمية الحافلة بالتحديات والتغييرات، كثف البنك جهوده لإحداث التغيير الإيجابي، والإرشاد نحو مستقبل يزخم بالاستدامة والشمولية والازدهار كما تعبر عنه بامتياز هيكلية التحول في قطر - رؤية ٢٠٣٠.

تتجلى مسؤولية مصرف الريان الراسخة تجاه المجتمع من خلال اتخاذه للعديد من مبادرات المسؤولية الاجتماعية المؤثرة؛ فعلى سبيل المثال ساهمت مشاركة البنك في فعاليات من تقاليد المجتمع القطري، مثل مهرجان القرنقعوه في سدرة للطب، في إشاعة الفرح بين الأطفال وتعزيز جو من الشمولية. كما عكس تعاونه مع مؤسسة قطر الخيرية ومركز التبرع بالدم التابع لمؤسسة حمد الطبية، حرصه على تخفيف الأعباء الاقتصادية ودعم مبادرات الرعاية الصحية الحيوية داخل المجتمع، بالإضافة أيضاً على دعمه لمركز دريما الذي ساهم في إغناء التجارب من خلال الأنشطة التعليمية والترفيهية.

أظهر مصرف الريان التزاماً قوياً بالاستدامة من خلال مبادرات فعالة، من ضمنها وديعة مصرف الريان الخضراء وحملة تمويل المركبات الخضراء الصديقة للبيئة. بالإضافة إلى ذلك، تبرهن جهود مصرف الريان المبذولة في توفير الطاقة وإعادة التدوير في كافة مرافق البنك، عن التزام حقيقي للحد من الأثر البيئي وأخيرا، شكلت مشاركة مصرف الريان في أسبوع قطر للاستدامة ٢٠٢٣، برهاناً معززاً لعزمه على الترويج لمبادئ الاستدامة، حيث اتخذ في هذا السياق سلسلة من المبادرات شملت تنظيم ورش عمل توعوية حول زراعة المساحات الخضراء والاستدامة في عالم الشركات، كما تضمنت أيضاً رحلة في المترو تحت عنوان «الذهاب إلى العمل»، ورحلة تنظيف الشاطئ. وأراد البنك من خلال هذه الفعاليات زيادة الوعي والتحفيز على إنماء المسؤولية البيئية. وقد ساهمت هذه الجهود في خلق مستقبل أكثر استدامة لدولة قطر من خلال التثقيف والتشجيع على تبني الممارسات المستدامة في مختلف القطاعات.

٧- الاستدامة البيئية والمجتمع والحوكمة

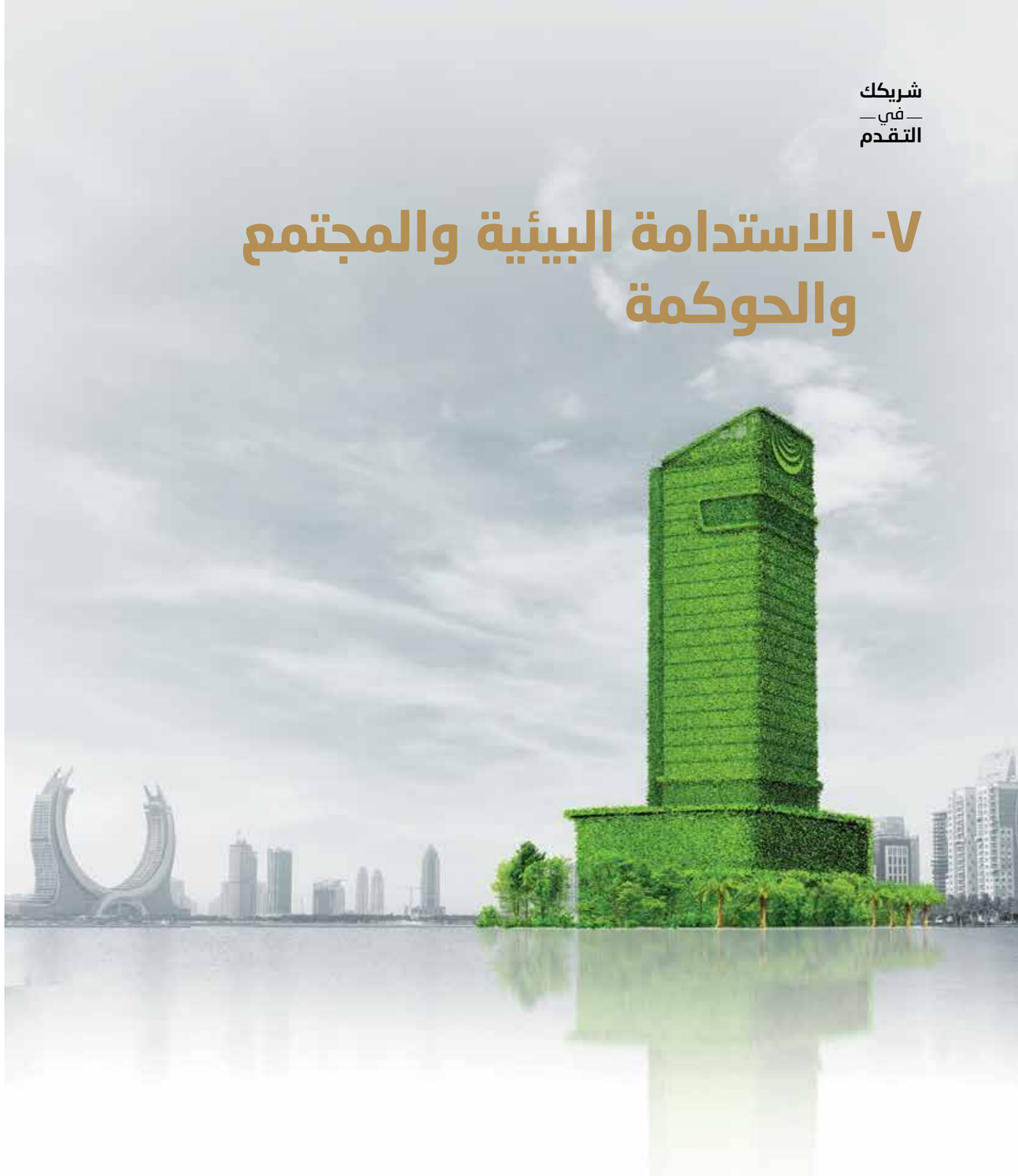

طوال عام ٢٠٢٣، واصل مصرف الريان سعيه الدؤوب للتميز من خلال الحفاظ على القيم المتأصلة بعمق في قطاع الصيرفة الإسلامية والتمسك بمبادئ المسؤولية الاجتماعية (CSR) وممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG).

تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركة

انطلاقًا من حرصه على دعم المجتمع، فإن المصرف يسترشد في كل ما يقوم به من أعمال بالمسؤولية الاجتماعية المتقدمة مقترنة برؤيته للنمو المستمر. إن جوهر برنامج المسؤولية الاجتماعية الخاص بالمصرف يكمن في قناعته الراسخة بمهمته لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، البشرية، الاجتماعية والبيئية المستديمة تماشيًا مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. وفي هذا الإطار، يقوم المصرف واستناداً إلى القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٨ والمعدل بموجب القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١١ بتحصيل مبلغ يعادل ٢,٥٪ من صافي الأرباح السنوية لصالح صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية وقد بلغت مساهمة البنك للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مبلغ وقدره ٣٦,٣ مليون ريال قطري.

طوال عام ٢٠٢٣، واصل مصرف الريان سعيه الدؤوب للتميز من خلال الحفاظ على القيم المتأصلة بعمق في قطاع الصيرفة الإسلامية والتمسك بمبادئ المسؤولية الاجتماعية (CSR) وممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG). وبالاستناد إلى قدرته ومرونة عملياته وسط التقلبات العالمية الحافلة بالتحديات والتغييرات، كثف البنك جهوده لإحداث التغيير الإيجابي، والإرشاد نحو مستقبل يزخم بالاستدامة والشمولية والازدهار كما تعبر عنه بامتياز هيكلية التحول في قطر - رؤية ٢٠٣٠.

وانسجاماً مع المبادئ الأساسية للتمويل الإسلامي، يثق مصرف الريان بأن النجاح الاقتصادي يجب أن يقترن بالمسؤولية الأخلاقية والتأثير المجتمعي والإشراف البيئي. وينطلق مصرف الريان في عملياته من خلال التزامه بالمبادئ المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، لتحقيق النجاح الاقتصادي المتوازن مع المسؤولية الأخلاقية والتأثير الاجتماعي والرعاية البيئية لضمان مستقبل أكثر إنصافاً واستدامة ومسؤولية اجتماعية للدولة والمجتمع القطري.

ويرتكز آداء مصرف الريان على أسس الترابط بين الممارسات المالية المسؤولة والتأثير المجتمعي الإيجابي والوصاية البيئية؛ ويؤكد البنك على أن السعي لتحقيق النمو المستدام ليس هدفاً استراتيجياً فحسب ولكنه التزام أخلاقي متأصل بعمق في قيمه الأساسية، ويتطابق بامتياز مع رؤية مسيرة قطر الطموحة نحو عام ٢٠٣٠.

ويشكّل المشهد المالي الإسلامي، الذي تسوده مبادئ الإنصاف والعدالة والرفاه الاجتماعي، البوصلة التوجيهية لمبادرات المسؤولية الاجتماعية والحوكمة البيئية والمجتمعية والمؤسسية التي أطلقها مصرف الريان وسط سعيه المستمر للارتقاء بالمجتمع، وتعزيز الروابط المجتمعية، والحفاظ على البيئة مع ضمان الرجاحة المالية والتوزيع الأخلاقي للثروة.

مبادرات المسؤولية الاجتماعية الرائدة: مجموعة من الإجراءات المؤثرة

تتجلى مسؤولية مصرف الريان الراسخة تجاه المجتمع من خلال اتخاذه للعديد من مبادرات المسؤولية الاجتماعية المؤثرة؛ فعلى سبيل المثال ساهمت مشاركة البنك في فعاليات من تقاليد المجتمع القطري، مثل مهرجان القرنقعوه في سدرة للطب، في إشاعة الفرح بين الأطفال وتعزيز جو من الشمولية. كما عكس تعاونه مع مؤسسة قطر الخيرية ومركز التبرع بالدم التابع لمؤسسة حمد الطبية، حرصه على تخفيف الأعباء الاقتصادية ودعم مبادرات الرعاية الصحية الحيوية داخل المجتمع، وينسحب الأمر أيضاً على دعمه لمركز دريما الذي ساهم في إغناء التجارب من خلال الأنشطة التعليمية والترفيهية، مع ضمان الرفاهية الشاملة للمجتمع.

تمكين أجيال المستقبل: التعليم والتطوير الوظيفي

تحتل مبادرات التعليم والتقدم الوظيفي حيزاً أساسياً في استراتيجية مصرف الريان الرامية إلى رعاية كفاءات الأجيال الشابة. ومن خلال المشاركة الفعالة في المعرض المهني لجامعة قطر ورعاية الجوائز في «ندوة لقاء العقول»، هدف البنك إلى تزويد الطلاب القطريين بفرصة الاطلاع في مجالات التوظيف والتعليم. وقدم برنامج مصرف الريان للتدريب الصيفي لعام ٢٠٢٣ الذي حقق نجاحاً كبيراً وشارك فيه عشرون

طالباً من جامعات مختلفة، خبرة عملية وإرشاداً قيّماً، مما مهد الطريق أمام الأجيال القطرية الشابة إلى إمكانية الوصول إلى مستقبل مثمر في القطاع المصرفي. وعمل أيضاً على تصميم مبادرات مثل برامج الأصول المستقبلية وفق تعاون مع أكاديمية قطر للمال والأعمال وجامعة نورثمبريا، لتثقيف الطلاب حول الممارسات المصرفية الإسلامية، ورعاية المواهب للمساهمة في نمو القطاع المصرفي في قطر.

علاوة على ذلك، برهنت شراكات البنك وجهوده لتبادل المعرفة مع كل من IFN حوار قطر٢٠٢٣ وأكاديمية قطر للمال والأعمال والدراسات المصرفية القطرية والمدرسة الثانوية المستقلة لإدارة الأعمال، على حرصه المعرفة بالتمويل الإسلامي والتفاعل مع الشباب.

الإنجازات في الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ٢٠٢٣: دعم الاستدامة وتمكين الموظفين

مبادرات الاستدامة

أظهر مصرف الريان التزاماً قوياً بالاستدامة من خلال مبادرات فعالة، من ضمنها وديعة مصرف الريان الخضراء وحملة تمويل المركبات الخضراء الصديقة للبيئة. وتؤكد هذه البرامج على دأب البنك لتوفير المنتجات المالية التي تعزز المسؤولية البيئية. بالإضافة إلى ذلك، تبرهن جهود مصرف الريان المبذولة في توفير الطاقة وإعادة التدوير في كافة مرافق البنك، عن التزام حقيقي للحد من الأثر البيئي، بما يتماشى مع أهداف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

كما يعد التصنيف «القوي» الذي منحته وكالة ستاندرد آند بورز لإطار التمويل المستدام من مصرف الريان، تأكيداً على تطبيق البنك لممارسات الحوكمة البيئية والمجتمعية والمؤسسية وأيضاً التمويل المستدام.

الشراكة مع أسبوع قطر للاستدامة

شكلت مشاركة مصرف الريان في أسبوع قطر للاستدامة ٢٠٢٣، برهاناً معززاً لعزمه على الترويج لمبادئ الاستدامة، حيث اتخذ في هذا السياق سلسلة من المبادرات شملت تنظيم ورش عمل توعوية حول زراعة المساحات الخضراء والاستدامة في عالم الشركات، كما تضمنت أيضاً رحلة في المترو تحت عنوان «الذهاب إلى العمل»، ورحلة تنظيف الشاطئ. وأراد البنك من خلال هذه الفعاليات زيادة الوعي والتحفيز على إنماء المسؤولية البيئية. وقد ساهمت هذه الجهود في خلق مستقبل أكثر استدامة لدولة قطر من خلال التثقيف والتشجيع على تبني الممارسات المستدامة في مختلف القطاعات.

تمكين الموظفين والتقطير

ينظر مصرف الريان إلى موظفيه على أنهم أصول قيمة تؤدي دوراً محورياً في نجاحات البنك، وبناء عليه، يسعى باستمرار إلى صقل مهاراتهم وتطوير كفاءاتهم. وتتماشى إضافة المهنيين القطريين إلى فريق البنك مع جهوده لتعزيز المواهب المحلية وتلبية نسبة التقطير. وأيضاً ساهمت برامج، مثل خريجي البرامج التدريبية وبرنامج تقدير الموظفين وغبقة الموظفين الرمضانية السنوية في خلق ثقافة التميز والوحدة والتقدير بين عائلة مصرف الريان. وعلاوة على ذلك، فإن تسليط الضوء على أن ١٠٠٪ من مديري الفروع هم من القطريين، مع ٤٠٪ من النساء، يؤكد تمسك البنك بالتنوع والشمولية وتمكين المواهب المحلية في الأدوار القيادية.

عكست مبادرات مصرف الريان في عام ٢٠٢٣ نهجاً شاملاً نحو الاستدامة، يشمل الجهود البيئية، والمشاركة المجتمعية، وتمكين الموظفين، مما يجعله مساهماً فعالاً في تعزيز كل من القطاع المصرفي والأهداف الاجتماعية الشاملة لدولة قطر.

أداء متميز يحصد الجوائز في ٢٠٢٣

جذبت إنجازات مصرف الريان في عام ٢٠٢٣ أنظار وكالات الجوائز العالمية إذ حصد عدداً من الجوائز المشرفة من بينها «أفضل بنك في قطر للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية»، و»أفضل بنك إسلامي في قطر»، وجائزة «التميز في تطوير الأعمال» من فيزا، وجائزة «أفضل منتجات التمويل الإسلامي في قطر لعام ٢٠٢٣» من مجلة جلوبال فاينانس ريفيو؛ وقد ألقت هذه التقديرات الضوء على تميز عمليات مصرف الريان.

خلاصة، كان التزام مصرف الريان بالمسؤولية الاجتماعية (CSR) وبممارسات الحوكمة البيئة والمجتمعية والمؤسسية (ESG) ثابتاً خلال ٢٠٢٣. ونجح البنك في لعب دور محوري في المساهمة الفعالة الرامية إلى رفاهية المجتمع والإشراف البيئي عبر تصميمه لمبادرات المسؤولية الاجتماعية، ودأبه لتحقيق الاستدامة، والتركيز على تمكين الموظفين. ويؤكد آداء مصرف الريان الحاصد للجوائز المرموقة، على دوره كمؤسسة مالية إسلامية رائدة في الممارسات المصرفية الأخلاقية والتأثير المجتمعي الإيجابي. ويضع هذا الالتزام البنك في موقع متقدم لخط مستقبل أكثر شمولية واستدامة وازدهاراً للدولة والمجتمع القطري.

فلسفتنا تجاه المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة

يركز مصرف الريان اهتمامه بشكل كبير على المبادئ الأربعة عشر للمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة بما فيها توطين الوظائف وتمكين المرأة والاستدامة والتي تنسجم جميعها مع مبادئ الشريعة الإسلامية ورؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

وإثباتاً على اهتمامه بهذا الموضوع وريادته في هذا المجال، أطلق البنك إطار التمويل المستدام وهو أول بنك إسلامي يطلق مثل هذا البرنامج في قطر وتم بموجبه إطلاق أول وديعة خضراء وبرنامج للتمويل المستدام المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وقد أصدرت ستاندر أند بورز تأكيداً مستقلاً بأن البرنامج يتوافق مع أعلى المعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال. وترتبط استراتيجية البنك في مجال الاستدامة بالاستراتيجية الوطنية للبيئة والتغير المناخي لدولة قطر التي تضع الإطار العام لحماية البيئة في قطر.

إن إطار الاستدامة لمصرف الريان يعزز التزامه في الجهود التي تبذلها الدولة لبناء أنظمة متقدمة في مجالي الصحة والتعليم، وإعداد قوة عمل تتميز بأعلى مستويات التحفيز والإمكانات، بهدف المشاركة في تحسين العناية والوقاية الاجتماعية، وفي تمكين القطاع الخاص من المساهمة في دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتمويل هذه الشركات والمشاريع الأخرى ذات الصلة مثل المباني الخضراء والطاقة المتجددة.

إن إطلاق أول وديعة خضراء متوافقة مع الشريعة الإسلامية في الدولة يوفر حلاً استثمارياً بديلاً ومتميزاً يتيح تقديم الودائع بالريال القطري وغيرها من العملات الرئيسية لتمويل المبادرات الخضراء. وتتيح تلك المبادرة للعملاء إمكانية تحقيق أهدافهم في مجالي الاستدامة والبيئة من خلال المشاركة في تلك الودائع التي تساهم في تمويل مشاريع الحوكمة والمسؤولية البيئية والاجتماعية. كما أطلق البنك خدمة «تمويل السيارات الخضراء» وقدم التمويل لمختلف المشاريع الخضراء في مدينة لوسيل ومشيرب كما أنه بصدد وضع اللمسات الاخيرة على «سياسة المخاطر للتغير المناخي» لتضمين معايير ومقاييس الاستدامة البيئية في تلك السياسة.

علاوة على ذلك، وفي إطار سعينا للتميز في مجال الاستدامة البيئية، حرص البنك على تضمين عناصر الاستدامة الأساسية في عمله حيث قام ضمن مبنى المقر الرئيسي بتركيب إضاءة موفرة للطاقة وألواح الطاقة الشمسية لتوفير استهلاط الطاقة واعتمد نظام ترشيد المياه وفصل النفايات لإعادة تدويرها كما أطلق البنك حملة داخلية لتحويل العمل المكتبي ليكون عملاً صديقاً للبيئة وذلك من خلال تقليل الاعتماد على المعاملات الورقية والتحول نحو التقنيات الرقمية والإلكترونية. وقدم البنك دورات تدريب وورش عمل في مجال الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة بهدف زيادة الوعي لدى موظفيه وشارك في العديد من الندوات الخاصة بمجال الاستدامة التي نظمتها جهات مختلفة بما في ذلك وزارة البيئة والتغير المناخي في الدولة.

استراتيجية الاستدامة

يفخر مصرف الريان بالتزامه بأن يصبح أحد أهم الجهات الرائدة في مجال الاستدامة، وذلك من خلال تقديم برنامج مبتكر للتمويل المستدام لدعم مسيرة تحول دولة قطر وتحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. وتتمحور الركائز الأربع لرؤية قطر الوطنية حول أهم القضايا البيئية والاجتماعية، وهي القضايا التي يلتزم مصرف الريان بمعالجتها في إطار استراتيجيته في مجال الاستدامة، والمبينة أدناه.

ركائز رؤية قطر الوطنية 2030	مساهمتنا في مصرف الريان بتحقيق هذه الأهداف من خلال برنامج التمويل المستدام
التنمية البشرية	يلتزم مصرف الريان بدعم جهود دولة قطر الرامية إلى تطوير أنظمة صحية وتربوية متقدمة وإعداد قوى عاملة تتمتع بالكفاءة والحافز. كما يلتزم مصرف الريان بتحسين الرعاية والحماية الاجتماعية في الدولة.
التنمية الاجتماعية	
التنمية الاقتصادية	يلتزم مصرف الريان بتمكين القطاع الخاص من لعب دور أساسي في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من سجله الرائد في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
التنمية البيئية	يلتزم مصرف الريان بالحفاظ على البيئة وحمايتها بما يشمل الهواء والمياه والأراضي والتنوع البيولوجي.

يلتزم مصرف الريان بمعالجة أولويات قطر البيئية من خلال نشاطه، وخصوصاً زيادة التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية بهدف مساعدة دولة قطر على التخفيف من حدة التغير المناخي وتحقيق الأهداف المتعلقة بتقليل انبعاث الغازات الدفيئة.

استراتيجية مصرف الريان المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة

طور مصرف الريان استراتيجية مبتكرة وفاعلة للشركات الصغيرة والمتوسطة تنسجم مع الأهداف المذكورة آنفاً لرؤية قطر الوطنية. وتركّز هذه الاستراتيجية على النقاط المحورية التالية:

- تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة
- رواد الأعمال والموهوبون
- ابتكارات الأعمال
- المهارات المهنية المستقبلية
- المشاريع الناشئة الملتزمة بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
- دعم مشاريع التأثير الاجتماعي
- المشاريع المتمحورة حول ابتكارات الشباب وبرامج تطوير الشباب
- رائدات الأعمال وتمكين المرأة في المجتمع
- الشركات العاملة على برامج للمهارات المستقبلية

حوكمة الاستدامة في مصرف الريان

يشرف مجلس إدارة مصرف الريان، من خلال لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت التابعة له، على حوكمة البنك الشاملة بما في ذلك تطوير أطر العمل والسياسات المتعلقة بالاستدامة البيئية والمجتمع والحوكمة والموافقة عليها. وبالتوازي مع ذلك، فقد تم تشكيل لجنة الاستدامة البيئية والمجتمع والحوكمة على مستوى الإدارة العليا لمتابعة تنفيذ إطار العمل. وتعمل هذه اللجنة تحت الإشراف المباشر للرئيس التنفيذي للمجموعة، والذي يقدم بدوره التقارير بشكل منتظم إلى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة بشأن تطبيق إطار العمل. وتُبقي لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت مجلس الإدارة مجتمعاً على اطلاع بأحدث التطورات، بما في ذلك الإجراءات المطلوب اتخاذها في هذا السياق.

إطار عمل مصرف الريان لخيارات التمويل المستدام

بتاريخ ١٣ أبريل ٢٠٢٢ حصل مصرف الريان على رأي مستقل بشأن إطار عمل خيارات التمويل المستدام، قدمته شركة إس أند بي جلوبال، والتي رأت أن إطار العمل الذي طوره المصرف يتوافق مع التالي:

- مبادئ السندات الاجتماعية الصادرة عن الجمعية الدولية لأسواق رأس المال، ٢٠٢١
- مبادئ التمويل الاجتماعي الصادرة عن جمعية أسواق التمويل، وجمعية التجارة والتمويل المشترك، وجمعية أسواق التمويل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ٢٠٢١
- مبادئ السندات الخضراء الصادرة عن الجمعية الدولية لأسواق رأس المال، ٢٠٢١
- مبادئ التمويل الأخضر الصادرة عن جمعية أسواق التمويل، وجمعية التجارة والتمويل المشترك، وجمعية أسواق التمويل في منطقة آسيا والمحيط الهادي ٢٠٢١
- إرشادات سندات الاستدامة الصادرة عن الجمعية الدولية لأسواق رأس المال

في سبيل تحقيق رسالة مصرف الريان، وبهدف تقديم مشاريع تمويل تحقق مكاسب تدعم استراتيجية مصرف الريان ورؤيته، فقد رأى المصرف إنشاء إطار عمل لخيارات التمويل المستدام («إطار العمل»)، والذي يستطيع المصرف بموجبه إصدار السندات والصكوك والتمويلات الخضراء أو الاجتماعية أو المستدامة. ويتوافق إطار العمل مع مبادئ السندات الخضراء ٢٠٢١ ومبادئ السندات الاجتماعية ٢٠٢١ وإرشادات سندات الاستدامة ٢٠٢١ الصادرة عن الجمعية الدولية لأسواق رأس المال، ومبادئ التمويل الأخضر ٢٠٢١ ومبادئ التمويل الاجتماعي ٢٠٢١ الصادرة عن جمعية أسواق التمويل. كما ينسجم إطار العمل أيضاً مع الإطار التنظيمي المستدام للصكوك والسندات والذي أصدره مركز قطر للمال في مارس ٢٠٢٢، وهو الأول من نوعه على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، ويهدف إلى تعزيز تنمية سوق التمويل المحلي في الدولة. ويعمل الإطار التنظيمي المستدام للصكوك والسندات من مركز قطر للمال على تحقيق التكامل بين المتطلبات والمزايا المحلية من جهة، وبين مبادئ الجمعية الدولية لأسواق رأس المال المقبولة على المستوى العالمي من جهة أخرى، بهدف توفير منظومة متناغمة للأسواق المالية محلياً بالاستناد إلى المعايير الدولية.

تماشياً مع هذه المبادئ، يؤكد مصرف الريان اعتماد المبادئ التالية لكل من السندات الخضراء أو الاجتماعية أو سندات الاستدامة التي يتم إصدارها:

١) استخدام المتحصلات

سيتم تخصيص مبلغ يعادل صافي المتحصلات من أي سند من السندات الخضراء أو الاجتماعية أو سندات الاستدامة التي يصدرها مصرف الريان في إطار عمل خيارات التمويل المستدام، بشكل جزئي أو كلي، لتمويل أو إعادة تمويل مشاريع مستدامة تحقق معايير الأهلية لتصنيفها كمشاريع خضراء أو اجتماعية.

٢) عملية تقييم المشاريع واختيارها

ستخضع المشاريع الخضراء والاجتماعية المؤهلة إلى الدراسة اللازمة من قبل لجنة الاستدامة البيئية والمجتمع والحوكمة، بما يضمن تحقيقها للمعايير المذكورة آنفاً ضمن فقرة «استخدام المتحصلات».

وتتألف لجنة الاستدامة البيئية والمجتمع والحوكمة لدى مصرف الريان من ممثلين عن الإدارات التالية: إدارة الخزينة، إدارة الشؤون المالية وعلاقات المستثمرين، الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات وإدارة الاتصالات المؤسسية ومكتب الرئيس التنفيذي للمجموعة - الاستراتيجية والتطوير وإدارة الحوكمة/سكرتير الشركة، وإدارة متابعة الالتزام وإدارة الموارد البشرية وإدارة المخاطر. كما يمكن إضافة ممثلين آخرين لعضوية اللجنة تبعاً للمشاريع التي يتم اختيارها. وتجتمع اللجنة، التي يرأسها رئيس القطاع المالي للمجموعة، بشكل نصف سنوي لمراجعة المواضيع المتصلة بالاستدامة البيئية والمجتمع والحوكمة والإشراف عليها.

٣) إدارة المتحصلات

يخصص مبلغ يعادل صافي المتحصلات من أي سند من السندات الخضراء أو الاجتماعية أو سندات الاستدامة التي يصدرها مصرف الريان، بشكل جزئي أو كلي، لتمويل أو إعادة تمويل المشاريع الخضراء و/أو الاجتماعية المؤهلة، على النحو المنصوص عليه في إطار عمل خيارات التمويل المستدام، وبالاستعانة بسجل مصرف الريان للتمويل المستدام. سيتولى سجل التمويل المستدام تخصيص متحصلات جميع السندات أو الصكوك أو عمليات التمويل الخضراء أو الاجتماعية أو المستدامة، حيث ستتم من خلاله متابعة المعلومات التالية على الأقل:

- نوع المعاملة المصرفية المستدامة: القيمة الأولية للمتحصلات، تاريخ المعاملة، تاريخ الاستحقاق، وسجل السداد أو الإطفاء.
- تخصيص استخدام المتحصلات: اسم وتوصيف المشاريع المؤهلة الخضراء و/أو الاجتماعية المخصوصة وغير المخصوصة، المبلغ المخصص لكل من المشاريع الخضراء و/أو البيئية، حصة مصرف الريان من التمويل، تاريخ الاستحقاق، والرصيد المتبقي من المتحصلات التي لم يتم تخصيصها في حال وجودها.

٤) رفع التقارير

ينشر مصرف الريان تقريراً حول إصداراته الخضراء أو الاجتماعية أو المستدامة (من السندات والصكوك والتمويلات)، يتناول فيه المبالغ المخصصة والأثر المحقق وذلك في مهلة أقصاها سنة من تاريخ كل إصدار. ويتم النشر في التقرير السنوي لمصرف الريان وبشكل سنوي إلى حين تخصيص صافي متحصلات الإصدارات بشكل كامل، حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، لم يقم البنك بعد بأي إصدارات ضمن البرنامج.

يلتزم مصرف الريان بمعالجة أولويات قطر البيئية من خلال نشاطه، وخصوصاً زيادة التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية بهدف مساعدة دولة قطر على التخفيف من حدة التغير المناخي وتحقيق الأهداف المتعلقة بتقليل انبعاث الغازات الدفيئة.

٨- الأنشطة المصرفية الأساسية

١. قطاع الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات

مصرف الريان هو أحد أكبر البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في المنطقة حيث يمتلك قاعدة رأسمالية راسخة وسيولة وفيرة مما يعزز دوره في دفع عملية التنمية والتطوير التي تشهدها دولة قطر نحو تحقيق الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ بالاستناد إلى مروحة خدماته الواسعة وخبرة فريق العمل.

لطالما كان قطاع الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات في مصرف الريان عاملاً حاسماً في ازدهار البنك من خلال تحقيقه لأداء متميز باستمرار ومساهمته الكبيرة في ربحية البنك. يتكون القطاع من قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات وقسم الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وكلاهما يواصل التركيز على مجالات تخصصهما وبيع المنتجات الأخرى التي يقدمها البنك كما ينصب اهتمام قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات على خدمة عملائنا في قطر وتلبية متطلباتهم الدولية. إلى جانب دعم الشركات بالتدفقات النقدية، يقدم مصرف الريان خدمات استشارية مهنية حول الاستراتيجيات الأمثل لإدارة شؤونهم المالية. نحن ندرك أن لكل شركة او مؤسسة متطلباتها الخاصة وبالتالي يتم تصميم جميع خدماتنا ومنتجاتنا لتلبية الاحتياجات المختلفة للعملاء.

خلال العام ٢٠٢٣ حافظت إدارة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات على علاقة وثيقة وتعاون قريب مع العملاء في كل من القطاعين الحكومي والخاص، ونجحت في ضم عملاء جدد من الشركات لتنويع قاعدة العملاء، مع الحفاظ على التركيز على توسيع الأعمال. وقد نجح فريق العمل في إنجاز معاملات رائدة لدعم جهود الجهات الحكومية ذات الصلة في إطلاق وتطوير مشاريع جديدة في قطر تماشياً مع الرؤية الوطنية. وخلال العام أيضاً واظب فريق العمل بشكل دؤوب على دعم جميع العملاء لضمان الاستخدام الأمثل لتمويل رأس المال العامل، ودعم احتياجات تمويل الشركات الخاصة بهم.

تماشياً مع أهداف الرؤية الوطنية ٢٠٣٠، واصل مصرف الريان دعم الشركات المحلية القطرية والشركات الصغيرة والمتوسطة بحلول مصممة خصيصاً لها، وتعاون قسم الشركات الصغيرة والمتوسطة لدينا بنجاح مع بنك قطر للتنمية لتمويل الشركات الناشئة ورواد الأعمال القطريين. ويلتزم مصرف الريان من خلال الاستراتيجية التي يعتمدها في قسم الشركات الصغيرة والمتوسطة بدعم رواد الأعمال والمواهب الوطنية وتعزيز الابتكار في الأعمال وتطوير المهارات والترويج للشركات الناشئة بما يتماشى مع أهداف برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. هذا وندعم المبادرات ذات الأثر الاجتماعي والمشاريع المتركزة حول برامج التطوير والابتكار للشباب وبرامج الأعمال الحرة النسائية والتمكين الاجتماعي للمرأة كما وندعم الشركات والمؤسسات العاملة على برامج المهارات المستقبلية.

بصفته أول بنك إسلامي يطلق برنامج الوديعة الخضراء المتوافق مع أحكام الشريعة، يقدم مصرف الريان حلاً استثمارياً بديلاً ومتميزاً يتيح تقديم الودائع بالريال القطري وغيرها من العملات الرئيسية لتمويل المبادرات الخضراء. ويلتزم البنك بتمويل مشاريع الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة ونرحب بالشركات التي تسعى إلى تضمين أهداف الاستدامة والبيئة ضمن أعمالها واستراتيجياتها إلى المشاركة في تلك الودائع والحصول على التمويلات ذات الصلة من خلال التواصل مع فريق عملنا المتخصص.

وبهدف توسيع مروحة خدماتنا للشركات والمؤسسات، قمان بإطلاق بطاقة فيزا للشركات مسبقة الدفع وخدمة الإصدار الفوري للبطاقات في فروع الشركات الخاصة بنا كما أطلقنا برنامج Flexi للودائع المصمم لتلبية احتياجات الشركات ومؤسسات القطاع العام.

وكجزء من حلول إدارة النقد لدينا التي تشمل حلول إدارة الحسابات والمدفوعات والمستحقات، قمنا بإطلاق مزايا جديدة مبتكرة ضمن حلول الدفع الإلكترونية لدينا حيث توفر خدمة الدفع الرقمي للشركات والمؤسسات وكذلك الكيانات الصغيرة والمتوسطة استلام المدفوعات الفوريةمن عملائهم باستخدام رموز QR وإمكانية الرصد الفوري للمعاملات وإعادة الأموال للعملاء. وقد تمت إضافة العديد من المزايا الأخرى مثل خدمة Remote Desktop Capture Service للشركات الكبيرة وخدمة تسليم بطاقات الرواتب وخدمات إلكترونية أخرى مثل إيصالات الودائع الثابتة وإشعارات الخصم والختم الرقمي على كشوفات الحسابات وشهادات الـIBAN. إن هذه التحسينات دليل على التزامنا المتواصل بتوفير أفضل تجربة بنكية مستندة إلى الابتكار والتقنيات الرقمية لعملائنا من الشركات الكبيرة والمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وبالنظر إلى العام ٢٠٢٤ سنبقى ملتزمين بتقديم أحدث الحلول المصرفية وأفضل الخدمات للسادة العملاء وهدفنا أن نكون واحداً من أفضل البنوك الإسلامية في المنطقة.

٢. قطاع الخدمات المصرفية للأفراد والمصرفيّة الخاصة

في العام ٢٠٢٣، واصل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد والمصرفية الخاصة تركيزه على تقديم الدعم لعملائنا وتعزيز مساهمته في تحقيق الأرباح. وعلى مدار السنة، نجحنا في استقطاب عدد جديد من العملاء ولا نزال ملتزمين بتقديم أحدث الحلول الرقمية لهم.

ويواصل مصرف الريان تزويد عملاء الخدمات المصرفية الخاصة بسلسلة فريدة من المنتجات والخدمات التي سمحت لنا بجذب مشاريع أعمال عالية الجودة واستحواذ عملاء جدد ضمن قسم الخدمات المصرفية المميزة في العام ٢٠٢٣.

من جهة أخرى، يواصل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد والمصرفية الخاصة تقديم حلول مبتكرة لعملائه، كما أطلقنا عدة حملات ناجحة لاستقطاب مجموعة جديدة من العملاء. أما من خلال خدمات الريان المصرفية المميزة،

فنوفر تجربة مصرفية سلسة عبر ترقية مجموعة الخدمات الفريدة التي تلبي احتياجات عملائنا وتتيح لهم وصولاً مخصصا إلى المنتجات والخدمات المصرفية، بالإضافة إلى امتيازات حصرية أخرى.

وأطلق مصرف الريان بالتعاون مع الخطوط الجوية القطرية بطاقات ائتمانية ذات علامة تجارية مشتركة تم تصميمها لتقديم مجموعة استثنائية من المكافآت والمزايا للعملاء. بالإضافة إلى ذلك، تشجع حملة تمويل المركبات الخضراء المبتكرة التي أطلقناها على اختيار السيارات الكهربائية والهجينة كخطوة نحو مستقبل أكثر اخضراراً كما تقدّم مجموعة من المزايا الجذابة. وكان مصرف الريان أيضاً أول من يطلق بطاقة «هميان» بتفويض من مصرف قطر المركزي.

أما من حيث رقعة انتشارنا في دولة قطر، فيمتلك المصرف ١٣ فرعاً لخدمات الأفراد، وثلاثة فروع تنفيذية لخدمات الشركات، إضافةً إلى ١١١ جهازاً من أجهزة الصراف الآلي والإيداع النقدي التي تخدم جميع العملاء من مختلف قطاعات الأعمال سواء في الخدمات المصرفية للشركات أو المؤسسات أو الخدمات المصرفية للأفراد وتتوزع في جميع أنحاء المدن الرئيسية في قطر، بما في ذلك مراكز التسوق والأسواق التقليدية والمناطق التجارية.

نهدف في العام ٢٠٢٤ إلى الاستمرار في تقديم مستوى استثنائي من الخدمات لعملائنا المميزين وتوسيع نطاق أعمالنا المصرفية الرقمية، مع مواصلة جهودنا لنصبح أفضل بنك متوافق مع الشريعة الإسلامية في قطر للخدمات المصرفية الخاصة وخدمات الأفراد.

٣. قطاع الخزينة والمؤسسات المالية

من الأمور البديهية الهامة لأي مصرف كبير أن يكون لديه إدارة فاعلة للخزينة والمؤسسات المالية التي تمثل مركز الثقل في البنك وتلعب دور الشريان الرئيسي الذي يتشعب لعدد من القنوات داخل المؤسسة. تساهم إدارة الخزينة والمؤسسات المالية في مصرف الريان في تسهيل مهمة البنك ببناء اسم قوي وإرساء قاعدة أصول متينة ومصادر متنوعة لتمويل وإيرادات محسنة. تعمل الإدارة ضمن التوجه والرؤية الاستراتيجية التي يرسمها مجلس الإدارة لمستقبل البنك وتساعد الإدارة العليا على تحقيق أهدافها المتمثلة بتنمية ربحية المصرف وضمان الجودة العالية لأصوله وتعزيز العلامة التجارية.

وتعتمد إدارة الخزينة لدى المصرف على مجموعة متكاملة من منتجات وحلول الخزينة وخدمات المؤسسات المالية المصممة لدعم أنشطة المصرف وتلبية احتياجات عملائه، بما يسهم في تعزيز مبادئ الصيرفة الإسلامية وممارساتها.

تشمل الخدمات باقةً واسعةً من الحلول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بما فيها الوكالة والوكالة العكسية والتداول الفوري للعملات الأجنبية وعقود الصرف الآجلة وعقود المبادلات (وعد) المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، إضافةً إلى التورق وصكوك الدخل الثابت المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والمرابحة في السلع الأساسية والمرابحة العكسية ومقايضة العملات وعقود الخيارات ومبادلة معدلات الربح والودائع لأجل والودائع المركبة وحلول التحوط والمرابحة المضمونة وتسهيلات التمويل الثنائية والمشتركة.

إدارة الأصول والخصوم

تضمن وحدة إدارة الأصول والخصوم وجود ثلاثة عناصر رئيسية في المصرف، وتشمل (١) سيولة وفيرة في جميع الأوقات (٢) وآلية فعّالة لإدارة تكاليف التمويل (٣) والامتثال لجميع اللوائح التنظيمية والمعايير المنصوص عليها في اتفاقية بازل ٣. وتحرص الوحدة على تحقيق هذه الشروط من خلال (أ) توسيع قاعدة عملاء المصرف؛ (ب) وتعزيز علاقات التعاون المحلية للمصرف مع السعي لبناء علاقات جديدة؛ (جـ) وتوسيع علاقات المصرف على الصعيد الدولي؛ (د) والاستفادة من أسواق رأس المال فيما يتعلق بإصدارات الأوراق المالية العامة والخاصة؛ (هـ) واعتماد تدابير وسياسات الرقابة الداخلية.

العملات الأجنبية والمشتقات المالية

تعمل هذه الإدارة جنباً إلى جنب مع وحدة إدارة الأصول والخصوم لإدارة معاملات الصرف الأجنبي وتنفيذها، مع مراقبة صافي مركز العملات الأجنبية المفتوح والشامل في المصرف. كما تساهم في الحد من مخاطر أسعار الربح وتقلبات صرف العملات الأجنبية على المصرف من خلال تنفيذ آليات فعالة لمواكبة التطورات السريعة في السوق. وانسجاماً مع هدف الإدارة لتعزيز إيرادات المصرف، تسعى الوحدة باستمرار إلى استكشاف فرص جديدة لتعزيز إيرادات محفظة استثمارات المصرف والاستفادة من الفرص الحصرية لصرف العملات الأجنبية وفقاً لقابلية البنك على تحمل المخاطر.

مبيعات الخزينة

تركز وحدة مبيعات الخزينة على هدف محدد يجمع بين استدراج السيولة وتعزيز الإيرادات، حيث نجحت في تعزيز مصادر السيولة للمصرف من خلال تسويق برنامج اصكوك الخاص بالمصرف وتعزيز حضور المصرف محلياً وتوسيع علاقاته الدولية. كما ساهمت أنشطة تسويق حلول الخزينة وبيعها في تلبية متطلبات عملاء المصرف ودعم إيرادات البنك بشكل فاعل. ونجح فريق الوحدة أيضاً في بناء سمعة جيدة بعد ترسيخ حضوره في مجالي الصرف الأجنبي وأعمال التحوط باستخدام المشتقات المالية في السوق المحلية.

الاستثمارات وأسواق الدين

يعمل قسم استثمارات الخزينة، بالانسجام مع استراتيجية المصرف، على استكشاف الفرص المتاحة للاستثمار في الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مثل الصكوك والأسهم. ويحرص القسم على تنفيذ الاستثمارات ضمن فئات الأصول المذكورة بما ينسجم مع معايير المخاطر والتوجيهات المعتمدة في المصرف من الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة من خلال استراتيجية البنك ولوائحة وسياساته ومعايير الحوكمة. ويضمن هذا الاتجاه تحقيق مركز متوازن ومتنوع وقوي للمصرف وسيولته، إضافةً إلى الدور المحوري للمحفظة الاستثمارية في تعزيز ربحية المصرف. ويعتمد المصرف على برنامج الصكوك الخاص به لجمع التمويل الآجل من خلال اكتتابات عامة وخاصة في أسواق الدين كما يعزز هذا البرنامج حضور المصرف بين أوساط المستثمرين في أسواق الدين الإقليمية والعالمية، ويساهم في تنويع مصادر تمويله بشكلٍ ملحوظ.

وضع مصرف الريان إطار عمل لخيارات التمويل المستدام، انسجاماً مع أهداف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ لحماية البيئة وزيادة الطلب على الحلول ذات الصلة بالمسؤولية البيئة والاجتماعية والحوكمة. وحصل إطار التمويل الجديد على تصنيف من فئة «قوي» من وكالة ستاندرد آند بورز العالمية، باعتبارها طرفاً ثانٍ مستقل. وبذلك، أصبح برنامج الصكوك جاهزاً لاستيعاب الإصدارات العامة والخاصة من الصكوك الأساسية و/أو الخضراء على حد سواء.

المؤسسات المالية

يتولى قسم المؤسسات المالية إدارة العلاقات المصرفية بالمراسلة في مصرف الريان، بما يضمن تواصل المصرف مع الشبكة العالمية من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى. ونجح القسم في بناء علاقات مثمرة مع أكثر من ٣٠٠ مؤسسة مالية حول العالم، بهدف دعم قاعدة العملاء خصوصاً لناحية تلبية احتياجاتهم على مستوى إدارة النقدية والمدفوعات على مستوى العالم، إلى جانب منتجات التمويل التجاري مثل خطابات الاعتماد والضمان والتحصيل المستندي. ويسعى فريق العمل بشكلٍ مستمر إلى تأمين التمويل من البنوك الأخرى من خلال عقد اتفاقيات ثنائية أو مشتركة للحصول على تسهيلات تمويل عن طريق المرابحة بما يضمن تعزيز الربحية وتنويع قاعدة الأصول في المركز المالي للبنك.

٩- الشركات التابعة والزميلة والكيانات ذات الأغراض الخاصة والفروع

ا. الشركات التابعة

بنك الريان المملكة المتحدة

شهد بنك الريان بي أل سي، وهو شركة تابعة لمصرف الريان ش.م.ع.ق.، عاماً حافلاً بالإنجازات والتقدمات الاستراتيجية. ويعتبر بنك الريان الذي يقع مقره في لندن، أعرق وأكبر بنك يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في المملكة المتحدة.

منذ تأسيسه عام ٢٠٠٤، لعب بنك الريان دوراً أساسياً في تقديم استثمارات عقارية سكنية وتجارية، بالإضافة إلى خدمات مصرفية مميزة للعملاء في المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي. ونجح البنك في ريادة سوق الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في المملكة المتحدة من خلال تقديم مجموعة واسعة من حسابات التوفير الحائزة على الجوائز، لا سيما عبر منصة الخدمات المصرفية الرقمية التي يستخدمها أكثر من ٣٠ ألفاً من عملاء البنك.

في ظل التحديات المستمرة على مستوى الاقتصاديات الكبرى، تخطى بنك الريان كافة التوقعات محققاً أنجح سنة مالية في تاريخه، حيث أنهى العام بأرباح ما قبل الضريبة بلغت ٣١.٣ مليون جنيه إسترليني*، معززاً بذلك قدرته المالية وأدائه الصلب.

وتماشياً مع رؤيته الاستراتيجية، حافظت القيمة الدفترية الإجمالية لأصول التمويل التابعة للبنك على استقرارها نسبياً عند ١.٩٠ مليون جنيه إسترليني* في عام ٢٠٢٣ مقارنةً بـ ١.٨٩ مليون جنيه إسترليني في العام السابق. إذ يسهم النمو القوي في قطاع تمويل العقارات التجارية في التعويض عن التخفيضات المخطط لها على مستوى محفظة الخدمات المصرفية للأفراد.

وتمثّلت إحدى أهم إنجازات بنك الريان في عام ٢٠٢٣ في افتتاح مقره الجديد في Stratford Place ٤، لندن، في شهر يوليو. ويحتضن هذا المقر الرفيع المستوى الذي تبلغ مساحته ٩٨١٨ قدماً مربعاً، مجلس إدارة البنك، والفريق التنفيذي، وأقسام الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية المميزة. بالإضافة إلى ذلك، نجح البنك في تلبية الاحتياجات التشغيلية لفرعه في برمنغهام عبر توقيع عقد إيجار لمدة خمس سنوات لمبانٍ حديثة وعصرية في المدينة بما يتلاءم مع أنماط العمل المتطورة لفريقه في برمنغهام.

وبعيداً عن الإنجازات المالية، مثّل عام ٢٠٢٣ نقطة تحول لبنك الريان على مستوى التزامه بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. إذ قام بتشكيل لجنة معنية بهذه الممارسات، مثبتاً بذلك على فعالية مقاربته الاستباقية حيال الاستدامة. تجدر الإشارة إلى أن اللجنة نجحت في تخفيض معدل الانبعاثات الكربونية بنسبة ٢٠٠٪ مقارنةً بالعام السابق، محققةً بذلك الحياد الكربوني لجهة العمليات التشغيلية الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على المناخ.

من جهة أخرى، لا تزال قيم البنك المتمحورة حول الثقة بالموظفين، وتمكينهم، والإيمان بقدراتهم، وتحفيزهم تضطلع بدور مهم في ترسيخ الثقافة التنظيمية. إذ تساهم المبادرات التي تركز على رفاهية الموظفين والعمل المختلط في تحقيق درجات عالية ومتسقة من مشاركة الموظفين. وكشف أحدث استطلاع للرأي أجراه البنك حول مشاركة الموظفين، والذي أجري في نوفمبر ٢٠٢٣ وأكمله ٩٧٪ من الموظفين، عن مشاركة مذهلة للموظفين بلغت نسبة ٨٦٪، وهو ما يتجاوز معدل المشاركة في القطاع المصرفي.

ويرتكز نجاح البنك على استقرار مجلس إدارته وفريقه التنفيذي اللذين يتمتعان بمزيج مميز من الخبرة والكفاءة التقنية. فكلا الفريقين ملتزمان باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان النمو المستدام لبنك الريان على المدى الطويل. ويشمل هذا الالتزام تزويد العملاء بخدمات مصرفية من الدرجة الأولى، وتوفير بيئة داعمة للزملاء الموظفين، بالإضافة إلى تحقيق عوائد مستدامة وطويلة الأجل لحاملي الأسهم.

يظل بنك الريان ثابتاً في سعيه لتحقيق التميز، والتغلب على التحديات بمرونة، واغتنام فرص النمو استراتيجية، ودعم الممارسات المصرفية المسؤولة والرامية إلى توفير قيمة دائمة لجميع أصحاب المصلحة.

* أرقام غير مدققة وقابلة للتغيير

شركة الريان للاستثمار

شركة الريان للاستثمار ذ.م.م. هي شركة مملوكة بالكامل من قبل مصرف الريان وهي الذراع الاستثماري له. ومنذ تأسيسها في العام ٢٠٠٧، تتمحور مهامها حول إدارة الأصول وتقديم الاستشارات المالية ويبلغ رأسمالها ١٠٠ مليون دولار أمريكي. الشركة قائمة في مركز قطر للمال وتخضع لرقابة هيئة قطر للأسواق المالية.

بعد النجاحات الملفتة التي حققتها الشركة في ٢٠٢٢، شكّل عام ٢٠٢٣ عاماً آخر من الأرباح القياسية. وانطلاقاً من نجاحات السنوات السابقة، تمكنت شركة الريان للاستثمار من تعزيز علاقاتها مع قاعدة عملائها وتوسيع نطاق عملياتها. أما إدارة الأصول، فكانت المحرك الرئيسي لعجلة أداء عام ٢٠٢٣، لا سيما من خلال مزيج من التفويضات الجديدة، وضخ رؤوس الأموال من قبل المستثمرين الحاليين، وعوائد الاستثمار. كما ساهمت الاستشارات المالية في إصدار الصكوك بالدولار الأمريكي من كيانات في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك، واصلت الشركة عملها على عدد كبير من عمليات الإدراج والاكتتابات العامة الأولية المقرر تنفيذها في بورصة قطر.

ويعتبر عام ٢٠٢٣ محطة أساسية أخرى بالنسبة إلى شركة الريان للاستثمار، حيث شهدت مرور ١٥ عاماً على تأسيسها. خلال هذه الفترة، حققت الشركة نمواً ملحوظاً على مستوى إدارة الأصول وممارستها الاستشارية. وعلى الرغم من التقلبات الكبيرة التي شهدها السوق، تمكنت الشركة من تحقيق نمو في الأرباح كل عام تقريباً. ولا شك في أن هذه النتائج هي خير دليل على فريق الشركة العالمي المستوى والذي يعمل جاهداً لخدمة العملاء باحترافية رائدة في السوق. أما النتائج، فواضحة ويثبتها سجل الأداء الاستثماري، والنمو في عدد العملاء والأصول الخاضعة للإدارة، وعدد التعاقدات الاستشارية الناجحة والرائدة في قطر.

إدارة الأصول

أطلقت شركة الريان للاستثمار وحدة إدارة الأصول في منتصف عام ٢٠١٠ وحققت هذه الوحدة سجلاً استثمارياً بارزاً. ومع تزايد الطلب السنوي من المستثمرين الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية، باتت القدرات الرائدة للريان للاستثمار تتميز بشهرة واسعة وحضور قوي بين المستثمرين المحليين.

ويعتبر عملاء الريان للاستثمار أن العروض التي تقدمها الشركة مميزة، إذ تشمل فريق بحث داخلي ذو خبرة واسعة يقدّم تقاريره لتعزيز أداء عملية الاستثمار الدقيقة والمضبوطة، ما يساعد على تحقيق اختيار مميز للأوراق المالية ويؤدي إلى تحقيق عوائد استثمارية قوية باستمرار.

الأداء خلال عام ٢٠٢٣

في ظل الأجواء العالمية المشحونة والمخاطر الجيوسياسية المتفاقمة في المنطقة نتيجة الحرب على غزة، قدّمت أسواق الأسهم الإقليمية أداءً متبايناً في عام ٢٠٢٣. فتمكنت ثلاثة أسواق من تحقيق أداء إيجابي: دبي (+٢٢٪ خلال عام ٢٠٢٣)، والمملكة العربية السعودية (+١٤٪)، وقطر (+١٪). أما الكويت (-٨٪) وأبو ظبي (-٦٪)، فجاء أداءهما سلبياً. وواصل المستثمرون الأجانب اكتساب حضور إقليمي، حيث شهدت الأسواق مستويات شراء صافية تخطّت الـ ١٥ مليون دولار أمريكي، خصوصاً في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

وعلى الرغم من التقلبات العالمية والإقليمية، نجحت شركة الريان للاستثمار في رفع قيمة الأصول المدارة من خلال استقطاب أصول جديدة وأداء الأصول الموجودة سابقاً. وبذلك، بلغت قيمة الأصول المدارة في عام ٢٠٢٣ على مستوى أسواق الدّين والأسهم المدرجة والصكوك ٥,٤ مليون ريال قطري.

واستقطبت خدمة أسواق الدين التي تقدمها الشركة اهتماماً متزايداً من قبل المستثمرين من الشركات. وفي ظل المخاوف التي تحيط بأدوات الدين قصير الأمد المحلية، إلا أن هذه الخدمة مشابهة لخدمات أسواق الدين التقليدية وتقدم عوائد معززة بالنسبة إلى الودائع تحت الطلب، مع توفير السيولة اليومية بنسبة مخاطر تكاد تكون معدومة.

الصكوك العالمية

في العام ٢٠٢٣، ارتفعت أسعار الفائدة الأمريكية بمعدل تخطى الـ ١ ٪ لتنهي العام مسجلةً ٥,٥٠٪. لكن على الرغم من ذلك ومن التوترات العالمية والجيوسياسية والتقلبات الشديدة في الأسعار، واصلت شركة الريان للاستثمار تحقيق المزيد من النمو لجهة طرح الصكوك التي تقدمها إلى المستثمرين، مما ساعد على اجتياز تلك الظروف الصعبة. وحققت محافظ الصكوك بالدولار الأمريكي التي تديرها الريان للاستثمار عائدات بنسبة تزيد عن ٨٪ على مدار العام، بعد خصم الرسوم. علاوةً على ذلك، لم تسجل شركة الريان للاستثمار أي عمليات استرداد في العام ٢٠٢٣.

وشهد عام ٢٠٢٣ تحقيق المزيد من النمو في خدمة تنفيذ الصكوك من الريان للاستثمار، مما أسهم في استقطاب مستثمرين جدد من الأفراد والمؤسسات. وتحرص الريان للاستثمار على حفظ الصكوك التي يتم شراؤها للمستثمرين في عهدتها. ويشيد الكثير من العملاء بجودة خدمة التنفيذ الشاملة التي تقدمها الريان للاستثمار والتي تعتبر عنصراً جوهرياً في جذب المستثمرين الجدد.

الأسهم المدرجة

لا يزال تركيز الريان للاستثمار يصب في خانة الاستثمار في الأسهم المدرجة في منطقة الخليج العربي، وتمثل تفويضات الأسهم المنفصلة للمستثمرين من الشركات والمكاتب العائلية نسبةً كبيرة من إجمالي الأصول الخاضعة للإدارة.

الصناديق الاستثمارية

بالإضافة إلى هذه المحافظ المنفصلة، لدى الريان للاستثمار ثلاثة صناديق منظمة، أكبرها صندوق الريان قطر المتداول وصندوق الريان لدول مجلس التعاون الخليجي.

• صندوق الريان قطر المتداول (مؤشر QATR) هو مدرج في بورصة قطر ويتتبع أداء مؤشر الريان الإسلامي لبورصة قطر (مؤشر للأسهم القطرية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية). ونظراً إلى أن رسملة سوق الصندوق بلغت ٤٨٠ مليون ريال قطري بحلول عام ٢٠٢٣، يعتبر QART من أكبر صناديق الاستثمار المتداولة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في العالم. كما أن نسبة المصاريف الإجمالية التي تبلغ ٠,٥٠ ٪ تجعل من صندوق QATR من الأقل تكلفة بين صناديق الاستثمار المتداولة في دولة واحدة عبر الأسواق الناشئة. ويدفع صندوق النقد المتداول أرباحاً نقدية سنوية غالباً ما تكون في الربع الثاني من كل عام.

• لا يزال صندوق الريان لدول مجلس التعاون الخليجي، وهو صندوق الشركة الرائد ذو العائد المطلق الذي يستثمر في الأسهم والصكوك الإقليمية المدرجة، أكبر صندوق خليجي متوافق مع الشريعة الإسلامية في المنطقة، بأصول تبلغ حوالي ٤٠٠ مليون ريال قطري. وشهد عام ٢٠٢٣ تحقيق الصندوق ذو العائد المطلق إجمالي عائدات بنسبة ٢٥٪ تضمنت توزيع حصص الأرباح بنسبة ٥,٤٪. ووفقاً لتقديرات مدير الصندوق، من المتوقع أن يتم دفع حصص الأرباح على أساس نصف سنوي (في يناير ويوليو). كما ساهم الأداء القوي للصندوق في زيادة الاكتتابات خلال عام ٢٠٢٣ من قبل المستثمرين الأفراد والشركات.

الاستشارات المالية

في الوقت الذي كان فيه النشاط الاقتصادي وسوق رأس المال قوياً في العام ٢٠٢٢، شهد العام ٢٠٢٣، مدفوعاً بجهود التعافي من أزمة كوفيد-١٩ وبطولة كأس العالم FIFA ٢٠٢٢، تباطؤاً اقتصادياً لا سيما لجهة ترتيب المعاملات الجديدة. أما على مستوى سوق الأسهم المدرجة في قطر، فتم في ٢٠٢٣ استكمال تنفيذ جزء من عمليات الإدراج التي كانت قد بدأت في العام ٢٠٢٢. كما جرى إصدار العديد من الصكوك من دول الخليج العربي وغيرها، حيث كان لفريق شركة الريان للاستثمار الاستشاري دورٌ كبير فيها.

نتوقع أن يتعافى النشاط الاقتصادي وسوق رأس المال في العام ٢٠٢٤. وبالرغم من أن بعض جوانب الاقتصاد قد تفتقر إلى النمو السريع الذي شهدته باقي القطاعات خلال السنوات السابقة لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم، إلا أنه من المتوقع أن تتسع رقعة النشاط الاقتصادي بشكل كبير على مدى السنوات القادمة مدفوعًا بمشاريع توسيع الغاز الطبيعي المسال والسياحة. بالتالي، سيؤدي ذلك إلى تحقيق نمو مادي للعديد من الشركات الخاصة التي ستسعى للحصول على التمويل من أسواق الأسهم المدرجة أو أسواق الدّين العام. بالإضافة إلى ذلك، تم إثناء عدد من المصدرين المحتملين عن إصدار الصكوك في عام ٢٠٢٣ بسبب توقعات المستثمرين بمعدلات ربح عالية. ونظرًا لانخفاض عوائد سندات الخزانة في الأشهر الأخيرة، وتوقعات تخفيض أسعار الفائدة في عام ٢٠٢٤، فمن المتوقع أن يواجه سوق الصكوك تحديات كبيرة خلال العام المقبل.

وفي إطار تركيز الشركة على تلبية احتياجات عملائها القطريين بشكل رئيسي، شاركت شركة الريان للاستثمار في كثير من المعاملات في العام ٢٠٢٣، بما فيها معاملات أسواق رأس المال المستمرة، حيث عملت بصفة مدير رئيسي مشترك في إصدار الصكوك بالدولار الأمريكي. كما نجحت الريان للاستثمار في تقديم الاستشارات المالية لشركة عامة مدرجة في قطر بشأن ممارسات تخفيض رأس المال وحققت تقدماً كبيراً في العديد من المعاملات الأخرى التي تعمل على تنفيذها. ومن المتوقع استكمال تنفيذ هذه المعاملات الخاصة بالإدراج وعروض الطرح الثانوي وإصدار الصكوك خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤.

شركة شركاء الريان

شركة «شركاء الريان» هي شركة عقارية مملوكة بالكامل لمصرف الريان تأسست عام ٢٠١٠ للاستحواذ على حصة سوقية في قطاع العقارات القوي في قطر، واستكشاف إمكانية إنشاء شركات تمويل مشتركة مع الشركات متعددة الجنسيات.

في العام ٢٠٢٣ وكجزء من توجه البنك للخروج من جميع الأعمال غير المصرفية، بدأ مصرف الريان إجراءات التصفية للشركة المذكورة حيث أنها لم تعد ضمن توجهاته الاستراتيجية مع مراعاة الموافقات الرقابية اللازمة.

الخليجي فرنسا

الخليجي فرنسا ش.م هي شركة مصرفية مستقلة يبلغ رأسمالها ١٠٤ مليون يورو مملوكة بالكامل لمصرف. تأسست الشركة بموجب قوانين وأنظمة جمهورية فرنسا، مقرها في باريس ولها فرعين في الإمارات العربية المتحدة. يقدم الخليجي فرنسا مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات لعملائه، لا سيما الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية التجارية، والخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة، فضلاً عن خدمات الخزانة. كما يزاول البنك أنشطة التمويل المباشر وغير المباشر ضمن الخدمات المصرفية للمؤسسات المالية. كشركة فرنسية مستقلة، يتمتع الخليجي فرنسا بترخيص أوروبي لمزاولة أنشطته داخل الاتحاد الأوروبي وكذلك في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال فرعيه في كل من دبي وأبو ظبي.

كان العام ٢٠٢٣ عام التكامل بين الخليجي فرنسا والمجموعة الأم في قطر من خلال زيادة مستوى التعاون بين مختلف الإدارات والأقسام مع مصرف الريان في قطر وقد شهدت السنة أيضاً زخماً جديداً للخليجي فرنسا من خلال الاستفادة من الفرص المتاحة في السوق وعقد عدد من الصفقات في الأسواق الرئيسية والثانوية موزعة بين المقر الرئيسي في باريس وفروع البنك في الإمارات وجذب ودائع كبيرة من العملاء في كلا البلدين مما عزز سيولة البنك وقدرته الاستثمارية في سوق شهدت فيها أسعار فوائد العملات جميعها ارتفاعاً تدريجياً خلال العام.

أحد أبرز الأهداف التي وضعها الخليجي فرنسا للعام ٢٠٢٣ كانت الحفاظ على مستويات سليمة للنسب الإشرافية حيث حافظ البنك على مستويات راسخة لرأس المال والسيولة. بلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال (CET1) ٣٢,٥٨٪ ومعدل الرافعة المالية عند ٢٣,٢٨٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

واصل الخليجي فرنسا تحسين ميزانيته العمومية من خلال التركيز على الأصول ذات الجودة العالية والنمو النوعي وتوليد الأرباح. وفي ظل بيئة عمل شديدة المنافسة وتلفها الكثير من الشكوك، استطاع البنك الحفاظ على معدل طبيعي للقروض غير المنتظمة حيث سجل مستويات دون ٤٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مع اتباع سياسة متحفظة ومتشددة للمخصصات لمواجهة المخاطر.

في ظل هذا الواقع، أنهى الخليجي فرنسا السنة المالية بتسجيل ربح صافي بعد الضرائب بقيمة ٢١ مليون يورو كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ويعد هذا الرقم الأعلى تاريخياً للبنك. يحافظ البنك على مستوى جيد للرسملة حيث بلغت حقوق المساهمين ٢١٥,٢٥ مليون يورو بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣.

في العام ٢٠٢٤ وعلى الرغم من ضبابية المشهد مع استمرار الصراعات في أنحاء مختلفة من العالم واستمرار تأثير التضخم على كافة الاقتصاديات الأوروبية على الرغم من تراجعه بعض الشيء والارتفاع المستمر لأسعار الطاقة التي تؤثر على الإنتاج الصناعي، فإن الخليجي فرنسا على ثقة بأن وجوده ضمن مجموعة مصرف الريان سيفتح أمامه فرصاً جديدة لخدمة عملائه الحاليين في كل من فرنسا والإمارات العربية المتحدة كما يشكل ذلك فرصة له للاستجابة بكفاءة لعملاء المجموعة في قطر لتلبية احتياجاتهم المصرفية في الدولتين اللتين يتواجد فيهما.

نحن على ثقة بأن الخليجي فرنسا يشكل قيمة مضافة إلى مساهميه من خلال الحفاظ على وجود قوي وفعال في أسواقه ومن خلال تركيزه الدائم على زيادة رضا العملاء.

لمزيد من المعلومات حول بنك الخليجي فرنسا في باريس أو دولة الإمارات العربية المتحدة يرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.alkhalijifi.fr أو www.alkhalijifi.ae على التوالي.

٢- الشركات الزميلة

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، الشركات الزميلة ضمن المجموعة كانت على الشكل التالي:

اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	النشاط الرئيسي	نسبة الملكية كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١
الشركة الوطنية للاستثمار العقاري والتنمية (سابقاً الشركة الوطنية للمجمعات السكنية)	سلطنة عمان	خدمات عقارية	٢٠٪
شركة سي سان المحدودة	قطر	استثمار وتجارة	٥٠٪
شركة سهب كرناف للتمويل (كرناف للتمويل سابقاً)	المملكة العربية السعودية	تأجير	٤٨,٧٦٪
شركة الضمان للتأمين الإسلامي (بيمة)	قطر	تأمين	١٥٪
شركة لينك لخدمات المرافق	قطر	إدارة مرافق	٣٣,٥٠٪

لمزيد من المعلومات حول هذه الكيانات يرجى مراجعة البيانات المالية المدققة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا التقرير السنوي

٣- الكيانات ذات الأغراض الخاصة والصناديق الاستثمارية

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، الكيانات ذات الأغراض الخاصة ضمن المجموعة كانت على الشكل التالي:

اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	رأس المال	النشاط الرئيسي	النسبة الفعلية من الملكية كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١
شركة واجهة الوسيل البحرية	جزر كايمان	١٠٠ دولار أمريكي	أنشطة إستثمارية	١٠٠٪
صكوك مصرف الريان المحدودة	جزر كايمان	٢٥٠ دولار أمريكي	إصدار صكوك	١٠٠٪
ايه كيه سي بي فاينانس ليمتد	جزر كايمان	١ دولار أمريكي	إصدار دين	١٠٠٪
أيه كيه سي بي كابيتال ماركتس ليمتد	جزر كايمان	١ دولار أمريكي	مشتقات أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	١٠٠٪
لوسيل المحدودة	جزر كايمان	١ دولار أمريكي	أنشطة تمويلية واستثمارية	١٠٠٪
أم أي أر فاينانس أل أل سي	قطر	١٠٠٠ ريال قطري	إصدار صكوك	١٠٠٪

لمزيد من المعلومات حول هذه الكيانات يرجى مراجعة البيانات المالية المدققة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا التقرير السنوي.

بالإضافة إلى ذلك، مصرف الريان هو مالك ومؤسس لعدد من الصناديق الاستثمارية ويدير هذه الصناديق من خلال شركته التابعة «الريان للاستثمار» المملوكة بالكامل للمصرف. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ الصناديق الاستثمارية كانت على الشكل الآتي:

اسم الصندوق	بلد التأسيس	رأس المال المسجل	النشاط الرئيسي	النسبة الفعلية من الملكية كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١
صندوق الريان قطر المتداول	قطر	٢ مليار ريال	صندوق استثمار	١٠٠٪
صندوق الريان لدول مجلس التعاون الخليجي	قطر	١,٥ مليار ريال	صندوق استثمار	١٠٠٪
صندوق الذهب - غير نشط	قطر	٢ مليار ريال	صندوق استثمار	١٠٠٪

٤- الفروع

فروع الشركات	الموقع	بيانات الاتصال
حمد الكبير	مبنى ٧٨ منطقة ٠٥ شارع ١١٩	+٩٧٤ ٤٤٢٥٣٣٣٣
طريق سلوى	العزيزية- طريق سلوى	+٩٧٤ ٤٤٢٥٣٢٠٠ / ٤٤٢٥٣٢٠١
فرع الدائري الثالث	الهلال غرب طريق الدائري الثالث	+٩٧٤ ٤٤٢٥٣٢٤٣

فروع الأفراد	الموقع	بيانات الاتصال
فرع الهلال	مبنى الشرق بلازا طريق الدائري الرابع	+٩٧٤ ٤٤٢٥٣٣٤٤
فرع الشافي	الريان- شارع الشافي	+٩٧٤ ٤٤٢٥٣١٦٢
فرع سيتي سنتر	الدفنة شارع السفير	+٩٧٤ ٤٤٢٥٣١٧١ / ٤٤٢٥٣١٧٧
فرع لوسيل مارينا	مبنى ٦ منطقة ٦٩ شارع ٣٢٥	+٩٧٤ ٤٤٩٤٠٠٠٠
فرع رويال بلازا	مول رويال بلازا الطابق الأرضي - السد	+٩٧٤ ٤٤٢٥٣٣١٣ - ٤٤٢٥٣٣١٤
فرع مول وزنان	معيذر الشمالي- شارع معيذر	+٩٧٤ ٤٤٢٣٣٣٠٠
فرع الخور	مبنى ٩٧ منطقة ٧٤ شارع ٣٩٦	+٩٧٤ ٤٤٢٥٣٤٦٥
فرع الوكرة	الوكرة - شارع الوكرة العام	+٩٧٤ ٤٤٢٥٣٢٨٦
فرع دوحة فستيفال سيتي	الدوحة فيستفال سيتى- الطابق الارضي	+٩٧٤ ٤٤٢٥٣٣٥٤
فرع مشيرب	جانب قصر الشيخ سحيم بن حمد آل ثاني - شارع الكهرباء	+٩٧٤ ٤٤٩٤٠٠٠٠
فرع السد	السد – شارع السد	+٩٧٤ ٤٤٢٥٣١٣٥
فرع اللجنة الأولمبية	الخليج الغربي - شارع مجلس التعاون	+٩٧٤ ٤٤٢٥٣٢٧١
فرع أم لخبا	مبنى ٤٠٦ منطقة ٣١ شارع ٣٨٠	+٩٧٤ ٤٤٩٤٠٠٠٠

١٠- هيئة الرقابة الشرعية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، تكوّنت هيئة الرقابة الشرعية من المشايخ الأفاضل التالية أسمائهم :

فضيلة الشيخ الدكتور وليد بن هادي
(رئيس هيئة الرقابة الشرعية)

فضيلة الشيخ الدكتور سلطان الهاشمي
(عضو هيئة الرقابة الشرعية)

فضية الشيخ الدكتور محمد أحمين
(عضو هيئة الرقابة الشرعية)

بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٢٣ وافقت الجمعية العامة السنوية للمساهمين على تعيين الهيئة الحالية لثلاث سنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥.

يتضمن عمل هيئة الرقابة الشرعية لمصرف الريان مراجعة العقود والإجابة عن الأسئلة الشرعية و ووضع الحلول للصعوبات التي قد تظهر عند التطبيق . كما تقوم الهيئة بالإشراف المباشر على أعمال مصرف الريان والاطمئنان على التطبيق الصحيح لما تقرره الهيئة والتأكد من أن العمليات المصرفية قد تم تنفيذها وفقاً لأحكام الشريعة. وتقوم هيئة الرقابة الشرعية بأعمالها وتقديم تقريرها عن كل سنة مالية إلى الجمعية العامة في اجتماعها السنوي .

١ ١- البيانات المالية المدققة لعام 2023

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

حول البيانات المالية

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد ،،

فقد راجعت الهيئة الشرعية عقود المصرف وعملياته ومنتجاته التي عرضت عليها ، واطلعت على القوائم المالية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية ٢٠٢٣م وترى أنها لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه

فضيلة الشيخ الدكتور/ وليد بن هادي
رئيس هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور سلطان الهاشمي
عضو هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور/ محمد أحمين
عضو هيئة الرقابة الشرعية

تقرير
مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة مساهمي
مصرف الريان (ش.م.ع.ق.)

تقرير عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

رأينا

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة تُظهِر بصورةٍ عادلة ومن كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد لمصرف الريان (ش.م.ع.ق) ("المصرف" أو "البنك") وشركاته التابعة (معاً "المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وأداءه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بصيغتها المعدلة الصادرة عن مصرف قطر المركزي.

نطاق التدقيق

البيانات المالية الموحدة للمجموعة التي تتكون من:

- بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.
- بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- بيان الدخل الشامل الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- بيان الدخل الموحد والإسناد المتعلق بأشباه حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- بيان التغيرات الموحد في الموجودات خارج بيان المركز المالي الخاضعة للإدارة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة، والتي تشمل السياسات المحاسبية الهامة المستخدمة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

أساس الرأي

لقد أجرينا عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مبينة بالتفصيل ضمن قسم مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة من هذا التقرير.
نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة كأساس لإبداء رأينا.

الاستقلالية

نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين (والتي تشمل معايير الاستقلال الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين ومتطلبات السلوك الأخلاقي في دولة قطر والمتعلقة بعملية التدقيق التي قمنا بها للبيانات المالية الموحدة. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لقواعد مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين ومتطلبات السلوك الأخلاقي في دولة قطر.

منهجنا في التدقيق

نظرة عامة

أمور التدقيق الرئيسية

- الانخفاض في قيمة التسهيلات التمويلية
- الانخفاض في قيمة الشهرة

كجزء من تصميم التدقيق الخاص بنا، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر التحريف المادي في البيانات المالية الموحدة. وعلى وجه الخصوص، فقد وضعنا في الحسبان الأحكام الشخصية التي قام بوضعها مجلس الإدارة، على سبيل المثال، ما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة التي تتضمن وضع افتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية التي تعتبر غير مؤكدة بطبيعتها. وكما هو متبع في جميع عمليات التدقيق لدينا، تناولنا أيضا مخاطر تجاوز مجلس الإدارة للضوابط الرقابية الداخلية، بما في ذلك من بين أمور أخرى، النظر فيما إذا كان هناك دليل على التحيز بما يمثل أحد مخاطر التحريف المادي نتيجة الاحتيال.

ولقد صممنا نطاق التدقيق الذي قمنا به من أجل أداء ما يكفي من عمل لنتمكن من إبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة ككل، آخذين بعين الاعتبار هيكل المجموعة والعمليات والضوابط المحاسبية وقطاعات الأعمال التي تعمل فيها المجموعة.

أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت أكثر الأمور أهمية أثناء تدقيقنا على البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي صياغة رأينا في هذا الشأن، ونحن لا نعرب عن رأي منفصل بخصوص هذه الأمور

أمور التدقيق الرئيسية	كيفية تناولنا لأمور التدقيق الرئيسية خلال التدقيق
الانخفاض في قيمة التسهيلات التمويلية	
تمثل مخصصات الانخفاض في القيمة أفضل تقدير لمجلس الإدارة عن الخسائر الناشئة من مخاطر الائتمان وخاصة التسهيلات التمويلية (الموجودات التمويلية والتمويل خارج بيان المركز المالي). وكما هو موضح في ملخص السياسات المحاسبية الهامة للبيانات المالية الموحدة، تم تحديد خسائر انخفاض القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠. لقد ركزنا على هذا المجال لأن مجلس الإدارة يصدرون أحكامًا معقدة وشخصية بشأن مقدار الانخفاض في القيمة وتوقيت الاعتراف به مثل: • تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. • اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك احتمالية التعثر في السداد، والخسارة بافتراض التعثر في السداد، والتعرض للمخاطر عند التعثر في السداد. • تحديد الوزن النسبي للسيناريوهات المتوقعة لكل نوع من المنتجات/ الأسواق والخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة. • تحديد المجموعات ذات الموجودات المماثلة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. • تحديد متطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة المالية. علاوة على ذلك، تعتبر الموجودات التمويلية والتمويل خارج بيان المركز المالي جوهرية ضمن السياق العام للبيانات المالية الموحدة. تشمل التسهيلات التمويلية الإجمالية للمجموعة المعرّضة لمخاطر الائتمان موجوداتٍ تمويلية (صافي بعد الأرباح المؤجلة) بمبلغ ١١٢,٥١٠ مليون ريال قطري وتمويلاً خارج بيان المركز المالي بمبلغ ١٢,٢٦٤ مليون ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، والذي أُفصِح عنه في الإيضاحين (١٠) و(٣٣) من البيانات المالية الموحدة. يبين الإيضاح ٤ بالبيانات المالية الموحدة المعلومات المتعلقة بمخاطر الائتمان وإدارة مخاطر الائتمان للمجموعة.	تضمنت إجراءات التدقيق الخاصة بنا فيما يتعلق بأمور التدقيق الرئيسية ما يلي: • قيّمنا واختبرنا التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الرئيسية ذات الصلة المتعلقة بإنشاء واعتماد التسهيلات التمويلية ومراقبة التعرض لمخاطر الائتمان واحتساب الانخفاض في القيمة. • قيّمنا مدى ملاءمة سياسة مخصصات الانخفاض في القيمة للمجموعة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠. • استعنا بخبرائنا الداخليين بشكل مستقل لتقييم معقولية منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل مستقل والتي وضعه مجلس الإدارة وقام بتطبيقها، ويشمل ذلك مؤشرات مخاطر النموذج (احتمالية التعثر في السداد، والخسارة بافتراض التعثر في السداد، والتعرض للمخاطر عند التعثر في السداد)، والمعلومات المستقبلية، وتحليل الترجيح ذي العلاقة وتحليل المراحل. • حصلنا على فهم واختبرنا نسبة اكتمال ودقة مجموعة البيانات التاريخية والحالية المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. • اختبرنا عينة من التسهيلات التمويلية لتحديد مدى ملاءمة وتطبيق مقاييس تحديد المراحل. • حصلنا على فهم لمنهجية تحديد والمحاسبة عن مخصص الانخفاض في القيمة بشكل فردي لتعرضات المرحلة ٣ واختبار إحدى العينات مقابلها. • حصلنا على عيّنات من أحدث مراجعات ائتمانية متاحة وتحققنا من أنها تتضمن تقييماً وتوثيقاً مناسبين لقدرة المقترضين على الوفاء بالتزامات السداد (أصل المبلغ والربح والأتعاب). • قيّمنا مدى كفاية إيضاحات البيانات المالية الموحدة لتحديد ما إذا كانت متوافقةً مع متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ ولوائح مصرف قطر المركزي

تقرير
مراقب الحسابات المستقل

أمور التدقيق الرئيسية	كيفية تناولنا لأمور التدقيق الرئيسية خلال التدقيق
الانخفاض في قيمة الشهرة	
تتضمن موجودات المجموعة غير الملموسة الشهرة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بقيمة دفترية تبلغ ٨٧٧ مليون ريال قطري. يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ «الانخفاض في قيمة الموجودات» أن تُختبر الشهرة المكتسبة في أي اندماج للأعمال لتحرّي الانخفاض في القيمة سنوياً على الأقل. إن تقييم القيمة الاستخدامية لوحدات تكوين النقد للمجموعة هو عملية معقدة تتضمن تقديرات موضوعية. يأخذ هذا التقييم في الاعتبار الاتجاهات التاريخية واستراتيجية الأعمال المستقبلية والنمو الإجمالي للقطاع المصرفي. وبالتالي، فإن تحديد القيمة الاستخدامية، على وجه الخصوص، حساس للغاية للافتراضات الرئيسية مثل معدلات النمو النهائية ومعدلات الخصم. اعتبرنا أن تقييم الانخفاض في القيمة للمجموعة مسألة جوهرية بالنسبة لعملية تدقيق السنة الحالية بسبب الأحكام والافتراضات الهامة التي وضعه مجلس الإدارة عند إجراء تقييمات الانخفاض في القيمة. بعد تقييم مجلس الإدارة، لم يُعترف بأي انخفاض في القيمة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. يبين الإيضاحين ٥ و ١٤ بالبيانات المالية الموحدة المعلومات المتعلقة بالانخفاض في قيمة الشهرة.	تضمنت إجراءات التدقيق الخاصة بنا فيما يتعلق بأمور التدقيق الرئيسية ما يلي: • حصلنا على فهم لعملية تقييم الانخفاض في قيمة الشهرة وتحديد أنظمة الرقابة الداخلية ذات العلاقة واختبار تصميمها وتنفيذها وفعاليتها التشغيلية. • قيّمنا مدى موثوقية موازنة المجموعة المدرجة في خطط الأعمال من خلال مقارنة موازنة الفترة الحالية بالنتائج الفعلية وتقييم الاختلافات الملحوظة مقابل الوثائق والتفسيرات الأساسية التي حصلنا عليها من مجلس الإدارة. كما قمنا بمطابقة التوقعات المستخدمة في حساب توقعات التدفقات النقدية للموازنة و/أو خطط الأعمال المعتمدة. • استعنا بخبراء التقييم الداخليين لدينا لدعمنا في تقييم الافتراضات والمنهجية التي استخدمه مجلس الإدارة لكل وحدة تكوين نقد مهمة. • اختبرنا الدقة الحسابية لنماذج التقييم التي استخدمه مجلس الإدارة. كما قيّمنا مدى ملاءمة منهجية التقييم التي طبّقه مجلس الإدارة مع الإشارة إلى ممارسات السوق ومتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ "الانخفاض في قيمة الموجودات". • أجرينا تحليلات الحساسية لتحديد التغيرات في الافتراضات الرئيسية، وهي معدلات النمو النهائية ومعدلات الخصم التي قد تؤدي إلى انخفاض في القيمة. وأخذنا بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه التغييرات محتملة بشكل معقول. • كما قيّمنا مدى كفاية الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في الإيضاح رقم ١٤ من البيانات المالية الموحدة، ولا سيما إفصاحات الحساسية فيما يتعلق بالتغيرات المحتملة المعقولة في الافتراضات التي قد تؤدي إلى انخفاض في القيمة.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. وتتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة (باستثناء البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقب الحسابات)، والذي تم تزويدنا به قبل تاريخ تقرير التدقيق هذا والتقرير السنوي الكامل والذي نتوقع أن يتوفر لدينا بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا عن البيانات المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليها.

تنحصر مسؤولياتنا فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع البيانات المالية الموحدة أو مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء عملية التدقيق، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك. هذا وليس لدينا ما نسجله في هذا الخصوص.

وفي حال استنتجنا وجود تحريف مادي عند اطلاعنا على التقرير السنوي الكامل، فإنه يتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك إلى المسؤولين عن الحوكمة.

مسؤوليات مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بالبيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإعداد والعرض العادل للبيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بصيغتها المعدلة الصادرة عن مصرف قطر المركزي ومتطلبات قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥، المعدل بموجب القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١ ولوائح مصرف قطر المركزي، وبالنسبة للرقابة الداخلية التي يراها مجلس الإدارة ضرورية لكي تتمكن من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من أي تحريف مادي، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

يُعتبر مجلس الإدارة، عند إعداد البيانات المالية الموحدة، مسؤول عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حسب مقتضى الحال، عن الأمور المرتبطة باستمرارية المنشأة وعن استخدام أساس الاستمرارية المحاسبي ما لم يكن في نيّة مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف أنشطتها أو لا يوجد أمامه بديل واقعي سوى القيام بذلك.

ويتولى المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من أي تحريف مادي، سواء كان ناشئاً عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. يمثل التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه لا يعد ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقا للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكشف دوما عن أي تحريف مادي في حال وجوده. تنشأ حالات التحريف من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر مادية إذا كان من المعقول توقع أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

وكجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف المادي للبيانات المالية الموحدة، الناشئة سواء من الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أي تحريف مادي ناشئ عن الاحتيال يعتبر أعلى من ذلك الذي ينشأ عن الأخطاء، نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات العلاقة بعملية التدقيق بغرض تصميم إجراءات التدقيق التي تعتبر مناسبة وفقا للظروف، وليس لغرض إبداء الرأي عن مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي أصدره مجلس الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة لأساس استمرارية المنشأة المحاسبي وما إذا كان هناك عدم تأكد مادي مرتبط بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية فيما يتعلق بقدرة المجموعة على مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة بناءً على أدلة التدقيق التي توصّلنا إليها. وفي حال استنتجنا وجود شكٍّ جوهري، فإننا مطالبون بتسليط الضوء في تقرير التدقيق على الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أمّا في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، فسنقوم بتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا تستند إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق الخاص بنا. ومع ذلك، فقد تتسبّب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقّف المجموعة عن مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة.

تقرير
مراقب الحسابات المستقل

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو أنشطة الأعمال داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن توجيه أعمال التدقيق الخاصة بالمجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونبقى وحدنا مسؤولين عن رأي التدقيق الذي توصلنا إليه.

نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق التدقيق وتوقيته المخطّط، ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي قصورٍ جوهريٍ في أنظمة الرقابة الداخلية، والذي نحدّده خلال أعمال التدقيق.

كما أننا نقدم للمسؤولين عن الحوكمة بياناً بأننا قد التزمنا بمتطلبات المعايير الأخلاقية المناسبة فيما يتعلق بالاستقلالية، وإبلاغهم بجميع العلاقات وغيرها من الأمور التي من المعقول الاعتقاد بأنها تؤثر على استقلاليتنا، وعند الاقتضاء، الإجراءات الوقائية فيما يتعلق بهذا الخصوص.

ومن بين الأمور التي أبلغناها للمسؤولين عن الحوكمة، نقوم بتحديد تلك الأمور الأكثر أهمية في أعمال التدقيق التي قمنا بها على البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تعد بالتالي أمور التدقيق الرئيسية. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقرير التدقيق الخاص بنا ما لم يحظر القانون أو التنظيمات الكشف العلني عنها، أو عندما نقرر، في حالات نادرة للغاية، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمرٍ ما في تقريرنا لأنه قد يكون من المعقول توقع أن تزيد الآثار العكسية عن المصلحة العامة من جراء الإبلاغ عن هذا الأمر.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

علاوة على ذلك، وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥، وصيغته المعدلة بموجب القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١، فإننا نؤكد على:

- أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي وجدناها ضروريةً لأغراض عملية التدقيق التي أجريناها.
- أن المجموعة تحتفظ بسجلات محاسبية سليمة وأن البيانات المالية الموحدة تتفق معها.
- أن المعلومات المالية المدرجة بتقرير مجلس الإدارة تتفق مع دفاتر وسجلات المجموعة.
- أنه لم يسترع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن البنك قد خالف أياً من الأحكام المعمول بها لقانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥، وصيغته المعدلة بموجب القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١، أو نظامه الأساسي بشكل قد يؤثر مادياً على نتائج تشغيله أو مركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

نيابة عن برايس ووترهاوس كوبرز – فرع قطر
سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم ١٢٠١٥٥

وليد تهتموني
سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٧٠
الدوحة، دولة قطر
٨ فبراير ٢٠٢٤

بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر

بآلاف الريالات القطرية

	الإيضاحات	٢٠٢٣	٢٠٢٢
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٨	٤,٩٩٣,٢٨٠	٥,٠٨٨,٢٠٠
مبالغ مستحقة من البنوك	٩	٥,٦٦٢,٥٥٤	٦,٢٩٩,٧٢٤
الموجودات التمويلية	١٠	١٠٨,٢٢٨,١٨١	١١٧,٨٥٩,٢٨١
استثمارات في أوراق مالية	١١	٣٨,٥٩٨,٩٧٣	٣١,٤٧٦,١٥٨
استثمارات في شركات زميلة	١٢	٣٤٨,٥٥٦	٣٤٥,٨٧٨
موجودات ثابتة	١٣	٩٦٨,٥٧١	٩١٥,٤١٤
موجودات غير ملموسة	١٤	١,٥٦٤,٧٧٤	١,٦٧٨,٥٩٢
موجودات أخرى	١٥	٣,٨٣٤,٦٤٦	٣,٨٦٩,٤١٦
إجمالي الموجودات		**١٦٤,١٩٩,٥٣٥**	**١٦٧,٥٣٣,٢١٣**
المطلوبات وشبه حقوق الملكية وحقوق الملكية			
المطلوبات			
مبالغ مستحقة للبنوك	١٦	٣٢,٢٠٤,٠٢٤	٢٩,٣١٦,٤٢٣
حسابات العملاء الجارية	١٧	٧,٩٢٤,٣٨٣	٨,٧٣٦,٨٢٧
تمويل الصكوك والديون	١٨	٥,٢٣٥,٩٣٧	٧,٦٨٢,١٧٦
تمويلات أخرى	١٩	٤,٥٨٥,٥١٣	٣,٨٤٣,٢٣٦
مطلوبات أخرى	٢٠	٤,٦٤٣,٧٣٩	٥,١١٧,٧٣٢
إجمالي المطلوبات		**٥٤,٥٩٣,٥٩٦**	**٥٤,٦٩٦,٣٩٤**
شبه حقوق الملكية			
حسابات الاستثمار التشاركية	٢١	٨٤,٧٩٩,٤٤٠	٨٨,٥٥٤,٨٧٩
حقوق الملكية			
رأس المال	٢٢	٩,٣٠٠,٠٠٠	٩,٣٠٠,٠٠٠
احتياطي قانوني	٢٢	٩,٦٤٤,١٦٦	٩,٦٤٤,١٦٦
احتياطي المخاطر	٢٢	٢,٦٦١,٦١٣	٢,٣٩٨,٥٤٣
احتياطي القيمة العادلة	٢٢	٤١,٤٣٩	٣٢,٨٤٤
احتياطي تحويل عملات أجنبية	٢٢	(١١٠,٩٠٧)	(١٤٨,٦٠٠)
الاحتياطيات الأخرى	٢٢	١٥٢,٦٣٢	١٤٠,٥١٢
أرباح مدورة		١,٨٨٠,٢٨١	١,٧١٦,٣٢١
إجمالي حقوق الملكية لحاملي حقوق الملكية بالبنك		**٢٣,٥٦٩,٢٢٤**	**٢٣,٠٨٣,٧٨٦**
الحصة غير المسيطرة (ايضاح ٢٣)	٢٣	٢٣٧,٢٧٥	١٩٨,١٥٤
أداة مالية مؤهلة كرأس مال إضافي (ايضاح ٢٣)	٢٤	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
إجمالي حقوق الملكية		**٢٤,٨٠٦,٤٩٩**	**٢٤,٢٨١,٩٤٠**
إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية وحقوق الملكية		**١٦٤,١٩٩,٥٣٥**	**١٦٧,٥٣٣,٢١٣**
موجودات خارج بيان المركز المالي خاضعة للإدارة		٥,٢٤٦,٥٣٧	٤,٨٤٦,١٧٥
مطلوبات محتملة وارتباطات	٣٣	٣١,٨٥٤,٠٦٧	٣٢,٩١١,٤٨٠

اعتمد مجلس الإدارة هذه البيانات المالية الموحدة بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠٢٤، ووقع عليها نيابة عن المجلس كل من:

محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

حمد بن فيصل بن ثاني آل ثاني
نائب رئيس مجلس الإدارة

فهد بن عبد الله آل خليفة
الرئيس التنفيذي للمجموعة

إن تقرير مراقب الحسابات المستقل مدرج بالصفحات من ٩٠ إلى ٩٤
تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٣ جزءًا من هذه البيانات المالية الموحدة ويجب قراءتها جنبًا إلى جنب معها.

بيان الدخل الموحد

كما في ٣١ ديسمبر

بآلاف الريالات القطرية

	الإيضاحات	٢٠٢٣	٢٠٢٢
إيرادات من أنشطة التمويل	٢٥	٧,١٨٤,٠٠٢	٥,٢٤٣,٨٦٢
إيرادات من أنشطة الاستثمار	٢٦	١,٧٠٥,٤٢٨	١,٢٥١,٢١٧
إجمالي الإيرادات من أنشطة التمويل والاستثمار		**٨,٨٨٩,٤٣٠**	٦,٤٩٥,٠٧٩
إيرادات رسوم وعمولات		٤٤٠,٤٠١	٤٣٥,٦٠٦
مصروفات رسوم وعمولات		(١٢١,٨٩٣)	(١٠٧,٦٠٦)
صافي إيرادات الرسوم والعمولات	٢٧	**٣١٨,٥٠٨**	٣٢٨,٠٠٠
أرباح صرف العملات الأجنبية (بالصافي)	٢٨	١٩٧,١١٤	٢٧٠,٨٩١
حصة من نتائج شركات زميلة	١٢	٥٠,٨٥٦	٢٧,٢٠١
ربح من البيع في شركة زميلة		١٦,٦١٨	-
إيرادات أخرى	٢٩	٨٦,٩٨٢	١٥,٣٥٢
إجمالي الإيرادات		**٩,٥٥٩,٥٠٨**	٧,١٣٦,٥٢٣
تكاليف الموظفين	٣٠	(٤٣٣,١٦١)	(٥٢١,٨٥١)
استهلاك وإطفاء	١٤,١٣	(١٧٤,٠٨١)	(١٨٦,٩٨٣)
مصروفات أخرى	٣١	(٢٦٧,٠٣٥)	(٤٤٧,٢٠٢)
مصروفات تمويلية		(٢,٢٧٣,٧١٤)	(١,٠٣٠,٨٦٢)
إجمالي المصروفات		**(٣,١٤٧,٩٩١)**	(٢,١٨٦,٨٩٨)
صافي مبالغ معكوسة / (خسائر الانخفاض في القيمة) من مبالغ مستحقة من البنوك		١٤,٠٥١	(١٣,٣٠٦)
صافي خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات التمويلية		(١,٢٧٠,١٨٦)	(١,٥٥٦,٤٥٥)
صافي مبالغ معكوسة / (خسائر الانخفاض في القيمة) من الاستثمارات		٢١,٠٦٢	(٥٣,٣٠٢)
صافي مبالغ معكوسة / (خسائر الانخفاض في القيمة) من التعرضات الأخرى الخاضعة لمخاطر الائتمان		٧٠,٤٤٢	(٨٦,٥٥٣)
الربح للسنة قبل صافي الربح العائد إلى			
شبه حقوق الملكية		**٥,٢٤٦,٨٨٦**	٣,٢٤٠,٠٠٩
ناقصاً: صافي الربح العائد إلى شبه حقوق الملكية		(٣,٧٣١,٩٢٣)	(١,٨٥٤,٥١٦)
الربح قبل الضريبة للسنة		**١,٥١٤,٩٦٣**	١,٣٨٥,٤٩٣
مصروف الضريبة	٣٢	(٣٤,٩٦٨)	(٢٢,٢٤٢)
صافي ربح السنة		**١,٤٧٩,٩٩٥**	١,٣٦٣,٢٥١
صافي ربح السنة العائد إلى:			
حاملي حقوق الملكية بالبنك		١,٤٥١,٧٢٢	١,٣٤٤,٣٤٣
الحصة غير المسيطرة		٢٨,٢٧٣	١٨,٩٠٨
		١,٤٧٩,٩٩٥	١,٣٦٣,٢٥١
الربحية الأساسية والمخففة للسهم الواحد (ريال قطري)	٣٦	**٠,١٥١**	٠,١٤٠

بيان الدخل الشامل الموحد

كما في 31 ديسمبر

بآلاف الريالات القطرية

	الإيضاحات	٢٠٢٣	٢٠٢٢
صافي ربح السنة		**١,٤٧٩,٩٩٥**	**١,٣٦٣,٢٥١**
بيان الدخل الشامل الآخر			
البنود التي قد لا تُصنّف لاحقاً في بيان الدخل الموحد			
التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		١٤,٠٧٦	(١,٩٤٦)
البنود التي يمكن تصنيفها لاحقاً في بيان الدخل الموحد			
فروق الصرف الناشئة عن تحويل العمليات الأجنبية		٤٨,٥٤١	(٨٢,٥٨٩)
فروق الصرف الناشئة عن تحويل العمليات الأجنبية:			
صافي التغير في القيمة العادلة		(٤,٥٥٤)	(٥٢٥)
صافي المبلغ المحول لبيان الدخل الموحد		٩٥١	-
صافي الحركة في تحوطات التدفقات النقدية -			
الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة	-	(٧٢٥)	
التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		(١,٧٥٨)	٦٤٨
حصة في احتياطي عائد إلى شبه حقوق الملكية	٢٢ (د)	(٣٩٩)	١٨٢
إجمالي الدخل الشامل الآخر للسنة		**٥٦,٨٥٧**	(٨٤,٩٥٥)
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**١,٥٣٦,٨٥٢**	١,٢٧٨,٢٩٦
العائد إلى:			
حاملي حقوق الملكية بالبنك		١,٤٩٧,٧٣١	١,٢٧٩,٧٩٠
الحصة غير المسيطرة		٣٩,١٢١	(١,٤٩٤)
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**١,٥٣٦,٨٥٢**	١,٢٧٨,٢٩٦

بيان الدخل الموحد والإسناد المتعلق بأشباه حقوق الملكية

كما في ٣١ ديسمبر

بآلاف الريالات القطرية

	الإيضاحات	٢٠٢٣	٢٠٢٢
صافي الربح للسنة قبل صافي الربح العائد إلى شبه حقوق الملكية بعد الضريبة		٥,٢١١,٩١٨	٣,٢١٧,٧٦٧
ناقصاً: دخل غير عائد إلى شبه حقوق الملكية		(١,٥٠٨,٩٤٥)	(٨٢٥,٧٩٦)
إضافة: مصروفات غير عائدة إلى شبه حقوق الملكية		١٥,٠٨٢	٣٠,٩٧٨
صافي الربح العائد إلى شبه حقوق الملكية قبل دخل المضارب في المصرف		٣,٧١٨,٠٥٥	٢,٤٢٢,٩٤٩
ناقصاً: حصة المضارب		(٣,٥٠٢,١٩٩)	(٢,٢٩١,٥٤٧)
إضافة: الدعم المقدم من المصرف		٣,٥١٦,٠٦٧	١,٧٢٣,١١٤
صافي الربح العائد إلى شبه حقوق الملكية		**٣,٧٣١,٩٢٣**	**١,٨٥٤,٥١٦**
بيان الدخل الشامل الآخر			
البنود التي يمكن تصنيفها لاحقاً في بيان الدخل الموحد			
حصة في احتياطي عائد إلى شبه حقوق الملكية			
إجمالي الدخل الشامل الآخر للسنة	٢٢ (د)	٣٩٩	(١٨٢)
إجمالي الدخل الشامل الآخر للسنة		**٣٩٩**	**(١٨٢)**
إجمالي الربح العائد إلى شبه حقوق الملكية		**٣,٧٣٢,٣٢٢**	**١,٨٥٤,٣٣٤**

إن تقرير مراقب الحسابات المستقل مدرج بالصفحات من ٩٠ إلى ٩٤

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٣ جزءًا من هذه البيانات المالية الموحدة ويجب قراءتها جنبًا إلى جنب معها.

	رأس المال	قروض ثانوية	صكوك الشريحة ١	احتياطي قانوني	احتياطيات أخرى	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي تحوط التدفقات النقدية	احتياطي تحويل العملات الأجنبية	احتياطي إعادة تقييم العقارات	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي عام	أرباح مدورة	المجموع
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣	**٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**	**٣٣٥,٧٦٣,٠٤٢**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**
صافي الربح للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣,٧٣١,٩٢٣	٣,٧٣١,٩٢٣
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٩٩	٣٩٩
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣,٧٣٢,٣٢٢	٣,٧٣٢,٣٢٢
إصدار صكوك الشريحة ١ خلال السنة	-	-	٩٩٥,٧٥١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٩٩٥,٧٥١
استرداد صكوك الشريحة ١ خلال السنة	-	-	(٣٣٥,٧٦٣,٠٤٢)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٣٣٥,٧٦٣,٠٤٢)
تكاليف إصدار صكوك الشريحة ١	-	-	(٢,٧٧٠,٣١٢)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٢,٧٧٠,٣١٢)
توزيعات صكوك الشريحة ١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(١٧٨,٣٠٤)	(١٧٨,٣٠٤)
توزيعات أرباح مدفوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(١٧٨,٣٠٤)	(١٧٨,٣٠٤)
تحويل إلى الاحتياطي القانوني	-	-	-	٥١٧	-	-	-	-	-	-	-	(٥١٧)	-
تحويل إلى الاحتياطي العام	-	-	-	-	٧٨٠,٧٠٠	-	-	-	-	-	-	(٧٨٠,٧٠٠)	-
تحويل إلى الاحتياطي القانوني	-	-	-	-	٧٨٠,٧٠٠	-	-	-	-	-	-	(٧٨٠,٧٠٠)	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**	**٣٣٥,٧٦٣,٠٤٢**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**	**١,٧٨٥,٤٠٧**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**	**٥,٢١١,٩١٨**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢	**٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**	**٣٣٥,٧٦٣,٠٤٢**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**
صافي الربح للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣,٢١٧,٧٦٧	٣,٢١٧,٧٦٧
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(١٨٢)	(١٨٢)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣,٢١٧,٥٨٥	٣,٢١٧,٥٨٥
إصدار صكوك الشريحة ١ خلال السنة	-	-	٣٣٥,٧٦٣,٠٤٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٣٥,٧٦٣,٠٤٢
تكاليف إصدار صكوك الشريحة ١	-	-	(٢,٧٧٠,٣١٢)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٢,٧٧٠,٣١٢)
توزيعات صكوك الشريحة ١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(١٧٨,٣٠٤)	(١٧٨,٣٠٤)
توزيعات أرباح مدفوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(١٧٨,٣٠٤)	(١٧٨,٣٠٤)
تحويل إلى الاحتياطي القانوني	-	-	-	٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨	-	-	-	-	-	-	-	(٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨)	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**	**٣٣٥,٧٦٣,٠٤٢**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**	**١,٧٨٥,٤٠٧**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**	**٣,٢١٧,٧٦٧**	**٤٣٧,٢٠٣,٣٤٨**

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر
بآلاف الريالات القطرية

	الإيضاحات	٢٠٢٣	٢٠٢٢
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
ربح قبل الضريبة للسنة		١,٥١٤,٩٦٣	١,٣٨٥,٤٩٣
تعديلات على:			
صافي خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات التمويلية		١,٢٧٠,١٨٦	١,٥٥٦,٤٥٥
صافي (مبالغ معكوسة) / خسائر الانخفاض في القيمة على الاستثمارات		(٢١,٠٦٢)	٥٣,٣٠٢
صافي (مبالغ معكوسة) / خسائر الانخفاض في القيمة من مبالغ مستحقة من البنوك		(١٤,٠٥١)	١٣,٣٠٦
صافي (مبالغ معكوسة) / خسائر الانخفاض في القيمة من التعرضات الأخرى الخاضعة لمخاطر الائتمان		(٧٠,٤٤٢)	٨٦,٥٥٣
ربح القيمة العادلة من استثمارات في أوراق مالية مسجلة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		٢٦	(٦٢)
صافي الربح غير المحقق من إعادة تقييم أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية		(٥٤,٩٩٣)	(٩١,٧٦٤)
استهلاك وإطفاء	١٤,١٣	١٧٤,٠٨١	١٨٦,٩٨٣
صافي إطفاء تكاليف المعاملات وتعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ على تمويل الصكوك والديون والتمويلات الأخرى		(٣٩,٩٠٠)	(٥٥,٩٨٠)
صافي الخسارة من بيع استثمارات من فئة الدين	٢٦	١٧,١٢٢	٣,٠٠٨
إيرادات توزيعات الأرباح	٢٦	(١٠,٨٠٩)	(٨,٩٦٩)
حصة من نتائج شركات زميلة	١٢	(٥٠,٨٥٦)	(٢٧,٢٠١)
ربح من بيع شركة زميلة		(١٦,٦١٨)	-
خسارة استبعاد موجودات ثابتة وإعادة تقييم موجودات حق الانتفاع		٥١٥	١٤,١٢٠
صافي إطفاء علاوة الإصدار والخصم على الاستثمارات في أوراق مالية		(٥٠,٦٤٣)	٧٩,١٢٩
مخصصات مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	٢٠(ب)	٩,٠٧٨	٩,٦٦٤
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		**٢,٦٥٦,٥٧١**	٣,٢٠٤,٠٣٧
تغير في حساب الاحتياطي لدى مصرف قطر المركزي		٢٧,٤٠٢	١٢,٤٣٢
تغير في مبالغ مستحقة من البنوك		٥١٧,٢٥٩	٥١,٦٨٧
تغير في الموجودات التمويلية		٨,٢٨٢,٥٣٩	٨٣٢,٤٧١
تغير في موجودات أخرى		(١٤٤,٥٨٠)	(١٧٧,١٢٧)
التغيير في الأرباح المستحقة من الاستثمارات في الأوراق المالية		(١٨,٤٣٥)	١,٥١٥
تغير في مبالغ مستحقة للبنوك		٢,٨٨٧,٦٠١	٦,٠٦٩,٨٤٦
تغيير في حسابات العملاء الجارية		(٨١٢,٤٤٤)	(٤٥٥,٨٠٧)
تغير في مطلوبات أخرى		(٣٤,٦٧١)	(١٢,٢٠٩)
تغير في الأرباح المستحقة الدفع من تمويل الصكوك والتمويلات الأخرى		٦,١٣٢	٢٦,٠٥٢
		١٣,٣٦٧,٣٧٤	٩,٥٥٢,٨٩٧
توزيعات أرباح مستلمة		١٠,٨٠٩	٨,٩٦٩
مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين	٢٠(ب)	(٤,١٦٤)	(٥٣,٤٧٢)
مساهمة للصندوق الاجتماعي والرياضي		(٣٥,٦٤٤)	(٤٢,٨١٣)
ضريبة مدفوعة		(٣١,٨٨٨)	(١٥,٧٠٣)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**١٣,٣٠٦,٤٨٧**	٩,٤٤٩,٨٧٨

	الإيضاحات	٢٠٢٣	٢٠٢٢
التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية			
شراء استثمارات في أوراق مالية		(١٤,٦٨٤,٤٨١)	(٣,٤١٣,١٥٦)
متحصلات من بيع / استرداد استثمارات في أوراق مالية		٧,٧٩٧,٨٤٨	٤,١٣٩,٣٧٦
متحصلات من بيع أصول شركة زميلة		٤٠,٦٢٢	-
شراء موجودات ثابتة		(٩٧,٣٦٨)	(٢٥٦,١٩٣)
توزيعات أرباح مستلمة من شركات زميلة	١٢	١١,٥٠٠	١٠,٧٠٠
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة الاستثمارية		**(٦,٩٣١,٨٧٩)**	٤٨٠,٧٢٧
التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية			
تغير في حسابات الاستثمار التشاركية		(٣,٧٥٥,٨٣٨)	(٩,٢٠٨,٥٦٩)
متحصلات من تمويل الصكوك والتمويلات الأخرى، صافية من تكلفة المعاملة		١,٩٨٨,٨٩٦	٨٣٥,٠٩٤
سداد أقساط تمويل الصكوك والتمويلات الأخرى		(٣,٦٥٦,٣٢٩)	(٢,٦٧٧,٨٣٧)
ربح مدفوع على أداة مالية مؤهلة كرأس مال إضافي		(٤٦,٠٠٠)	(٤٨,١٩٥)
صافي سداد مطلوبات الإجارة		(١٤,٧٠٥)	(٣٧,٠٤٠)
توزيعات أرباح مدفوعة		(١,١٢٤,٠٦٤)	(١,٦٢٧,٩٧٦)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		**(٦,٦٠٨,٠٤٠)**	(١٢,٧٦٤,٥٢٣)
صافي النقص في النقد وشبه النقد		(٢٣٣,٤٣٢)	(٢,٨٣٣,٩١٨)
النقد وشبه النقد في ١ يناير		٦,٢٢٩,٧٧٥	٩,١٤٠,٩٥٠
آثار التغير في أسعار الصرف على النقد وشبه النقد المحتفظ به		٣١,٩٥٢	(٧٧,٢٥٧)
النقد وشبه النقد في ٣١ ديسمبر	٣٧	**٦,٠٢٨,٢٩٥**	٦,٢٢٩,٧٧٥

إن تقرير مراقب الحسابات المستقل مدرج بالصفحات من ٩٠ إلى ٩٤
تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٣ جزءًا من هذه البيانات المالية الموحدة ويجب قراءتها جنبًا إلى جنب معها.

إن تقرير مراقب الحسابات المستقل مدرج بالصفحات من ٩٠ إلى ٩٤
تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٣ جزءًا من هذه البيانات المالية الموحدة ويجب قراءتها جنبًا إلى جنب معها.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الخاصة بالمساهمين الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	رأس المال	علاوة إصدار أسهم	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي تحويل عملات أجنبية	احتياطي قانوني	احتياطي عام	احتياطي مخاطر	احتياطي تحويلي	احتياطي استثماري	احتياطي آخر	أرباح مدورة	المجموع	حقوق غير المسيطرين	إجمالي حقوق الملكية
	ألف دولار قطري	ألف دولار قطري	ألف دولار قطري	ألف دولار قطري	ألف دولار قطري	ألف دولار قطري	ألف دولار قطري	ألف دولار قطري	ألف دولار قطري	ألف دولار قطري	ألف دولار قطري	ألف دولار قطري	ألف دولار قطري	ألف دولار قطري
الحركات خلال السنة														
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٣	٧٣٨٬٠٠٠	١٧٨٬٣٨٤	(٢٬٥٤٤)	(٢٬٥٤٤)	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٬٠٠٠٬٠٠٠	٢٬٠٠٠٬٠٠٠	٢٬٠٠٠٬٠٠٠
صافي الربح للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٥٨٬٥٤٨	١٥٨٬٥٤٨	٢٬٠٠٠٬٠٠٠	٢٬٠٠٠٬٠٠٠
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-	٢٬٠٠٠	٢٬٠٠٠	-	-	-	-	-	-	-	٢٬٠٠٠	٢٬٠٠٠٬٠٠٠	٢٬٠٠٠٬٠٠٠
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	٢٬٠٠٠	٢٬٠٠٠	-	-	-	-	-	-	١٥٨٬٥٤٨	١٥٨٬٥٤٨	٢٬٠٠٠٬٠٠٠	٢٬٠٠٠٬٠٠٠
توزيعات أرباح مدفوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(١٥٨٬٥٤٨)	(١٥٨٬٥٤٨)	(٢٬٠٠٠٬٠٠٠)	(٢٬٠٠٠٬٠٠٠)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٧٣٨٬٠٠٠	١٧٨٬٣٨٤	(٥٤٤)	(٥٤٤)	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	١٥٨٬٥٤٨	١٥٨٬٥٤٨	٢٬٠٠٠٬٠٠٠	٢٬٠٠٠٬٠٠٠
الحركات خلال السنة														
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٢	٧٣٨٬٠٠٠	١٧٨٬٣٨٤	(٢٬٥٤٤)	(٢٬٥٤٤)	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٬٠٠٠٬٠٠٠	٢٬٠٠٠٬٠٠٠	٢٬٠٠٠٬٠٠٠
صافي الربح للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٥٨٬٥٤٨	١٥٨٬٥٤٨	٢٬٠٠٠٬٠٠٠	٢٬٠٠٠٬٠٠٠
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-	٢٬٠٠٠	٢٬٠٠٠	-	-	-	-	-	-	-	٢٬٠٠٠	٢٬٠٠٠٬٠٠٠	٢٬٠٠٠٬٠٠٠
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	٢٬٠٠٠	٢٬٠٠٠	-	-	-	-	-	-	١٥٨٬٥٤٨	١٥٨٬٥٤٨	٢٬٠٠٠٬٠٠٠	٢٬٠٠٠٬٠٠٠
توزيعات أرباح مدفوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(١٥٨٬٥٤٨)	(١٥٨٬٥٤٨)	(٢٬٠٠٠٬٠٠٠)	(٢٬٠٠٠٬٠٠٠)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٧٣٨٬٠٠٠	١٧٨٬٣٨٤	(٥٤٤)	(٥٤٤)	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	١٥٨٬٥٤٨	١٥٨٬٥٤٨	٢٬٠٠٠٬٠٠٠	٢٬٠٠٠٬٠٠٠

بيان التغيرات في حقوق الملكية الخاصة بالمساهمين الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	رأس المال	علاوة إصدار أسهم	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي تحويل عملات أجنبية	احتياطي قانوني	احتياطي عام	احتياطي مخاطر	احتياطي تحويلي	احتياطي استثماري	احتياطي آخر	أرباح مدورة	المجموع	حقوق غير المسيطرين	إجمالي حقوق الملكية
	ألف دولار قطري	ألف دولار قطري	ألف دولار قطري	ألف دولار قطري	ألف دولار قطري	ألف دولار قطري	ألف دولار قطري	ألف دولار قطري	ألف دولار قطري	ألف دولار قطري	ألف دولار قطري	ألف دولار قطري	ألف دولار قطري	ألف دولار قطري
الحركات خلال السنة														
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٣	٧٣٨٬٠٠٠	١٧٨٬٣٨٤	(٢٬٥٤٤)	(٢٬٥٤٤)	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٬٠٠٠٬٠٠٠	٢٬٠٠٠٬٠٠٠	٢٬٠٠٠٬٠٠٠
صافي الربح للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٥٨٬٥٤٨	١٥٨٬٥٤٨	٢٬٠٠٠٬٠٠٠	٢٬٠٠٠٬٠٠٠
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-	٢٬٠٠٠	٢٬٠٠٠	-	-	-	-	-	-	-	٢٬٠٠٠	٢٬٠٠٠٬٠٠٠	٢٬٠٠٠٬٠٠٠
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	٢٬٠٠٠	٢٬٠٠٠	-	-	-	-	-	-	١٥٨٬٥٤٨	١٥٨٬٥٤٨	٢٬٠٠٠٬٠٠٠	٢٬٠٠٠٬٠٠٠
توزيعات أرباح مدفوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(١٥٨٬٥٤٨)	(١٥٨٬٥٤٨)	(٢٬٠٠٠٬٠٠٠)	(٢٬٠٠٠٬٠٠٠)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٧٣٨٬٠٠٠	١٧٨٬٣٨٤	(٥٤٤)	(٥٤٤)	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	١٥٨٬٥٤٨	١٥٨٬٥٤٨	٢٬٠٠٠٬٠٠٠	٢٬٠٠٠٬٠٠٠
الحركات خلال السنة														
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٢	٧٣٨٬٠٠٠	١٧٨٬٣٨٤	(٢٬٥٤٤)	(٢٬٥٤٤)	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٬٠٠٠٬٠٠٠	٢٬٠٠٠٬٠٠٠	٢٬٠٠٠٬٠٠٠
صافي الربح للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٥٨٬٥٤٨	١٥٨٬٥٤٨	٢٬٠٠٠٬٠٠٠	٢٬٠٠٠٬٠٠٠
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-	٢٬٠٠٠	٢٬٠٠٠	-	-	-	-	-	-	-	٢٬٠٠٠	٢٬٠٠٠٬٠٠٠	٢٬٠٠٠٬٠٠٠
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	٢٬٠٠٠	٢٬٠٠٠	-	-	-	-	-	-	١٥٨٬٥٤٨	١٥٨٬٥٤٨	٢٬٠٠٠٬٠٠٠	٢٬٠٠٠٬٠٠٠
توزيعات أرباح مدفوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(١٥٨٬٥٤٨)	(١٥٨٬٥٤٨)	(٢٬٠٠٠٬٠٠٠)	(٢٬٠٠٠٬٠٠٠)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٧٣٨٬٠٠٠	١٧٨٬٣٨٤	(٥٤٤)	(٥٤٤)	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	٢٠٠٬٠٠٠	١٥٨٬٥٤٨	١٥٨٬٥٤٨	٢٬٠٠٠٬٠٠٠	٢٬٠٠٠٬٠٠٠

إن تقرير مراقب الحسابات المستقل مدرج بالصفحات من ٩٠ إلى ٩٤

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٣ جزءًا من هذه البيانات المالية الموحدة ويجب قراءتها جنبًا إلى جنب معها.

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

١- الكيان الصادر عنه التقرير

مصرف الريان ش.م.ع.ق. ("المصرف" أو "البنك") هو منشأة مقرها في دولة قطر، وقد تم تأسيسها في ٤ يناير ٢٠٠٦ كشركة مساهمة عامة قطرية بموجب قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥، المعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١. رقم السجل التجاري للبنك هو ٣٢٠١٠. عنوان المكتب المسجل للبنك هو ص.ب ٢٨٨٨٨، لوسيل مارينا، قطر. تتألف البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ من البنك والشركات التابعة له (يشار إليهم مجتمعين باسم "المجموعة" وبشكل فردي باسم "شركات المجموعة"). تعمل المجموعة بشكل أساسي في الأعمال المصرفية الإسلامية وأنشطة التمويل والاستثمار، ولديها ١٦ فرعاً في قطر. الشركة الأم والطرف المسيطر النهائي للمجموعة هو مصرف الريان ش.م.ع.ق.

قامت إدارة المجموعة بتقييم قدرة المجموعة على مواصلة العمل كمنشأة مستمرة ولديها قناعة بأن المجموعة لديها من الموارد ما يمكنها من استمرار أعمالها في المستقبل المنظور. علاوة على ذلك، فإن الإدارة لم يصل إلى علمها أي حالات عدم تأكد مادي قد يثير الشك حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة. لذلك يستمر إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

قام البنك وبنك الخليج التجاري ش.م.ق.ع. ("الخليجي") في ٧ يناير ٢٠٢١ بإبرام اتفاقية اندماج تمت الموافقة عليها من قبل مجلس إدارة كلا البنكين، والتي تمت الموافقة عليها لاحقًا من قبل مساهمي كلا البنكين في جمعياتهم العمومية غير العادية التي عقدت في ٥ أكتوبر ٢٠٢١ و٦ أكتوبر ٢٠٢١. وافق مصرف قطر المركزي في ٢ نوفمبر ٢٠٢١ على اندماج البنك عن طريق الضم وفقًا للمادة ٢٧٨ من قانون الشركات التجارية رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ ("قانون الشركات التجارية") والمادة ١٦١ (٢) من القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٢ بإصدار قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية ("قانون مصرف قطر المركزي") واتفاقية الاندماج ("الاندماج").

تم الاندماج في صفقة مقايضة للأسهم من خلال إصدار ٠,٥ سهم جديد لمصرف الريان مقابل كل سهم واحد في الخليجي عند انتهاء ساعات العمل الرسمي في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢١ ("تاريخ السريان")، وبعد ذلك تم شطب أسهم الخليجي من بورصة قطر. وفي تاريخ السريان، تم حل الخليجي، واستمر المصرف، الذي أصبح الكيان القانوني المتبقي، في إجراء جميع العمليات وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية واستوعب أصول والتزامات الخليجي.

وتشتمل الشركات التابعة الرئيسية للمجموعة على:

اسم المنشأة	بلد التأسيس	رأس مال المنشأة	أنشطة المنشأة	نسبة الملكية الفعلية ٢٠٢٢	نسبة الملكية الفعلية ٢٠٢١
الريان للاستثمار ذ.م.م	قطر	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ USD	الخدمات المصرفية الاستثمارية	٪١٠٠	٪١٠٠
الريان (المملكة المتحدة) المحدودة ١	المملكة المتحدة	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ GBP	الأنشطة الاستثمارية	٪٧٥	٪٧٥
الريان وشركائه ذ.م.م ٧	قطر	١٠,٠٠٠,٠٠٠ QAR	الاستشارات العقارية	٪١٠٠	٪١٠٠
شركة لوسيل ووترفرونت للاستثمار.	جزر كايمان	١٠٠ USD	الأنشطة الاستثمارية	٪١٠٠	٪١٠٠
صكوك مصرف الريان المحدودة ٢	جزر كايمان	٢٥٠ USD	إصدار الصكوك	٪١٠٠	٪١٠٠
الخليجي فرنسا إس ايه ٣ و٥	France	١٠٤,٠٠٠,٠٠٠ EUR	الخدمات المصرفية	٪١٠٠	٪١٠٠
إيه كيه سي بي فاينانس ليمتد ٣	جزر كايمان	١ USD	إصدار الديون	٪١٠٠	٪١٠٠
أي كي سي بي فالكون المحدودة ٣ و٦	جزر كايمان	١ USD	إصدار الديون	-	٪١٠٠
إيه كيه سي بي ماركتس ليمتد ٣	جزر كايمان	١ USD	أدوات إدارة المخاطر المتوافقة خارج السوق الرسمية مع الشريعة الإسلامية	٪١٠٠	٪١٠٠
لوسيل المحدودة	جزر كايمان	١ USD	الأنشطة التمويلية والاستثمارية	٪١٠٠	٪١٠٠
مصرف الريان للتمويل ذ.م.م ٤	قطر	١,٠٠٠ QAR	إصدار الصكوك	٪١٠٠	٪١٠٠

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة

١- الكيان الصادر عنه التقرير (تتمة)

١- تمتلك شركة الريان (المملكة المتحدة) المحدودة ٩٨,٣٤٪ من شركتها التابعة، بنك الريان بي إل سي (المعروف سابقًا باسم البنك الإسلامي البريطاني بي إل سي). فعلياً، يمتلك البنك ٧٣,٧٦٪ من بنك الريان بي إل سي.

٢- أسّست شركة صكوك مصرف الريان المحدودة في جزر كايمان كشركة معفاة ذات مسؤولية محدودة لغرض إصدار الصكوك والأنشطة الأخرى لصالح البنك.

٣- الشركات التابعة للخليجي والتي أصبحت شركات تابعة للمجموعة عند اكتمال الاندماج بين البنك والخليجي في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢١.

٤ - أسّست شركة مصرف الريان للتمويل ذ.م.م لدى مركز قطر للمال كشركة ذات مسؤولية محدودة لغرض إصدار الصكوك والأنشطة الأخرى لصالح البنك.

٥- فيما يتعلق بالاندماج، يواصل بنك الخليجي فرنسا إس ايه العمل في وضعه الحالي كبنك تقليدي. كما في تاريخ التقرير، لا توجد خطط مُعدّة لتحويل محفظة الشركة التابعة إلى منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وبناءً عليه، فإن صافي الربح الذي تحققه الشركة التابعة غير مدرج في بيان الدخل الموحد، ويتم عرض موجودات ومطلوبات الشركة التابعة ضمن الموجودات والمطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي الموحد.

٦- تم حل شركة أي كي سي بي فالكون المحدودة اعتباراً من ١٧ أبريل ٢٠٢٣، وفقا لشهادة حل المنشأة التي حصلت عليها الشركة.

٧- في اجتماع عقد في ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٣، قرر مجلس إدارة الشركة تصفية الشركة. تخضع التصفية لموافقة مصرف قطر المركزي ووزارة التجارة والصناعة اعتباراً من تاريخ التقرير.

ليس لدى المجموعة أي شركات تابعة لها حصص مادية غير مسيطرة.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وفقاً لقرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠٢٤.

٢ - أساس الإعداد

(أ) بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقًا لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بصيغتها المعدلة الصادرة عن مصرف قطر المركزي.

بالنسبة للأمور التي لا تغطيها معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أو التوجيهات ذات العلاقة، تطبق المجموعة المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة.

يعدل تعميم مصرف قطر المركزي رقم ٢٠٢٠/١٣ المؤرخ ٢٩ أبريل ٢٠٢٠ متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم ٣٣ "الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة" ومعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ "الانخفاض في القيمة وخسائر الائتمان والارتباطات المثقلة بالالتزامات" ويتطلب من البنوك الإسلامية اتباع مبادئ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية" فيما يتعلق بالاستثمارات من نوع حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. قام البنك بتطبيق التعميم اعتبارًا من تاريخ السريان واعتمد البنك التغييرات في السياسات المحاسبية بأثر مستقبلي.

(ب) أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء القياس بالقيمة العادلة للاستثمارات المالية المصنفة باعتبارها "استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر"، "استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" وأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية..

(ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض البيانات المالية الموحدة بالريال القطري، وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للبنك، وتم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف ريال قطري ما لم يذكر خلاف ذلك. تحدد كل منشأة في المجموعة عملتها الرئيسية ويتم قياس البنود المدرجة في البيانات المالية لكل منشأة باستخدام تلك العملة الوظيفية.

(د) استخدام التقديرات والأحكام

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة وفقًا لمعايير المحاسبة المالية أن تقوم الإدارة بإصدار أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المسجلة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. وقد تختلف النتائج الفعليّة عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات ذات الصلة بصورة مستمرة. يتم الاعتراف بأي تعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها التعديل أو في أي فترات مستقبلية تتأثر بتلك التعديلات.

تم الافصاح عن المعلومات حول المجالات الهامة التي تتضمن افتراضات وأحكام جوهرية في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها الأثر الأهم على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة وذلك في الإيضاح ٥.

(هـ) عرض البيانات المالية الموحدة

تعرض المجموعة بيان مركزها المالي الموحد من أجل السيولة بناءً على نيّة المجموعة وقدرتها المتوقّعة على استرداد/تسوية غالبية الموجودات/المطلوبات الخاصة ببند البيان المالي المقابل. يتم عرض التحليل المتعلق بالاسترداد أو التسوية خلال ١٢ شهرًا بعد تاريخ التقرير (المتداول) وأكثر من ١٢ شهرًا بعد تاريخ التقرير (غير المتداول) في الايضاحين رقم ٤-٤-٢ و٣٥.

٣- السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه بشكل ثابت على مدار الفترات المعروضة، ما لم ينص على خلاف ذلك، في هذه البيانات المالية الموحدة وطبّقتها شركات المجموعة بشكل ثابت.

(أ) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة

(١) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة سارية المفعول اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٣

معيار المحاسبة المالي رقم ٣٩ - التقارير المالية للزكاة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم ٣٩ في سنة ٢٠٢١. يحسن هذا المعيار ويحل محل معيار المحاسبة المالي رقم ٩ "الزكاة" الصادر سابقًا. يهدف هذا المعيار إلى تحديد المعالجة المحاسبية للزكاة في دفاتر المؤسسة المالية الإسلامية، بما في ذلك العرض والإفصاح في البيانات المالية.

يعتبر هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣ مع السماح بالتطبيق المبكر. إن تطبيق هذا المعيار لم ينتج عنه تغييرات في صافي الربح أو حقوق الملكية المبلغ عنه سابقًا للمجموعة.

معيار المحاسبة المالي رقم ٤١ - التقارير المالية المرحلية

يحدد هذا المعيار مبادئ إعداد المعلومات المالية المرحلية المختصرة ومتطلبات العرض والإفصاح ذات علاقة، مع التركيز على الحد الأدنى من الإفصاحات الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية بما يتماشى مع معايير المحاسبة المالية المختلفة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. يوفر هذا المعيار أيضًا خيارًا للمؤسسة لإعداد مجموعة كاملة من البيانات المالية في تواريخ التقارير المرحلية بما يتماشى مع معايير المحاسبة المالية المعنية.

يعتبر هذا المعيار ساري المفعول في البيانات المالية للفترة التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣.

طبّقت المجموعة هذا المعيار كأساس لإعداد بياناتها المالية المرحلية المختصرة الموحدة لسنة ٢٠٢٣. لم يكن لتطبيق هذا المعيار أي تأثير جوهري على البيانات المالية المرحلية المختصرة الموحدة للمجموعة لتلك الفترات.

معيار المحاسبة المالي رقم ٤٤ - تحديد السيطرة على الموجودات والأعمال

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعيار المحاسبي المالي رقم ٤٤ في سنة ٢٠٢٣. يصف هذا المعيار معايير السيطرة على الموجودات، أي وجود مخاطر ومكافآت تتعلق بملكية الموجودات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالموجودات الأساسية للأدوات مثل الصكوك والترتيبات التشاركية مثل المضاربة والمشاركة والوكالة. علاوة على ذلك، يتناول المعيار الظروف التي تحدث عند فقدان السيطرة. يحدد هذا المعيار أيضاً مبادئ تقييم الحاجة إلى توحيد البيانات المالية في حالة سيطرة المؤسسة على نشاط تجاري، وذلك في شكل كيان قانوني مستقل. يدخل المعيار حيز التنفيذ وقتَ الإصدار. وفقًا لما سُجّل سابقاً، لم ينتج عن تطبيق هذا المعيار أي تغييرات في صافي ربح أو حقوق ملكية المجموعة.

(٢) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة، ولكنها ليست سارية المفعول بعد

معيار المحاسبة المالي رقم ١ - العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية (معدل ٢٠٢١)

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم ١ (المعدل) في سنة ٢٠٢١. يصف معيار المحاسبة المالي رقم ١ المعدل "العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية" ويحسن العرض الإجمالي ومتطلبات الإفصاح المنصوص عليها بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية ويحل محل معيار المحاسبة المالي رقم ١ السابق. الهدف من هذا المعيار هو مواءمة المعالجات المحاسبية ومتطلبات إعداد التقارير للمؤسسات المالية الإسلامية إلى أقصى حد ممكن مع مبادئ المحاسبة المقبولة بشكل عام دون المساس بمتطلبات الشريعة الإسلامية وطبيعة المعاملات والمؤسسات المالية الإسلامية.

تتماشى مراجعة معيار المحاسبة المالي رقم ١ مع التعديلات التي أُدخِلَت على الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية.

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(أ) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة (تتمة)

(٢) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة، ولكنها ليست سارية المفعول بعد

معيار المحاسبة المالي رقم ١ - العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية (معدل ٢٠٢١)

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم ١ (المعدل) في سنة ٢٠٢١. يصف معيار المحاسبة المالي رقم ١ المعدل "العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية" ويحسن العرض الإجمالي ومتطلبات الإفصاح المنصوص عليها بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية ويحل محل معيار المحاسبة المالي رقم ١ السابق. الهدف من هذا المعيار هو مواءمة المعالجات المحاسبية ومتطلبات إعداد التقارير للمؤسسات المالية الإسلامية إلى أقصى حد ممكن مع مبادئ المحاسبة المقبولة بشكل عام دون المساس بمتطلبات الشريعة الإسلامية وطبيعة المعاملات والمؤسسات المالية الإسلامية.

تتماشى مراجعة معيار المحاسبة المالي رقم ١ مع التعديلات التي أُدخِلَت على الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية.

قرر مجلس المحاسبة التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تأجيل تاريخ نفاذ هذا المعيار من ١ يناير ٢٠٢٣ إلى ١ يناير ٢٠٢٤ مع تشجيع التطبيق المبكر.

طبّقت المجموعة المعيار مبكراً خلال السنة وطبقت التغييرات في بعض جوانب العرض وإفصاحات معينة في بياناتها المالية الموحدة للسنة. تنفذ المجموعة أي إرشادات أو تعديلات لاحقة على المعيار الذي قد تصدر عن مصرف قطر المركزي. لم يكن لتطبيق هذا المعيار أي تأثير جوهري على الاعتراف والقياس.

فيما يلي بعض التعديلات الجوهرية للمعيار:

أ) أصبح الإطار المفاهيمي المعدل الآن جزءًا لا يتجزأ من معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

ب) إن تعريف شبه حقوق الملكية مُقدَّمٌ كمفهوم أوسع يشمل "حسابات الاستثمار غير المقيدة" والمعاملات الأخرى في شكل هياكل مماثلة. وبالمثل، يُستخدم الآن المصطلح الأوسع "الموجودات خارج بيان المركز المالي الخاضعة للإدارة" بدلاً من "حسابات الاستثمار المقيدة".

ج) تم تعديل التعريفات وتحسينها.

د) تم تقديم مفهوم الدخل الشامل، مع خيار إعداد بيان واحد هو مزيج من بيان الدخل وبيان الدخل الشامل الآخر، أو إعداد البيانين بشكل منفصل. اختارت المجموعة إعداد البيانين بشكل منفصل.

هـ) يسمح للمؤسسات بخلاف المؤسسات المصرفية بتصنيف الموجودات والمطلوبات على أنها متداولة وغير متداولة.

و) تم نقل الإفصاح عن الزكاة والتبرعات الخيرية إلى إيضاحات البيانات المالية.

ز) تم إدخال تجاوز حقيقي وعادل.

ح) تم إدخال معالجة للتغيير في السياسات المحاسبية والتغيير في التقديرات وتصحيح الأخطاء.

ط) تم تحسين إفصاحات الأطراف ذات العلاقة والأحداث اللاحقة والاستمرارية.

ي) تحسين التقارير المتعلقة بالعملات الأجنبية وتقارير القطاعات.

ك) قُسِّمت متطلبات العرض والإفصاح إلى ثلاثة أجزاء. ينطبق الجزء الأول على جميع المؤسسات، فيما يختصُّ الجزء الثاني بالبنوك الإسلامية وما شابهها من المؤسسات المالية الإسلامية فقط، ويحدد الجزء الثالث الحالة الرسمية والتاريخ الفعلي والتعديلات على معايير المحاسبة المالية الأخرى التابعة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

لم تطبّق المجموعة بعد معايير المحاسبة المالية الجديدة والمعدلة التالية التي تم إصدارها، ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد. وتقيّم إدارة المجموعة حاليًا تقييم هذه المعايير للنظر في أي تأثير على فترات التقرير الحالية أو المستقبلية وعلى معاملاتها المستقبلية المتوقعة.

معيار المحاسبة المالي رقم ٤٠ - إعداد التقارير المالية لنوافذ التمويل الإسلامي

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم ٤٠ في سنة ٢٠٢١. إن الهدف من هذا المعيار المعدل هو وضع متطلبات إعداد التقارير المالية لنوافذ التمويل الإسلامي وتكون نافذة لجميع المؤسسات المالية التقليدية التي تقدم خدمات مالية إسلامية من خلال نافذة تمويل إسلامي. يحسن هذا المعيار ويحل محل معيار المحاسبة المالي رقم ١٨ "الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية". يسري هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤ مع السماح بالتطبيق المبكر الذي يخضع للتطبيق المتزامن لمعيار المحاسبة المالي رقم ١ (المعدل في ٢٠٢١).

معيار المحاسبة المالي رقم ٤٢ - العرض والإفصاحات في البيانات المالية لمؤسسات التكافل

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم ٤٢ في سنة ٢٠٢٢. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي رقم ١٢ السابق - "العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية لشركات التأمين الإسلامية". إن الهدف من هذا المعيار هو تحديد المتطلبات العامة لعرض البيانات المالية، والحد الأدنى من متطلبات محتويات البيانات المالية والإفصاح عنها والهيكل الموصى به للبيانات المالية التي تسهل العرض العادل بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية لمؤسسات التكافل. ويكون هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥ مع السماح بالتطبيق المبكر إذا طُبِّق جنباً إلى جنب مع معيار المحاسبة المالي رقم ٤٣ - "محاسبة التكافل: الاعتراف والقياس"، بشرط أن يكون معيار المحاسبة المالي رقم ١ (المعدل في ٢٠٢١) قد طُبِّق بالفعل أو يُطبّق بالتزامن.

معيار المحاسبة المالي رقم ٤٣ - محاسبة التكافل: الاعتراف والقياس

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم ٤٣ في سنة ٢٠٢٢. إن الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ الاعتراف وقياس ترتيبات التكافل والمعاملات الإضافية بهدف تمثيل المعلومات المتعلقة بهذه الترتيبات بأمانة لأصحاب المصالح المعنيين. يجب قراءة المعيار بالاقتران مع معيار المحاسبة المالي رقم ٤٢ - العرض والإفصاحات في البيانات المالية لمؤسسات التكافل. يسري هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥ مع السماح بالتطبيق المبكر إذا تم اعتماده جنبًا إلى جنب مع معيار المحاسبة المالي رقم ٤٢ - العرض والإفصاحات في البيانات المالية لمؤسسات التكافل.

معيار المحاسبة المالي رقم ٤٥ - شبه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم ٤٥ في سنة ٢٠٢٣. يصف هذا المعيار مبادئ التقارير المالية المتعلقة بأدوات الاستثمار التشاركية (بما في ذلك حسابات الاستثمار) التي تتحكم فيها مؤسسة مالية إسلامية بالموجودات الأساسية (بصفة شريك عامل في الغالب)، نيابة عن أصحاب المصلحة بخلاف حقوق ملكية المساهمين. عادة ما تكون هذه الأدوات (بما في ذلك، على وجه الخصوص، حسابات الاستثمار غير المقيدة) مؤهلة للمحاسبة في بيان المركز المالي وتُسجَّل كشبه حقوق ملكية. يوفر هذا المعيار أيضاً المعايير العامة للمحاسبة في بيان المركز المالي لأدوات الاستثمار التشاركية وشبه حقوق الملكية، بالإضافة إلى التجميع والاعتراف وإلغاء الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن شبه حقوق الملكية. كما يتناول المعيار التقرير المالي المتعلق بأدوات شبه حقوق الملكية الأخرى وبعض القضايا المحددة. يسري هذا المعيار على فترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦.

قُدِّم مفهوم شبه حقوق الملكية في معيار المحاسبة المالي رقم ١ - العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية (المعدل في ٢٠٢١) الذي طُبّقته المجموعة مبكراً. تعالج المجموعة متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم ٤٥ - شبه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار) في تاريخ سريان المعيار.

معيار المحاسبة المالي رقم ٤٦ - الموجودات خارج بيان المركز المالي الخاضعة للإدارة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم ٤٦ في سنة ٢٠٢٣. يصف هذا المعيار معايير توصيف الموجودات خارج بيان المركز المالي الخاضعة للإدارة، والمبادئ ذات الصلة للتقارير المالية بما يتماشى مع "الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية". يشمل المعيار جوانب الاعتراف وإلغاء الاعتراف والقياس والاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المتعلقة بالموجودات خارج بيان المركز المالي الخاضعة للإدارة، بالإضافة إلى بعض جوانب إعداد التقارير المالية المحددة مثل الانخفاض في القيمة والارتباطات المثقلة بالالتزامات المترتّبة على المؤسسة. يتضمن المعيار أيضاً متطلبات العرض والإفصاح، ولا سيّما مواءمتها مع متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم ١ المعدل "العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية" فيما يتعلق ببيان التغيرات في الموجودات خارج بيان المركز المالي الخاضعة للإدارة". يحل هذا المعيار، إلى جانب معيار المحاسبة المالي رقم ٤٥ "شبه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)"، محل معيار المحاسبة المالي رقم ٢٧ السابق "حسابات الاستثمار". يسري هذا المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦، ويُطبَّق بالمزامنة مع تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم ٤٥ - شبه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار).

معيار المحاسبة المالي رقم ٤٧ - تحويل الموجودات بين مجموعات الاستثمار

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم ٤٧ في سنة ٢٠٢٣. يصف هذا المعيار مبادئ التقارير المالية ومتطلبات الإفصاح المطبقة على جميع التحويلات بين مجموعات الاستثمار المتعلقة (وحيثما كانت هامة، بين الفئات الجوهرية) بحقوق ملكية المساهمين وشبه حقوق الملكية والموجودات خارج بيان المركز المالي الخاضعة لإدارة مؤسسة ما. ويتطلب ذلك تطبيق السياسات المحاسبية لهذه التحويلات بشكل متسق يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية ويصف متطلبات الإفصاح العامة في هذا الصدد. يسري هذا المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦ ويحل محل معيار المحاسبة المالي رقم ٢١ السابق - "الإفصاح عن تحويل الموجودات".

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الريالات القطرية

(ب) الانتقال إلى الأسعار المعروضة بين البنوك (إيبور)

إيبور - "تعديلات المرحلة ٢"، السارية اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٢ تتناول القضايا التي قد تؤثر على التقارير المالية نتيجة لإصلاح السعر المعياري بما في ذلك آثار التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية أو علاقات التحوط الناشئة عن استبدال السعر المعياري بسعر معياري بديل. توفر التعديلات إعفاءً عملياً من بعض المتطلبات المتعلقة بالتغيرات في أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية والمطلوبات المالية ومحاسبة التحوط.

تتطلب التعديلات من المنشأة مراعاة التغير في أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي أو الالتزام المالي المطلوب

نجحت المجموعة في تحويل المعاملات المشتقة وغير المشتقة مع معظم العملاء والبنوك لتعكس مؤشرات مرجعية جديدة قائمة على أسعار خالية من المخاطر والتي تحل محل سعر إيبور الحالي. نجحت المجموعة في تحديث نظام البنك لاستيعاب متطلبات الأسعار الخالية من المخاطر على مستوى جميع المنتجات.

(ج) الإصلاح الضريبي الدولي – قواعد الركيزة الثانية النموذجية – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ١٢

تلتزم السلطة القضائية للبنك الأم ("دولة قطر") باعتماد وتنفيذ قواعد الركيزة الثانية لتآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح (BEPS) لمكافحة تآكل القاعدة العالمية ("GloBE"). تتضمن هذه القواعد آليات مختلفة لضمان قيام الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات بدفع ضريبة لا تقل عن ١٥٪ على الأرباح الزائدة في كل ولاية قضائية تعمل فيها. ومن الجدير بالذكر أن عمليات البنك الأم في قطر معفاة حاليًا من ضريبة الدخل، والتي قد تتأثر بمجرد تنفيذ قواعد الركيزة الثانية.

وفي ٢ فبراير ٢٠٢٣، صدر القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٢٢، الذي يؤكد التزام دولة قطر بمكافحة التهرب الضريبي الدولي. كما نص التشريع على أن اللائحة التنفيذية، التي توضح بالتفصيل الأحكام الأساسية للوفاء بالتزامات الدولة، بما في ذلك الحد الأدنى لمعدل الضريبة الذي لا يقل عن ١٥٪، سيتم إصدارها في الوقت المناسب.

يجب على المجموعة تطبيق الاستثناء الإلزامي للاعتراف والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بموجودات والتزامات الضرائب المؤجلة الناشئة عن ضرائب دخل الركيزة الثانية.

(د) أساس التوحيد

(١) الشركات التابعة

تتضمن البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للبنك والمنشآت التي يسيطر عليها البنك (الشركات التابعة له) حتى ٣١ ديسمبر من كل سنة.

السيطرة على الأعمال التجارية

يسيطر البنك على عمل تجاري فقط في حال كان لدى البنك جميع ما يلي:

- يمتلك نفوذاً على العمل التجاري.
- معرض، أو لديه حقوق في العوائد المتغيرة نتيجة مشاركة المجموعة مع العمل التجاري.
- لديه القدرة على استخدام نفوذه على العمل التجاري للتأثير على عائداته.

هناك افتراض قابل للدحض بأن البنك لديه القدرة على ممارسة السلطة على (وأن يحكم) عملاً تجارياً ما عندما:

- يمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال شركاته التابعة أكثر من ٥٠٪ من حقوق التصويت (عندما تكون الأنشطة ذات الصلة موجهة بتصويت من صاحب أغلبية حقوق التصويت. أو عند تعيين أغلبية أعضاء الهيئة الإدارية التي تدير الأنشطة ذات الصلة بتصويت من صاحب أغلبية حقوق التصويت).
- لديه الحق في توجيه أنشطة العمل التجاري.

تعيد المجموعة تقييم ما إذا كانت تسيطر على العمل التجاري أم لا إذا كانت الحقائق والظروف تدل على وجود تغيرات في عنصر واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المذكورة أعلاه. عندما يكون للمجموعة نسبة أقل من أغلبية حقوق التصويت في الجهة المستثمر فيها، فإنها تأخذ بعين الاعتبار أن لديها نفوذ على الجهة المستثمر فيها في حال كانت حقوق التصويت كافية لإعطائها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للجهة المستثمر فيها من جانب واحد. تأخذ المجموعة في الحسبان جميع الحقائق والظروف ذات الصلة عند تقييم ما إذا كانت حقوق المجموعة في التصويت في عمل تجاري كافية لمنحها النفوذ، وتشمل:

- الاتفاق مع المساهمين الآخرين في العمل التجاري أو مع العمل التجاري نفسه.
- حقوق ناشئة من ترتيبات تعاقدية أخرى:
- حقوق التصويت للبنك (السلطة الفعلية). قد يكون لدى البنك سلطة فعلية (مما يؤدي إلى سيطرة فعلية، إذا تم استيفاء شرط العوائد المتغيرة أيضاً) على عمل تجاري يمنح البنك القدرة العملية على توجيه السياسات المالية والتشغيلية لهذه الأعمال من جانب واحد، بما في ذلك الحالات التي يكون فيها لدى البنك حقوق تصويت مهيمنة بشكل كبير. كما هو الحال عندما تكون هناك أنماط مساهمة موزعة على نطاق واسع، أو أنماط مساهمة مشتتة كبيرة أو حقوق تصويت جوهرية خاضعة للإدارة (من خلال الموجودات خارج بيان المركز المالي الخاضعة للإدارة).

- حقوق التصويت المحتملة للمجموعة أو أصحاب حقوق التصويت الآخرين أو أطراف أخرى.
- أو مزيج منهم.

يُصنَّف أي عنصر من عناصر الأعمال التجارية الممولة من خارج بيان المركز المالي الخاضعة للإدارة (بما في ذلك حسابات الاستثمار المقيدة) على أنه حصص غير مسيطرة.

توحيد البيانات المالية

يبدأ توحيد بيانات أي شركة تابعة عندما تتمكن المجموعة من السيطرة على الشركة التابعة وينتهي التوحيد عندما تفقد المجموعة تلك السيطرة. وعلى وجه التحديد، تُدرج نتائج الشركات التابعة التي تم الاستحواذ عليها أو استبعادها خلال السنة في بيان الدخل الموحد اعتباراً من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة حتى التاريخ الذي تتوقف فيه المجموعة عن السيطرة على الشركة التابعة.

وعند الضرورة، يتم إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة وذلك حتى تتماشى سياساتها المحاسبية مع سياسات المجموعة المحاسبية.

تُستبعد جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات داخل المجموعة والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات بين أعضاء المجموعة عند التوحيد.

تُحدَّد الحصص غير المسيطرة في الشركات التابعة بشكل منفصل عن حقوق ملكية المجموعة فيها. قد تُقاس حصص المساهمين غير المسيطرين التي تتمتع بحقوق ملكية حالية تخول حامليها الحصول على حصة نسبية من صافي الموجودات عند التصفية مبدئياً بالقيمة العادلة أو بنصيب الحصص غير المسيطرة النسبية في القيمة العادلة لصافي الموجودات القابلة للتحديد للشركة المستحوذ عليها. يتم اختيار القياس على أساس كل عملية استحواذ على حدة. تُقاس الحصص غير المسيطرة الأخرى مبدئياً بالقيمة العادلة. بعد الاستحواذ، تكون القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة هي مبلغ تلك الحصص في الاعتراف الأولي بالإضافة إلى نصيب الحصص غير المسيطرة في التغيرات اللاحقة في حقوق الملكية.

توحيد البيانات المالية (تتمة)

ينسب الربح أو الخسارة إلى حاملي حقوق الملكية للشركة الأم للمجموعة وإلى الحصص غير المسيطرة. ينسب ربح أو خسارة الشركات التابعة إلى حاملي حقوق الملكية للشركة الأم للمجموعة وإلى الحصص غير المسيطرة، حتى لو أدى ذلك إلى وجود عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة.

تُحتسب التغيرات في حصص المجموعة في الشركات التابعة والتي لا تؤدي إلى فقدان السيطرة كمعاملات حقوق ملكية. تخضع القيمة الدفترية لحصص المجموعة وللحصص غير المسيطرة للتعديل كي تعكس التغيرات في حصصها النسبية في الشركات التابعة. ويُعترف بأي فرق بين المبلغ الذي يتم به تعديل الحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمقابل المدفوع أو المستلم في حقوق الملكية مباشرة وينسب إلى حاملي حقوق الملكية في الشركة الأم للمجموعة.

عندما تفقد المجموعة السيطرة على شركة تابعة، يُحتسب الربح أو الخسارة من الاستبعاد المعترف بها في الربح أو الخسارة على أنهم الفرق بين (١) مجموع القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة العادلة لأي حصة محتفظ بها و(٢) القيمة الدفترية السابقة للموجودات (بما في ذلك الشهرة)، ناقصاً مطلوبات الشركة التابعة وأي حصص غير مسيطرة. تعتبر القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به في الشركة التابعة السابقة في تاريخ فقدان السيطرة هي القيمة العادلة في الاعتراف الأولي للمحاسبة اللاحقة عند الاقتضاء، أو تكلفة الاعتراف الأولي لاستثمار في شركة زميلة أو ترتيب مشترك.

بالنسبة للشركات التابعة التي لا تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، يتم استبعاد صافي أرباحها من قائمة الدخل الموحدة، ويتم الإفصاح عن موجوداتها ومطلوباتها بشكل منفصل ضمن "موجودات أخرى" و"مطلوبات أخرى" في قائمة المركز المالي الموحدة.

(٢) اندماج الأعمال

تُحتسب عمليات الاستحواذ على الأعمال التجارية باستخدام طريقة الاستحواذ. يُقاس المقابل المحول في اندماج الأعمال بالقيمة العادلة والذي يُحتسب كمجموع القيم العادلة لتاريخ الاستحواذ للموجودات التي حوّلتها المجموعة والمطلوبات التي تكبدتها إلى المالكين السابقين للشركة المستحوذ عليها وحصة حقوق الملكية الصادرة عن المجموعة مقابل السيطرة على الشركة المستحوذ عليها. يُعترف بالتكاليف المتعلقة بالاستحواذ في الربح أو الخسارة عند تكبدها.

يُعترف بالموجودات القابلة للتحديد المستحوذ عليها والمطلوبات المفترضة بقيمتها العادلة في تاريخ الاستحواذ، باستثناء:

- موجودات أو مطلوبات الضريبة المؤجلة والموجودات أو المطلوبات المتعلقة بترتيبات منافع الموظفين.
- المطلوبات أو أدوات حقوق الملكية المتعلقة بترتيبات الدفع على أساس الأسهم للشركة المستحوذ عليها أو ترتيبات الدفع على أساس الأسهم للمجموعة التي أُبرمت لتحل محل ترتيبات الدفع على أساس الأسهم للشركة المستحوذ عليها.
- الموجودات (أو مجموعات الاستبعاد) المصنفة كمحتفظ بها للبيع.

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة

تُقاس الشهرة كزيادة في مبلغ المقابل المحول ومبلغ أي حصص غير مسيطرة في الشركة المستحوذ عليها والقيمة العادلة لحصة حقوق الملكية المحتفظ بها سابقاً للمستحوذ في الشركة المستحوذ عليها (إن وجدت) على صافي مبالغ تاريخ الاستحواذ للموجودات القابلة للتحديد المستحوذ عليها والمطلوبات المفترضة. إذا تجاوز صافي المبالغ الواقعة في تاريخ الاستحواذ للموجودات القابلة للتحديد المستحوذ عليها والمطلوبات المفترضة، بعد إعادة التقييم، مبلغ المقابل المحول ومبلغ أي حصص غير مسيطرة في الشركة المستحوذ عليها والقيمة العادلة للحصة المحتفَظ بها سابقاً للمستحوذ في الشركة المستحوذ عليها (إن وجدت)، يُعترف بالزيادة فوراً في بيان الدخل الموحد كربح ناتج عن صفقة شراء.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(د) أساس التوحيد

(٢) اندماج الأعمال

عندما يتضمن المقابل الذي حولته المجموعة في اندماج الأعمال ترتيبَ مقابلٍ محتمل، يُقاس المقابل المحتمل بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ ويُدرج كجزء من المقابل المحول في اندماج الأعمال. تُعدل التغيرات في القيمة العادلة للمقابل المحتمل المؤهل كتعديلات فترة القياس بأثر رجعي، مع التعديلات المتعلّقة مقابل الشهرة. إن تعديلات فترة القياس هي تلك التي تنشأ من المعلومات الإضافية التي تم الحصول عليها خلال "فترة القياس" (والتي لا يمكن أن تتجاوز سنة واحدة من تاريخ الاستحواذ) حول الحقائق والظروف التي كانت موجودة في تاريخ الاستحواذ.

تعتمد المحاسبة اللاحقة للتغيرات في القيمة العادلة للمقابل المحتمل غير المؤهل كتعديلات لفترة القياس على كيفية تصنيف المقابل المحتمل. لا يُعاد قياس المقابل المحتمل المصنف كحقوق ملكية في تواريخ التقارير اللاحقة وتُحتسب تسويته اللاحقة ضمن حقوق الملكية. يُعاد قياس المقابل المحتمل الآخر بالقيمة العادلة في تواريخ التقارير اللاحقة مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل الموحد.

عندما يتم تحقيق اندماج الأعمال على مراحل، يُعاد قياس الحصص المجموعة المُحتَفَظ بها سابقاً (بما في ذلك العمليات المشتركة) في الشركة المستحوذ عليها وفقاً لقيمتها العادلة في تاريخ الاستحواذ ويُعترف بالربح أو الخسارة الناتجة، إن وجدت، في بيان الدخل الموحد.

إذا كانت المحاسبة الأولية لاندماج الأعمال غير مكتملة بحلول نهاية فترة التقرير التي يحدث فيها الاندماج، تُدرجُ المجموعة مبالغ مؤقتة للبنود التي تكون المحاسبة عنها غير مكتملة. تُعدَّل هذه المبالغ المؤقتة خلال فترة القياس (انظر أعلاه)، أو يُعترف بالموجودات أو المطلوبات الإضافية، لتعكس المعلومات الجديدة التي تم الحصول عليها حول الحقائق والظروف التي كانت موجودة في تاريخ الاستحواذ والتي، إذا كانت معروفة، كانت ستؤثر على المبالغ المعترف بها في ذلك التاريخ.

تُحتسب التكاليف المتعلقة بالاستحواذ، بخلاف تلك المرتبطة بإصدار أوراق الدين أو حقوق الملكية المالية، التي تتكبدها المجموعة فيما يتعلق باندماج الأعمال كمصروفات عند تكبدها.

بالنسبة لعمليات الاستحواذ التي لا تستوفِ تعريف الأعمال التجارية، تُخصِّص المجموعة التكلفة بين الموجودات والمطلوبات الفردية القابلة للتحديد. تُحدَّد تكلفة الموجودات والمطلوبات المستحوذ عليها من خلال: (أ) محاسبة الموجودات والمطلوبات المالية بقيمها العادلة في تاريخ الاستحواذ. (ب) تخصيص الرصيد المتبقي من تكلفة شراء الموجودات والمطلوبات إلى الموجودات والمطلوبات الفردية، بخلاف الأدوات المالية، بناءً على قيمها العادلة النسبية في تاريخ الاستحواذ.

(٣) الشهرة

يُعترف بالشهرة مبدئياً وتُقاس كما هو موضح أعلاه.

لا يتم إطفاء الشهرة، ولكن تخضع للمراجعة بُغيةَ تحري الانخفاض في قيمتها سنوياً على الأقل. لغرض اختبار الانخفاض في القيمة، تُوزَّع الشهرة على كل وحدة من وحدات تكوين النقد للمجموعة (أو مجموعات وحدات تكوين النقد) التي من المتوقع أن تستفيد من أوجه التآزر في الاندماج. يجري اختبار سنويّ أو أكثر لوحدات تكوين النقد التي خُصِّصت الشهرة لها بقصد تحري الانخفاض في القيمة عندما يكون هناك مؤشر على احتمال وجود انخفاض في قيمة الوحدة. إذا كان المبلغ القابل للاسترداد لوحدة تكوين النقد أقل من القيمة الدفترية للوحدة، تُخصَّص خسارة الانخفاض في القيمة أولاً لتقليل القيمة الدفترية لأي شهرة مخصصة للوحدة ثم إلى الموجودات الأخرى للوحدة بالتناسب على أساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة. لا تُعكس خسارة الانخفاض في القيمة المعترف بها للشهرة في فترة لاحقة.

عند استبعاد وحدة تكوين النقد، يُدرج المبلغ العائد للشهرة في تحديد الربح أو الخسارة عند الاستبعاد.

(٤) حصص غير مسيطرة

تُسجل الحصص في حقوق ملكية الشركات التابعة غير العائدة إلى الشركة الأم في بيان المركز المالي الموحد ضمن حقوق المساهمين. وتُسجل الأرباح أو الخسائر العائدة إلى الحصص غير المسيطرة في بيان الدخل الموحد كدخل عائد إلى حصص غير مسيطرة. تُوزَّع الخسائر المطبقة على الحصص غير المسيطرة في شركة تابعة على الحصص غير المسيطرة، حتى لو أدّى ذلك إلى وجود عجزٍ في رصيد الحصص غير المسيطرة.

التغيرات في حصص الملكية

تعامل المجموعة المعاملات مع الحصص غير المسيطرة التي لا تؤدي إلى فقدان السيطرة كمعاملات مع حاملي حقوق ملكية المجموعة. بالنسبة للمشتريات من الحصص غير المسيطرة، يُسجَّل الفرق بين أي مقابل مدفوع والحصة ذات الصلة المستحوذ عليها من القيمة الدفترية لصافي موجودات الشركة التابعة في حقوق الملكية. وتُسجَّل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد الحصص غير المسيطرة في حقوق الملكية.

عندما تتوقف المجموعة عن السيطرة أو التأثير الجوهري، يُعاد قياس أي حصة محتفظ بها في المنشأة بقيمتها العادلة، مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة الدفترية في بيان الدخل الموحد. القيمة العادلة هي القيمة الدفترية الأولية لأغراض المحاسبة اللاحقة للحصص المحتفظ بها كشركة زميلة أو ترتيب مشترك أو أصل مالي. بالإضافة إلى ذلك، يتم المحاسبة عن أي مبالغ تم الاعتراف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بتلك المنشأة كما لو أن المجموعة قد قامت بالاستبعاد مباشرة من الموجودات أو الالتزامات ذات الصلة. وقد يعني هذا أن المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر يُعاد تصنيفها إلى بيان الدخل الموحد.

إذا انخفضت حصة الملكية في أي شركة زميلة مع الاحتفاظ بتأثير جوهري عليها، يُعاد تصنيف حصة تناسبية فقط للمبالغ التي أعتُرِف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل الموحد حسب الاقتضاء.

(٥) الشركات الزميلة (الجهات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية)

إن الشركة الزميلة هي منشأة يكون للمجموعة تأثير جوهريٌ عليها. ويعرف التأثير الجوهري بأنه القدرة على المشاركة في قرارات السياسات المالية والتشغيلية للجهة المستثمر فيها، لكن دون سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات.

تُدرج نتائج الشركات الزميلة في هذه البيانات المالية باستخدام طريقة حقوق الملكية في المحاسبة. بموجب طريقة حقوق الملكية، يُعترف بالاستثمار في الشركة الزميلة مبدئياً في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة ويتم تعديله بعد ذلك للاعتراف بحصة المجموعة في الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة. عندما يتجاوز نصيب المجموعة من الخسائر في الشركة الزميلة حصة المجموعة في الشركة الزميلة (والتي تشمل أي حصص طويلة الأجل تشكل، من حيث الجوهر، جزءاً من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة)، تتوقف المجموعة عن الاعتراف بحصتها من الخسائر الإضافية. يُعترف بالخسائر الإضافية فقط إلى الحد الذي تكون فيه المجموعة قد تكبدت التزامات قانونية أو ضمنية أو سددت مبالغ نيابة عن الشركة الزميلة.

تُحتسب الاستثمارات في الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية اعتباراً من التاريخ الذي تصبح فيه الشركة المستثمر فيها شركة زميلة. عند الاستحواذ على استثمار في شركة زميلة، يُعترف بأي زيادة في تكلفة الاستثمار عن حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات الشركة المستثمر فيها القابلة للتحديد كشهرة، والتي تُدرج ضمن القيمة الدفترية للاستثمار. يُعترف بأي زيادة في حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد عن تكلفة الاستثمار، بعد إعادة التقييم، مباشرةً ضمن الربح أو الخسارة في الفترة التي يتم فيها الاستحواذ على الاستثمار.

تُطبَّق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ لتحديد ما إذا كان من الضروري الاعتراف بأي خسارة انخفاض في القيمة فيما يتعلق باستثمار المجموعة في شركة زميلة. عند الضرورة، تُختبر القيمة الدفترية للاستثمار بالكامل (بما في ذلك الشهرة) لتحري الانخفاض في القيمة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ كأصل واحد من خلال مقارنة قيمته القابلة للاسترداد (القيمة الاستخدامية أو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف الاستبعاد، أيهما أعلى) مع قيمته الدفترية. لا تُخصَّص أي خسارة انخفاض في القيمة معترف بها لأي أصل، بما في ذلك الشهرة التي تشكل جزءاً من القيمة الدفترية للاستثمار. ويُعترف بأي عكس لخسارة الانخفاض في القيمة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ إلى الحد الذي يزيد فيه مبلغ الاستثمار القابل للاسترداد لاحقاً.

تتوقف المجموعة عن استخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي يتوقف فيه الاستثمار عن كونه شركة زميلة. عندما تحتفظ المجموعة بحصة في شركة زميلة سابقة وتكون هذه الحصة أصلاً مالياً، تقيس المجموعة الحصة المُحتفَظ بها بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ وتُعتبر القيمة العادلة أنها قيمتها العادلة عند الاعتراف الأولي وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الريالات القطرية

٣٠. الفرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة في التاريخ الذي تم فيه إيقاف استخدام طريقة حقوق الملكية والقيمة العادلة لأي حصة محتفظ بها وأي متحصلات من استبعاد جزء من الحصة في الشركة الزميلة عند تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد الشركة الزميلة. بالإضافة إلى ذلك، تحاسب المجموعة عن جميع المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بتلك الشركة الزميلة على نفس الأساس الذي سيكون مطلوباً إذا استبعدت تلك الشركة الزميلة مباشرةً الموجودات أو المطلوبات ذات العلاقة. لذلك، إذا اعترفت تلك الشركة الزميلة سابقاً بربح أو خسارة في الدخل الشامل الآخر فسيُعاد تصنيفها الى ربح أو خسارة ناتجة من استبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات العلاقة، تعيد المجموعة تصنيف الربح أو الخسارة من حقوق الملكية الى بيان الأرباح أو الخسائر (كتعديلات إعادة تصنيف)، وذلك عندما تُستبعد الشركة الزميلة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(د) أساس التوحيد

(٥) الشركات الزميلة (الجهات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية) (تتمة)

عندما تخفِّض المجموعة حصتها في الملكية في شركة زميلة مع استمرار المجموعة في استخدام طريقة حقوق الملكية، تعيد المجموعة تصنيف نسبة الربح أو الخسارة التي تم الاعتراف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر المتعلق بهذا الانخفاض في حصة الملكية إلى الربح أو الخسارة إذا أُعيد تصنيف هذا الربح أو الخسارة إلى الربح أو الخسارة عند استبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات العلاقة.

تُستبعد الأرباح من المعاملات بين المجموعة وشركاتها الزميلة إلى حد مساهمة المجموعة في الشركات الزميلة. كما تُستبعد الخسارة الناتجة من التعاملات بين المجموعة وشركاته الزميلة، إلا اذا كانت تلك المعاملة تقدم دليلاً على الانخفاض في قيمة أصل محول. لإعداد هذه البيانات المالية الموحدة، تُستخدم سياسات محاسبية مشابهة للمعاملات المماثلة والأحداث الأخرى في نفس الظروف. يُعترف بالأرباح أو الخسائر المخففة في الشركات الزميلة في بيان الدخل الموحد.

تستند حصة المجموعة في نتائج الشركات الزميلة على البيانات المالية حتى تاريخ لا يسبق تاريخ بيان المركز المالي الموحد بأكثر من ثلاثة أشهر، وتم تعديلها لتتفق مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات الزميلة متى كان ذلك ضرورياً لضمان توافقها مع السياسات التي تتبعها المجموعة.

(٦) إدارة الأموال

تدير المجموعة الموجودات المحتفظ بها نيابة عن المستثمرين. تُستبعد هذه الموجودات والإيرادات الناشئة عنها من بيان المركز المالي الموحد وبيان الدخل الموحد، لأنها ليست موجودات أو إيرادات للمجموعة.

(أ) معاملات وأرصدة العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية أو تلك التي تتطلب سدادا بعملة أجنبية إلى العملة الوظيفية على أساس أسعار الصرف السائدة في تاريخ تنفيذ المعاملة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية في تاريخ التقرير إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية المقومة بالعملات الأجنبية والمقاسة بالقيمة العادلة وذلك إلى العملة الوظيفية بسعر الصرف السائد في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. كما يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية المقاسة بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية باستخدام سعر الصرف في تاريخ المعاملة.

يُعترف بفروقات صرف العملات الأجنبية الناتجة عن سداد المعاملات بالعملات الأجنبية والناشئة عن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار صرف نهاية الفترة في بيان الدخل الموحد.

(ب) العمليات الأجنبية

تُحوّل عملة كل من النتائج والمركز المالي لجميع منشآت المجموعة التي لها عملة وظيفية تختلف عن عملة العرض إلى عملة العرض على النحو التالي:

- يتم تحويل الموجودات والمطلوبات لكل بيان للمركز المالي بسعر الإقفال في تاريخ إعداد التقرير.
- تُحول الإيرادات والمصروفات لكل بيان دخل بسعر الصرف المتوسط (إلا إذا كان هذا المتوسط لا يمثل تقريباً معقولاً للأثر التراكمي لأسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات وعليه تُحول الإيرادات والمصروفات في تواريخ المعاملات).
- يُعترف بجميع فروقات أسعار الصرف الناتجة في الدخل الشامل الآخر.

تُسجّل فروقات أسعار الصرف الناتجة عن العملية المذكورة أعلاه في حقوق الملكية تحت بند "احتياطي تحويل العملات الأجنبية".

عند توحيد البيانات المالية، يُعترف بفروق الصرف الناشئة عن تحويل أي من صافي الاستثمارات في المنشآت الأجنبية، والتمويلات وغيرها من أدوات العملات المصنّفة باعتبارها تحوطات لتلك الاستثمارات، في الدخل الشامل الآخر. عند استبعاد عملية أجنبية، كليّاً أو جزئياً، فإن فروق الصرف تلك يعاد تصنيفها في بيان الدخل الموحد، كجزء من الربح أو الخسارة عند البيع.

يتم التعامل مع تعديلات الشهرة والقيمة العادلة الناشئة عن الاستحواذ على منشأة أجنبية باعتبارها موجودات ومطلوبات للمنشأة الأجنبية وتُحوَّل بسعر الإقفال الفوري.

عندما لا تكون تسوية بند نقدي مستحق القبض أو مستحق الدفع من عملية أجنبية غير مخطط لها ولا محتملة في المستقبل المنظور، فإن أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناشئة عن هذا البند النقدي تعتبر جزءاً من صافي الاستثمار في عملية أجنبية و يُعترف بها في الدخل الشامل الآخر، وتُعرض في احتياطي تحويل العملات الأجنبية في حقوق الملكية.

(و) الاستثمارات في الأوراق المالية

(أ) التصنيف

يتضمن معيار المحاسبة المالي رقم ٣٣ - "الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة" منهج تصنيف وقياس للاستثمارات في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة التي تعكس نموذج الأعمال الذي تدار فيه هذه الاستثمارات وخصائص التدفقات النقدية الأساسية.

تصنف المجموعة كل استثمار على النحو التالي:

(أ) أدوات من فئة حقوق الملكية.

(ب) أدوات من فئة الدين (بما في ذلك الأدوات النقدية وغير النقدية).

(ج) أدوات استثمارية أخرى.

إن الأدوات من فئة الدين هي نوع من أدوات الاستثمارات، حيث ينتج عن هيكل المعاملة إنشاء التزام نقدي أو غير نقدي. إن الأدوات من فئة حقوق الملكية هي الأدوات التي تثبت وجود حصة متبقية في موجودات منشأة ما بعد خصم جميع مطلوباتها وأرصدة شبه حقوق الملكية، بما في ذلك أدوات حقوق الملكية العادية وأدوات الاستثمار المهيكلة الأخرى التي تُصنّف كأدوات حقوق ملكية، في حين أن أدوات الاستثمار الأخرى هي أدوات استثمار لا تتوافق مع تعريف الأدوات من فئة الدين أو من فئة حقوق الملكية.

ما لم يتم ممارسة خيارات الاعتراف الأولي غير القابلة للإلغاء المنصوص عليها في المعيار، تُصنّف المؤسسة الاستثمارات كما ستُقاسُ لاحقاً بواسطة إما (١) التكلفة المطفأة أو (٢) القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو (٣) القيمة العادلة من خلال بيان الدخل، على أساس:

(أ) نموذج أعمال المجموعة لإدارة الاستثمارات.

(ب) خصائص التدفقات النقدية المتوقعة للاستثمار بما يتماشى مع طبيعة عقود التمويل الإسلامي الأساسية.

التصنيف

تُصنّف الاستثمارات بناءً على تقييم المجموعة لنموذج الأعمال الذي تُدار الاستثمارات من خلاله، وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للاستثمار تمثل إما أداة من فئة الدين أو أداة استثمار أخرى ذات عائد فعال يمكن تحديده بشكل معقول.

تُصنّف الاستثمارات في الأدوات من فئة الدين في الفئات التالية: ١) بالتكلفة المطفأة، أو ٢) بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

التكلفة المطفأة

يُقاس الاستثمار بالتكلفة المطفأة في حال توافر كلا الشرطين التاليين:

(أ) أن يُحتفظ بالاستثمار ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بمثل هذه الاستثمارات من أجل تحصيل التدفقات النقدية المتوقعة حتى تاريخ استحقاق الأداة.

(ب) ان يمثل الاستثمار إما أداة من فئة الدين أو أداة استثمار أخرى ذات عائد فعال يمكن تحديده بشكل معقول.

القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يُقاس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في حال توافر كلا الشرطين التاليين:

(أ) أن يُحتفظ بالاستثمار ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية المتوقعة وبيع الاستثمارات.

(ب) أن يمثل الاستثمار أداة دين غير نقدية أو أداة استثمار أخرى لها عائد فعال يمكن تحديده بشكل معقول.

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة

القيمة العادلة من خلال بيان الدخل

يُقاس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ما لم يُقَس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(و) الاستثمارات في الأوراق المالية

القيمة العادلة من خلال بيان الدخل (تتمة)

إذا طُبِّق التصنيف غير القابل للإلغاء في الاعتراف الأولي.

التصنيف غير القابل للإلغاء في الاعتراف الأولي

قد تُجري المجموعة اختياراً غير قابلٍ للإلغاء لتعيين استثمار معين، عند الاعتراف الأولي، على النحو التالي:

(أ) أداة من فئة حقوق الملكية التي يمكن قياسها بطريقة أخرى بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل من أجل عرض التغيرات اللاحقة في الدخل الشامل الآخر.

(ب) أداة غير نقدية من فئة الدين أو أداة استثمار أخرى، مقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل إذا كان ذلك يلغي أو يقلل بشكل جوهري من عدم الاتساق في القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ بخلاف ذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات المترابطة أو الاعتراف بالأرباح والخسائر على أسس مختلفة.

(٢) الاعتراف وإلغاء الاعتراف

يُعترف بالاستثمارات في الأوراق المالية في تاريخ التداول أي التاريخ الذي تتعاقد فيه المجموعة على شراء أو بيع الأصل، وفي هذا التاريخ تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

تُستبعد الاستثمارات في الأوراق المالية عندما ينتفي الحق في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما تحوّل المجموعة كافة مخاطر ومنافع الملكية.

(٣) القياس

القياس الأولي

تُقاس الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكلفة المعاملة باستثناء تكلفة المعاملة التي يتم تكبدها في الاستحواذ على استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والتي تُحمَّل على بيان الدخل الموحد.

القياس اللاحق

يُعاد قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير ويُعترف بأرباح أو خسائر إعادة القياس الناتجة في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تنشأ فيها. يعد الاعتراف الأولي، تُقاس الاستثمارات المصنفة بالتكلفة المطفأة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي ناقصاً أي مخصص انخفاض في القيمة. يُعترف بكافة الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية الإطفاء وتلك الناتجة عن إلغاء الاعتراف أو الانخفاض في قيمة الاستثمارات في بيان الدخل الموحد.

القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

السياسة المطبقة حتى إصدار تعميم مصرف قطر المركزي رقم ٢٠٢٠/١٣

يُعاد قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بقيمها العادلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم أخذ الربح أو الخسارة الناتجين عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات من خلال الدخل الشامل الآخر وتُعرض في احتياطي منفصل للقيمة العادلة ضمن حقوق الملكية. عندما تُباع الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو تنخفض قيمتها أو تُحصّل أو تُستبعد بطريقة أخرى، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها مسبقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى بيان الدخل الموحد.

السياسة المطبقة بعد إصدار تعميم مصرف قطر المركزي رقم ٢٠٢٠/١٣

طبّقت المجموعة تعميم مصرف قطر المركزي رقم ٢٠٢٠/١٣ بتاريخ ٢٩ أبريل ٢٠٢٠ (تاريخ السريان) الذي يعدل متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم ٣٣ "الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة" ومعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ "الانخفاض في القيمة والخسائر الائتمانية والارتباطات المثقلة بالالتزامات"، ويُطلَب من البنوك الإسلامية اتباع مبادئ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية" فيما يتعلق بالاستثمارات من فئة حقوق الملكية المدرجة في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل.

يُعاد قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بقيمها العادلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم أخذ الربح أو الخسارة الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات من خلال الدخل الشامل الآخر وتُعرض في احتياطي منفصل للقيمة العادلة ضمن حقوق الملكية.

قد تختار المجموعة أن تعرض في بيان التغيرات في حقوق الملكية التغيرات في القيمة العادلة لبعض الاستثمارات في الأدوات من فئة حقوق الملكية التي لا يُحتفظ بها للتداول. يتم إجراء الاختيار على أساس كل أداة على حدة عند الاعتراف الأولي وهو غير قابل للإلغاء. ولاحقاً لا يعاد أبداً تصنيف الأرباح والخسائر من هذه الاستثمارات في الأدوات من فئة حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد بما في ذلك الاستبعادات. ومع ذلك، يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها في احتياطي القيمة العادلة إلى أرباح محتفظ بها عند استبعاد استثمار ما. لا يُفصح عن خسائر الانخفاض في القيمة (وعكس خسائر الانخفاض في القيمة) بشكل منفصل عن التغيرات الأخرى في القيمة العادلة. يستمر الاعتراف بتوزيعات الأرباح، عندما تمثل عائداً على هذه الاستثمارات، في بيان الدخل الموحد، ما لم تمثل بوضوح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار، وفي هذه الحالة يُعترف بها في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

بالنسبة للاستثمارات من فئة الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يُحوّل الربح أو الخسارة التراكمية المعترف بها سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى بيان الدخل الموحد.

(٤) مبادئ القياس

قياس التكلفة المطفأة

إن التكلفة المطفأة للأصل أو الالتزام المالي هي المبلغ الذي يُقاس به الأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف الأولي مخصوماً منه مدفوعات السداد الأصلية ومضافاً إليه أو مخصوماً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ الأولي المعترف به ومبلغ الاستحقاق ناقصاً أي تخفيض لخسارة الانخفاض في القيمة. إن معدل الربح الفعلي هو المعدل الذي يخصم بالضبط الدفعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للالتزام المالي أو، حيثما كان ذلك مناسباً، صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو الالتزام المالي، أيهما أقصر. كما يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي جميع الرسوم المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الربح الفعلي.

قياس القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة أصل أو سداد التزام بين طرفين (بائع ومشتري) مطلعين وراغبين في معاملة تجارية بحتة. وتقيس المجموعة القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة باستخدام سعر عرض السوق لتلك الأداة في تاريخ ختام الأعمال في بيان المركز المالي الموحد. أما بالنسبة للاستثمارات غير المدرجة باستخدام سعر السوق، تحدّد المجموعة تقدير معقول للقيمة العادلة بعد الأخذ بعين الاعتبار القيمة السوقية لأداة الحالية أخرى مماثلة أو وفقاً لتقييم التدفقات النقدية المستقبلية وتحدّد المجموعة قيم بنود ما في حكم النقد بواسطة خصم التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام معدلات الربح الحالية للعقود ذات شروط وخصائص مخاطر متماثلة.

(ز) الموجودات التمويلية

تشتمل الموجودات التمويلية على التمويل وفقاً لأحكام الشريعة تقدمه المجموعة بمدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد. تتضمن هذه الموجودات التمويل المقدم من خلال المرابحة والمضاربة والمشاركة والمساومة والإجارة منتهية بالتمليك والاستصناع والوكالة وطرق التمويل الإسلامي الأخرى. تُدرج موجودات التمويل بتكلفتها المطفأة ناقصاً مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة (إن وجدت).

المرابحة والمساومة

ذمم المرابحة والمساومة المدينة هي مبيعات بشروط مؤجلة. تقوم المجموعة بترتيب معاملات المرابحة والمساومة عن طريق شراء السلعة (التي تمثل موضوع المرابحة) وبيعها إلى المرابح (المستفيد) بهامش ربح على التكلفة. يتم سداد سعر البيع (التكلفة زائد هامش الربح) في أقساط من جانب المرابح على مدى فترة زمنية متفق عليها. يتم إثبات ذمم المرابحة المدينة بالصافي من الأرباح المؤجلة ومخصص خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجد).

إستناداً إلى تعليمات مصرف قطر المركزي، تقوم المجموعة بتطبيق قاعدة إلزام مُصدر أمر الشراء بوعده في البيع بالمرابحة وعدم الدخول في أية معاملة مرابحة لا يتعهد فيها مُصدر أمر الشراء بقبول البضائع في حال استوفت المواصفات.

المضاربة

تمويل المضاربة هي شراكات تساهم فيها المجموعة برأس المال. يتم الاعتراف بهذه العقود بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع ناقصا مخصص خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجد).

المشاركة

تمويلات المشاركة هي شراكات تساهم فيها المجموعة برأس المال والعمل. يتم الإعتراف بهذه العقود بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع ناقصا مخصص خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجد).

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة

الإجارة المنتهية بالتمليك

تنشأ ذمم الإجارة المنتهية بالتمليك المدينة من هياكل التمويل عندما يكون الشراء والإجارة الفورية للأصل بالتكلفة مضافاً إليها ربح متفق عليه (وهي تشكل القيمة العادلة في مجملها). يُسدَّد المبلغ على أساس الدفعات المؤجلة. تُسجَّل ذمم الإجارة المدينة بإجمالي الحد الأدنى من مدفوعات الإجارة ناقصاً الإيراد المؤجل (وهي تشكل التكلفة المطفأة في مجملها) ومخصص خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجد).

الإستصناع

الإستصناع هو عقد بيع تتصرف فيه المجموعة بصفتها "الصانع" (البائع) مع "المستصنع" (المشتري) وتقوم بمزاولة تصنيع أو اقتناء منتج استناداً إلىّ المواصفات المستلمة من المشتري بناء على سعر متفق عليه.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ز) الموجودات التمويلية

إيراد الإستصناع هو إجمالي السعر المتفق عليه بين البائع والمشتري متضمنا هامش الربح للمجموعة. تعترف المجموعة بإيراد وهامش ربح الإستصناع إستناداً إلى طريقة نسبة الإنجاز بالأخذ في الإعتبار الفرق بين إجمالي الإيراد (السعر النقدي للمشتري) والتكلفة المقدرة للمجموعة. تقوم المجموعة بالاعتراف بالخسائر المتوقعة من عقد الإستصناع بمجرد توقعها.

الوكالة

تمثل عقود الوكالة اتفاقية وكالة بين طرفين. يقوم أحد الطرفين، وهو الذي يوفّر التمويل (الموكل) بتعيين الطرف الأخر كوكيل (الوكيل) لاستثمار أموال الموكل في معاملة تلتزم بالشريعة الإسلامية. يستخدم الوكيل الأموال استناداً إلى طبيعة العقد وهو يقدّم عائداً متوقعاً للموكل. ويتم الاعتراف بعقود الوكالة بالتكلفة المطفأة.

(ح) الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى

(١) الاعتراف والقياس الأولي

تعترف المجموعة مبدئياً بالمستحقات من البنوك والموجودات التمويلية وحسابات العملاء الجارية والمستحقات لبنوك والمطلوبات التمويلية في التاريخ الذي تنشأ فيه. جميع الموجودات والمطلوبات المالية يُعترف بها مبدئياً في تاريخ المتاجرة الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في النصوص التعاقدية للأداة.

يتم قياس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئيا بالقيمة العادلة. إن تكاليف المعاملة العائدة بشكل مباشر إلى الاستحواذ أو إصدار الموجودات والمطلوبات المالية (بخلاف الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل) يتم إضافتها أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المالية، حسب الاقتضاء، عند الاعتراف الأولي. أما تكاليف المعاملة العائدة بشكل مباشر إلى الاستحواذ على الموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد فيتم الاعتراف بها فوراً في بيان الدخل الموحد. مباشرة بعد الاعتراف الأولي، يتم الاعتراف بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة والاستثمارات في أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والتي ينتج عنها تكبد خسارة محاسبية والتي يتم الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد عندما ينشأ أصل جديد.

(٢) إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي عند انتهاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي أو عند قيامها بتحويل الأصل المالي في معاملة يتم فيها تحويل جميع مخاطر وعوائد ملكية الأصل المالي أو في الحالة التي لا تحتفظ فيها المجموعة ولا تحول جزءاً كبيراً من مخاطر وعوائد الملكية كما أنها لا تحتفظ بالسيطرة على الاصل المالي.

يتم الاعتراف بأي مصلحة في الموجودات المالية المحولة والتي تؤهل الغاء الإعتراف والتي يتم إنشاؤها أو الاحتفاظ بها من جانب المجموعة كأصل أو التزام مالي منفصل في بيان المركز المالي الموحد. عند إلغاء الاعتراف بأصل مالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية المخصصة لجزء من الأصل المحول) والمقابل المستلم (متضمناً أي أصل جديد يتم الحصول عليه ناقصا أي مطلوب جديد يتم تكبده) في بيان الدخل الموحد.

تدخل المجموعة في معاملات بحيث تقوم بتحويل موجودات معترف بها في بيان مركزها المالي الموحد، ولكنها تحتفظ إما بجميع أو بجزء كبير من المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو لجزء منها. وفي حالة الاحتفاظ بجميع أو بجزءٍ كبير من المخاطر والعوائد، لا يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المحولة.

في المعاملات التي لا تحتفظ فيها المجموعة ولا تقوم بتحويل جميع أو جزءٍ كبير من مخاطر وعوائد ملكية الأصل المالي وتحتفظ بالسيطرة على الأصل، تستمر المجموعة في الاعتراف بالأصل إلى حد مشاركتها المستمرة والتي يتم تحديدها بالقدر الذي تتعرض فيه إلى التغيرات في قيمة الاصل المحول.

في بعض المعاملات تحتفظ المجموعة بالتزام لخدمة الأصل المالي المحول مقابل رسوم. يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي عندما يحقق معايير إلغاء الاعتراف. يتم الاعتراف بالأصل أو الالتزام في عقد خدمة استناداً إلى ما إذا كانت رسوم الخدمة أكثر من كافية (أصل) أو أقل من كافية (التزام) لأداء الخدمة.

تلغي المجموعة الاعتراف بالمطلوبات المالية عند تنفيذ التزاماتها التعاقدية أو إلغائها أو انقضائها.

(٣) المقاصة

يتم إجراء مقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية عندما ينشأ حق قانوني أو ديني نافذ يوجب إجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها المدرجة وتعتزم المجموعة إما التسوية على أساس الصافي، أو تحقيق الأصل وتسوية الالتزام في نفس الوقت.

(ط) انخفاض قيمة الموجودات المالية (بخلاف استثمارات من فئة حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر)

تسجل المجموعة مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لجميع الموجودات التمويلية والموجودات المالية للديون الأخرى غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، بالإضافة إلى التزامات الموجودات التمويلية وعقود الضمان المالي. يستند المخصص إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة باحتمالية التعثر في السداد خلال الاثني عشر شهرا القادمة ما لم تكن هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ نشأتها. إذا كان الأصل المالي يستوفي تعريف الموجودات المالية المشتراة أو المنشأة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة، فإن المخصص يستند إلى التغير في الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل.

تقوم المجموعة بتطبيق منهج مكون من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. تنتقل الموجودات من خلال المراحل الثلاث التالية بناء على التغير في الجودة الائتمانيّة منذ الاعتراف الأولي.

المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرا

المرحلة الأولى تتضمن الموجودات المالية عند الاعتراف الأولي والتي لم تشهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو التي تتمتع بمخاطر ائتمان متدنية في تاريخ التقرير(١. سندات سيادية محلية تحمل تصنيفًا ائتمانيًا (Aaa) أو (Aa) وتحمل وزنا ائتمانيا (صفرا) وفقًا لتعليمات كفاية رأس المال لمصرف قطر المركزي و٢. أدوات الدين ذات التصنيف الخارجي (Aaa) أو (Aa) و٣. موجودات مالية أخرى قد تصنفها المجموعة على هذا النحو بعد الحصول على خطاب من مصرف قطر المركزي بعدم الاعتراض) في تاريخ التقرير. وبالنسبة لهذه الموجودات، يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً ويحتسب الربح على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات (أي دون خصم لمخصص الإئتمان). وتكون الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً ناتجة عن أحداث التعثر في السداد المحتمل وقوعها خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير. وليس من المتوقع حدوث عجز نقدي على مدار فترة ١٢ شهراً غير أن خسارة الائتمان بكاملها على الأصل موزونة على أساس احتمال حدوث خسارة خلال فترة ١٢ شهراً المقبلة.

المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار عمر الدين -غير منخفضة القيمة الائتمانية

المرحلة ٢ تتضمن الموجودات المالية التي تعرضت لزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي، ولكن لا يوجد دليل موضوعي على انخفاض قيمتها. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار عمر الدين، ولكن يستمر حساب الأرباح على مجمل القيمة الدفترية للأصل. وتعد الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار عمر الدين هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج من جميع أحداث عدم الانتظام المحتملة على مدار الفترة المتوقعة للأداة المالية. وتعد الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتوسط المرجح لخسائر الائتمان مع إدراج احتمالية عدم الانتظام على مدار العمر باعتباره الوزن.

المرحلة ٣: غير منتظمة السداد - منخفضة القيمة الائتمانية

المرحلة ٣ تتضمن الموجودات المالية التي لديها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ التقرير المالي وفقًا للمؤشرات المحددة في تعليمات مصرف قطر المركزي. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار عمر الدين وتعالج بالأرباح المحسوبة عليها، وفقًا لتعليمات مصرف قطر المركزي بحسب ما تم الإفصاح عنه في أحدث بيانات مالية سنوية. عند تحويل الموجودات المالية من المرحلة ٢ إلى المرحلة ٣، يجب ألا تقل النسبة المئوية للمخصص لهذه الموجودات عن المئوية للمخصص الذي يتم تكوينه قبل التحول.

تعترف المجموعة بمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة

- الموجودات المالية التي تعد أدوات دين.
- عقود الضمانات المالية المصدرة.
- ارتباطات التمويل الصادرة.

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يعادل خسارة الائتمان المتوقعة على مدار عمر الدين والتي يتم قياسها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرا، باستثناء ما يلي:

- استثمارات أوراق الدين التي يتم تحديدها على أنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ إعداد التقرير.
- أدوات مالية أخرى لم ترتفع فيها مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي.

تعد الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة ١٢ شهرا هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج من أحداث عدم الانتظام بالأداة المالية المحتملة في غضون ١٢ شهرا بعد تاريخ التقرير.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي التقدير القائم على الوزن المرجح لاحتمالات خسائر الائتمان، وتقاس على النحو الآتي:

- الموجودات المالية التي لا تعتبر منخفضة القيمة الائتمانية في تاريخ التقرير: باعتبارها القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ط) انخفاض قيمة الموجودات المالية (بخلاف استثمارات من فئة حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) (تتمة)

- الموجودات المالية التي تعتبر منخفضة القيمة الائتمانية في تاريخ التقرير: باعتبارها الفرق بين القيمة الدفترية الاجمالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية التقديرية المستقبلية.
- ارتباطات التمويل غير المسحوبة والاعتمادات المستندية: باعتبارها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة في حالة سحب الالتزام والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها.
- عقود الضمان المالي: المدفوعات المتوقعة لتعويض حاملها ناقصًا أي مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.

إن تحديد مخصص معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) ينتج عن نهج من خطوتين:

الخطوة ١: يجب أن تكون التسهيلات قد خصصت لإحدى مراحل الانخفاض في القيمة الثلاثة إذا حدثت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو إذا كان التسهيل الائتماني قد تعرض لانخفاض في القيمة الائتمانية.

الخطوة ٢: يتم احتساب خسارة الائتمان المتوقعة، أي الخسارة المتوقعة لمدة ١٢ شهراً لجميع التسهيلات في المرحلة ١ وخسارة ائتمانية متوقعة على مدار عمر التسهيلات في المرحلة ٢. يتم تغطية التسهيلات في المرحلة ٣ بأحكام محددة وفقا لتعليمات مصرف قطر المركزي ومتطلبات معيار المحاسبة رقم (٣٠).

اعتمدت المجموعة إرشادات مصرف قطر المركزي حول المراحل والمخصصات لبعض التعرضات، والتي تعدل متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ "الانخفاض في القيمة وخسائر الائتمان والارتباطات المثقلة بالالتزامات".

إعادة هيكلة الموجودات المالية

في حال تمت إعادة التفاوض على بنود الأصل المالي أو تم تعديلها أو تم استبدال أصل مالي حالي بآخر جديد بسبب صعوبات مالية للمقترض، يتم عندها تقييم ما إذا كان من الواجب إلغاء الاعتراف بالأصل المالي ويتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كالتالي:

- إذا لم ينتج عن إعادة الهيكلة المتوقعة إلغاء الاعتراف بالأصل الحالي، يتم إدراج التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدّل في حساب العجز النقدي من الأصل الحالي.
- إذا نتج عن إعادة الهيكلة المتوقعة إلغاء الاعتراف بالأصل الحالي، فإن التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل الجديد يتم التعامل معها كتدفقات نقدية نهائية ناتجة من الأصل المالي الموجود حاليا في تاريخ إلغاء الاعتراف به. ويتم ادراج المبلغ في حساب العجز النقدي من الأصل المالي الحالي والذي يتم خصمه بدءا من التاريخ المتوقع لإلغاء الاعتراف به حتى تاريخ التقرير باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي للأصل المالي الحالي.

الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية

في تاريخ كل تقرير، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية للديون المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تعتبر منخفضة القيمة الائتمانية. يعد الأصل المالي "منخفض القيمة الائتمانية" عندما يقع حدث واحد أو أكثر يكون له أثر مجحف على التدفقات النقدية التقديرية المقدرة للأصل المالي.

تتضمن الأدلة على أن الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية البيانات التالية القابلة للملاحظة:

- الصعوبات المالية الجوهرية التي يعاني منها المقترض والجهة المصدرة.
- مخالفة العقد، مثل العجز أو واقعة التعثر في السداد.
- إعادة هيكلة موجودات التمويل من جانب المجموعة بشروط لم تكن المجموعة لتفكر فيها بخلاف ذلك.
- يصبح من المحتمل أن يقوم المقترض بإشهار إفلاسه أو إعادة الهيكلة المالية.
- اختفاء السوق النشط بالنسبة لذلك الأصل نتيجة الصعوبات المالية.

عرض مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي الموحد

يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي الموحد على النحو التالي:

- الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات.
- التزامات التمويل وعقود الضمان المالي: بشكل عام، كمخصص.
- عندما تشتمل الأداة المالية على عنصر مسحوب وغير مسحوب، ولا يمكن للمجموعة تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة في مكون التزام أصل التمويل / خارج الميزانية العمومية بشكل منفصل عن العنصر الخاص بالعنصر المسحوب: تقدم المجموعة مخصص خسائر مجمع لكلا العنصرين. يتم عرض المبلغ كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للعنصر المسحوب. يتم عرض أي زيادة في مخصص الخسارة على المبلغ الإجمالي للعناصر المسحوبة كمخصص في المطلوبات الأخرى.
- أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم الاعتراف بأي مخصص خسارة في بيان المركز المالي الموحد لأن القيمة الدفترية لهذه الموجودات هي قيمتها العادلة. ومع ذلك، يتم الإفصاح عن مخصص الخسارة ويتم الاعتراف به في احتياطي القيمة العادلة.

الشطب

يتم شطب الموجودات التمويلية وأوراق الدين (إما جزئيا أو كليا) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي للاسترداد. يحدث هذا بشكل عام عندما تقرر المجموعة أن المدين ليس لديه موجودات أو مصادر دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. ومع ذلك، يمكن أن تظل الموجودات المالية التي تم شطبها خاضعة لأنشطة الإنفاذ من أجل الامتثال لإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

(ي)الانخفاض في قيمة الاستثمارات من فئة حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

اعتبارا من تاريخ إصدار تعميم مصرف قطر المركزي رقم ٢٠٢٠/١٣، لا يتم اختبار الاستثمارات من فئة حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر من حيث الانخفاض في القيمة.

(ك) تعديل الموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

إذا تم تعديل شروط أصل مالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بشكل أساسي. في حال كانت التدفقات النقدية مختلفة بشكل أساسي، يتم عندها اعتبار الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي على أنها منتهية. وفي هذه الحالة، يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي الأصلي ويتم إثبات الأصل المالي الجديد بالقيمة العادلة، ويعاد احتساب معدل الربح الفعلي الجديد للأصل. وبالتالي يعتبر تاريخ إعادة التفاوض هو تاريخ الاعتراف الأولي لغرض احتساب الانخفاض في القيمة، بما في ذلك لغرض تحديد ما إذا حدثت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان.

إذا لم تكن التدفقات النقدية للموجودات المعدلة المحملة بالتكلفة المطفأة مختلفة بشكل أساسي، فإن التعديل لن يؤدي إلى إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية. وفي هذه الحالة، تعيد المجموعة احتساب القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي وتعترف بالمبلغ الناتج عن تعديل القيمة الدفترية الاجمالية كأرباح أو خسارة تعديل في بيان الدخل الموحد. إذا تم تنفيذ مثل هذا التعديل بسبب الصعوبات المالية للمقترض، فسيتم عرض الربح أو الخسارة مع خسائر انخفاض القيمة. وفي حالات أخرى، يتم عرضها كربح.

(ل) النقد وشبه النقد

يتضمن النقد وشبه النقد أوراقا نقدية وعملات معدنية بالصندوق وأرصدة غير مقيّدة محتفظ بها لدى البنوك المركزية وموجودات مالية عالية السيولة ذات فترات استحقاق أصلية لثلاثة شهور أو أقل من تاريخ الاستحواذ والتي تخضع لمخاطر غير جوهرية من التغييرات في قيمتها العادلة وتستخدمها المجموعة في إدارة ارتباطاتها قصيرة الأجل.

يتم إدراج النقد وشبه النقد بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي الموحد.

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الريالات القطرية

(م) أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

تقاس أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد.

تتضمن أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في المجموعة تعهد أحادي لشراء / بيع العملات الأجنبية ومبادلات العملات المختلفة. يعد الاعتراف الأولي بأسعار المعاملات والتي هي أفضل دليل على القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي، يتم لاحقا قياس أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بالقيمة العادلة. تمثل القيمة العادلة سعر السوق المدرج أو نماذج التسعير الداخلية متى كان ذلك مناسبا. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة في بيان الدخل الموحد.

وعد وخيار وتحوط

الوعد هو تعهد أحادي (التزام ضمني) من طرف واحد. من المفهوم أن الوعد الأحادي ملزم في الشريعة الإسلامية للفرد الذي يقدمه، ما لم ينشأ عذر مشروع بموجب الشريعة ويحول دون الوفاء به. يمكن تصنيف الوعد على النحو التالي:

- الوعد الملزم – هو الوعد الذي يلزم الواعد بمقتضى قواعد فقهية إذا كان معلقاً لسبب وكان الوعد قد تكبد تكاليف بسبب الوعد، أو بموجب إلزام الواعد لنفسه.
- وعد غير ملزم - هو وعد بخلاف الوعد الملزم.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(م) أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (تتمة)

الخيار هو خيار (صريح أو مضمن) وارد في بيع، إجارة أو عقد آخر، مما يسمح لأحد الأطراف بإنهاء أو إلغاء العقد من جانب واحد أو تعديل العقد من جانب واحد بطريقة يتم فيها تغيير الموضوع بشكل جوهري.

ترتيبات التحوط - هي آلية للتخفيف من مخاطر التغيرات المستقبلية غير المواتية في القيمة العادلة أو فروق التدفقات النقدية عن طريق الدخول في ترتيب وعد أو خيار (لفترة زمنية محددة) أو سلسلة من الترتيبات.

المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر والمحاسبة عن ترتيبات التحوط

تتضمن المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر جميع الموجودات والمطلوبات المشتقة التي لا يتم تصنيفها كموجودات أو مطلوبات محتفظ بها للمتاجرة. يتم قياس المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر بالقيمة العادلة على بيان المركز المالي الموحد. تقوم المجموعة بتصنيف بعض المشتقات المحتفظ بها لإدارة المخاطر كأدوات تحوط في علاقات التحوط المؤهلة. تقوم المجموعة بالمحاسبة عن علاقة التحوط عند استيفاء جميع الشروط التالية:

- أن تكون علاقة التحوط موثقة بشكل كاف مع تحديد أداة التحوط والبند المتحوط وطبيعة المخاطر التي يتم التحوط منها وكيف ستقيّم المجموعة فعالية أدوات التحوط.
- من المتوقع أن يكون التحوط فعالا في تحقيق أهدافه المرجوة التي تم توثيقها أصلا في استراتيجية إدارة المخاطر لعلاقة التحوط المحددة تلك من خلال تعويض التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية عائد إلى مخاطر التحوط.
- التعرض للتغيرات في التدفقات النقدية محتمل، في حالة تحوطات التدفقات النقدية، التي قد يكون لها تأثير على بيان الدخل الموحد.
- إمكانية قياس فعالية التحوط بشكل موثوق.
- تقييم التحوط على أساس مستمر وتحديده على أنه فعال للغاية في جميع أنحاء فترة إعداد التقرير المالي.

تتم مناقشة علاقات التحوط هذه أدناه:

تحوطات التدفق النقدي - مؤهلة لمحاسبة التحوط

عندما يتم تخصيص أداة مشتقة كأداة تحوط في تغطية التقلبات في التدفقات النقدية المنسوبة إلى مخاطر معينة مرتبطة بأصل أو التزام معترف به أو معاملة متوقعة محتملة للغاية يمكن أن تؤثر على الربح أو الخسارة، يتم إثبات الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات في احتياطي القيمة العادلة. يتم إعادة تصنيف المبلغ المعترف به في احتياطي القيمة العادلة إلى الربح أو الخسارة كتعديل إعادة تصنيف في نفس الفترة التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المحوطة على بيان الدخل الموحد. يتم إثبات أي جزء غير فعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات مباشرة في بيان الدخل الموحد.

إذا انتهت صلاحية مشتقات التحوط أو تم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، أو لم يعد التحوط يفي بمعايير محاسبة تحوط التدفق النقدي، أو تم إلغاء تخصيص التحوط، فسيتم إيقاف محاسبة التحوط بأثر مستقبلي. في حالة التحوط المتوقف لمعاملة متوقعة، يتم إعادة تصنيف المبلغ التراكمي المعترف به في احتياطي القيمة العادلة من الفترة التي كان فيها التحوط فعالاً من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة كتعديل إعادة تصنيف عندما تحدث المعاملة المتوقعة وتؤثر على الربح أو الخسارة. إذا لم يعد من المتوقع حدوث المعاملة المتوقعة، فسيتم إعادة تصنيف الرصيد في احتياطي القيمة العادلة على الفور إلى بيان الدخل الموحد كتعديل إعادة تصنيف.

تحوطات القيمة العادلة - مؤهلة لمحاسبة التحوط

عندما يتم تخصيص المشتقات كأداة تحوط في تحوط التغير في القيمة العادلة لأصل أو التزام معترف به أو ارتباط للشركة يمكن أن يؤثر على الربح أو الخسارة، يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة للأداة المشتقة على الفور في بيان الدخل الموحد مع التغيرات في القيمة العادلة للبند المحوّط والعائد إلى المخاطر المحوّطة. إذا انتهت صلاحية مشتقات التحوّط أو تم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، أو لم يعد التحوط يفي بمعايير محاسبة التحوط للقيمة العادلة، أو تم إلغاء تخصيص التحوط، يتم إيقاف محاسبة التحوط مستقبلاً. يتم إطفاء أي تعديل حتى تلك النقطة على بند محوّط، والذي يتم فيه استخدام طريقة معدل الربح الفعلي، في بيان الدخل الموحد كجزء من معدل الربح الفعلي المعاد حسابه للبند على مدى عمره المتبقي.

مشتقات التحوط - غير مؤهلة لمحاسبة التحوط

عندما يتم الاحتفاظ بمشتقة لأغراض إدارة المخاطر، ولكن بسبب خصائص المشتقة (على سبيل المثال عندما تتضمن خيارات ضمنية)، فإنها غير مؤهلة لمحاسبة التحوط، يتم الاعتراف بجميع التغيرات في قيمتها العادلة على الفور في بيان الدخل الموحد. تتضمن هذه الفئة أيضًا مشتقات الصرف الأجنبي (مثل عقود الصرف الآجلة ومقايضات العملات) التي تستخدم للتحوط من مخاطر العملات الأجنبية الناشئة بين أنشطة الإقراض والتمويل وخيارات أسعار الفائدة.

(ن) الموجودات الثابتة

الاعتراف والقياس الأولي

يتم قياس بنود الموجودات الثابتة بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة. تتضمن التكلفة المصروفات المنسوبة مباشرة باقتناء الموجودات. تشمل تكلفة الموجودات المنشأة ذاتيًا تكلفة المواد والعمالة المباشرة وأي تكاليف أخرى تُعزى مباشرةً إلى وضع الموجودات في حالة صالحة للعمل للاستخدام المقصود منها، وتكاليف تفكيك وإزالة الموجودات وإعادة تأهيل الموقع الذي توجد فيه. عندما يكون لأجزاء من أحد الموجودات الثابتة أعمار إنتاجية مختلفة، يتم المحاسبة عنها كبنود منفصلة (عناصر رئيسية) للموجودات الثابتة.

يتم تحديد أي ربح أو خسارة من استبعاد بند من بنود الموجودات الثابتة بمقارنة المتحصلات من الاستبعاد مع القيمة الدفترية لهذا البند من الموجودات الثابتة، ويتم الاعتراف بذلك في الإيرادات / المصروفات الأخرى في بيان الدخل الموحد.

يتم الاعتراف بالاستهلاك في بيان الدخل الموحد بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لكل جزء من بنود الموجودات الثابتة نظرا لأن ذلك يعكس بشكل وثيق النمط المتوقع لاستنفاد المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل، على أساس تكلفة الأصل ناقصا قيمته المتبقية المقدرة. ولا يتم حساب استهلاك للأراضي والأعمال قيد التنفيذ.

تتم رسملة البرمجيات المشتراة والتي هي جزء لا يتجزأ من وظائف المعدات ذات الصلة كجزء من تلك المعدات.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للسنة الحالية وسنة المقارنة:

مبانٍ	٢٠ - ٤٠ سنة
تحسينات على مبان مستأجرة	العمر الإنتاجي (٥-١٠٠ سنوات) أو مدة الإيجار أيهما أقصر
أثاث وتجهيزات ومعدات مكتبية	٣-٧ سنوات
مركبات	٣ سنوات
أجهزة الحاسب الآلي	٢ - ٥ سنوات

يتم إعادة تقييم الأعمار الإنتاجية والقيمة المتبقية في تاريخ كل تقرير ويتم تعديلها بشكل مستقبلي متى كان ذلك مناسبا.

التكاليف اللاحقة

يتم الاعتراف بتكلفة استبدال أحد عناصر الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية للبند إذا كان من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في ذلك العنصر للمجموعة وإمكانية قياس تكلفته بصورة موثوق بها. يتم إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية للجزء الذي تم استبداله. يتم الاعتراف بتكاليف الصيانة اليومية للموجودات الثابتة في بيان الدخل الموحد عند تكبدها.

يتم تحميل مصروفات الإصلاح والصيانة في بيان الدخل الموحد عند تكبدها.

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الريالات القطرية

(س) الموجودات غير الملموسة

يتم الاعتراف بالأصل غير الملموس فقط عندما يمكن قياس تكلفته بشكل موثوق ومن المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة التي يمكن أن تنسب إليه إلى المجموعة. يتم قياس الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها بشكل منفصل أو من خلال اندماج الأعمال (بخلاف الشهرة) عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة وبعد ذلك بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسارة الانخفاض في القيمة.

يتم تقييم الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة على أنها إما محددة أو غير محددة. الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة يتم إطفاؤها على مدى العمر الاقتصادي الإنتاجي. يتم مراجعة فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء لأصل غير ملموس ذي عمر إنتاجي محدود في كل فترة تقرير. يتم احتساب التغيرات في العمر الإنتاجي المتوقع أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل عن طريق تغيير فترة أو طريقة الاستهلاك، حسب الاقتضاء، ومعاملتها كتغيرات في

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

التقديرات المحاسبية. ويتم الاعتراف بمصروف الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في بيان الدخل الموحد في فئة المصروفات بما يتوافق مع طبيعة الأصل غير الملموس.

يتم استبعاد الأصل غير الملموس عند الاستبعاد، أو عندما لا يتوقع وجود منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه. يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد الأصل غير الملموس، والتي تقاس بالفرق بين صافي عائدات الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل، في بيان الدخل الموحد عند إلغاء الاعتراف بالأصل.

لا يُحتسب إطفاء للموجودات غير الملموسة التي ليس لها أعمار إنتاجية محددة، ولكن تُفحص سنوياً لتحري الانخفاض في قيمتها سواء على أساس فردي أو على مستوى وحدة تكوين النقد. يُراجع تقييم العمر غير المحدد سنوياً لتحديد ما إذا كان العمر غير المحدد سنوياً سيستمر تصنيفه كغير محدد المدة بشكل مدعوم. وإذا لم يكن، فإن التغيير في تقييم العمر الإنتاجي من غير محدد إلى محدد يكون على أساس مستقبلي. تُدرج الشهرة التي تنشأ عند الاستحواذ على الشركات التابعة ضمن الموجودات غير الملموسة. بعد الاعتراف الأولي، تُقاس الشهرة بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة المتراكمة.

يتم إطفاء موجودات غير ملموسة بخلاف الشهرة على مدى أعمارها الإنتاجية ويتم تسجيلها بعد خصم الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة.

	الشهرة	العلاقات مع العملاء	الودائع الأساسية	الترخيص
الأعمار الإنتاجية	غير محدودة	محدودة (٨ سنوات)	محدودة (١٠ سنوات)	محدودة (٥ سنوات)
طريقة الإطفاء المستخدمة	تم اختبار الانخفاض في القيمة إما بشكل فردي أو على مستوى وحدة تكوين النقد.	يتم إطفاؤها بطريقة القسط الثابت على مدار فترات توفرها	يتم إطفاؤها بطريقة القسط الثابت على مدار فترات توفرها.	يتم إطفاؤها بطريقة القسط الثابت على مدار فترات توفرها.
تم إنشاؤها أو اقتناؤها داخليا	مقتناه	مقتناه	مقتناه	مقتناه

(ع) المبالغ المستحقة من البنوك

إن المبالغ المستحقة من البنوك هي موجودات مالية تتمثل بشكل أساسي في الإيداعات لدى أسواق المال ذات الدفعات الثابتة أو القابلة للتحديد وآجال استحقاق ثابتة غير مدرجة في سوق نشط. لا يتم إبرام إيداعات سوق المال بغرض إعادة البيع الفوري أو القصير الأجل. يتم قياس المبالغ المستحقة من البنوك مبدئياً بالتكلفة، باعتبارها القيمة العادلة للمقابل المدفوع. ويتم إدراج المبالغ المستحقة من البنوك بالتكلفة المطفأة بعد الاعتراف الأولي.

(ف) الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للموجودات غير المالية للمجموعة - بخلاف الموجودات الضريبية المؤجلة (حيثما ينطبق ذلك) - في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على الانخفاض في قيمتها. في حالة وجود أي مؤشر على ذلك، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد لذلك الأصل. بالنسبة للشهرة والموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة أو التي لا تكون متاحة للاستخدام، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد سنوياً في نفس الوقت. ويعترف بخسارة الانخفاض في القيمة عندما تتجاوز القيمة الدفترية لأصل ما أو حدة تكوين النقد القيمة المقدرة القابلة للاسترداد.

تتمثل القيمة القابلة للاسترداد للأصل أو وحدة تكوين النقد في قيمتها الاستخدامية أو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر. وعند تقييم القيمة الاستخدامية، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل ما قبل خصم الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بالأصل أو حدة تكوين النقد.

ولغرض اختبار الانخفاض في القيمة، يتم تجميع الموجودات لأصغر مجموعة من الموجودات التي ينتج عنها تدفقات نقدية واردة من الاستخدام المستمر والتي تعتبر مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الواردة للموجودات الأخرى أو وحدات تكوين النقد. وبدون الإخلال باختبار سقف القطاع التشغيلي، ولأغراض اختبار انخفاض قيمة الشهرة، يتم تجميع وحدات تكوين النقد التي تم تخصيص الشهرة لها بحيث يعكس المستوى الذي يتم فيه اختبار الانخفاض في القيمة المستوى الأدنى الذي يتم عنده رصد الشهرة لأغراض التقارير الداخلية.

يتم تخصيص الشهرة المكتسبة في أي اندماج للأعمال لمجموعات وحدات تكوين النقد والمتوقع لها أن تستفيد من التعاون الناتج من اندماج الأعمال.

لا تنتج الموجودات المؤسسية للمجموعة تدفقات نقدية منفصلة ويتم استخدامها من خلال أكثر من وحدة من وحدات تكوين النقد. يتم تخصيص الموجودات المؤسسية لوحدات تكوين النقد على أساس معقول وثابت ويتم اختبارها لتحري الانخفاض في القيمة كجزء من اختبار وحدة تكوين النقد التي يتم تخصيص الموجودات المؤسسية لها.

يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل الموحد. ويتم تخصيص خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها فيما يتعلق بوحدات تكوين النقد أولا لتخفيض القيمة الدفترية لأي شهرة مخصصة لوحدة تكوين النقد (مجموعة وحدات تكوين النقد) ومن ثم لتخفيض القيمة الدفترية للموجودات الأخرى في الوحدة في وحدة تكوين النقد (مجموعة وحدات تكوين النقد) على أساس تناسبي.

لا يتم عكس خسارة انخفاض القيمة فيما يتعلق بالشهرة. أما بالنسبة للموجودات الأخرى، يتم تقييم خسائر انخفاض القيمة المعترف بها في فترات سابقة في تاريخ كل تقرير لاستبيان وجود أي مؤشرات تدل على أن الخسارة قد انخفضت أو لم تعد موجودة. يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة في حال وجود أي تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد. يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة فقط إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه القيمة الدفترية للأصل القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها، صافية من الإطفاء، إن لم يتم الاعتراف بأي خسائر من انخفاض القيمة.

(ص) حسابات العملاء الجارية

لا تحمل الأرصدة في حسابات العملاء الجارية أي عائد ويتم الاعتراف بها عند استلامها من قبل المجموعة، ويتم قياس المعاملات بالمبلغ المستلم من قبل المجموعة في وقت التعاقد، وفي نهاية كل مركز مالي، يتم قياس هذه الحسابات بالتكلفة المطفأة.

(ق) شبه حقوق الملكية

شبه حقوق الملكية هو عنصر من عناصر البيانات المالية يمثل المساهمات التشاركية التي تتلقاها المؤسسة على أساس تقاسم الأرباح أو المشاركة، وتتضمن ما يلي:

- الخصائص الأساسية لحقوق الملكية، أي في حالة الخسارة (ما لم يتم إثبات الإهمال / سوء السلوك / خرق الشروط التعاقدية)، فإن المجموعة غير مسؤولة عن إعادة الأموال المفقودة إلى مقدمي التمويل ويشارك مقدمو الصناديق في الحصة المتبقية في الموجودات أو الأعمال الأساسية.

- خصائص معينة للالتزام، أي أن له استحقاقا أو خيار استرداد / تصفية.

- بعض الميزات المحددة، أي أن حقوق مقدمي الصندوق تقتصر فقط على الموجودات أو الأعمال الأساسية وليس على المؤسسة ككل، كما أنه ليس لديهم حقوق معينة مرتبطة فقط بحقوق الملكية للمالكين.

يتم قياس جميع مساهمات شبه حاملي حقوق الملكية بالمبلغ المستلم خلال وقت التعاقد. في نهاية الفترة المالية، يتم قياس حقوق الملكية لأصحاب حقوق الملكية شبه بالقيمة المستلمة مضافا إليها الأرباح المستحقة والاحتياطيات ذات الصلة ناقصا المبالغ التي تم تسويتها.

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة

يشمل أصحاب حقوق الملكية شبه حسابات الاستثمار التشاركية (حسابات الاستثمار غير المقيدة وحسابات الاستثمار الأخرى في الميزانية العمومية).

حسابات الاستثمار التشاركية

حسابات الاستثمار التشاركية هي أموال تحتفظ بها المجموعة ويمكنها استثمارها حسب تقديرها الخاص. يفوض صاحب حساب الاستثمار التشاركية المجموعة لاستثمار أموال صاحب حساب الاستثمار بالصورة التي ترى المجموعة أنها مناسبة بدون وضع قيود بخصوص متى وكيف وما هو الغرض الذي يجب أن تُستثمر فيه الأموال.

التقديرات المحاسبية. ويتم الاعتراف بمصروف

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

حسابات الاستثمار التشاركية (تتمة)

تقوم المجموعة باحتساب أتعاب إدارة (أتعاب مضارب) على أصحاب حسابات الاستثمار التشاركية ، من إجمالي الدخل من حسابات الاستثمار، ويتم تخصيص الدخل العائد إلى أصحاب الحسابات لحسابات الاستثمار التشاركية بعد طرح المخصصات وخصم حصة المجموعة في الدخل كمضارب. يتم تحديد توزيع الدخل من جانب إدارة المجموعة ضمن حدود مشاركة الربح المسموح بها حسب أحكام وشروط حسابات الاستثمار.

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، تمت الإشارة إلى حسابات الاستثمار التشاركية كحقوق ملكية لأصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة.

(ر) توزيع الربح بين أصحاب حسابات الاستثمار التشاركية والمساهمين

تلتزم المجموعة بتوجيهات مصرف قطر المركزي كما يلي:

- يتم التوصل إلى صافي الربح بعد الأخذ في الاعتبار جميع الإيرادات والمصروفات في نهاية السنة المالية ويتم توزيعها بين أصحاب حسابات الاستثمار التشاركية وحاملي حقوق الملكية.
- تحتسب حصة ربح أصحاب حسابات الاستثمار التشاركية على أساس أرصدة إيداعاتهم اليومية على مدار السنة بعد خصم ربح المضاربة المتفق عليها والمعلنة للمجموعة.
- في حالة وجود مصروف أو خسارة تنشأ من إهمال المجموعة بسبب عدم التزامها بلوائح وتعليمات مصرف قطر المركزي، فإن هذا المصروف أو الخسارة لن يتحملها أصحاب حسابات الاستثمار التشاركية ، ويخضع ذلك إلى قرار يصدر عن مصرف قطر المركزي في هذا الشأن.
- في حال كانت نتائج المجموعة في نهاية السنة خسارة صافية، فإن مصرف قطر المركزي، بصفته المسؤول عن تحديد مسؤولية المجموعة عن هذه الخسائر، يتخذ القرار فيما يتعلق بكيفية معالجة هذه الخسائر دون الإخلال بقواعد الشريعة الإسلامية.
- بسبب تجميع أموال الاستثمار مع أموال المجموعة لأغراض الاستثمار، لن يتم إعطاء أولوية لأي طرف عند تخصيص الربح.

يتم تمويل جميع الموجودات بشكل مشترك من قبل أصحاب حسابات الاستثمار التشاركية وحاملي الأسهم.

(ش) موجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة

تمثل الموجودات خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة الأموال المستلمة من قبل المجموعة من أطراف ثالثة للاستثمار في منتجات محددة وفقا لتوجيهات حاملي حسابات الاستثمار. تتم إدارة هذه الموجودات بصفة ائتمانية ولا يحق للمؤسسة الحصول على هذه الموجودات. يتحمل العملاء جميع المخاطر ويحصلون على جميع المكافآت على هذه الاستثمارات. لا يتم تضمين الموجودات خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة في بيان المركز المالي الموحد حيث لا يحق للمجموعة استخدام أو التصرف في هذه الاستثمارات إلا ضمن شروط العقد المبرم بين المجموعة وعملائها.

(ت) صكوك التمويل

يمثل تمويل الصكوك أسهماً عادية في ملكية موجودات أو منافع أو خدمات تحمل ربحاً. يتم إثبات الأرباح بشكل دوري حتى تاريخ الاستحقاق، ويتم إثبات الصكوك بالتكلفة المطفأة. ويتم الإفصاح عن هذه الصكوك كبند منفصل في البيانات المالية الموحدة ضمن "صكوك التمويل والدين".

(ث) المخصصات

يُعترف بالمخصصات عند وجود التزام حالي قانوني أو استدلالي على المجموعة ناشئ من أحداث سابقة والذي يمكن تقديره بشكل موثوق، وعندما يكون من المحتمل أن يتطلب الأمر منافع اقتصادية خارجة لتسوية الالتزام.

لا يتم الاعتراف بالمخصصات المتعلقة بخسائر التشغيل المستقبلية. في حالة وجود عدد من الالتزامات المماثلة، يتم تحديد احتمال الحاجة إلى تدفقات نقدية صادرة في التسوية بمراعاة فئة الالتزامات ككل. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى في حالة وجود احتمال ضئيل بوجود تدفق صادر فيما يتعلق بأي بند مدرج في نفس فئة الالتزامات.

يتم تحديد المخصصات عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدل ما قبل الضريبة الذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود، والمخاطر المحددة للالتزام، حسب الاقتضاء.

(خ) منافع الموظفين

لوائح الاشتراكات المحددة

يحتسب البنك مخصص لاشتراكاته في صندوق التقاعد الذي تديره الدولة بالنسبة للموظفين القطريين وفقا لقانون التقاعد والمعاشات رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٢، ويتم إدراج الرسوم الناتجة ضمن "تكاليف صندوق تقاعد الموظفين" ضمن "تكاليف الموظفين" في بيان الدخل الموحد. وليس لدى المجموعة أي التزامات أخرى بالسداد بعد سداد الاشتراكات. ويتم الاعتراف بالاشتراكات عند حلول موعد استحقاقها.

مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يقوم البنك أيضًا باحتساب مكافآت نهاية الخدمة للموظفين الأجانب وفقًا لقانون العمل القطري. يتم احتساب المخصص على أساس مدة الخدمة لكل موظف في نهاية السنة. تم إدراج هذا المخصص ضمن المطلوبات الأخرى.

منافع الموظفين قصيرة الأجل

يتم قياس التزامات منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم ويتم إدراجها بالمصروفات عند تقديم الخدمة ذات الصلة. ويتم الاعتراف بالالتزام عن المبلغ المتوقع سداده بموجب مكافآت نقدية قصيرة الأجل أو خطط المشاركة في الأرباح إذا كان لدى المجموعة التزام حالي قانوني أو استدلالي بسداد هذا المبلغ نتيجة للخدمة السابقة للموظف وأن يكون بالإمكان تقدير هذا الالتزام بشكل يعتمد عليه.

(ذ) رأس المال والاحتياطيات

توزيعات الأرباح من الأسهم العادية

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح للأسهم العادية في حقوق الملكية في الفترة التي يتم اعتمادها فيها من قبل حاملي حقوق الملكية بالبنك.

(ض) الاعتراف بالإيرادات

المرابحة والمساومة

يُعترف بالربح من معاملات المرابحة والمساومة عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد تعاقدياً ويمكن تحديد مبلغه عند بدء المعاملة. يُعترف بهذا الدخل على أساس التناسب الزمني على مدى فترة المعاملة. وعندما يكون دخل العقد غير قابل للتحديد ولا يمكن تحديد مبلغه، يُعترف به عندما يكون التحقق مؤكداً على نحو معقول أو عند تحققه فعلياً. يُستبعد الدخل المتعلق بالحسابات المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

المضاربة

يتم الاعتراف بإيراد تمويل المضاربة عندما ينشأ الحق في استلام الدفعات أو عند توزيعه من قبل المضارب، بينما يتم تحميل الخسائر على بيان الدخل الموحد عند الإعلان عن ذلك من قبل المضارب.

المشاركة

يتم الاعتراف بإيرادات تمويل المشاركة عندما يتأكد الحق في استلام الدفعات أو عند التوزيع.

الإجارة المنتهية بالتمليك

يتم الاعتراف بالدخل من الإجارة المنتهية بالتمليك على أساس التناسب الزمني على مدى فترة الإيجار. ويتم استبعاد الدخل من الحسابات المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

الإستصناع

يتم الاعتراف بالإيرادات وهامش الربح المرتبط بها في بيان الدخل الموحد للمجموعة وفقا لطريقة نسبة الإنجاز أو العقد المكتمل.

الوكالة

يتم الاعتراف بالدخل من ودائع الوكالة على أساس التناسب الزمني بغرض جني معدل عائد دوري ثابت استنادا إلى الرصيد القائم.

إيرادات من خدمات إدارة الموجودات

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة

يُعترف بالإيرادات من خدمات إدارة الموجودات (التي تُعرض في إيرادات الرسوم والعمولات) متضمنة رسوم الاستشارات والإدارة والأداء حسب الأحكام التعاقدية عندما تُقدَّم الخدمة وتحقق الإيراد. ويكون ذلك في العادة عندما تنفذ المجموعة جميع الإجراءات الهامة المتعلقة بالمعاملة ومن المحتمل على نحو كبير أن تتدفق المنافع الاقتصادية من المعاملة للمجموعة. وتُحدَّد الإجراءات الهامة المتعلقة بالمعاملة استناداً إلى الأحكام المتفق عليها في العقود لكل معاملة. ويستند التقييم على ما إذا كانت المنافع الاقتصادية من المعاملة ستصب في مصلحة المجموعة على مدى الارتباطات المؤكدة الملزمة التي تم استلامها من الأطراف الأخرى.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ض) الاعتراف بالإيرادات (تتمة)

إيراد رسوم وعمولات

يتم إدراج إيرادات الرسوم والعمولات التي تعتبر جزءًا لا يتجزأ من معدل الربح الفعلي على الاصل المالي المدرج بالتكلفة المطفأة في قياس معدل الربح الفعلي للأصل المالي. يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات الأخرى، بما في ذلك رسوم خدمة الحسابات، وعمولات المبيعات، ورسوم دراسة الجدوى والإدارة والترتيب والمشاركة في التمويل، مع مرور الوقت عند أداء الخدمات ذات الصلة. كما يتم تحديد الأداء وتوقيت وفائه وتعريفه، عند بداية العقد.

توصل البنك بشكل عام إلى أنه طرف موكل في ترتيبات إيراداته لأنه عادة ما يسيطر على الخدمات قبل نقلها إلى العميل.

إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يكون هناك الحق في استلام توزيعات الأرباح.

(ظ) ضريبة الدخل

تُحتسب الضرائب بناءً على قوانين وأنظمة الضرائب في المناطق التي تعمل فيها المجموعة. يتم تكوين مخصص الضريبة بناءً على تقييم الالتزام الضريبي المتوقع. لا تخضع عمليات المجموعة داخل قطر للضريبة، باستثناء شركة الريان للاستثمار ذ.م.م والريان وشركائه ذ.م.م التي تخضع أرباحها للضريبة وفقا للأنظمة الضريبية ذات العلاقة.

تتكون مصروفات الضرائب من الضرائب الحالية والمؤجلة. يتم الاعتراف بالضريبة الحالية والضريبة المؤجلة في بيان الدخل الموحد باستثناء ما يتعلق بالبنود المعترف بها مباشرة في الحقوق الملكية.

إن الضريبة الحالية هي الضريبة التي من المتوقع أن تكون مستحقة الدفع أو القبض على الإيرادات أو الخسائر الخاضعة للضريبة للسنة باستخدام معدلات الضريبة التي تُفرَض أو المفروضة بشكل أساسي في تاريخ التقرير وأي تعديلات على الضريبة مستحقة الدفع عن السنوات السابقة.

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالاستعانة بالفروق المؤقتة بين القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات لأغراض إعداد التقارير المالية والقيم المستخدمة لأغراض الضريبة. ولا يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة عندما تكون:

- الفروق المؤقتة في الاعتراف الأولي بالموجودات أو المطلوبات في معاملة لا تمثل اندماجاً في الأعمال ولا تؤثر على المحاسبة أو الربح أو الخسارة الخاضعين للضريبة.
- الفروق المؤقتة المتعلقة بالاستثمارات في الشركات التابعة إلى الحد الذي يُرجّح فيه ألّا يتم عكسها في المستقبل المنظور.
- الفروق المؤقتة الناشئة عن الاعتراف الأولي بالشهرة.

يتم قياس الضريبة المؤجلة بمعدلات الضريبة التي من المتوقّع تطبيقها على الفروق المؤقتة عند عكسها، بناءً على القوانين التي تُشرّعُ أو المشرّعة بشكل أساسي بحلول تاريخ إعداد التقرير.

تتم مقاصة موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة إذا كان هناك حق واجب النفاذ قانوناً في مقاصة مطلوبات الضريبة الحالية مقابل موجودات الضريبة الحالية، وكانت تتعلق بالضرائب التي تفرضها نفس السلطة الضريبية على نفس الكيان الخاضع للضريبة، أو على كيانات ضريبية مختلفة، لكنها تنوي تسوية موجودات ومطلوبات الضريبة الحالية على أساس الصافي أو سيتم تحقيق موجوداتها ومطلوباتها الضريبية في آنٍ واحد.

يتم الاعتراف بأصل الضريبة المؤجلة لخسائر الضرائب غير المستخدمة والتخفيضات الضريبية والفروق المؤقتة القابلة للخصم إذا كان من المرجَّح أن يتوفر في المستقبل أرباح خاضعة للضريبة بحيث يمكن استخدامها. وتتم مراجعة موجودات الضريبة المؤجلة في كل تاريخ تقرير وتخفيضها إلى الحد الذي ليس من المحتمل فيه تحقيق منفعة من الضريبة ذات الصلة.

(غ) ربحية السهم

تعرض المجموعة بيانات ربحية السهم الأساسية والمخفضة لأسهمها العادية. يتم احتساب ربحية السهم الأساسية بتقسيم الأرباح أو الخسائر العائدة إلى حاملي حقوق الملكية بالبنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة. يتم تحديد ربحية السهم المخففة عن طريق تعديل الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى حاملي حقوق الملكية والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة لتأثيرات جميع الأسهم العادية المحتملة المخففة.

(أ) الضمانات المالية

تصدر المجموعة في سياق العمل الاعتيادي ضماناتٍ ماليةً تشتمل على اعتمادات مستندية وخطابات ضمان وقبولات.

يتم الاعتراف مبدئياً بالضمانات المالية في البيانات المالية الموحدة بالقيمة العادلة، باعتبارها علاوة مستلمة في تاريخ منح الضمان، ويتم إطفاء القيمة العادلة الأولية على مدى عمر الضمان المالي. وبعد الاعتراف الأولي، يتم قياس مطلوبات المجموعة بموجب تلك الضمانات بالمبلغ المطفأ وأفضل تقدير للنفقات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج في تاريخ بيان المركز المالي الموحد، أيهما أعلى. يتم تحديد هذه التقديرات على أساس الخبرة في المعاملات المماثلة والخسائر المتكبدة تاريخياً مدعومة بأحكام الإدارة.

يتم ترحيل أي زيادة في مطلوبات الضمانات إلى بيان الدخل الموحد. يتم الاعتراف بإطفاء العلاوة المستلمة في بيان الدخل الموحد ضمن إيرادات العمولات والرسوم.

(ب) عمليات القبول

تنشأ عمليات القبول عندما يكون البنك ملزمًا بتسديد المدفوعات مقابل مستندات مسحوبة بموجب خطابات اعتماد. تحدد عمليات القبول مقدار المال والتاريخ والشخص الذي يستحق الدفع له. بعد القبول، تصبح الأداة التزامًا غير مشروط (كمبيالة لأجل) للبنك وبالتالي يتم الاعتراف بها كالتزام مالي في بيان المركز المالي الموحد مع الحق التعاقدي المقابل في السداد من العميل المعترف به كأصل مالي.

(ج) الضمان المسترد

يحصل البنك على ضمانات لتسوية بعض الموجودات التمويلية. يتم الاعتراف بهذه الضمانات بصافي القيمة القابلة للتحقق في تاريخ الاستحواذ وتُصنف على أنها عقارات استثمارية. وبالتالي، يتم تحديد القيمة العادلة على أساس دوري من قبل مقيمين محترفين مستقلين. يتم إدراج تعديلات القيمة العادلة لهذه الضمانات في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تنشأ فيها هذه الأرباح أو الخسائر.

(د) المطلوبات المحتملة

تتضمن المطلوبات المحتملة خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والتزامات المجموعة فيما يتعلق بتعهدات أحادية الجانب لشراء/ بيع عملات ومعدل ربح ومبادلات عملات وغيرها. لا تشكل هذه الموجودات أو المطلوبات الفعلية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد باستثناء الموجودات والمطلوبات المتعلقة بأرباح أو خسائر القيمة العادلة من أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

(هـ) تقارير القطاعات

يعد قطاع التشغيل أحد العناصر المميزة للمجموعة:

- التي تشارك في أنشطة تجارية يحقق منها دخل وتتكبد نفقات (بما في ذلك الدخل والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع أي من العناصر الأخرى للمجموعة).
- والتي تتم مراجعة نتائجها التشغيلية بانتظام من قبل صانعي القرار في المجموعة والمسؤولين عن الحوكمة.
- والتي تتم إدارة وظائفها من خلال إدارة قطاعية مخصصة.
- والتي تتوفرعنها معلومات مالية منفصلة.

يتم دمج قطاعين أو أكثر معًا إذا كانت متشابهة إلى حد كبير، ولن يؤدي الإفصاح عن نتائجها المنفصلة إلى إضافة قيمة جوهرية لمستخدمي البيانات المالية.

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة

(وو) الأرباح المحظورة وفقا للشريعة

تلتزم المجموعة بتجنب الاعتراف بأي إيراد يتم الحصول عليه من مصدر غيرمتوافق مع الشريعة إسلامية. وبالتالي، يتم إيداع كافة الإيرادات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في حساب خيري حيث تستخدم المجموعة هذه الأموال في أنشطة الرعاية الاجتماعية المختلفة.

(زز) معلومات المقارنة

عدا الحالات التي يتيح فيها معيارٌ أو تفسير ما أو يشترط أي منهما خلاف ذلك، يجب الإبلاغ أو الإفصاح عن جميع المبالغ مع معلومات المقارنة.

(حح) الإجارة (معيار المحاسبة المالي رقم ٣٢)

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

طبقت المجموعة معيار المحاسبة المالي رقم ٣٢ – الإجارة اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢١ والذي يحدد مبادئ التصنيف والاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن المعاملات من نوع الإجارة بما في ذلك أشكالها المختلفة التي أبرمتها المؤسسات المالية الإسلامية، سواء بصفته المؤجر أو المستأجر. اعتمدت المجموعة السياسات التالية بما يتماشى مع معيار المحاسبة المالي رقم ٣٢، ويجب عليها تنفيذ أي إرشادات أو تعديلات لاحقة على المعايير التي قد يصدرها مصرف قطر المركزي.

المجموعة كمستأجر

تحديد الإجارة

عند بدء العقد، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد عبارة عن إجارة أو يحتوي عليها. ويتضمن العقد إجارة أو يحتوي عليها إذا كان العقد يعطي حق الانتفاع (ولكن ليس السيطرة) على أصل محدد لفترة من الوقت مقابل عوض متفق عليه.

حق الانتفاع - هو حق محدود واجب النفاذ قانونًا يتعلق بأصل، تتضمن حصتي عقارات (١) الاستخدام (الاستخدام)، وهو الحق في استخدام هذا الأصل أو التمتع به (٢) والفركتوس، وهو الحق في جني الربح أو الاستفادة من هذه الموجودات، ولكن لا تنطوي على المخاطر والمكاسب الجوهرية .

التصنيف والقياس

تقوم المجموعة، بصفتها المؤجر أو المستأجر، بتصنيف كل من الإجارة إلى:

أ. الإجارة التشغيلية.

ب. الإجارة المنتهية بالتمليك مع توقع نقل الملكية بعد انتهاء مدة الإجارة – إما بالبيع أو الهبة؛ أو

ج. إجارة منتهية بالتمليك مع نقل تدريجي للملكية خلال فترة الإجارة (بما في ذلك تناقص مشاركة إجارة).

في تاريخ بدء الإجارة، تقوم المجموعة، كمستأجر، بالاعتراف بأصل حق الانتفاع (حق الانتفاع) وصافي التزام الإجارة (أي إجمالي التزام الإجارة ناقصا تكلفة الإجارة المؤجلة).

موجودات حق الانتفاع

الاعتراف الأولي والقياس

عند الاعتراف الأولي، يقوم المستأجر بقياس أصل حق الانتفاع بالتكلفة. تتكون تكلفة أصل حق الانتفاع مما يلي:

أ. التكلفة الأولية لأصل حق الانتفاع.

ب. التكاليف الأولية المباشرة التي يتكبدها المستأجر.

ج. تكاليف التفكيك أو إيقاف العمل .

تحدد المجموعة التكلفة الأولية لأصل حق الانتفاع باستخدام طريقة تقدير الالتزام. وبموجب هذه الطريقة، يتم تحديد التكلفة الأولية لأصل حق الانتفاع من خلال التقدير بناءً على القيمة العادلة لإجمالي المقابل المدفوع أو المستحق (أي إجمالي إيجارات عقد الإجارة) مقابل أصل حق الانتفاع، بموجب معاملة مماثلة .

إعفاءات الاعتراف والمحاسبة المبسطة للمستأجر

تختار المجموعة كمستأجر عدم تطبيق متطلبات الاعتراف بالإجارة وقياسها على:

- إجارة قصيرة المدى
- إجارة يكون أصلها الرئيسي منخفض القيمة

القياس اللاحق

بعد تاريخ البدء، تقوم المجموعة كمستأجر بقياس أصل حق الانتفاع بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة المعدلة لتأثير أي تعديلات أو إعادة تقييم على الإجارة. تتضمن القيمة القابلة للإطفاء لأصل حق الانتفاع من أصل حق الانتفاع ناقصًا القيمة المتبقية، إن وجدت، ويتم إطفاء القيمة على أساس منتظم يعكس نمط استخدام المنافع من حق الانتفاع.

تقوم المجموعة بإطفاء أصل حق الانتفاع من تاريخ البدء وحتى نهاية العمر الاقتصادي الإنتاجي لأصل حق الانتفاع والذي يتزامن مع نهاية مدة الإجارة. تحدد المجموعة مدة الإجارة، بما في ذلك الفترة التعاقدية الملزمة، بالإضافة إلى فترات اختيارية معينة بشكل معقول، بما في ذلك:

أ. فترات التمديد إذا كان من المؤكد بشكل معقول أن المجموعة ستقوم باستخدام هذا الخيار، و/ أو

ب. خيارات الإنهاء إذا كان من المؤكد بشكل معقول أن المجموعة لن تستخدم هذا الخيار.

تقوم المجموعة بإجراء تقييم الانخفاض في القيمة بما يتماشى مع متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ "انخفاض القيمة وخسائر الائتمان والارتباطات المثقلة بالالتزامات" لتحديد ما إذا كانت قيمة أصل حق الانتفاع قد انخفضت قيمتها واحتساب أي خسائر انخفاض في القيمة تم تحديدها. يأخذ تقييم الانخفاض في القيمة في الاعتبار القيمة المتبقية المقدرة للأصل الرئيسي. كما يتم النظر في أي ارتباطات ذات صلة، بما في ذلك الوعود بشراء الأصل الأساسي، بما يتماشى مع معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ "انخفاض في القيمة وخسائر الائتمان والارتباطات المثقلة بالالتزامات".

صافي مطلوبات الإجارة

الاعتراف الأولي والقياس

يتكون صافي مطلوبات الإجارة من إجمالي مطلوبات الإجارة وتكلفة الإجارة المؤجلة (المبينة كالتزام مقابل).

يتم الاعتراف بإجمالي مطلوبات الإجارة مبدئياً كمجمل لإجمالي مبلغ إيجارات عقود الإجارة المستحقة لفترة الإجارة. يتكون الإيجار المستحق من الدفعات التالية مقابل حق الانتفاع بالأصل الرئيسي خلال مدة الإجارة كما يلي:

- إيجارات عقد الإجارة الثابتة مطروحا منها الحوافز المستحقة.
- إيجارات عقد الإجارة المتغيرة بما في ذلك الإيجارات التكميلية.
- دفعات الإيجارات الإضافية، إن وجدت، لإنهاء عقد الإجارة (إذا كان مدة الإجارة تعكس استخدام المستأجر لخيار الإنهاء).

يتم خصم الإيجارات المدفوعة مقدمًا مع إجمالي مطلوبات الإجارة.

يتم الإعتراف بهامش الجدية المدفوعة من قبل المجموعة كذمم مدينة من المؤجر ولا يتم خصمها من التزام الإجارة ما لم يتم تعديلها مقابل مقابل نقل الملكية أو التسوية مقابل التزام الإيجار إذا تم الاتفاق عليه بين الطرفين، في وقت وقوع مثل هذا الحدث.

بعد تاريخ البدء، تقوم المجموعة بقياس صافي التزام الإجارة من خلال:

أ. تخفيض القيمة الدفترية لإجمالي مطلوبات الإجارة لتعكس إيجارات الإجارة التي تمت.

ب. زيادة صافي القيمة الدفترية لتعكس العائد على التزام الإجارة (إطفاء تكلفة الإجارة المؤجلة).

ج. إعادة قياس القيمة الدفترية في حالة إعادة التقييم أو تعديلات عقد الإجارة أو لتعكس إيجارات الإجارة المعدلة.

يتم إطفاء تكلفة الإجارة المؤجلة في بيان الدخل الموحد على مدى شروط الإجارة على أساس زمني متناسب باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

بعد تاريخ البدء، تقوم المجموعة باحتساب تعديلات عقد الإجارة كما يلي:

أ. التغيير في مدة الإجارة: إعادة حساب وتعديل أصل حق الانتفاع، والتزام الإجارة، وتكلفة الإجارة المؤجلة.

ب. التغيير في إيجارات الإجارة المستقبلية فقط: إعادة حساب التزام الإجارة وتكلفة الإجارة المؤجلة فقط دون التأثير على أصل حق الانتفاع.

يعتبر تعديل الإجارة بمثابة عنصر إجارة جديد يتم احتسابه على أنه عقد إجارة منفصل للمستأجر إذا كان التعديل بالإضافة إلى أصل حق الانتفاع ينقل أصل رئيسي محدد، ويتم زيادة إيجارات عقد الإجارة بما يتوافق مع أصل حق الانتفاع الإضافي. بالنسبة للتعديلات التي لا تستوفي أيًا من الشروط المذكورة أعلاه، تعتبر المجموعة الإجارة بمثابة إجارة معدلة اعتبارًا من تاريخ السريان وتعترف بمعاملة الإجارة الجديدة. تقوم المجموعة بإعادة حساب التزام الإجارة وتكلفة الإجارة المؤجلة وأصل حق الانتفاع وإلغاء الاعتراف بمعاملة الإجارة الحالية والأرصدة.

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الريالات القطرية

٤ إدارة المخاطر المالية

٤-١ مقدمة ونظرة عامة

إدارة المخاطر وهيكلها

تغطي الأدوات المالية كافة الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة. تتضمن الموجودات المالية أرصدة النقد والأرصدة الجارية والودائع لدى البنوك والاستثمار في الأوراق المالية وموجودات التمويلية وبعض الموجودات المالية الأخرى. تتضمن المطلوبات المالية ودائع العملاء والمبالغ المستحق للبنوك وتمويل الصكوك والتمويلات الأخرى وبعض المطلوبات المالية الأخرى. كما تتضمن الأدوات المالية المطلوبات المحتملة والارتباطات المدرجة في بنود خارج بيان المركز المالي.

مقدمة

إن المخاطر متأصلة في أنشطة المجموعة، ولكنّها تدار من خلال عملية تحديد وقياس ومراقبة مستمرة تخضع لحدود المخاطر والضوابط الأخرى. تعتبر عملية إدارة المخاطر أمرًا بالغ الأهمية لاستمرار ربحية المجموعة وكل فرد داخل المجموعة مسؤول عن التعرض للمخاطر المرتبطة بمسؤولياته. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية، والتي تشمل مخاطر التداول وعدم التداول.

لا تتضمن عملية مراقبة المخاطر المستقلة مخاطر الأعمال مثل التغيرات في البيئة والتكنولوجيا والصناعة. وتتم مراقبتها من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي للمجموعة.

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة يتولى مسؤولية منهجية إدارة المخاطر واعتماد الخطط الإستراتيجية ومبادئ إدارة المخاطر.

وظيفة إدارة المخاطر

تتولى وظيفة إدارة المخاطر مسؤولية تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمخاطر والحفاظ عليها لضمان وجود عملية رقابة مستقلة. كما أنه مسؤولة عن مراقبة الالتزام بمبادئ المخاطر وسياساتها وحدودها عبر المجموعة.

موجودات ومطلوبات

إن إدارة المجموعة هي المسؤولة عن إدارة موجودات ومطلوبات المجموعة والهيكل المالي العام وهي مسؤولة أيضًا عن مخاطر الائتمان والسيولة للمجموعة.

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق عمليات إدارة المخاطرعلى نطاق المجموعة سنويًا من قبل إدارة التدقيق الداخلي، حيث تقوم بفحص كل من كفاية الإجراءات ومدى التزام المجموعة بالإجراءات. تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمناقشة نتائج جميع التقييمات مع الإدارة، وترفع تقريرًا بنتائجها وتوصياتها إلى لجنة التدقيق.

يتم فحص المعلومات المجمعة من جميع أقسام الأعمال ومعالجتها لتحليل ومراقبة وتحديد المخاطر المبكرة. ويتم عرض هذه المعلومات وشرحها لمجلس الإدارة ووحدة المخاطر ورئيس كل قسم من الأعمال.

تُقدّم تقارير متكررة إلى الإدارة العليا وجميع الأعضاء الآخرين المعنيين في المجموعة حول استخدام حدود السوق، تحليل الاستثمارات الملكية والسيولة، بالإضافة إلى أي تطورات أخرى للمخاطر.

٤-٢ مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم مقدرة طرف ما في أداة مالية في الوفاء بالتزاماته مما يتسبب في تكبد الطرف الآخر خسائر مالية. تحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرض لمخاطر الائتمان والحد من المعاملات مع الأطراف المقابلة المحددة والتقييم المستمر للجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة.

تسعى المجموعة إلى إدارة التعرض لمخاطر الائتمان عبر تنويع أنشطة الإقراض لتجنب التركزات غير المبررة مع الأفراد أو مجموعة العملاء في مواقع أو أعمال محددة. كما تحصل على ضمانات، عند الاقتضاء. ويعتمد مبلغ ونوع الضمانات المطلوبة على تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل. ويتم تنفيذ التوجيهات فيما يتعلق بقبول أنواع الضمانات ومؤشرات التقييم.

كما يلي الأنواع الرئيسية للضمانات التي تم الحصول عليها:

- بالنسبة لتمويل الأوراق المالية: نقدا أو أوراق مالية.
- بالنسبة للتمويل التجاري: الرهن على الممتلكات العقارات أو المخزون أو النقد أو الأوراق المالية.
- بالنسبة لتمويل التجزئة: الرهن على الممتلكات السكنية والمركبات والأوراق المالية.

تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات باستمرار.

كما تحصل المجموعة على ضمانات الشركات من الشركات الأم للذمم المدينة والأرصدة من الأنشطة التمويلية للشركات التابعة لها .

إن تفاصيل تكوين الذمم المدينة والأرصدة من الأنشطة التمويلية للعملاء موضحة في إيضاح ١٠. كما تم توضيح تفاصيل القطاعات الجغرافية في إيضاح ٣٤.

٤-٢-١ قياس مخاطر الائتمان

نظم قياس وتقارير المخاطر

يتم قياس مخاطر المجموعة باستخدام طريقة تعكس كلاً من الخسارة المتوقعة التي من المحتمل أن تنشأ في ظروف عادية والخسائر غير المتوقعة. كما إن المجموعة تدير أسوء السيناريوهات التي قد تنشأ في حالة وقوع أحداث صعبة من غير المرجح حدوثها في الواقع.

تتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها بشكل أساسي بناءً على الحدود التي تضعها المجموعة. تعكس هذه الحدود استراتيجية العمل وبيئة السوق الخاصة بالمجموعة بالإضافة إلى مستوى المخاطر التي ترغب المجموعة في قبولها، مع التركيز بشكل إضافي على صناعات مختارة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بمراقبة وقياس القدرة الإجمالية على تحمل المخاطر فيما يتعلق بالتعرض الإجمالي للمخاطر عبر جميع أنشطة أنواع المخاطر وتستفيد الوحدة من الاحتمالات المستمدة من الخبرة التاريخية المعدلة لتعكس البيئة الاقتصادية.

٤-٢-٢ ضوابط رقابة المخاطر وسياسات تخفيفها

تخفيف المخاطر

تستخدم المجموعة، كجزء من إدارة المخاطر الشاملة، صفقات المبادلة والأدوات الأخرى لإدارة التعرضات الناتجة عن التغيرات في معدلات الربح والعملات الأجنبية ومخاطر حقوق الملكية ومخاطر الائتمان والتعرضات الناشئة عن المعاملات المتوقعة.

تَركّز المخاطر المفرط

ينشأ التركز عندما يشترك عدد من الأطراف في أنشطة عمل مماثلة أو أنشطة في ذات الإقليم الجغرافي أو يكون لديهم خصائص اقتصادية مماثلة يمكن أن تتسبب في تأثر قدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية بشكل مماثل لتأثرها بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو ظروف أخرى. وتشير التركزات إلى التأثر النسبي لأداء المجموعة بالتطورات التي تؤثر على قطاع معين أو إقليم جغرافي معين.

لتجنب تركز المخاطر بشكل مفرط، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة إرشادات معينة من شأنها الحفاظ على محفظة متنوعة مع حدود معينة لتعرضات القطاع الجغرافي والصناعي. ويتم السيطرة على تركزات مخاطر الائتمان المحددة وإدارتها وفقًا لذلك.

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة

٤ إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٤-٢ مخاطر الائتمان (تتمة)

٤-٢-٣ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان قبل الضمان المحتفظ به أو التحسينات الائتمانية الأخرى

فيما يلي توضيح للتعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بالموجودات المالية

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
المسجلة في بيان المركز المالي الموحد:		
النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية (باستثناء النقد في الصندوق)	٤,٥٤٦,٠٨٢	٤,٥٤٧,٠٠٣
مبالغ مستحقة من البنوك	٥,٦٦٢,٥٥٤	٦,٢٩٩,٧٢٤
الموجودات التمويلية	١٠٨,٢٢٨,١٨١	١١٧,٨٥٩,٢٨١
استثمارات في أوراق مالية - الدين	٣٨,٠٦٦,٦٩١	٣١,٠٨٢,٣٠٦
موجودات أخرى١	٣,٤٣٤,٠٣٧	٣,٥٧٢,٣٤٢
	١٥٩,٩٣٧,٥٤٥	١٦٣,٣٦٠,٦٥٦
يوضح الجدول التالي التعرضات الأخرى لمخاطر الائتمان:		
تسهيلات غير مستغلة	٧٧٩,٣٥٢	١,٠٢٦,٦١١
ضمانات	١٠,٢٩٣,٣٢٢	١٣,١٠٢,٥٥٢
اعتمادات مستندية	١,١٩١,٧٩٤	١,٤٦١,٨٣٨
المطلوبات المحتملة لشركة تابعة غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية (إيضاح ٣٣ أ)	٤١٢,٠٨٨	٥٠٢,٧٠٧
	١٢,٦٧٦,٥٥٦	١٦,٠٩٣,٧٠٨

١ - تتضمن موجودات لشركة تابعة غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية

تمثل الجداول أعلاه السيناريو الأسوأ لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو حجز تعزيزات ائتمانية أخرى. وبالنسبة للموجودات المدرجة في بيان المركز المالي الموحد، فإن التعرض للمخاطر المبينة أعلاه يقوم على أساس صافي القيم الدفترية كما ورد في بيان المركز المالي الموحد..

٤-٢-٤ تركز مخاطر الموجودات المالية مع التعرض لمخاطر الائتمان

(أ) حسب القطاع الجغرافي

	قطر	دول مجلس التعاون الآخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	أخرى	الإجمالي
٢٠٢٣					
الموجودات المسجلة في بيان المركز المالي الموحد:					
النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية (باستثناء النقد في الصندوق)	٤,٥٢٣,٧٢١	–	–	٢٢,٣٦١	٤,٥٤٦,٠٨٢
مبالغ مستحقة من البنوك	٢,٤٥٠,٩٨٦	١٣٢,٨٥٩	١,٤٠٢	٣,٠٧٧,٣٠٧	٥,٦٦٢,٥٥٤
الموجودات التمويلية	٩٢,٧٣٠,٧٩٩	٣٣٤,٣٥٠	٩٩٥,٢٥٠	١٤,١٦٧,٧٨٢	١٠٨,٢٢٨,١٨١
استثمار في أوراق مالية - الدين	٣٤,٤٩٩,٤٢٢	٢,٦٧١,١٢٣	١٠٢,٩٨٢	٧٩٣,١٦٤	٣٨,٠٦٦,٦٩١
موجودات أخرى١	٢٠٠,٩٠٠	١,٠٤٣,٥٦١	–	٢,١٨٩,٥٧٦	٣,٤٣٤,٠٣٧
	١٣٤,٤٠٥,٨٢٨	**٤,١٨١,٨٩٣**	**١,٠٩٩,٦٣٤**	**٢٠,٢٥٠,١٩٠**	**١٥٩,٩٣٧,٥٤٥**

١ تتضمن موجودات لشركة تابعة غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية

	قطر	دول مجلس التعاون الآخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	أخرى	الإجمالي
٢٠٢٢					
الموجودات المسجلة في بيان المركز المالي الموحد:					
النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية (باستثناء النقد في الصندوق)	٤,٥٢٧,٢٨٩	-	-	١٩,٧١٤	٤,٥٤٧,٠٠٣
مبالغ مستحقة من البنوك	٦٦١,٠٢٠	٣٩٧,٧٨٦	١,٣٠٤	٥,٢٣٩,٦١٤	٦,٢٩٩,٧٢٤
الموجودات التمويلية	١٠٢,١٦٦,٧٦٣	٦٢٧,٩١٥	-	١٥,٠٦٤,٦٠٣	١١٧,٨٥٩,٢٨١
استثمار في أوراق مالية - الدين	٢٩,٠٠٣,١٨٢	١,٤٠٨,٧٦٥	١٢,٤١٥	٦٥٧,٩٤٤	٣١,٠٨٢,٣٠٦
موجودات أخرى	١٢٤٨,٧١٣	١,٠٠٣,٦٢٣	-	٢,٣٢٠,٠٠٦	٣,٥٧٢,٣٤٢
	١٣٦,٦٠٦,٩٦٧	٣,٤٣٨,٠٨٩	١٣,٧١٩	٢٣,٣٠١,٨٨١	١٦٣,٣٦٠,٦٥٦

١ تتضمن موجودات لشركة تابعة غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية

	قطر	دول مجلس التعاون الآخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	أخرى	الإجمالي
٢٠٢٣					
تمويلات غير مستغلة	٧٧٧,٣٦٧	-	-	١,٩٨٥	٧٧٩,٣٥٢
ضمانات	٧,٨٦٨,٣٢٤	٩٥,٠٠١	٣٦,٧٥٤	٢,٢٩٣,٢٤٣	١٠,٢٩٣,٣٢٢
اعتمادات مستندية	٣٩٢,٠٢٣	-	١٨,٢٠٣	٧٨١,٥٦٨	١,١٩١,٧٩٤
مطلوبات محتملة لشركة تابعة غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية	١٩,٥٨٠	٢٦٠,٦٦٠	-	١٣١,٨٤٨	٤١٢,٠٨٨
	٩,٠٥٧,٢٩٤	**٣٥٥,٦٦١**	**٥٤,٩٥٧**	**٣,٢٠٨,٦٤٤**	**١٢,٦٧٦,٥٥٦**

	قطر	دول مجلس التعاون الآخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	أخرى	الإجمالي
٢٠٢٣					
تمويلات غير مستغلة	٩١١,٧٨٣	-	-	١١٤,٨٢٨	١,٠٢٦,٦١١
ضمانات	١٠,١٧٨,٦٦٦	١٥٨,٠٨٦	-	٢,٧٦٥,٨٠٠	١٣,١٠٢,٥٥٢
اعتمادات مستندية	٦٨٩,٩٠٢	-	-	٧٧١,٩٣٦	١,٤٦١,٨٣٨
مطلوبات محتملة لشركة تابعة غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية	١٧,٧٢٦	٣٠٠,٢٦٥	-	١٨٤,٧١٦	٥٠٢,٧٠٧
	١١,٧٩٨,٠٧٧	٤٥٨,٣٥١	-	٣,٨٣٧,٢٨٠	١٦,٠٩٣,٧٠٨

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة

بآلاف الريالات القطرية

٤ إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٤-٢ مخاطر الائتمان (تتمة)

٤-٢-٤ تركز مخاطر الموجودات المالية مع التعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

(ب) حسب قطاع الصناعة

يوضح أدناه تحليل قطاع الصناعة للحد الأقصى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان لعناصر بيان المركز المالي الموحد. يظهر الحد الأقصى للتعرض بالصافي قبل تأثير التخفيف من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية.

	صافي التعرض ٢٠٢٣	صافي التعرض ٢٠٢٢
ممولة وغير ممولة		
الحكومة	٣٨,٤٦٦,٠٧٥	٣٤,٨٢١,٠٠٣
وكالات حكومية	٤٨,٥٣٧,٤١٠	٤٦,٤٣٨,٥٠٣
صناعة	٢,١٨٩,٥٧١	١,٦٨٥,١١٧
تجارة	٨,٤٣١,٧٢٢	٧,٦٨٠,٠٨٤
خدمات	٢٨,١٧٠,٨٥٠	٣١,٤٨٤,٤١٧
مقاولات	٢,٢١٥,٢٠٩	٣,٤٣٣,٩٦٣
الاستثمار العقاري	٢٣,٧٨٧,٠٢٣	٢٩,٠٤٢,٣٤٧
شخصية	٨,١٣٩,٦٨٥	٨,٧٧٥,٢٢٢
مطلوبات محتملة	١٢,٢٦٤,٤٦٨	١٥,٥٩١,٠٠١
مطلوبات محتملة لشركة تابعة غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية	٤١٢,٠٨٨	٥٠٢,٧٠٧
الإجمالي	**١٧٢,٦١٤,١٠١**	١٧٩,٤٠٤,٣٦٤

٤-٢-٥ جودة الائتمان

تتم إدارة الجودة الائتمانية للموجودات المالية من قبل المجموعة باستخدام تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية والخارجية. تتبع المجموعة آلية تصنيف مخاطر المقترض الداخلية لتصنيف العلاقات عبر محفظتها الائتمانية. تستخدم المجموعة نظام تصنيف ائتماني مكون من عشرة مستويات ذات مؤشرات موجبة وسالبة، مما يعطي معدل يصل إلى ٢٢ حالة، منها ١٩ حالة (بمؤشرات إيجابية وسلبية) تتعلق بحالات منتظمة السداد وثلاث تتعلق بحالات غير منتظمة السداد. وفي حدود الحالات المنتظمة السداد، فإن تصنيف مخاطر المقترض من ١ إلى -٤ تمثل درجة استثمارية، بينما تصنيف مخاطر المقترض من +٥ إلى ٧ يمثل درجة استثمارية فرعية -٧ يمثل حالات تحت الملاحظة.ويمثل تصنيف مخاطر المقترض من ٨ إلى ١٠ حالات دون المستوى ومشكوك في تحصيلها وخسارة على التوالي. يتم تخصيص تصنيف لجميع الائتمانات وفقًا للمعايير المحددة. تسعى المجموعة باستمرار إلى تحسين منهجيات تصنيف مخاطر الائتمان الداخلية وسياسات وممارسات إدارة مخاطر الائتمان لتعكس المخاطر الائتمانية الأساسية الحقيقية للمحفظة وثقافة الائتمان في المجموعة. تتم مراجعة جميع علاقات الإقراض مرة واحدة على الأقل في السنة وبصورة أكثر تكرارا في حالة الموجودات غير المتداولة.

	٢٠٢٣			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	إجمالي
مبالغ مستحقة من البنوك وأرصدة لدى البنوك المركزية				
درجة الاستثمار	٩,٧٠٤,١٩٠	–	–	٩,٧٠٤,١٩٠
درجة استثمار فرعي	٣٧٨,١١٠	١٢٧,١١٨	–	٥٠٥,٢٢٨
دون المستوى	–	–	–	–
مشكوك في تحصيلها	–	–	–	–
الخسارة	–	–	–	–
	١٠,٠٨٢,٣٠٠	١٢٧,١١٨	–	١٠,٢٠٩,٤١٨
مخصص الخسارة	(٧٧٩)	(٣)	–	(٧٨٢)
القيمة الدفترية	**١٠,٠٨١,٥٢١**	**١٢٧,١١٥**	**–**	**١٠,٢٠٨,٦٣٦**

	٢٠٢٢			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	إجمالي
مبالغ مستحقة من البنوك وأرصدة لدى البنوك المركزية				
درجة الاستثمار	١٠,٠٨٩,٩٩١	–	–	١٠,٠٨٩,٩٩١
درجة استثمار فرعي	٤٢٥,٩٤٥	٣٤٥,٦٢٤	–	٧٧١,٥٦٩
دون المستوى	–	–	–	–
مشكوك في تحصيلها	–	–	–	–
الخسارة	–	–	–	–
	١٠,٥١٥,٩٣٦	٣٤٥,٦٢٤	–	١٠,٨٦١,٥٦٠
مخصص الخسارة	(١٢,٢٩٢)	(٢,٥٤١)	–	(١٤,٨٣٣)
القيمة الدفترية	١٠,٥٠٣,٦٤٤	٣٤٣,٠٨٣	–	١٠,٨٤٦,٧٢٧

	٢٠٢٣			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	إجمالي
الموجودات التمويلية				
درجة الاستثمار	٥٧,٢٧٨,٣١١	٢١,٠٨٢,٣٤٢	–	٧٨,٣٦٠,٦٥٣
درجة استثمار فرعي	١٥,٤٥٤,١٠٧	١٢,٢٧٠,٢٣٢	–	٢٧,٧٢٤,٣٣٩
دون المستوى	–	–	٤,٦٧٥,٦٧٠	٤,٦٧٥,٦٧٠
مشكوك في تحصيلها	–	–	٦٦,٢٠٤	٦٦,٢٠٤
الخسارة	–	–	١,٦٨٢,٧٨٥	١,٦٨٢,٧٨٥
	٧٢,٧٣٢,٤١٨	٣٣,٣٥٢,٥٧٤	٦,٤٢٤,٦٥٩	١١٢,٥٠٩,٦٥١
مخصص الخسارة	(٤٧,٣٧٨)	(٥٨٩,٩٦٠)	(٣,٦٤٤,١٣٢)	(٤,٢٨١,٤٧٠)*
القيمة الدفترية	**٧٢,٦٨٥,٠٤٠**	**٣٢,٧٦٢,٦١٤**	**٢,٧٨٠,٥٢٧**	**١٠٨,٢٢٨,١٨١**

يتضمن أرباح معلقة بقيمة ٤٢٨,٩٩١ ألف ريال قطري

	٢٠٢٢			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	إجمالي
الموجودات التمويلية				
درجة الاستثمار	٦٧,٩٤٣,٩٨٧	١٩,٨٢٥,٦٦١	–	٨٧,٧٦٩,٦٤٨
درجة استثمار فرعي	١٦,٧٧٧,٢٤٣	٩,٨٦١,٦٠٥	–	٢٦,٦٣٨,٨٤٨
دون المستوى	–	–	٥,١٥٣,٦٩٧	٥,١٥٣,٦٩٧
مشكوك في تحصيلها	–	–	١٧٨,٢٦٥	١٧٨,٢٦٥
الخسارة	–	–	١,٩٦٣,٤٧٠	١,٩٦٣,٤٧٠
	٨٤,٧٢١,٢٣٠	٢٩,٦٨٧,٢٦٦	٧,٢٩٥,٤٣٢	١٢١,٧٠٣,٩٢٨
مخصص الخسارة	(٦٤,١٥٧)	(٣٩٢,٠٤٦)	(٣,٣٨٨,٤٤٤)	(٣,٨٤٤,٦٤٧)*
القيمة الدفترية	٨٤,٦٥٧,٠٧٣	٢٩,٢٩٥,٢٢٠	٣,٩٠٦,٩٨٨	١١٧,٨٥٩,٢٨١

* يتضمن أرباح معلقة بقيمة ٤٦٣,٦٤٨ ألف ريال قطري

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة

٤ إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٤-٢ مخاطر الائتمان (تتمة)

٤-٢-٥ جودة الائتمان (تتمة)

	٢٠٢٣			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	إجمالي
استثمار في أوراق مالية - الدين				
درجة الاستثمار	٣٦,١٠٣,٧٠١	–	–	٣٦,١٠٣,٧٠١
درجة استثمار فرعي	١,٢٨٦,٩٥١	٧٠٢,٢٨١	–	١,٩٨٩,٢٣٢
دون المستوى	–	–	–	–
مشكوك في تحصيلها	–	–	–	–
الخسارة	–	–	٥٣,١٤٢	٥٣,١٤٢
	٣٧,٣٩٠,٦٥٢	٧٠٢,٢٨١	٥٣,١٤٢	٣٨,١٤٦,٠٧٥
مخصص الخسارة	(٥,٧٩٤)	(٢٠,٤٤٨)	(٥٣,١٤٢)	(٧٩,٣٨٤)
القيمة الدفترية	**٣٧,٣٨٤,٨٥٨**	**٦٨١,٨٣٣**	**–**	**٣٨,٠٦٦,٦٩١**

	٢٠٢٢			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	إجمالي
استثمار في أوراق مالية - الدين				
درجة الاستثمار	٢٩,٦١٣,٨٣٤	–	–	٢٩,٦١٣,٨٣٤
درجة استثمار فرعي	١,٠٣٦,١٤٦	٤٨٤,٦٧٦	–	١,٥٢٠,٨٢٢
دون المستوى	–	–	–	–
مشكوك في تحصيلها	–	–	–	–
الخسارة	–	–	٥٧,١٦٢	٥٧,١٦٢
	٣٠,٦٤٩,٩٨٠	٤٨٤,٦٧٦	٥٧,١٦٢	٣١,١٩١,٨١٨
مخصص الخسارة	(٣٠,٠٢٥)	(٢٢,٣٢٥)	(٥٧,١٦٢)	(١٠٩,٥١٢)
القيمة الدفترية	٣٠,٦١٩,٩٥٥	٤٦٢,٣٥١	–	٣١,٠٨٢,٣٠٦

	٢٠٢٣			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	إجمالي
التعرضات الأخرى لمخاطر الائتمان				
درجة الاستثمار	٦,٩٦٠,٦٣٢	٦٧٩,٧٦٢	–	٧,٦٤٠,٣٩٤
درجة استثمار فرعي	١,٨٩٦,٣٠٨	٢,٦٩٧,٣٧٣	–	٤,٥٩٣,٦٨١
دون المستوى	–	–	٢٢,٣٦٦	٢٢,٣٦٦
مشكوك في تحصيلها	–	–	–	–
الخسارة	–	–	١٤,٧٤٣	١٤,٧٤٣
	٨,٨٥٦,٩٤٠	٣,٣٧٧,١٣٥	٣٧,١٠٩	١٢,٢٧١,١٨٤
مخصص الخسارة	(٦,٨٤٢)	(٢٤,٤٣٧)	(٣٦,٣٧٤)	(٦٧,٦٥٣)
القيمة الدفترية	**٨,٨٥٠,٠٩٨**	**٣,٣٥٢,٦٩٨**	**٧٣٥**	**١٢,٢٠٣,٥٣١**

	٢٠٢٢			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	إجمالي
تعرضات أخرى لمخاطر الائتمان				
درجة الاستثمار	١٠,٢٧٤,١٦٩	٥٣٣,٩٦١	–	١٠,٨٠٨,١٣٠
درجة استثمار فرعي	٢,٩٥٧,٦١٨	١,٦١٤,٩٨٥	–	٤,٥٧٢,٦٠٣
دون المستوى	–	–	١٩٧,٤١٢	١٩٧,٤١٢
مشكوك في تحصيلها	–	–	١٠٥	١٠٥
الخسارة	–	–	١٧,٩٤٨	١٧,٩٤٨
	١٣,٢٣١,٧٨٧	٢,١٤٨,٩٤٦	٢١٥,٤٦٥	١٥,٥٩٦,١٩٨
مخصص الخسارة	(٢٥,٥٠٧)	(٣٣,٢٠٤)	(٧٩,٣٨٤)	(١٣٨,٠٩٥)
القيمة الدفترية	١٣,٢٠٦,٢٨٠	٢,١١٥,٧٤٢	١٣٦,٠٨١	١٥,٤٥٨,١٠٣

٤-٢-٦ تقييم جودة الائتمان

يقدم الجدول أدناه تحليلاً للأطراف المقابلة حسب درجات التصنيف والجودة الائتمانية للمخاطر الائتمانية للمجموعة بناءً على تصنيفات موديز (أو ما يعادلها):

	٢٠٢٣			
درجة التصنيف	الموجودات التمويلية	المبالغ المستحقة من البنوك والبنوك المركزية	الاستثمارات من فئة الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة	التعرضات الأخرى الخاضعة لمخاطر الائتمان
AAA to AA–	٥٦,٣٤٧,٤٣٤	٦,١٤٨,٩٩٩	٣٢,٩٣٣,٢٧٢	١,٤٠٣,٨٢١
A+ to A–	٧,٩٢٠,٦٨٧	٣,٥٥٤,٥٣٣	٢,٩٦٩,٠٢٢	٣,٣٩٧,٥٧٢
BBB+ to BBB–	١٤,٠٩٢,٥٢٤	٦٥٧	٣٨٧,٣٣٤	٢,٨٣٩,٠٠١
BB+ to B–	١٥,٤٠٩,٩٥٣	٣٧٨,١١٠	١,٥٧٧,٧٣٩	٤,٣١٢,٣٥٥
غير مصنفة	١٨,٧٣٩,٠٥٣	١٢٧,١١٩	٢٧٨,٧٠٨	٣١٨,٤٣٥
الإجمالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**١١٢,٥٠٩,٦٥١**	**١٠,٢٠٩,٤١٨**	**٣٨,١٤٦,٠٧٥**	**١٢,٢٧١,١٨٤**
AAA to AA–	٦٣,٣٧٢,٣٨٧	٦,٧٩٦,٥٧١	٢٨,٠٨٢,٦٧٤	١,٦٩١,٣٢٠
A+ to A–	٧,٦٤٤,٨٢٧	٣,١٨٠,٤٧٠	١,٣٢٨,٤٤٤	٤,٧٨٤,١٨١
BBB+ to BBB–	١٦,٧٥٢,٤٤٨	١١٢,٩٥٠	٢٠٢,٧١٥	٤,٣٣٢,٦٢٨
BB+ to B–	١٤,٠٥٨,٥٠٦	٤٢٥,٩٤٥	١,٢٧٥,١٣٥	٣,٥٣٩,٣٥٨
غير مصنفة	١٩,٨٧٥,٧٦٠	٣٤٥,٦٢٤	٣٠٢,٨٥٠	١,٢٤٨,٧١١
الإجمالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١٢١,٧٠٣,٩٢٨	١٠,٨٦١,٥٦٠	٣١,١٩١,٨١٨	١٥,٥٩٦,١٩٨

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة

٤ إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٤-٢ مخاطر الائتمان (تتمة)

٤-٢-٧ الضمانات

تسعى المجموعة إلى استخدام الضمانات، حيثما أمكن ذلك، للتخفيف من مخاطر الائتمان على الموجودات المالية. وتأتي الضمانات بأشكال مختلفة، مثل النقد والأوراق المالية وخطابات الاعتماد / الضمانات والعقارات والمخزون وغيرها من الموجودات غير المالية. لا يتم تسجيل الضمانات، ما لم يتم استردادها، في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة. يتم تضمين التدفقات النقدية المتوقعة من التعزيزات الائتمانية والتي لا يلزم الاعتراف بها بشكل منفصل وفقًا للمعايير المعمول بها والتي تعتبر جزءًا لا يتجزأ من الشروط التعاقدية لأداة الدين التي تخضع للخسائر الائتمانية المتوقعة، في قياس تلك الخسائر الائتمانية المتوقعة. وعلى هذا الأساس، تؤثر القيمة العادلة للضمانات على حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. تستخدم المجموعة، قدر الإمكان، بيانات السوق النشطة لتقييم الموجودات المالية المحتفظ بها كضمانات. يتم تقييم الموجودات المالية الأخرى التي ليس لها قيم سوقية يمكن تحديدها بسهولة باستخدام النماذج. يتم تقييم الضمانات غير المالية، مثل العقارات، بناءً على البيانات المقدمة من أطراف ثالثة مثل وسطاء الرهن العقاري، أو بناءً على مؤشرات أسعار الإسكان.

تقوم المجموعة، في سياق العمل المعتاد، بالتعاقد مع وكلاء خارجيين لاسترداد الأموال من الموجودات المستردة بشكل عام في المزادات لتسوية الدين القائم. ويتم إرجاع أي أموال فائضة إلى العملاء/الممولين.

تبلغ القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها مقابل الموجودات التمويلية منخفضة القيمة الائتمانية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ما قيمته ٣,٢٤٧ مليون ريال قطري (٢٠٢٢: ٤,٦٠٢ مليون ريال قطري).

٤-٢-٨ الموجودات التمويلية المعاد التفاوض بشأنها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد وخطط الإدارة الخارجية المعتمدة وتعديل وتأجيل الدفعات. تستند سياسات وممارسات إعادة الهيكلة إلى مؤشرات أو معايير تشير، وفقاً لتقدير الإدارة المحلية، إلى أن السداد سوف يستمر في أغلب الأحوال. وتخضع هذه السياسات لمراجعة مستمرة. وبعد إعادة الهيكلة، تتم إعادة ضبط حساب العميل الذي تأخر في السداد سابقا إلى وضع الحالة العادية ويتم إدارته مع حسابات أخرى مماثلة باعتباره غير منخفض القيمة.

٤-٢-٩ سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب موجودات التمويل أو الاستثمار في رصيد الأوراق المالية من فئة الدين وأي مخصصات ذات صلة لخسائر انخفاض القيمة، عندما تقرر المجموعة أن موجودات التمويل أو الورقة المالية غير قابلة للتحصيل وبعد الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي.

يتم هذا التحديد بعد النظر في معلومات مثل حدوث تغييرات جوهرية في الوضع المالي للمقترض/المصدر بحيث لا يتمكن المقترض/المصدر من سداد الالتزام، أو أن العائدات من الضمانات لن تكون كافية لسداد كامل التعرض. بالنسبة للموجودات التمويلية الموحدة ذات الرصيد الأصغر، تستند قرارات الشطب عمومًا على حالة المتأخرات عن السداد لمنتج معين. بلغت القيمة التعاقدية للموجودات المالية المشطوبة خلال السنة والخاضعة لنشاط التنفيذ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ما قيمته ٩٥٢,٨١٩ ألف ريال قطري (٢٠٢٢: ٧٠٤ ألف ريال قطري).

٤-٢-١٠ المدخلات والافتراضات والأساليب المستخدمة لتقدير الانخفاض في القيمة

زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد بالنسبة لأداة مالية قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي، تقوم المجموعة بالأخذ في الحسبان المعلومات المعقولة والداعمة ذات الصلة والمتوفرة بدون تكلفة أو جهد غير مبرر. ويشمل ذلك المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، استنادا إلى الخبرة التاريخية للمجموعة وتقييم الائتمان من قبل أحد الخبراء بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي، يتم مراعاة المعايير التالية:

١- تخفيض درجتين للتصنيف من Aaa إلى Baa أو تخفيض درجة واحدة للتصنيفات من Ba إلى Ca.

٢- إعادة هيكلة التسهيلات خلال الشهور الاثني عشر السابقة.

٣- المدفوعات التعاقدية متأخرة السداد لأكثر من ٦٠ يومًا كما في تاريخ التقرير.

درجات مخاطر الائتمان

يتم تعريف درجات مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تشير إلى مخاطر التعثر في السداد. تتفاوت هذه العوامل تبعا لطبيعة التعرض للمخاطر ونوع المقترض. تخضع حالات التعرض للمخاطر للرصد المستمر، مما قد يؤدي إلى نقل التعرض إلى درجة مخاطر ائتمانية مختلفة.

إنشاء هيكل مصطلح احتمالية التخلف عن السداد

تستخدم المجموعة محلل مخاطر موديز لتحليل البيانات التي يتم جمعها ويضع تقديرات لاحتمالية التعثر في السداد من التعرض وكيفية توقع تغيرها نتيجة مرور الوقت. يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التعثر في السداد والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية، عبر مختلف المناطق الجغرافية التي تعرضت فيها المجموعة للمخاطر.

الموجودات التمويلية المعاد التفاوض بشأنها

يجوز تعديل الشروط التعاقدية لأصل التمويل لعدد من الأسباب، بما في ذلك ظروف السوق المتغيرة والاحتفاظ بالعملاء وعوامل أخرى لا تتعلق بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. قد يتم إلغاء الاعتراف بأصل التمويل الحالي الذي تم تعديل شروطه ويتم الاعتراف بأصل التمويل الذي أعيد التفاوض بشأنه كأصل تمويل جديد بالقيمة العادلة. وحيثما أمكن، تسعى المجموعة إلى إعادة هيكلة الموجودات التمويلية بدلاً من الاستحواذ على الضمانات، إذا كان ذلك متاحاً. وقد يشمل ذلك تمديد ترتيبات السداد وتوثيق اتفاقية شروط أصل التمويل الجديدة. تقوم الإدارة بشكل مستمر بمراجعة الموجودات التمويلية المعاد التفاوض بشأنها للتأكد من استيفاء جميع المعايير وأن من المرجّح حدوث دفعات مستقبلية.

سيتم تصنيف الحسابات التي تمت إعادة هيكلتها لأسباب الائتمان في الأشهر الـ ١٢ الماضية في المرحلة الثانية.

تعريف التعثر في السداد

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي في حالة تعثر عندما:

- لا يكون من المرجح على المقترض سداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، دون أن يكون للمجموعة حق الرجوع عليه باتخاذ إجراءات مثل تحقيق الورقة المالية (إذا تم الاحتفاظ بأي منها).
- تأخر المقترض في السداد لفترة أكثر من ٩٠ يوماً فيما يتعلق بأي التزام ائتماني مادي للمجموعة.
- تصنيف المقترض في الفئة ٩ أو ١٠.

عند تقييم ما إذا كان المقترض في حالة تعثر في السداد، تأخذ المجموعة أيضًا في الاعتبار المؤشرات التالية:

- مؤشرات كمية، مثلا وضع التأخر في السداد وعدم السداد لالتزام آخر لنفس الجهة المصدرة إلى المجموعة.
- مؤشرات تتم بناء على البيانات التي يتم تطويرها داخليًا ويتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

قد تتغير المدخلات في تقييم ما إذا كانت إحدى الأدوات المالية في حالة تأخر عن السداد وأهميتها مع مرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف. يتوافق تعريف التعثر في السداد إلى حد كبير مع تلك التي تطبقها المجموعة للأغراض الرقابية على رأس المال.

إدراج المعلومات المستقبلية

تستخدم المجموعة نماذج إحصائية لدمج عوامل الاقتصاد الكلي في معدلات التعثر في السداد التاريخية. في حالة عدم وجود أي مؤشر من مؤشرات إحصائية الاقتصادية الكلية المذكورة أعلاه أو في حالة انحراف نتائج احتمالية عدم الانتظام المتوقعة بشكل جوهري عن التوقعات الحالية للظروف الاقتصادية فيجب أن تستخدم الإدارة تراكب احتمالية عدم الانتظام النوعي بعد تحليل المحفظة وفقًا لأداة التشخيص.

يؤدي دمج المعلومات المستقبلية إلى زيادة مستوى الحكم الشخصي حول كيفية أن تقوم التغييرات بالتأثير في عوامل الاقتصاد الكلي هذه على خسارة الائتمان المتوقعة القابلة للتطبيق على المرحلة ١ والمرحلة ٢ من التعرض للمخاطر والتي تعتبر منتظمة السداد. تتم مراجعة المنهجيات والافتراضات ذات العلاقة، بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية، بشكل دوري.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

تمثل المدخلات الرئيسية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هيكل الآجال للمتغيرات التالية:

- احتمالية التعثر.
- نسبة الخسارة بافتراض التعثر في السداد.
- التعرض عند التعثر.

وتُستمد هذه المؤشرات عموما من النماذج الإحصائية المطورة داخليا والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها لتعكس معلومات مستقبلية كما هو موضح أعلاه.

تقديرات احتمالية عدم الانتظام هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية. وتستند هذه النماذج الإحصائية في المقام الأول إلى البيانات المجمعة داخليًا والتي تشتمل على عوامل كمية ونوعية على حد سواء، ويتم تعزيزها ببيانات تقييم الائتمان الخارجي حيثما كان ذلك متاحًا.

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة

٤ إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٤-٢ مخاطر الائتمان (تتمة)

٤-٢-١٠ المدخلات والافتراضات والأساليب المستخدمة لتقدير الانخفاض في القيمة (تتمة)

نسبة الخسارة بافتراض التعثر في السداد هو حجم الخسارة المحتملة إذا كان هناك تعثر في السداد. تقوم المجموعة بتقدير مؤشرات نسبة الخسارة بافتراض التعثر في السداد بناء على تاريخ معدلات الاسترداد للمطالبات ضد أطراف مقابلة متعثرة. تراعي نماذج نسبة الخسارة بافتراض التعثر في السداد قيمة الضمانات المتوقعة وتكاليف الاسترداد لأي ضمانات تعتبر جزءًا لا يتجزأ من الأصل المالي.

تتضمن نسبة الخسارة بافتراض التعثر في السداد ما يلي:

١) معدل التعافي: يتم تعريفه على أنه معدل الحسابات التي انخفضت إلى حالة التعثر في السداد ثم تمكنت من الرجوع إلى الحسابات المنتظمة السداد.

٢) معدل الاسترداد: يتم تعريفه بأنه نسبة قيمة التصفية إلى القيمة السوقية للضمانات الأساسية في وقت التعثر في السداد والذي من شأنه أن يمثل أيضاً معدل الاسترداد المتوقع من مطالبة عامة على موجودات فردية للجزء غير المضمون من التعرض.

٣) معدل الخصم: يتم تعريفه على أنه تكلفة الفرصة لقيمة الاسترداد والتي لا يتم تحقيقها في يوم التعثر في السداد المعدل للقيمة الزمنية.

يمثل التعرض عند التعثر في السداد التعرض المتوقع في حالة التعثر في السداد. تستمد المجموعة التعرض عند التعثر في السداد من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغييرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن التعرض عند التعثر في السداد من أصل مالي هو إجمالي قيمته الدفترية.

بالنسبة لارتباطات الإقراض والضمانات المالية، يشتمل التعرض عند عدم الانتظام على المبلغ المسحوب، بالإضافة إلى المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناءً على الملاحظات التاريخية والتوقعات المستقبلية.

عندما يتم تنفيذ نموذج للمؤشر على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة التي تشمل:
- تصنيف مخاطر الائتمان؛
- نوع المنتج.
- الموقع الجغرافي للمقترض.

وتخضع المجموعات لمراجعة منتظمة للتأكد من أن التعرضات داخل مجموعة معينة تظل متجانسة بشكل مناسب.

مخصص الخسارة

توضح الجداول التالية التسويات من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي لمخصص الخسارة حسب فئة الأدوات المالية.

مبالغ مستحقة من البنوك وأرصدة لدى البنوك المركزية

	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	٢٠٢٣ إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة
الرصيد في ١ يناير	١٢,٢٩٢	٢,٥٤١	–	١٤,٨٣٣
تحويلات للمرحلة ١	–	–	–	–
تحويلات للمرحلة ٢	–	–	–	–
تحويلات للمرحلة ٣	–	–	–	–
مبالغ محمّلة / (معكوسة) (بالصافي)	(١١,٥١٣)	(٢,٥٣٨)	–	(١٤,٠٥١)
مخصص الانخفاض في القيمة للسنة، بالصافي	(١١,٥١٣)	(٢,٥٣٨)	–	(١٤,٠٥١)
مبالغ مشطوبة	–	–	–	–
تحويل العملات الأجنبية	–	–	–	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٧٧٩**	**٣**	**–**	**٧٨٢**

مبالغ مستحقة من البنوك وأرصدة لدى البنوك المركزية

	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	٢٠٢٢ إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة
الرصيد في ١ يناير	١,٠٨٧	٤٤٠	-	١,٥٢٧
تحويلات للمرحلة ١	٢	(٢)	-	-
تحويلات للمرحلة ٢	(١)	١	-	-
تحويلات للمرحلة ٣	-	-	-	-
مبالغ محمّلة / (معكوسة) (بالصافي)	١١,٢٠٤	٢,١٠٢	-	١٣,٣٠٦
مخصص الانخفاض في القيمة للسنة، بالصافي	١١,٢٠٥	٢,١٠١	-	١٣,٣٠٦
مبالغ مشطوبة	-	-	-	-
تحويل العملات الأجنبية	-	-	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر	١٢,٢٩٢	٢,٥٤١	-	١٤,٨٣٣

الموجودات التمويلية

	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	٢٠٢٣ إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة
الرصيد في ١ يناير	٦٤,١٥٧	٣٩٢,٠٤٦	٣,٣٨٨,٤٤٤	٣,٨٤٤,٦٤٧
تحويلات للمرحلة ١	٥٧	(٥٧)	-	-
تحويلات للمرحلة ٢	(٢,٨٦٦)	٩,٦٢٤	(٦,٧٥٨)	-
تحويلات للمرحلة ٣	(٨٥١)	(٥,١٦٥)	٦,٠١٦	-
مبالغ محمّلة / (معكوسة) (بالصافي)	(١٤,٥٣٩)	١٩٣,٤٨٧	١,٢٠٨,٩٢٣	١,٣٨٧,٨٧١
مخصص الانخفاض في القيمة للسنة، بالصافي	(١٨,١٩٩)	١٩٧,٨٨٩	١,٢٠٨,١٨١	١,٣٨٧,٨٧١
مبالغ مشطوبة	-	-	(٩٥٢,٨٦٩)	(٩٥٢,٨٦٩)
تحويل العملات الأجنبية	١,٤٢٠	٢٥	٣٧٦	١,٨٢١
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٤٧,٣٧٨**	**٥٨٩,٩٦٠**	**٣,٦٤٤,١٣٢**	**٤,٢٨١,٤٧٠**

* يتضمن ربح معلق بقيمة ٤٦٣,٦٤٨ ألف ريال قطري و٤٢٨,٩٩١ ألف ريال قطري كما في ١ يناير و٣١ ديسمبر على التوالي.

الموجودات التمويلية

	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	٢٠٢٢ إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة
الرصيد في ١ يناير	٥٨,٦١٧	٧٩٣,٩٧٩	١,٠٢٧,٢٦٣	١,٨٧٩,٨٥٩
تحويلات للمرحلة ١	٢,٥٦٥	(١,٥٧٥)	(٩٩٠)	-
تحويلات للمرحلة ٢	(٢,٩٣٢)	٢٧,٦٢٦	(٢٤,٦٩٤)	-
تحويلات للمرحلة ٣	(٥٩٨)	(٥٨٧,٠٢٥)	٥٨٧,٦٢٣	-
مبالغ محمّلة / (معكوسة) (بالصافي)	٧,٢٣٦	١٥٩,٩٥٤	١,٨٠٠,١٥١	١,٩٦٧,٣٤١
مخصص الانخفاض في القيمة للسنة، بالصافي	٦,٢٧١	(٤٠١,٠٢٠)	٢,٣٦٢,٠٩٠	١,٩٦٧,٣٤١
مبالغ مشطوبة	-	-	(٧٠٤)	(٧٠٤)
تحويل العملات الأجنبية	(٧٣١)	(٩١٣)	(٢٠٥)	(١,٨٤٩)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٦٤,١٥٧	٣٩٢,٠٤٦	٣,٣٨٨,٤٤٤	٣,٨٤٤,٦٤٧

* يتضمن أرباح معلقة بقيمة ٥٢,٧٦٢ ألف ريال قطري و٤٦٣,٦٤٨ ألف ريال قطري كما في ١ يناير و٣١ ديسمبر على التوالي.

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة

٤ إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٤-٢ مخاطر الائتمان (تتمة)

٤-٢-١٠ المدخلات والافتراضات والأساليب المستخدمة لتقدير الانخفاض في القيمة (تتمة)

استثمار في أوراق مالية - الدين

	المرحلة ١	المرحلة ٢	٢٠٢٣ المرحلة ٣	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة
الرصيد في ١ يناير	٣٠,٠٢٥	٢٢,٣٢٥	٥٧,١٦٢	١٠٩,٥١٢
تحويلات للمرحلة ١	-	-	-	-
تحويلات للمرحلة ٢	١٩	(١٩)	-	-
تحويلات للمرحلة ٣	-	-	-	-
مبالغ محمّلة / (معكوسة) (بالصافي)	(٢٤,٢٥٤)	(١,٨٥٨)	(٤,٠٢٠)	(٣٠,١٣٢)
مخصص الانخفاض في القيمة للسنة، بالصافي	(٢٤,٢٣٥)	(١,٨٧٧)	(٤,٠٢٠)	(٣٠,١٣٢)
مبالغ مشطوبة	-	-	-	-
تحويل العملات الأجنبية	٤	-	-	٤
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٥,٧٩٤**	**٢٠,٤٤٨**	**٥٣,١٤٢**	**٧٩,٣٨٤**

استثمار في أوراق مالية - الدين

	المرحلة ١	المرحلة ٢	٢٠٢٢ المرحلة ٣	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة
الرصيد في ١ يناير	١١,٧٢٩	٦,٣٦٠	٥٧,١٦٢	٧٥,٢٥١
تحويلات للمرحلة ١	-	-	-	-
تحويلات للمرحلة ٢	(٦٤٥)	٦٤٥	-	-
تحويلات للمرحلة ٣	-	-	-	-
مبالغ محمّلة / (معكوسة) (بالصافي)	١٨,٩٤٩	١٥,٣٢٠	-	٣٤,٢٦٩
مخصص الانخفاض في القيمة للسنة، بالصافي	١٨,٣٠٤	١٥,٩٦٥	-	٣٤,٢٦٩
مبالغ مشطوبة	-	-	-	-
تحويل العملات الأجنبية	(٨)	-	-	(٨)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٣٠,٠٢٥	٢٢,٣٢٥	٥٧,١٦٢	١٠٩,٥١٢

التعرضات الأخرى لمخاطر الائتمان

	المرحلة ١	المرحلة ٢	٢٠٢٣ المرحلة ٣	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة
الرصيد في ١ يناير	٢٥,٥٠٧	٣٣,٢٠٤	٧٩,٣٨٤	١٣٨,٠٩٥
تحويلات للمرحلة ١	٧	(٧)	-	-
تحويلات للمرحلة ٢	(١,١٧٢)	١,١٧٢	-	-
تحويلات للمرحلة ٣	-	(٥)	٥	-
مبالغ محمّلة / (معكوسة) (بالصافي)	(١٧,٥٠٠)	(٩,٩٢٧)	(٤٣,٠١٥)	(٧٠,٤٤٢)
مخصص الانخفاض في القيمة للسنة، بالصافي	(١٨,٦٦٥)	(٨,٧٦٧)	(٤٣,٠١٠)	(٧٠,٤٤٢)
مبالغ مشطوبة	-	-	-	-
تحويل العملات الأجنبية	-	-	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٦,٨٤٢**	**٢٤,٤٣٧**	**٣٦,٣٧٤**	**٦٧,٦٥٣**

التعرضات الأخرى لمخاطر الائتمان

	المرحلة ١	المرحلة ٢	٢٠٢٢ المرحلة ٣	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة
الرصيد في ١ يناير	١٥,١١٠	٣٤,٥١٣	٢,٠١٩	٥١,٦٤٢
تحويلات للمرحلة ١	٧٠	(٧٠)	-	-
تحويلات للمرحلة ٢	(٩٤٥)	٩٤٥	-	-
تحويلات للمرحلة ٣	(٦)	(٦,٥٨٤)	٦,٥٩٠	-
مبالغ محمّلة / (معكوسة) (بالصافي)	١١,٢٧٨	٤,٤٠٠	٧٠,٨٧٥	٨٦,٥٥٣
مخصص الانخفاض في القيمة للسنة، بالصافي	١٠,٣٩٧	(١,٣٠٩)	٧٧,٤٦٥	٨٦,٥٥٣
مبالغ مشطوبة	-	-	(١٠٠)	(١٠٠)
تحويل العملات الأجنبية	-	-	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٢٥,٥٠٧	٣٣,٢٠٤	٧٩,٣٨٤	١٣٨,٠٩٥

٤-٢-١١ قياس مخاطر الائتمان

إن تقدير التعرض لمخاطر الائتمان لأغراض إدارة المخاطر يعد أمرًا معقدًا ويتطلب استخدام النماذج نظرًا لتفاوت التعرض مع التغيرات في ظروف السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الوقت. يشترط تقييم مخاطر الائتمان من محفظة الموجودات مزيدا من التقديرات لاحتمال حدوث التعثر في السداد لنسب الخسارة المرتبطة بها ولارتباطات التعثر في السداد بين الأطراف المقابلة. تقيس المجموعة مخاطر الائتمان باستخدام احتمالية التعثر في السداد والتعرض عند التعثر في السداد والخسارة بافتراض التعثر في السداد.

٤-٢-١٢ تصنيف مخاطر الائتمان

تستخدم المجموعة تصنيف مخاطر الائتمان الداخلية التي تعكس تقييمها لاحتمالية تعثر الأطراف المقابلة في السداد كل على حدة. تستخدم المجموعة نماذج تقييم داخلية مصممة وفقًا لمختلف فئات الأطراف المقابلة. يتم معايرة درجات الائتمان في حالة زيادة مخاطر التعثر في السداد بشكل مضاعف عند كل درجة خطر أعلى.

٤-٣ مخاطر السوق

تتعرض المجموعة لمخاطر السوق، وهي مخاطر تقلّب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. تنشأ مخاطر السوق من المراكز المفتوحة في معدل الربح والعملة ومنتجات حقوق الملكية، وكلها معرّضة لحركات السوق العامة والخاصة والتغيرات في مستوى تقلبات معدلات أو أسعار السوق مثل معدلات الربح وفروق الائتمان وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار حقوق الملكية.

تتركز مخاطر السوق الناشئة عن أنشطة التداول وغير التداول في خزينة المجموعة ويتم مراقبتها من قبل إدارة مخاطر السوق لدى المجموعة على أساس يومي. يتم تقديم تقارير منتظمة إلى لجنة الموجودات والمطلوبات وإدارة رأس المال للمجموعة ولجنة الامتثال والمخاطر للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة.

٤-٣-١ إدارة مخاطر السوق

إن لجنة الموجودات والمطلوبات وإدارة رأس المال للمجموعة منوطة بالسلطة العامة لمخاطر السوق. إن إدارة مخاطر السوق للمجموعة مسؤولة عن تطوير السياسات التفصيلية لإدارة مخاطر السوق (تخضع للمراجعة والموافقة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات وإدارة رأس المال للمجموعة / مجلس الإدارة) وعن الإدارة اليومية لجميع مخاطر السوق. يتمثل الهدف الرئيسي لإدارة مخاطر السوق في تحديد مخاطر السوق وتصنيفها وإدارتها بطريقة حكيمة لضمان حماية مصالح جميع المساهمين.

تنظر المجموعة إلى إدارة مخاطر السوق على أنها كفاءة أساسية ولا يتمثل الغرض منها في تحييد مخاطر السوق فقط، بل تعظيم مقايضات المخاطر / العوائد ضمن حدود محددة بوضوح. يتطلب وجود مخاطر السوق قياس حجم التعرض. يعد هذا الإجراء مقدمة أساسية لإدارة المخاطر التي تتخذ شكل إما تقليل التعرض من خلال التحوط أو الحفاظ على رأس مال كافٍ لحماية المجموعة من مخاطر انخفاض القدرة التشغيلية.

٤-٣-٢ التعرض لمخاطر أسعار الربح

تتمثل المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها محافظ البنك في مخاطر الخسارة من التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية بسبب التغير في معدلات ربح السوق. تتم إدارة مخاطر معدل الربح بشكل أساسي من خلال مراقبة فجوات معدلات الربح ومن خلال وضع حدود معتمدة مسبقا لمجموعات إعادة التسعير. وتعتبر لجنة الموجودات والمطلوبات وإدارة رأس المال للمجموعة الجهة المسؤولة عن مراقبة الالتزام بهذه الحدود وتساعدها إدارة مخاطر السوق بالمجموعة في أنشطة المراقبة اليومية.

3-3 مخاطر السوق (تتمة)

3-3-1 التعرض لمخاطر معدلات الربح -محافظ غير محتفظ بها للمتاجرة (تتمة)

فيما يلي ملخص لمركز ضخ معدل الربح لدى المجموعة خلال المحافظ غير المحتفظ بها للمتاجرة:

إجمالي التسعير ضمن:

معدل الربح	غير ربحي	أكثر من ٥ سنوات	٥ إلى ١ سنوات	١ إلى ٦ من ٣ أشهر	٣ أشهر أقل من ٣	المتوسط المرجح للمعدل
الفعلي	وحساس	سنوات	سنوات	أشهر	أشهر	المعدل
						٢٠٢٣
٨٥٪	٤,٨٣٣,٢٨٠	–	–	–	٤,٩٩٣,٢٨٠	٠,٢٥٪
٤٫١٤٪	٢,١٩٤,٨٩٢	٣,٧٩٤,٢٦٤	٩,٩٩٨,٧٢٦	٦٫٠٠٠	١٦,٠٨٨,٢٠٣	٠,٨٨٪
٤٫٣٠٪	٥٧٩,٣٠٩,٩٢٥	٣,٠٦٧,٩٢٧	٢٣,٣٧٣,٥٢٩	٢,٣٤٢,٧٢٩	٣٠٩,٨٤٦,٢٥٣	٤٫٣٠٪
٠٫٦٠٪	٥,٠٢٥,٢١٩	١٠,٤٨٢,٤٧٠	٧,٢٨٣,٨٩٩	١١,٠٥١,١٩٩	٤٣,٣٨٥,٣٩٤	٠٫٦٠٪
٤٫٥٧٪	٦٥٠,٤٧٥	٢٠,١٥٧,٦٨٧	٧,١٩٦,٧٥٥	٧,٥٧٤,٠٩٠	٣٨,٥٩٨,٩٣٣	٤٫٥٧٪
	٦٢,٢٨٤	٢١٣,٦١٣	٧٩٩,٤٤٧	٤٦٣,٠٨٦	١٣٧,٧٠١,٤٤١	
٥٫٧٩٪	١٣,٧٧١,٠٤٩	٢٨,٢٤١,٠٣٣	١٩,٣٥١,٣٠٠	١٢,٠٦٢,٩٢٢	١٦٣,٧٠١,٤٣٨	
						٢٠٢٢
٥٫٣٠٪	(٧,٠٢٠,٤٢٠)	(٢٣٢,٠٦٥)	(٤٨٤)	(٢٠٤,٢٨٢)	(٣٩,٣١٦,٤٣٩)	٠٫٢٥٪
٢٫٩٨٪	(٥٤,١٩٨)	(٤,٦٥١,٠٩٤)	(١,٩٦٠,١٢١)	(١,٠١٦,٧٦٣)	(٧,٦٨٢,١٧٦)	٠٫٧٥٪
٦٫٢٥٪	(٢٨,٢٠٢)	–	–	(٢٥,٩٦٨)	(٧,٧٣٢,٨٢٧)	١٫٠٠٪
	(٧,٧٢٤,٣٨٣)	–	–	–	(٧,٧٢٤,٣٨٣)	
٢٫٩٨٪	(٩٧,٥٣٩,٣٨٣)	(٣,٢٣٧,٥٣٥)	(٢,٩٦٠,٦٩١)	(٣٢٧,٩٠٤)	(١٠٤,٨٧٤,٢٠٣)	١٫٢٥٪
	(٤,٠٧٤,٢٣٠)	–	(٤٠٧)	(٢٣٢,٠٧٧)	(٤,٤٨٣,٠٨٤)	١٫٥٠٪
	(٢,٠٤٨,٢٩٣)	(١,٣٩٩,٨٨٤)	(٢٥٠,٧٧٢)	(٣٤٤)	(٤,٠٣٠,٢٠٣)	
						٢٠٢٣
٤٫٤٠٪	(٥١,٦١٤,٤٧٩)	(٢,٦٧٤,٠٩٩)	(٢,٢٢٧,٠٣٠)	(٦٠٩,٠٠٠)	(٥٦,٥٠٤,٥٨٩)	٠٫٢٥٪
٤٫٩٢٪	(٤٧,٥١٥,٥٤٠)	(٢,٤٨٩,٠٣٣)	(٢,٢٧٧,٨٨١)	(١٦,٦٥١,٥٥٥)	(٨٨,٥٥٤,٨٧٩)	٠٫٧٥٪
٤٫٢٥٪	(٢٣,٥٢٧,٠٨٦)	(٢٤٥,٤٦٢)	(١٩,٣٩١,٤٥١)	(٦,٨٩٨,٩٨٩)	(١٥٩,٨٥٤,٠٢٣)	١٫٠٠٪
	(٢٠,٤٦٧,٠٨٦)	(٢,٤٨٩,٠٣٣)	(١٩,٣٩١,٤٥١)	(٦,٨٩٨,٩٨٩)	(١٥٩,٨٥٤,٠٢٣)	

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة

٤ إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٤-٣ مخاطر السوق (تتمة)

٤-٣-٢ التعرض لمخاطر معدلات الربح -محافظ غير محتفظ بها للمتاجرة (تتمة)

تحليل الحساسية

يتم تعزيز إدارة مخاطر معدل الربح مقابل حدود فجوة معدل الربح بمراقبة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة لسيناريوهات معدل الربح القياسي وغير القياسي. تتضمن السيناريوهات القياسية التي يتم النظر فيها ١٠٠ نقطة أساس متوازية هبوطاً أو صعودا في جميع منحنيات العائد. فيما يلي تحليل لحساسية المجموعة للزيادة أو النقصان في أسعار ربح السوق، بافتراض عدم وجود حركة غير متطابقة في منحنيات العائد ووضع مالي ثابت::

حساسية صافي الربح	زيادة ١٠٠ نقاط أساس متوازية	انخفاض ١٠٠ نقاط أساس متوازية
٢٠٢٣		
في ٣١ ديسمبر	(١٣,٠٨٥)	١٣,٠٨٥
٢٠٢٢		
في ٣١ ديسمبر	١٦,٦٨٠	(١٦,٦٨٠)

تدير الخزانة المركزية للمجموعة مراكز مخاطر معدلات الربح الشاملة، والتي تستخدم الاستثمارات المالية والمبالغ المدفوعة مقدماً للبنوك والودائع من البنوك وأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لإدارة المركز الشامل الناتج عن أنشطة المجموعة.

٤-٣-٣ التعرض لمخاطر السوق الأخرى - محافظ غير محتفظ بها للمتاجرة

المعاملات بالعملات الأجنبية

تتمثل مخاطر سعر العملة في مخاطر تذبذب قيمة الأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملة الأجنبية.
تتعرض المجموعة لمخاطر التذبذب في أسعار صرف العملات الأجنبية السائدة على مركزها المالي.

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
صافي التعرّض في العملات الأجنبية:		
يورو	(١,٦٧٦)	(١,٨٢٤)
جنيه استرليني	(٦٤٠)	(٤٦٥)
أخرى	١٢,٩٣٧	٣,٠٠١

لا يتضمن الجدول أعلاه العملات المربوطة بالدولار الأمريكي.

يوضح الجدول أدناه تأثير الحركة المحتملة بشكل معقول لسعر العملة مقابل الريال القطري على بيان الدخل الموحد، مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى:

	زيادة/ (نقص) في الربح أو الخسارة	
	٢٠٢٣	٢٠٢٢
٥٪ زيادة / (نقص) في سعر صرف العملات		
يورو	(٨٣)	(٩١)
جنيه استرليني	(٣٢)	(٢٣)
أخرى	٦٤٧	١٥٠

لا يتضمن الجدول أعلاه العملات المربوطة بالريال القطري

مخاطر أسعار حقوق الملكية

مخاطر أسعار حقوق الملكية هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة لحقوق الملكية نتيجة للتغيرات في مستوى مؤشرات حقوق الملكية والأسهم الفردية. تنشأ مخاطر التعرض لمخاطر أسعار حقوق الملكية من أوراق حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تتعرض المجموعة أيضاً لمخاطر أسعار حقوق الملكية ويوضح الجدول التالي تحليل الحساسية الخاصة بها:.

	٢٠٢٣	٢٠٢٢ ٥٪
زيادة / (نقص) في بورصة قطر		
الزيادة / (النقص) في حقوق الملكية	٨,١٥٨	٦,٢٩٣

تم إعداد التحليل أعلاه بافتراض أن جميع المتغيرات الأخرى مثل معدل الربح وسعر الصرف الأجنبي إلخ تبقى ثابتة وتستند إلى الارتباط التاريخي لأوراق حقوق الملكية بالمؤشر المعني. قد تكون الحركة الفعلية مختلفة عن تلك المذكورة أعلاه.

٤-٤ مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها نتيجة، على سبيل المثال سحب ودائع العملاء أو المتطلبات النقدية من الارتباطات التعاقدية أو التدفقات النقدية الصادرة الأخرى، مثل استحقاق الديون أو طلب الهامش لأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وما إلى ذلك. ومن شأن هذه التدفقات الصادرة أن تستنفد الموارد النقدية المتاحة لتمويل العميل وأنشطته التجارية واستثماراته. وفي الظروف القصوى، يمكن أن يؤدي نقص السيولة إلى تخفيضات في بيان المركز المالي الموحد ومبيعات الموجودات، أو احتمال عدم القدرة على الوفاء بارتباطات التمويل. إن المخاطر المتمثلة في عدم قدرة المجموعة على القيام بذلك تعتبر ملازمة لجميع العمليات المصرفية، ويمكن أن تتأثر بمجموعة من الأحداث الخاصة بكل مؤسسة وعلى مستوى السوق بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الأحداث الائتمانية ونشاط الاندماج والاستحواذ والصدمات التنظيمية والكوارث الطبيعية.

٤-٤-١ إدارة مخاطر السيولة

تحتفظ المجموعة بمحفظة من الموجودات السائلة عالية الجودة، والتي تتكون في معظمها من صكوك مصرف قطر المركزي واستثمارات تجارية ذات سيولة قصيرة وعمليات الإيداع فيما بين البنوك بالإضافة إلى الاحتفاظ بالاحتياطيات القانونية لدى مصرف قطر المركزي والجهات التنظيمية الأخرى. تقوم إدارة مخاطر السوق بمراقبة مخاطر السيولة للبنك على أساس يومي وهي مسؤولة عن تطوير سياسات مفصلة لإدارة مخاطر السيولة (تخضع للمراجعة والموافقة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات وإدارة رأس المال للمجموعة / مجلس الإدارة).

القوائم المالية الموحدة

كما في واللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	أكثر من ٥ سنوات	من سنة واحدة إلى ٥ سنوات	من ٣ أشهر إلى سنة واحدة	من ١ إلى ٣ أشهر	أشهر واحد	القيمة الدفترية
٤,٣٨٣,٩٤٢	–	–	٩٨,٧٩٣	٢٩,٨١٥	٦,٢٩٩,٧٣٤	٥,٠٨٨,٢٠٠
٥٢٤,٠٢١	–	–	٩٢٥,٠٩٣	٢٩,٨١٥	٥,٦٤٧,٩٠٩	٦,٢٩٩,٧٣٤
٤٨٦,٣٦٤,١٥٤	٤٤,٢١٣,٣١٧	١٠,٢٧٨,٨٥٨	٤,٥٨٦,٣٤١	١١,٤١٦,٦٥٤	١١٧,٨٥٩,٨٥٨	١١٧,٤١٦,٦٥٤
٣,٣٦٩,٢٤٤	٢٣,٤٤٩,٧٧١	٢,٤٢٧,٨٥٨	٤٣٤,٠٩٣	١,٨٦٨,٦٥٤	٤,٤٧٢,٩٠٩	٣,٤٧٤,٦٥٤
٢٥٦,٨٧٥	٨٣٥,٢٥٨	٤٦٠,٥٣٨	٦٨,٨٩٤	١٣٧,٤٩٨	٤٦٢,٧٩٩	٤٦٢,٧٩٩
٥٦,١٩٩,٦٦٧	٦٩,١٤٢,٣٦٧	١٣,٢٦٦,١١٤	٥,١١٩,١٤٣	١٦,٦٢١,٠٢٤	٢٠,٥٧٤	٢٣,٠٦٤
٥٣,٠٩٥,٣٦١	٤٣,٤٦٦,٢١٣	٣٠,٧٧٧,٢٩٤	٢٠,٤٦٣,٩١٤	١٧,٨٧٦,٨٠٥	٢,٨٦٧,٧٧٥	٢,٨٦٧,٧٧٥
١٠٠,٦٢٤	١٣,٤٨٦,٢١٣	٣,٧٧٧,٢٩٤	٢,٤٦٣,٩١٤	١٧,٨٧٦,٨٠٥	٢,٨٦٧,٧٧٥	٢,٨٦٧,٧٧٥
١٠٠,٦٢٤	٤٠٨	٢٦,٦٦٩	٣٦,٢٦٩	٢,٤٦٣,٩١٤	٢,٨٦٧,٧٧٥	٢,٨٦٧,٧٧٥
٥٣,٠٩٥,٣٦١	٤٣,٤٦٨,٢١٣	٣٠,٧٧٧,٢٩٤	٢٠,٤٦٣,٩١٤	١٧,٨٧٦,٨٠٥	٢,٨٦٧,٧٧٥	٢,٨٦٧,٧٧٥

إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٤-٣ مخاطر السيولة (تتمة)

٤-٣-٢ تحليل الاستحقاق

يوضح الجدول التالي أوضاع استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة. تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية/المتوقعة للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية ضمن ٣ ديسمبر حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي بلا تأخذ ضن الاعتبار الاستحقاقات المحتملة كما حين موضحة ضن تاريخ الاحتفاظ بالودائع لدى المجموعة وتوفر الأموال السائلة. تقوم الإدارة بمراقبة أوضاع السيولة ضمان الحفاظ على السيولة الكافية.

	أكثر من ٥ سنوات	من سنة واحدة إلى ٥ سنوات	من ٣ أشهر إلى سنة واحدة	من ١ إلى ٣ أشهر	أشهر واحد	القيمة الدفترية
٢٠٢٣						
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٤,٩٩٣,٢٨٠	–	–	٧٣٨,٢٨٨	٤,٩٩٣,٢٨٠	٤,٩٩٣,٢٨٠
ميالغ مستحقة من البنوك	٥٦٢,٥٥٤	٤٣٧,٨٧٠	٤١,٨٧٠	٥,٢٤٧,٣٥٣	٥,٦٦٢,٥٥٤	٥,٦٦٢,٥٥٤
الموجودات التمويلية	١٠٨,٢٢٨,١٨١	٩,٥٩١,٤٢٠	١١٠,١٠٤,٥٤٨	٦,٨٢٨,١٣٦	٢٣٤,٠٥٣	٢٣٤,٠٥٣
استثمارات ضن أوراق مالية	٣٨,٥٩٨,٩٧٣	٤,٧٠٧,٠٠٨	٢,٩٠٢,٣٣٥	٤,١١٤,٤٨٠	٢,٧٦٢,٩٣٤	٣,٣٠٢,٥٦٢
موجودات أخرى	٣,٠٢٨,٣٩١	٩٢٦,٩٣٩	١٣١,٨٩٤	٧٤٦,٨٩٨	٢٥٣,٢٠٠	٢٥٣,٢٠٠
إجمالي الموجودات المالية	**١٦٠,٥١١,٣٣٧**	**٢١,٢١٠,٩٧٩**	**١٤,٠٨٦,٦٤٧**	**١٥,٠٦٢,٨٤٥**	**٥٦,٩٥٤,٨٨١**	**٥٦,١٩٥,٩٨٥**
ميالغ مستحقة للبنوك	٢٣,٢٠٤,٠٢٤	٢٧٢,٢٧٢,١١٨	٧١٩,١٠٤	٢,٨١٤,٠٩٠	١,٣٩٨,٧١٢	–
حسابات العملاء الجارية	٧,٩٢٤,٣٨٣	–	–	–	–	–
سكوك تمويل	٥,٢٣٥,٩٣٧	٢٥,٨٩٤	٣١,٢٦٦	١,٩١٥,٢٤٢	٣,٣٥٩,٢٩٦	–
تمويلات أخرى	٤,٥٨٥,٥١٣	٤٤,٧٤٦	٤,١٩٢	٢,٣٥٩,٢٩٦	٢,١٧٧,٢٧٩	–
مطلوبات مالية لشركة تابعة غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية	٢,٠٥٨,٢٩٣	١,٢٦٥,٣٦٢	٤٦٠,٤٤١	٢٣,٧٨٩,٢٠٨	٢٦٩,٠٥٤	٢٦٩,٠٥٤
إجمالي المطلوبات المالية	١٥٠,٥٢٣,٠١٥	٣٠,٥٢٥,٠٣٣	١٣,٢٥٠,٠٣٣	٢٦,٥٢٧,٩٥٣	٧,٩٢٤,٣٨٣	٧,٩٢٤,٣٨٣
إجمالي فجوة السيولة	**٩,٩٨٧,٣٢٢**	**(٨,٣١٤,٠٥٤)**	**٩٤٦,٦١٣**	**(١١,٤٦٤,١٠٨)**	**٤٩,٠٣٠,٤٩٨**	**٤٩,٢٧٠,٩٨٢**
٢٠٢٢						
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٤,٩٩٣,٢٨٠	–	–	٧٣٨,٢٨٨	٤,٩٩٣,٢٨٠	٤,٩٩٣,٢٨٠
ميالغ مستحقة من البنوك	٥,٦٦٢,٥٥٤	٤١,٨٧٠	٣٣١,٣٣١	٥,٢٤٧,٣٥٣	٥,٦٦٢,٥٥٤	٥,٦٦٢,٥٥٤
الموجودات التمويلية	١٠٨,٢٢٨,١٨١	٩,٥٩١,٤٢٠	١١٠,١٠٤,٥٤٨	٦,٨٢٨,١٣٦	٢٣٤,٠٥٣	٢٣٤,٠٥٣
استثمارات ضن أوراق مالية	٣٨,٥٩٨,٩٧٣	٤,٧٠٧,٠٠٨	٢,٩٠٢,٣٣٥	٤,١١٤,٤٨٠	٢,٧٦٢,٩٣٤	٣,٣٠٢,٥٦٢
موجودات أخرى	٣,٠٢٨,٣٩١	٩٢٦,٩٣٩	١٣١,٨٩٤	٧٤٦,٨٩٨	٢٥٣,٢٠٠	٢٥٣,٢٠٠
إجمالي الموجودات المالية	**١٦٠,٥١١,٣٣٧**	**٢١,٢١٠,٩٧٩**	**١٤,٠٨٦,٦٤٧**	**١٥,٠٦٢,٨٤٥**	**٥٦,٩٥٤,٨٨١**	**٥٦,١٩٥,٩٨٥**
ميالغ مستحقة للبنوك	٣٢,٢٠٤,٠٢٤	٢٧٢,٢٧٢,١١٨	٧١٩,١٠٤	٢,٨١٤,٠٩٠	١,٣٩٨,٧١٢	–
حسابات العملاء الجارية	٧,٩٢٤,٣٨٣	–	–	–	–	–
سكوك تمويل	٥,٢٣٥,٩٣٧	٢٥,٨٩٤	٣١,٢٦٦	١,٩١٥,٢٤٢	٣,٣٥٩,٢٩٦	–
تمويلات أخرى	٤,٥٨٥,٥١٣	٤٤,٧٤٦	٤,١٩٢	٢,٣٥٩,٢٩٦	٢,١٧٧,٢٧٩	–
مطلوبات مالية لشركة تابعة غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية	٢,٠٥٨,٢٩٣	١,٢٦٥,٣٦٢	٤٦٠,٤٤١	٢٣,٧٨٩,٢٠٨	٢٦٩,٠٥٤	٢٦٩,٠٥٤
إجمالي المطلوبات المالية	١٥٠,٥٢٣,٠١٥	٣٠,٥٢٥,٠٣٣	١٣,٢٥٠,٠٣٣	٢٦,٥٢٧,٩٥٣	٧,٩٢٤,٣٨٣	٧,٩٢٤,٣٨٣
إجمالي المطلوبات المالية وشبه حقوق الملكية	**١٣٦,٥٠٧,٠٩٠**	**٧٤,٥٦٧,٢٤٧**	**١٧,٨٧٦,٢١٣**	**(٣,٧٨٩,٥٦٥)**	**(٥٣,٣٥٦,٢٦٨)**	**٢٣,٧٠٧,٣٠٧**
فجوة السيولة	٢٣,٥٣٢,٣٠٧	(٤٤,٣٠٠,٣٥٦)	(٣,٤٣٢,١٣٦)	(١٥,٧١٤,٤٤٩)	٤٣,٤٦٤,٧٧٨	٤٣,٥٣٢,٣٠٧

٤ إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٤-٤ مخاطر السيولة (تتمة)

٤-٤-٣ تحليل الاستحقاق (المطلوبات المالية وأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية)

يلخص الجدول أدناه أوضاع استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة بناءً على التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة المتبقية . يتم التعامل مع عمليات السداد التي تخضع للإشعار كما لو كان يجب تقديم إشعار على الفور. ومع ذلك، تتوقع المجموعة أن العديد من العملاء لن يطلبوا السداد في أقرب تاريخ قد يُطلب من المجموعة السداد فيه.

تحتفظ المجموعة بمحفظة من الموجودات القابلة للتسويق والمتنوعة والسائلة في حالة حدوث انقطاع غير متوقع للتدفقات النقدية. تحتفظ المجموعة باحتياطيات نظامية لدى مصرف قطر المركزي. يتم تقييم السيولة وإدارتها باستخدام مجموعة متنوعة من السيناريوهات المجهدة المطبقة على المجموعة.

	القيمة الدفترية	الإجمالي غير المخصوم التدفقات النقدية	أقل من شهر واحد	١ إلى ٣ أشهر	٣ إلى ١٢ أشهر	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات
٢٠٢٣							
مطلوبات مالية غير مشتقة							
مبالغ مستحقة للبنوك	٣٢,٢٠٤,٠٢٤	٣٢,٣١٤,٢٢١	٢٧,٣٣١,٣٧٧	٧٤٩,٥٠٨	٢,٨٣٤,٥١٢	١,٣٩٨,٨٢٤	–
حسابات العملاء الجارية	٧,٩٢٤,٣٨٣	٧,٩٢٤,٣٨٣	٧,٩٢٤,٣٨٣	–	–	–	–
صكوك تمويل	٥,٢٣٥,٩٣٧	٥,٤٢١,٩٩٢	٣٨,٦٧٨	٥٥,٩٩٤	٢,٠٢٠,٣٠٢	٣,٣٠٧,٠١٨	–
تمويلات أخرى	٤,٥٨٥,٥١٣	٤,٩٧٠,٨٦٧	٦٩,٣٦٥	٥١,٨٤١	٢,٥٤٥,٢٦٩	٢,٣٠٤,٣٩٢	–
مطلوبات أخرى	٤,٦٤٣,٧٣٩	٤,٦٤٣,٧٣٩	٣,٧٨٨,٠٢٦	٤٦٢,٣٠٥	٢٥١,٦٣٧	٧,٩٩٦	١٣٣,٧٧٥
إجمالي المطلوبات	**٥٤,٥٩٣,٥٩٦**	**٥٥,٢٧٥,٢٠٢**	**٣٩,١٥١,٨٢٩**	**١,٣١٩,٦٤٨**	**٧,٦٥١,٧٢٠**	**٧,٠١٨,٢٣٠**	**١٣٣,٧٧٥**
إجمالي شبه حقوق الملكية	**٨٤,٧٩٩,٤٤٠**	**٨٦,٤٣٩,٤٩٤**	**٣٨,٣٤٩,٧٧٠**	**١٧,٠١١,٨٩٤**	**٢٤,١٢١,٨٣٦**	**٦,٩٥٥,٩٩٤**	**–**
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية							
إدارة المخاطر:							
تدفقات صادرة	–	(١٩,٠٥٢,١١٤)	(٦,٥٥٢,٩٧٢)	(٢,١٤٩,٧٠٢)	(٤,٤٣٠,٢٢٨)	(٢,٢٠٤,٣٣٢)	(٣,٧١٤,٨٨٠)
تدفقات واردة	–	١٩,٠٥٢,١١٤	٦,٥٥٢,٩٧٢	٢,١٤٩,٧٠٢	٤,٤٣٠,٢٢٨	٢,٢٠٤,٣٣٢	٣,٧١٤,٨٨٠
	١٣٩,٣٩٣,٠٣٦	**١٤١,٧١٤,٦٩٦**	**٧٧,٥٠١,٥٩٩**	**١٨,٣٣١,٥٤٢**	**٣١,٧٧٣,٥٥٦**	**١٣,٩٧٤,٢٢٤**	**١٣٣,٧٧٥**

٤ إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٤-٤ مخاطر السيولة (تتمة)

٤-٤-٣ تحليل الاستحقاق (المطلوبات المالية وأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية)

	القيمة الدفترية	الإجمالي غير المخصوم التدفقات النقدية	أقل من شهر واحد	١ إلى ٣ أشهر	٣ إلى ١٢ أشهر	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات
٢٠٢٢							
مطلوبات مالية غير مشتقة							
مبالغ مستحقة للبنوك	٢٩,٣١٦,٤٢٣	٢٩,٤٣٨,٦٨٧	١٢,٥١٠,٤٣٦	١٦,٦٣٠,٦٩٩	٢١٩,٥٥٧	٥٤,٠٢٣	٢٣,٩٧٢
حسابات العملاء الجارية	٨,٧٣٦,٨٢٧	٨,٧٣٦,٨٢٧	٨,٧٣٦,٨٢٧	–	–	–	–
صكوك تمويل	٧,٦٨٢,١٧٦	٨,٠٧٣,١٣٣	٢٤,١٦٧	٣٩٣,٨٤٧	٢,٨٤٧,٨٤٤	٤,٨٠٧,٢٧٥	–
تمويلات أخرى	٣,٨٤٣,٢٣٦	٤,١٧٦,٨٣١	٤١,٤٥٣	٣٩٩,٠٠٢	٤٩١,٠٦٠	٣,٢٤٥,٣١٦	–
مطلوبات أخرى	٥,١١٧,٧٣٢	٥,١١٧,٩٧١	٣,٨٧٧,٣٧٨	١,٠٦٥,٣٥٤	٦٣,٩٣٥	٨,١١٩	١٠٣,١٨٥
إجمالي المطلوبات	٥٤,٦٩٦,٣٩٤	٥٥,٥٤٣,٤٤٩	٢٥,١٩٠,٢٦١	١٨,٤٨٨,٩٠٢	٣,٦٢٢,٣٩٦	٨,١١٤,٧٣٣	١٢٧,١٥٧
شبه حقوق الملكية	٨٨,٥٥٤,٨٧٩	٩٠,٠١٩,٣١٦	٤٢,٤٢١,٦٠٢	١٨,٩٦٤,٩٩٠	١٧,٦١٤,٤٨٨	١١,٠١٨,١٢٤	١١٢
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية							
إدارة المخاطر:							
تدفقات صادرة	–	(١٦,٦٢٩,٨٤٦)	(٣,٢٣٤,٥٧٠)	(٤,٧٩٠,٨٤١)	(١,٩٥٢,٨٠٨)	(٢,٥٢٢,٤٨٤)	(٤,١٢٩,١٤٣)
تدفقات واردة	–	١٦,٦٢٩,٨٤٦	٣,٢٣٤,٥٧٠	٤,٧٩٠,٨٤١	١,٩٥٢,٨٠٨	٢,٥٢٢,٤٨٤	٤,١٢٩,١٤٣
	١٤٣,٢٥١,٢٧٣	**١٤٥,٥٦٢,٧١٥**	**٦٧,٦١١,٨٦٣**	**٣٧,٤٥٣,٨٩٢**	**٢١,٢٣٦,٨٨٤**	**١٩,١٣٢,٨٥٧**	**١٢٧,٢٦٩**

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الريالات القطرية

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة

٤ إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٤-٥ المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو السلوك البشري أو الأنظمة أو من الأحداث الخارجية والمخاطر الأخرى التي لها تأثير على المخاطر التشغيلية والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر مخاطر العمليات الداخلية ومخاطر الاحتيال والمخاطر القانونية والمخاطر التنظيمية ومخاطر الأحداث الخارجية. تسعى المجموعة إلى تقليل الخسائر الفعلية أو المحتملة الناجمة عن المخاطر التشغيلية من خلال إطار من السياسات والإجراءات التي تحدد هذه المخاطر وتقيمها وتراقبها وتديرها وتبلغ عنها. تتم إدارة المخاطر التشغيلية على مستوى المجموعة من خلال إطار إدارة المخاطر التشغيلية المعتمد من مجلس الإدارة وفقا لتعليمات مصرف قطر المركزي وإرشادات بازل ٣. يحدد إطار إدارة المخاطر التشغيلية هذا الأساس لما يلي:

- يسلّط الضوء على التزام المجموعة بتحسين قدرتها على إدارة المخاطر.
- يحدّد الاستراتيجية الشاملة للمجموعة ونهجها في المخاطر وإدارة المخاطر.
- يحدّد لغة المخاطر لدى المجموعة ومدى استعدادها لتحمّل المخاطر.
- يوضح الأدوار والمسؤوليات المحددة بوضوح لمجلس الإدارة ولجان الإدارة ورؤساء وحدات الأعمال والموظفين.

حوكمة المخاطر

تقع مسؤولية الإطار الشامل لإدارة المخاطر على عاتق مجلس الإدارة. إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع استراتيجية المجموعة ومدى استعدادها على تحمّل المخاطر، وضمان إدارة المخاطر بشكل مناسب وفعال. لتمكين مجلس الإدارة من تحقيق أهدافه، فقد فوض سلطة أنشطة إدارة المخاطر، بالإضافة إلى الحوكمة والإشراف على تلك الأنشطة، إلى عدد من لجان المخاطر على مستوى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

عند تقييم المخاطر والاستجابة لها، تقوم وحدة المخاطر التشغيلية بتشغيل نموذج خطوط الدفاع الثلاثة. يبدأ خط الدفاع الأول بوحدات الأعمال والدعم المسؤولة عن إدارة المخاطر التشغيلية ضمن المجالات الوظيفية لكل منها. وتعمل ضمن إطار إدارة المخاطر التشغيلية للبنك وتضمن تحديد المخاطر ومراقبتها والإبلاغ عنها وإدارتها بشكل استباقي ضمن نطاق عملها. تعمل إدارة المخاطر والامتثال كخط دفاع ثانٍ في توفير الخبرة في إدارة المخاطر، وتتحدى المديرين والموظفين في أدائهم لأنشطة إدارة المخاطر من خلال المراجعات المستقلة والمراقبة والاختبار. بينما يعتبر التدقيق الداخلي والشريعة بمثابة خط الدفاع الثالث المسؤول عن المراجعة المستقلة لفعالية هيكل إدارة المخاطر والضوابط الداخلية من خلال عمليات التدقيق الدورية..

إدارة المخاطر

تتبع وحدة المخاطر التشغيلية مرحلة من خمس خطوات في إدارة المخاطر تتكون من تخطيط المخاطر وتحديد المخاطر وتقييم المخاطر وتخفيف المخاطر ومراقبة المخاطر. يتضمن تخطيط المخاطر فهم أهداف الإدارة وكل وحدة عمل وتصميم نهج إدارة المخاطر من أجل معالجة المخاطر بشكل صحيح. بعد تخطيط المخاطر، يتم تحديد المخاطر من خلال أساليب مختلفة مثل ورش العمل حول المخاطر، والإبلاغ عن الحوادث، ومراجعة السياسات، ومراقبة المخاطر والتقييم الذاتي، والنتائج التي يتوصل إليها مراقبو الحسابات، وشكاوى العملاء، وتوثيق المخاطر التي قد تمنع المجموعة من تحقيق أهدافها.

عند تحديد المخاطر، يتم تصنيف المخاطر بناء على فئات بازل ٣، ويتم تحليلها بشكل أكبر بحثًا عن الأسباب الجذرية ويتم الإبلاغ عنها في مؤشرات المخاطر الرئيسية. يتم تقييم المخاطر وتقديرها من خلال تحديد مدى خطورة كل منها وفقًا لاحتمال حدوثه (مدى احتمال حدوث المخاطر) وتأثيره. يتم تقليل هذه المخاطر إلى مستوى منخفض مقبول من خلال تصميم استجابات لكل منها. يتكون ذلك من تحديد الضوابط لتلك المخاطر التي حددناها، والسعي إلى تقليل احتمالية حدوثها أو على الأقل الحد من الآثار التي قد تسببها. من خلال مرحلة مراقبة المخاطر في عملية إدارة المخاطر التشغيلية، يتم مراقبة مستوى المخاطر الحالي وفعالية وظائف إدارة المخاطر. تستخدم وحدة المخاطر التشغيلية العديد من الأدوات المتاحة لمساعدتها في مراقبة المخاطر. وتشمل هذه الأدوات مراقبة المخاطر والتقييم الذاتي وإدارة الحوادث وتسجيل الخسائر وإدارة مؤشرات المخاطر الرئيسية والموافقة على المنتجات الجديدة ومراجعة السياسات والإجراءات والتدريب والتوعية لبناء وتعزيز ثقافة الوعي بالمخاطر.

يتم وضع مؤشرات المخاطر، النوعية والكمية، وكذلك الحدود، لمراقبة المخاطر التشغيلية على أفضل وجه من خلال خطوط العمل. لتسهيل الإدارة الفعالة للمخاطر التشغيلية، تستخدم المجموعة برنامجًا شاملاً لإدارة المخاطر التشغيلية يتكون من عدة وحدات مثل إدارة الحوادث ومؤشرات المخاطر والتقييم الذاتي للمخاطر والرقابة وتتبع خطة العمل. يمكّن برنامج إدارة المخاطر البنك من بناء أفضل الممارسات من خلال إنشاء عملية منظمة ومؤتمتة لإدارة المخاطر، وتوفير إدارة أفضل للمخاطر وحوادث الخسائر، وأتمتة التحكم في المواعيد النهائية للمهام وعملية التصعيد، وتقديم تسهيلات أفضل لإعداد التقارير، والامتثال لمتطلبات بازل ٣ والحفاظ على شمولية توثيق المخاطر.

وقد أدركت المجموعة أيضًا الحاجة إلى وجود سياسات تأمين قوية للتخفيف من المخاطر المرتبطة بخدمات البنك، على سبيل المثال لا الحصر، الغش والتزوير والتعديلات والجرائم الإلكترونية والأضرار التي تلحق بالممتلكات.

كما تقوم المجموعة بتنفيذ وظائف ومنهجيات وأدوات المخاطر الأخرى مثل وحدة الاحتيال ومرونة الأعمال وبرنامج إدارة الاستمرارية والأمن السيبراني وتقييمات مخاطر البائعين لدعم وحدة المخاطر التشغيلية في إدارة المخاطر.

تقارير المخاطر

وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي، اعتمدت المجموعة الطريقة الأساسية لحساب تكلفة رأس المال للمخاطر التشغيلية.

استنادًا إلى المراقبة والمقاييس المستخدمة لكل فئة من فئات المخاطر المحددة في سياسة الاستعداد لتحمل المخاطر، تقوم وحدة المخاطر التشغيلية بإبلاغ مؤشرات المخاطر الرئيسية إلى لجنة المخاطر بالمجموعة على أساس شهري وإلى لجنة الامتثال والمخاطر للمجموعة على أساس ربع سنوي.

٤-٦ إدارة رأس المال

رأس المال التنظيمي

إن سياسة المجموعة هي الاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية من أجل اكتساب ثقة المستثمر والمقرض والسوق ولاستدامة التطوير المستقبلي للأعمال. يتم أيضا الاعتراف بأثر مستوى رأس المال على عائد حاملي حقوق الملكية وتعترف المجموعة بالحاجة إلى الإبقاء على التوازن بين العائدات الأعلى التي يمكن تحقيقها بمعدل مديونية أعلى والمنافع والضمانات التي يمكن الحصول عليها من خلال مركز رأسمالي قوي.

لقد التزمت المجموعة وعملياتها المنظمة بشكل فردي خلال السنة بكافة متطلبات رأس المال المفروضة خارجيا.

يتم احتساب معدل كفاية رأس المال لدى المجموعة وفقا لإرشادات لجنة بازل ٣ التي تم تبنيها من قبل مصرف قطر المركزي.

فيما يلي مركز رأس المال التنظيمي للمجموعة بموجب بازل ٣ ولوائح مصرف قطر المركزي في ٣١ ديسمبر:

	٢٠٢٣ بازل ٣	٢٠٢٢ بازل ٣
حقوق الملكية العادية للفئة الأولى من رأس المال	٢١,٢٦٣,١٢٧	٢٠,٦٤٤,٤٣٩
رأس مال إضافي من الفئة الأولى	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
رأس مال من الفئة الثانية	٩٣٣,٠١٧	٨٩٦,١٨٩
إجمالي رأس المال التنظيمي	**٢٣,١٩٦,١٤٤**	٢٢,٥٤٠,٦٢٨
الموجودات المرجحة بالمخاطر		
الموجودات المرجحة بالمخاطر فيما يتعلق بمخاطر الائتمان	٩٨,٤٤١,٠٧٨	١٠٣,٤٧٠,٧٣٥
الموجودات المرجحة بالمخاطر فيما يتعلق بمخاطر السوق	١٩٧,١٥٢	٦٤٣,٦٣٠
الموجودات المرجحة بالمخاطر فيما يتعلق بمخاطر التشغيل	٧,٥٤٩,٨٠٤	٦,٩٦٤,٢٤٩
إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر	**١٠٦,١٨٨,٠٣٤**	١١١,٠٧٨,٦١٤

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الريالات القطرية

٤ إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٤-٦ إدارة رأس المال (تتمة)

رأس المال التنظيمي (تتمة)

	نسبة حقوق الملكية العادية من المستوى ١ بدون المصدات الرأسمالية التحوطية	نسبة حقوق الملكية العادية من المستوى ١ بما في ذلك المصدات الرأسمالية التحوطية	نسبة رأس المال من الفئة الأولى بما في ذلك المصدات الرأسمالية التحوطية	نسبة رأس المال من الفئة الأولى والثانية بما في ذلك المصدات الرأسمالية التحوطية	إجمالي رأس المال بما في ذلك المصدات الرأسمالية التحوطية ومصدات البنوك ذات المحلية الأهمية النظامية١	إجمالي رأس المال بما في ذلك المصدات التحوطية ومصدات البنوك ذات المحلية الأهمية النظامية والرسوم الرأسمالية للدعامة الثانية من عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال
٢٠٢٣						
الفعلية	٢٠,٠٢٪	٢٠,٠٢٪	٢٠,٩٧٪	٢١,٨٤٪	٢١,٨٤٪	٢١,٨٤٪
الحد الأدنى لمصرف قطر المركزي	٦,٠٠٪	٨,٥٠٪	١٠,٥٠٪	١٢,٥٠٪	١٣,٥٠٪	١٥,٨٩٪
٢٠٢٢						
الفعلية	١٨,٥٩٪	١٨,٥٩٪	١٩,٤٩٪	٢٠,٢٩٪	٢٠,٢٩٪	٢٠,٢٩٪
الحد الأدنى لمصرف قطر المركزي	٦,٠٠٪	٨,٥٠٪	١٠,٥٠٪	١٢,٥٠٪	١٣,٥٠٪	١٥,٣٨٪

١ البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية

٥ استخدام التقديرات والأحكام

المصادر الرئيسية لحالات عدم التأكد من التقدير

تقوم المجموعة بعمل تقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المسجلة للموجودات والمطلوبات. يتم باستمرار تقييم التقديرات والافتراضات وذلك بناءً على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى تتضمن توقع أحداث مستقبلية يعتقد بأنها معقولة في ظل الظروف..

(١) خسائر الانخفاض في القيمة من الموجودات المالية:

يتطلب قياس خسائر الانخفاض في القيمة وفقًا لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ عبر جميع فئات الموجودات المالية في النطاق حكمًا، على وجه الخصوص، تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات عند تحديد خسائر الانخفاض في القيمة وتقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

تستند هذه التقديرات إلى عدد من العوامل، وهي التغيرات التي يمكن أن تؤدي إلى مستويات مختلفة من المخصصات. حسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة هي مخرجات نماذج معقدة مع عدد من الافتراضات الأساسية فيما يتعلق باختيار المدخلات المتغيرة وترابطها. تتضمن عناصر نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تعتبر أحكامًا وتقديرات محاسبية ما يلي:

- نموذج تصنيف الائتمان الداخلي للمجموعة، والذي يخصص احتمالية التعثّر في السداد للدرجات الفردية.
- معايير المجموعة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان وبالتالي يجب قياس مخصصات الموجودات المالية على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر والتقييم النوعي.
- تجزئة الموجودات المالية عند تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس جماعي.
- تطوير نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك الصيغ المختلفة واختيار المدخلات.
- تحديد الارتباطات بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية، مثل مستويات البطالة وقيم الضمانات، والتأثير على احتمالية التعثّر في السداد، والتعرض عند التعثر في السداد ونسبة الخسارة بافتراض التعثر في السداد.
- اختيار سيناريوهات الاقتصاد الكلي المستقبلي وترجيحاتها الاحتمالية لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

لقد كانت سياسة المجموعة هي مراجعة نماذجها بانتظام في سياق تجربة الخسارة الفعلية وتعديلها عند الضرورة.

إن المعلومات التفصيلية حول الأحكام والتقديرات التي وضعتها المجموعة في المجالات المذكورة أعلاه موضحة في الإيضاح ٤-٢-١٠ "المدخلات والافتراضات والأساليب المستخدمة لتقدير الانخفاض في القيمة".

(٢) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للموجودات غير المالية على أساس سنوي على الأقل لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة. وفي حالة وجود مثل هذا المؤشر، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للأصل.

يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو وحدة تكوين النقد الخاصة به، بما في ذلك الشهرة، تتجاوز المبلغ القابل للاسترداد. المبلغ القابل للاسترداد للأصل أو وحدة تكوين النقد هو قيمته الاستخدامية وقيمته العادلة ناقصًا تكاليف البيع، أيهما أكبر.

يتم اشتقاق القيمة الدفترية لوحدات تكوين النقد باستخدام نموذج تخصيص رأس المال حيث يتم تخصيص رأس مال حقوق الملكية الأساسي للمجموعة إلى وحدات توليد النقد. تحدد المجموعة المبالغ القابلة للاسترداد لوحدات توليد النقد الخاصة بها بناءً على حسابات القيمة الاستخدامية، والتي تعكس تفاصيل الأعمال المصرفية وبيئتها التنظيمية. تستخدم هذه الحسابات نموذج التدفق النقدي المخصوم، باستخدام توقعات التدفق النقدي بناءً على الموازنات المالية المعتمدة من قبل الإدارة والتي تغطي فترة خمس سنوات.

يتضمن نموذج القيمة الاستخدامية الخاص بالمجموعة لوحدات تكوين النقد أحكامًا وافتراضات هامة تتعلق بتوقعات التدفق النقدي ومعدلات النمو طويلة الأجل ومعدلات الخصم، وهو حساس للغاية للتغيرات في هذه الافتراضات. تم الإفصاح عن الافتراضات المستخدمة لحساب القيمة الاستخدامية في ايضاح ١٤.

(٣) العمر الإنتاجي للموجودات غير الملموسة

يتم تقييم الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة على أنها محدودة أو غير محددة. تم الإفصاح عن الموجودات غير الملموسة في تاريخ التقرير والتي لها عمر إنتاجي محدد في إيضاح ١٤.

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة على مدى العمر الاقتصادي الإنتاجي ويتم تقييمها لتحديد انخفاض القيمة عندما يكون هناك مؤشر على احتمال انخفاض قيمة الموجودات غير الملموسة. تتم مراجعة فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي المحدد على الأقل في نهاية كل فترة تقرير. تعتبر التغيرات في العمر الإنتاجي المتوقع أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل بمثابة تعديل لفترة أو طريقة الإطفاء، حسب الاقتضاء، ويتم معاملتها كتغيرات في التقديرات المحاسبية. يتم إثبات مصروف إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد في قائمة الدخل الموحدة ضمن فئة المصروفات التي تتوافق مع وظيفة الموجودات غير الملموسة.

(٤) تحديد القيم العادلة

يتطلب تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا يوجد لها سعر سوقي قابل للملاحظة استخدام أساليب التقييم كما هو موضح في السياسات المحاسبية الهامة (بالنسبة للأدوات المالية التي قلّما يتم تداولها وسعرها مُبهم، تكون القيمة العادلة لها أقل موضوعية، وتتطلب درجات متفاوتة من الحكم اعتماداً على السيولة والتركّز وعدم التأكد لعوامل السوق وافتراضات التسعير والمخاطر الأخرى التي تؤثّر على الأداة المحددة).

٦ القطاعات التشغيلية

لدى المجموعة خمسة قطاعات تشغيلية، كما هو موضح أدناه، وهي تمثل الأقسام الاستراتيجية للمجموعة. تقدم القطاعات الاستراتيجية منتجات وخدمات مختلفة، وتدار بشكل منفصل بناءً على إدارة المجموعة وهيكل إعداد التقارير الداخلية. وبالنسبة لكل من القطاعات الاستراتيجية، تقوم الإدارة بمراجعة التقارير الداخلية بشكل دوري. ويشرح الملخص التالي العمليات في كل قطاع ينبغي الإفصاح عنه لدى المجموعة.

- تقدم الخدمات المصرفية للشركات مجموعة واسعة من التسهيلات الائتمانية الممولة وغير الممولة الإسلامية، وخدمات الودائع، والاستشارات الاستثمارية، وتسهيلات صرف العملات، ومقايضات معدلات الأرباح، والتمويل المشترك، والخدمات الأخرى للشركات والعملاء التجاريين ومتعددي الجنسيات.
- توفر الخدمات المصرفية للأفراد خدمات حسابات الاستثمار وبطاقة الائتمان والتمويل الإسلامي لعملاء التجزئة والأفراد.
- تتولى الخزانة والمؤسسات المالية أنشطة التمويل وإدارة المخاطر المركزية للمجموعة من خلال الاقتراض وتمويل الصكوك والديون واستخدام الأدوات المتوافقة مع الشريعة لأغراض إدارة المخاطر والاستثمار في الموجودات السائلة مثل الودائع قصيرة الأجل وأوراق الدين للشركات والحكومة.
- إن إدارة الموجودات لديها وظيفتان متميزتان. أولاً، إدارة محفظة مصرف الريان من الأسهم والصناديق المدرجة والخاصة، والاستثمارات الاستراتيجية، وأدوات إنتاج الدخل مثل الصكوك والاستثمارات العقارية. ثانياً، تطوير وتشغيل المنتجات الاستثمارية لمصرف الريان وإدارة الموجودات وأعمال الاستثمار.
- تشمل العمليات الدولية الموجودات التمويلية والودائع والمنتجات والخدمات الأخرى مع العملاء من الشركات والأفراد في المواقع الدولية للمجموعة.

ترتبط الموجودات والمطلوبات والإيرادات غير الموزعة ببعض الوظائف المركزية والعمليات التجارية غير الأساسية، مثل الممتلكات والمعدات العامة والوظائف النقدية والذمم الدائنة المتعلقة بمشاريع التنمية وما إلى ذلك.

إن المعلومات المتعلّقة بالنتائج والموجودات والمطلوبات لكل قطاع مدرجةٌ أدناه. يقاس الأداء بناءً على ربح القطاع قبل الضريبة والتي يتم إدراجها في تقارير الإدارة الداخلية التي تُراجعها الإدارة. يُستخدَم ربح القطاع لقياس الأداء حيث تعتقد الإدارة أن هذه المعلومات هي الأكثر صلة في تقييم نتائج قطاعات معيّنة بالنسبة للكيانات الأخرى التي تنشط ضمن مجالات العمل هذه.

القوائم المالية الموحدة

شركات التقدم

٦ القطاعات التشغيلية (تتمة)

معلومات عن القطاعات التشغيلية (تتمة)

	الخدمات المدفوعة للشركات	الخدمات المدفوعة بالتجزئة	المالية والمؤسسات الكبرى	إدارة الموجودات	العملاء الخاصة	غير موزعة	الإجمالي
٢٠٢٣							
إيرادات خارجية:							
إجمالي الإيرادات من أسهم التشغيل والاستثمار	٣,٥٢٩,٩٥١	١,٣٠١,٢٦٥	١,٢٢٥,٦٣٥	٩٨٥٫٨	٣٧٨,٣٣٣,٣٠٦	–	٦,٤٩٥,٠٧٩
مقاصّ إيرادات الرسوم والعمولات	٩١,٣٥٩	١٣٩,١٩٩	٤٠,٦٩٤	٥٧,٣٤٠	(٦٣٨)	–	٣٣٨,٠٠٠
ربح (خسارة) صرف العملات الأجنبية	–	–	٢٦٨,٤٠٦	(٥)	٢,٤٩٠	–	٢٧٠,٨٩١
حصة من نتائج شركات زميلة	–	–	–	–	–	–	٢٧,٢٠١
ربح من البيع ضمن شركة زميلة	–	–	–	–	–	٢٥,٣٥٢	٢٥,٣٥٢
إيرادات أخرى	–	–	–	–	–	٥٠,٨٥٦	٥٠,٨٥٦
إجمالي إيرادات القطاع	٣,٦٢١,٤٦٢	١,٤٤٠,٤٦٤	١,٥٣٤,٧٣٥	٦٧,٢٣٠	٣٨٠,١٩٥	٤٢,٥٥٣	٧,١٣٦,٥٢٣
مصروفات تمويلية	–	–	(١,٠٢٥,٥٠٤)	(١٤٥)	(٥,٢١٣)	–	(١,٠٣٠,٨٦٢)
العائد إلى شبه حقوق الملكية	(١,٣٦١,٧٧٣)	(٣٧٨,٣٦٨)	–	–	(١١٥,٣٧٥)	–	(١,٨٥٤,٥١٦)
مقاصّ خسائر الائتمان ضمن قيمة الموجودات التمويلية	(١,٥٥٦,٢٢٢)	–	–	–	(٢٣٣)	–	(١,٥٥٦,٤٥٥)
مقاصّ خسائر الائتمان ضمن قيمة الالتزامات	–	–	(٣٢٩,٩٢٠)	(١,٣٤٩)	(١٩,٠٣٣)	(٥٣,٣٠٢)	(٥٣,٣٠٢)
مقاصّ خسائر الائتمان ضمن القيمة من التعرضات الأخرى المعرضة لمخاطر الائتمان	(٨٥,٥٨٨)	–	(١٣,٣٠٥)	(٩٦٦)	–	–	(٩٩,٨٥٩)
تكاليف موظفين واستعلاء وإطفاء	–	–	–	(١٧,٤٠٣)	(١٥٥,٨٨٠)	(٩٨٢,٧٤٧)	(١,١٥٦,٠٣٦)
وتعويضات أخرى	–	–	–	(١٨,٠٥٦)	(١٦٥,٢٩٧)	(٦٩٠,٢٩٤)	(٨٧٤,٢٧٧)
ربح القطاع الخاضع للتقرير قبل الضريبة	٦١٧,٧٦٣	١,١١٣,٠٩٦	٤٦٣,٠٠٦	٤٧,٣٦٧	١٠٣,٤٨٩	(٩٥٩,٢٢٧)	١,٣٨٥,٤٩٣
موجودات القطاع الخاضعة للتقرير	٧٩,٦٥٢,٤٧١	٢٨,٣٦٩,٥٨٤	٤٢,٠٤١,٢٠٢	١٨٤,٩٢٩	١٣,٤٦٩,٠٩٨	٣,٨١٥,٩٢٩	١٦٧,٥٣٣,٢١٧
مطلوبات القطاع الخاضعة للتقرير	٥,٢٤٧,٩١٧	٢,٤٦٨,١٨٤	٤٠,٩٣٥,٤٢٢	١٣,٦١٣	٣,٧٦٥,٨١٧	٢,٨٧٢,٤٤١	٥٤,٦٩٦,٩٤٤
شبه حقوق ملكية القطاع الخاضعة للتقرير	٥٥,٢٦٧,٣٨٥	٢٠,٠٥١,٢٩٥	٥,١٨٢,٧١٢	–	٨,٠٥٣,٤٨٧	–	٨٨,٥٥٤,٨٧٩

	الخدمات المدفوعة للشركات	الخدمات المدفوعة بالتجزئة	المالية والمؤسسات الكبرى	إدارة الموجودات	العملاء الخاصة	غير موزعة	الإجمالي
٢٠٢٢							
إيرادات خارجية:							
إجمالي الإيرادات من أسهم التشغيل والاستثمار	٤,٨٨٤,٠٧٤	١,٧٧٨,٦٦٦	١,٦٤٤,٦٦٦	١٠,٠٣٩	٦٣٢,٦٠١	٤,٤٣٠	٨,٨٨٩,٤٣٠
مقاصّ إيرادات الرسوم والعمولات	١١٢,٨٤٧	١٤٣,٥٣٨	١٢,٨٣٧	٤٧,٨٨٥	٤٠,٤٠١	٣١٨,٥٠٨	
ربح صرف العملات الأجنبية	–	١٩٩,٩٩١	١٢٦,٤٠٦	–	١٢٣	–	
حصة من نتائج شركات زميلة	–	–	–	–	–	٥٠,٨٥٦	٥٠,٨٥٦
ربح من البيع ضمن شركة زميلة	–	–	–	–	–	١٦,٦١٨	١٦,٦١٨
إيرادات أخرى	–	–	–	–	٥٤١	٨٦,٩٨٢	٨٦,٩٨٢
إجمالي إيرادات القطاع	٤,٩٩٦,٩٢١	١,٨٦١,٢٣٦	١,٨٥٤,٢٩٤	٥٨,٢٧٦	٦٣٤,٦٦٦	٩,٥٥٩,٠٨	
مصروفات تمويلية	–	–	(٢,٢٥٩,٨٠٣)	–	(١٣,٩١١)	–	(٢,٢٧٣,٧١٤)
العائد إلى شبه حقوق الملكية	(٢,٦٠٢,٠٧)	(٨٢٩,٤٣١)	–	–	(٣٠٠,٣٨٥)	–	(٣,٧٣١,٩٢٣)
مقاصّ خسائر الائتمان ضمن القيمة / مقاصّ مصروفة للموجودات التمويلية	(٩٧٨,٨٧٩)	١٣,٤٥٨	–	–	(٤,٧٦٥)	–	(١,٢٧٠,١٨٦)
مقاصّ مبالغ معكوسة / (خسائر الائتمان) ضمن القيمة من الالتزامات	–	–	٣١,٥١١	(١,٣٧٩)	–	(٩,٠٧٠)	٢١,٠٦٢
مقاصّ عكس خسائر انخفاض القيمة من التعرضات الأخرى المعرضة لمخاطر الائتمان	٣١,٢٩٦	–	٥٢,٣٩٢	٨٠٥	–	–	٨٤,٤٩٣
تكاليف موظفين واستعلاء وإطفاء	–	–	–	(١٨,٠٥٦)	(١٦٥,٩٢٧)	(٦٩٠,٢٩٤)	(٨٧٤,٢٧٧)
وتعويضات أخرى	–	–	–	(٣٢١,٤٠٣)	(٩٣٤,٦٧٨)	(٥٤٥,٤٤٩)	(١,٥١٤,٩٦٣)
ربح القطاع الخاضع للتقرير قبل الضريبة	١,١٤٧,٣٣١	١,٠٥٥,٦٧٣	٣٤٦,٤٠٥	٤٦٩,٩٦٧	٤٧,٥٦٠	(٩٨٢,٧٤٧)	١,٥١٤,٩٦٣
موجودات القطاع الخاضعة للتقرير	٧٠,٧٦٥,٨٤٥	٢٨,٠٥٦,٩٦٣	٤٦,٩٩٩,٠٦٣	٣٣٩,٦٤٦	١٤,٥٠٨,٨٥٣	٣,٣٤٠,٥٣٨	١٦٤,٤٨٩,٥٣٠
مطلوبات القطاع الخاضعة للتقرير	٤,٨٧٣,٩٠٢	٢,٢٧٦,٣٧٧	٤١,٧٠٢,٩٤٦	١٦,٠٣٩	٣,٤٦٥,٠٩٢	٢,٢٧٦,٣٧٧	٥٤,٦٩٦,٩٤٤
شبه حقوق ملكية القطاع الخاضعة للتقرير	٥٠,٠١٧,٦٣٨	٢٢,٧٥١,٦٣٠	٢,٥٠٥,٣٠٦	–	٩,٣٨٥,٠٦٢	٠,٤٤٠	٨٤,٧٩٩,٤٤٠

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الريالات القطرية

٧ القيمة العادلة وتصنيف الأدوات المالية

يوضح الجدول أدناه القيم الدفترية والقيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة:

	القيمة العادلة من خلال بيان الدخل	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	التكلفة المطفأة	إجمالي القيمة الدفترية	القيمة العادلة
٢٠٢٣					
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	–	–	٤,٩٩٣,٢٨٠	٤,٩٩٣,٢٨٠	٤,٩٩٣,٢٨٠
مبالغ مستحقة من البنوك	–	–	٥,٦٦٢,٥٥٤	٥,٦٦٢,٥٥٤	٥,٦٦٢,٥٥٤
الموجودات التمويلية	–	–	١٠٨,٢٢٨,١٨١	١٠٨,٢٢٨,١٨١	١٠٨,٢٢٨,١٨١
استثمارات في أوراق مالية:					
– مقاسة بالقيمة العادلة	–	٥٣٢,٢٨٢	–	٥٣٢,٢٨٢	٥٣٢,٢٨٢
– مقاسة بالتكلفة المطفأة	–	–	٣٨,٠٦٦,٦٩١	٣٨,٠٦٦,٦٩١	٣٧,٨٠٩,٥٢٣
الموجودات المالية المملوكة لشركة تابعة غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية	–	٧٠,٨٧١	٢,٩٢٥,١٦١	٢,٩٩٦,٠٣٢	٢,٩٣٠,٦٦٨
موجودات أخرى	–	–	٣,١٩١	٣,١٩١	٣,١٩١
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	٤٤٢,٩٠٥	–	–	٤٤٢,٩٠٥	٤٤٢,٩٠٥
	٤٤٢,٩٠٥	**٦٠٣,١٥٣**	**١٥٩,٨٧٩,٠٥٨**	**١٦٠,٩٢٥,١١٦**	**١٦٠,٦٠٢,٥٨٤**
مبالغ مستحقة للبنوك	–	–	٣٢,٢٠٤,٠٢٤	٣٢,٢٠٤,٠٢٤	٣٢,٢٠٤,٠٢٤
حسابات العملاء الجارية	–	–	٧,٩٢٤,٣٨٣	٧,٩٢٤,٣٨٣	٧,٩٢٤,٣٨٣
تمويل الصكوك	–	–	٥,٢٣٥,٩٣٧	٥,٢٣٥,٩٣٧	٥,٠٣٣,٧٧٥
تمويلات أخرى	–	–	٤,٥٨٥,٥١٣	٤,٥٨٥,٥١٣	٤,٥٨٥,٥١٣
المطلوبات المالية لشركة تابعة غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية	–	–	٢,١٠٣,٠٩٤	٢,١٠٣,٠٩٤	٢,١٠٣,٠٩٤
مطلوبات أخرى	–	–	١,١٥٦,٤٤٣	١,١٥٦,٤٤٣	١,١٥٦,٤٤٣
حسابات الاستثمار التشاركية	–	–	٨٤,٧٩٩,٤٤٠	٨٤,٧٩٩,٤٤٠	٨٤,٧٩٩,٤٤٠
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	١٣٨,٤٩٩	–	–	١٣٨,٤٩٩	١٣٨,٤٩٩
	١٣٨,٤٩٩	**–**	**١٣٨,٠٠٨,٨٣٤**	**١٣٨,١٤٧,٣٣٣**	**١٣٧,٩٦٥,١٧١**

٧ القيمة العادلة وتصنيف الأدوات المالية (تتمة)

يوضح الجدول أدناه القيم الدفترية والقيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة:

	القيمة العادلة من خلال بيان الدخل	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	التكلفة المطفأة	إجمالي القيمة الدفترية	القيمة العادلة
٢٠٢٢					
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	–	–	٥,٠٨٨,٢٠٠	٥,٠٨٨,٢٠٠	٥,٠٨٨,٢٠٠
مبالغ مستحقة من البنوك	–	–	٦,٢٩٩,٧٢٤	٦,٢٩٩,٧٢٤	٦,٢٩٩,٧٢٤
الموجودات التمويلية	–	–	١١٧,٨٥٩,٢٨١	١١٧,٨٥٩,٢٨١	١١٧,٨٥٩,٢٨١
استثمارات في أوراق مالية:					
– مقاسة بالقيمة العادلة	–	٣٩٤,٣٥٢	–	٣٩٤,٣٥٢	٣٩٤,٣٥٢
– مقاسة بالتكلفة المطفأة	–	–	٣١,٠٨٢,٣٠٦	٣١,٠٨٢,٣٠٦	٣١,١٥٣,١٠٨
الموجودات المالية المملوكة لشركة تابعة غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية	–	٧١,٠٨٥	٢,٨٧٩,٩٠٨	٢,٩٥٠,٩٩٣	٢,٩٥٠,٢٠٢
موجودات أخرى	–	–	٥,١٩٧	٥,١٩٧	٥,١٩٧
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	٦١١,٨٨٢	–	–	٦١١,٨٨٢	٦١١,٨٨٢
	٦١١,٨٨٢	٤٦٥,٤٣٧	١٦٣,٢١٤,٦١٦	١٦٤,٢٩١,٩٣٥	١٦٤,٣٦١,٩٤٦
مبالغ مستحقة للبنوك	–	–	٢٩,٣١٦,٤٢٣	٢٩,٣١٦,٤٢٣	٢٩,٣١٦,٤٢٣
حسابات العملاء الجارية	–	–	٨,٧٣٦,٨٢٧	٨,٧٣٦,٨٢٧	٨,٧٣٦,٨٢٧
تمويل الصكوك	–	–	٧,٦٨٢,١٧٦	٧,٦٨٢,١٧٦	٧,٣٥٥,٩٢١
تمويلات أخرى	–	–	٣,٨٤٣,٢٣٦	٣,٨٤٣,٢٣٦	٣,٨٤٣,٢٣٦
المطلوبات المالية لشركة تابعة غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية	–	–	٢,٠٨٤,٧٨٩	٢,٠٨٤,٧٨٩	٢,٠٨٤,٧٨٩
مطلوبات أخرى	–	–	١,٤٤٩,٦٤٤	١,٤٤٩,٦٤٤	١,٤٤٩,٦٤٤
حسابات الاستثمار التشاركية	–	–	٨٨,٥٥٤,٨٧٩	٨٨,٥٥٤,٨٧٩	٨٨,٥٥٤,٨٧٩
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	٢٢٩,٣٨٣	–	–	٢٢٩,٣٨٣	٢٢٩,٣٨٣
	٢٢٩,٣٨٣	–	١٤١,٦٦٧,٩٧٤	١٤١,٨٩٧,٣٥٧	١٤١,٥٧١,١٠٢

(أ) تقييم الأدوات المالية

تتم مناقشة السياسة المحاسبية للمجموعة بشأن قياسات القيمة العادلة في قسم السياسات المحاسبية الهامة. تقوم المجموعة بقياس القيم العادلة باستخدام التسلسل الهرمي للقيمة العادلة التالي الذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في إجراء القياسات.

- المستوى ١: الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لأدوات مماثلة.
- المستوى ٢: أساليب تقييم استنادا إلى مدخلات يمكن ملاحظتها سواء بشكل مباشر (مثل الأسعار) أو غير مباشر (مثل المشتقات من الأسعار). تتضمن هذه الفئة أدوات تم تقييمها باستخدام: أسعار سوق مدرجة في سوق نشطة لأدوات مماثلة أو أسعار مدرجة لأدوات مطابقة أو مماثلة في أسواق تعتبر أقل نشاطا أو أساليب تقييم أخرى حيث يمكن بشكل مباشر أو غير مباشر ملاحظة المدخلات الهامة من بيانات السوق.
- المستوى ٣: أساليب تقييم باستخدام مدخلات هامة لا يمكن ملاحظتها. تتضمن هذه الفئة كافة الأدوات حيث يتضمن أسلوب التقييم مدخلات لا تستند إلى بيانات يمكن ملاحظتها ويكون للمدخلات التي لا يمكن ملاحظتها أثر هام على تقييم الأداة. تتضمن هذه الفئة أدوات تم تقييمها استنادا إلى أسعار مدرجة لأدوات مماثلة حيث تكون التعديلات أو الافتراضات الهامة التي لا يمكن ملاحظتها مطلوبة لتعكس الاختلافات بين الأدوات.

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة

٧ القيمة العادلة وتصنيف الأدوات المالية (تتمة)

(أ) تقييم الأدوات المالية (تتمة)

تستند القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتاجر بها في سوق نشطة إلى أسعار سوق مدرجة أو عروض أسعار المتعامل. تقوم المجموعة بالنسبة لكافة الأدوات المالية الأخرى بتحديد القيم العادلة باستخدام أساليب التقييم.

تتضمن أساليب التقييم صافي القيمة الحالية ونماذج التدفق النقدي المخصوم مقارنة بأدوات مماثلة حيث تتوفر أسعار السوق التي يمكن ملاحظتها. تتضمن الافتراضات والمدخلات المستخدمة في أساليب التقييم أسعار ربح خالية من المخاطر وقياسية وتوزيعات ائتمان وأساليب أخرى مستخدمة في تقدير معدلات الخصم وأسعار السندات والأسهم ومعدلات صرف العملة الأجنبية والأسهم وأسعار مؤشرات الأسهم والتغيرات المتوقعة للأسعار وارتباطاتها. إن هدف أساليب التقييم هو التوصل إلى تحديد قيمة عادلة تعكس سعر الأداة المالية في تاريخ بيان المركز المالي والذي كان من الممكن تحديده من قبل المشاركين في السوق وفق معاملة تجارية بحتة.

(ب) تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يظهر الجدول التالي تحليلا للأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب تدرج مستويات القيمة العادلة:

	٢٠٢٣			
	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	الإجمالي
الموجودات المالية				
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	–	٤٤٢,٩٠٥	–	٤٤٢,٩٠٥
استثمارات في أوراق مالية	٤١٢,٨٩١	١١٩,٣٩١	–	٥٣٢,٢٨٢
الموجودات المملوكة لشركة تابعة غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية	٧٠,٨٧١	–	–	٧٠,٨٧١
	٤٨٣,٧٦٢	**٥٦٢,٢٩٦**	**–**	**١,٠٤٦,٠٥٨**
المطلوبات المالية				
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	–	١٣٨,٤٩٩	–	١٣٨,٤٩٩
	–	**١٣٨,٤٩٩**	**–**	**١٣٨,٤٩٩**

	٢٠٢٢			
	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	الإجمالي
الموجودات المالية				
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	–	٦١١,٨٨٢	–	٦١١,٨٨٢
استثمارات في أوراق مالية	٢٩١,٥٣٦	١٠٢,٨١٦	–	٣٩٤,٣٥٢
الموجودات المملوكة لشركة تابعة غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية	٧١,٠٨٥	–	–	٧١,٠٨٥
	٣٦٢,٦٢١	٧١٤,٦٩٨	–	١,٠٧٧,٣١٩
المطلوبات المالية				
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	–	٢٢٩,٣٨٣	–	٢٢٩,٣٨٣
	–	٢٢٩,٣٨٣	–	٢٢٩,٣٨٣

إن القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة تساوي القيمة الدفترية، وبالتالي، غير مدرجة في جدول التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، باستثناء بعض الاستثمارات في الأوراق المالية التي تبلغ قيمتها العادلة ٣٧,٨١٠ مليون ريال قطري، مشتقة باستخدام التسلسل الهرمي للقيمة العادلة من المستويين ١ و٢.

لم تكن هناك تحويلات بين المستويات الأول والثاني والثالث من قياسات القيمة العادلة خلال فترتي التقرير ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و٢٠٢٢.

٨ نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
نقد في الصندوق	٤٤٧,١٩٨	٥٤١,١٩٧
احتياطي النقد لدى مصرف قطر المركزي*	٤,٢٥٤,٩٩٢	٤,٢٨٢,٣٩٤
الحساب الجاري والإيداعات لدى مصرف قطر المركزي	٢٦٨,٧٠١	٢٦٤,٦٠٩
أرصدة لدى البنوك المركزية الأخرى	٢٢,٣٦٢	–
أرباح مستحقة	٢٧	–
	٤,٩٩٣,٢٨٠	٥,٠٨٨,٢٠٠

* يمثل الاحتياطي النقدي لدى مصرف قطر المركزي احتياطياً إلزامياً غير متاح للعمليات التشغيلية اليومية للمجموعة.

٩ مبالغ مستحقة من بنوك

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
حسابات جارية	٨٩٧,١٢٥	٢,٤٦٠,٢١٠
إيداعات الوكالة لدى البنوك	٢,٥٠٢,١٣٨	١,٣٩٦,٦١١
ذمم المرابحة المدينة للسلع	٢,٢٥٣,٢٣٥	٢,٤٤٨,٨٠٩
أرباح مستحقة	١٠,٨٣٨	٨,٩٢٧
مخصص الانخفاض في القيمة*	(٧٨٢)	(١٤,٨٣٣)
	٥,٦٦٢,٥٥٤	٦,٢٩٩,٧٢٤

* بالنسبة للتعرض الخاص بالمراحل ومخصص الانخفاض في القيمة، يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٤-٢-٥.

١٠ الموجودات التمويلية

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
(أ) وفقا للنوع		
الذمم المدينة والأرصدة من الأنشطة التمويلية:		
المرابحة	٨١,٤٢٨,١٣١	٨٠,١٣٦,٨٨٢
الإجارة المنتهية بالتمليك	٣٤,٣٢٩,٧٦٦	٤٣,٩٧٤,٥٩٠
الاستصناع	٧٩,١٦٣	٣٥٦,١١١
المشاركة	٤,٥٦٩,٧٥٩	٥,١٧٨,١٤١
أخرى	٤٢٨,٢٢٥	٩٥٦,١٦٥
أرباح مستحقة	١,٤٠٢,٢١٦	١,١٢٣,٦١٢
إجمالي الذمم المدينة والأرصدة من الأنشطة التمويلية	**١٢٢,٢٣٧,٢٦٠**	١٣١,٧٢٥,٥٠١
أرباح مؤجلة	(٩,٧٢٧,٦٠٩)	(١٠,٠٢١,٥٧٣)
مخصص الانخفاض في القيمة - منتظمة السداد (المرحلتين ١ و٢)*	(٦٣٣,٥٥٣)	(٤٤٥,٩٦٠)
مخصص الانخفاض في القيمة - غير منتظمة السداد (المرحلة ٣)*	(٣,٢١٨,٩٢٦)	(٢,٩٣٥,٠٣٩)
أرباح معلقة*	(٤٢٨,٩٩١)	(٤٦٣,٦٤٨)
صافي الموجودات التمويلية	**١٠٨,٢٢٨,١٨١**	١١٧,٨٥٩,٢٨١

* بالنسبة للتعرض الخاص بالمراحل ومخصص الانخفاض في القيمة، يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٤-٢-٥.

بلغ إجمالي الموجودات التمويلية غير منتظمة السداد مخصوماً منها الأرباح المؤجلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ما قيمته ٦,٤٢٥ مليون ريال قطري تمثل ٥,٧١٪ من إجمالي الموجودات التمويلية مخصوماً منها الربح المؤجل (٢٠٢٢: ٧,٢٩٥ مليون ريال قطري تمثل ٥,٩٩٪ من إجمالي الموجودات التمويلية مخصوماً منها الربح المؤجل).

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة

١٠ الموجودات التمويلية (تتمة)

(ب) الحركة في مخصص الانخفاض في القيمة والأرباح المعلقة من الموجودات التمويلية

٢٠٢٣	الأرباح المعلقة	الإجمالي ٢٠٢٣
الرصيد كما في ١ يناير	٣,٣٨٠,٩٩٩	٤٦٣,٦٤٨	٣,٨٤٤,٦٤٧
محمل للسنة	١,٤٤٦,٢٥٢	١٣٥,٠٠٥	١,٥٨١,٢٥٧
مبالغ مستردّة / معكوسة خلال السنة	(١٧٦,٠٦٦)	(١٧,٣٢٠)	(١٩٣,٣٨٦)
شطب خلال السنة	(٨٠٠,٥٢٧)	(١٥٢,٣٤٢)	(٩٥٢,٨٦٩)
تأثير حركة العملات الأجنبية	١,٨٢١	–	١,٨٢١
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٣,٨٥٢,٤٧٩**	**٤٢٨,٩٩١**	**٤,٢٨١,٤٧٠**

٢٠٢٢	الأرباح المعلقة	الإجمالي ٢٠٢٢
الرصيد كما في ١ يناير	١,٨٢٧,٠٩٧	٥٢,٧٦٢	١,٨٧٩,٨٥٩
محمل للسنة	١,٧٤٩,٧٤٠	٤١٦,٩٢٨	٢,١٦٦,٦٦٨
مبالغ مستردّة / معكوسة خلال السنة	(١٩٣,٢٨٥)	(٦,٠٤٢)	(١٩٩,٣٢٧)
شطب خلال السنة	(٧٠٤)	–	(٧٠٤)
تأثير حركة العملات الأجنبية	(١,٨٤٩)	–	(١,٨٤٩)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٣,٣٨٠,٩٩٩	٤٦٣,٦٤٨	٣,٨٤٤,٦٤٧

١٠ الموجودات التمويلية (تتمة)

(ج) الحركة في مجمع الانخفاض في القيمة (بما في ذلك الأرباح المعلقة) من الموجودات التمويلية حسب القطاع

	الشركات			شركات صغيرة ومتوسطة الحجم			الأفراد			الإجمالي
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	
	ألف ر.ق	ألف ر.ق	ألف ر.ق	ألف ر.ق	ألف ر.ق	ألف ر.ق	ألف ر.ق	ألف ر.ق	ألف ر.ق	ألف ر.ق
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٣	**٥٢٨,٣٠٤**	**٤٥٠,٦٧٩**	**٧٨١,٣٤٦**	**٦٨٣,٣٠٢**	**٣٣٥,٣٩٠**	**٦٤٥,٥٠٥**	**٤٠٣,٤٤٧**	**٣٤٥,٥٤٨**	**٤٣٥,٥٤٨**	**٤,٢٨١,٤٧٠**
محمل للسنة	٢٠٤,٣٨٦	٢٠٤,٣٨٦	٢٠٤,٣٨٦	٢٠٤,٣٨٦	٢٠٤,٣٨٦	٢٠٤,٣٨٦	٢٠٤,٣٨٦	٢٠٤,٣٨٦	٢٠٤,٣٨٦	١,٥٨١,٢٥٧
مبالغ مستردّة / معكوسة خلال السنة	(٢٤,٦٨٦)	(٢٤,٦٨٦)	(٢٤,٦٨٦)	(٢٤,٦٨٦)	(٢٤,٦٨٦)	(٢٤,٦٨٦)	(٢٤,٦٨٦)	(٢٤,٦٨٦)	(٢٤,٦٨٦)	(١٩٣,٣٨٦)
شطب خلال السنة	(١٢٣,٤٦٩)	(١٢٣,٤٦٩)	(١٢٣,٤٦٩)	(١٢٣,٤٦٩)	(١٢٣,٤٦٩)	(١٢٣,٤٦٩)	(١٢٣,٤٦٩)	(١٢٣,٤٦٩)	(١٢٣,٤٦٩)	(٩٥٢,٨٦٩)
تأثير حركة العملات الأجنبية	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	١,٨٢١
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**٥٥٥,٠٤١**	**٤٥٠,٦٧٩**	**٧٨١,٣٤٦**	**٧٨٣,٣٠٢**	**٣٣٥,٣٩٠**	**٦٤٥,٥٠٥**	**٤٠٣,٤٤٧**	**٣٤٥,٥٤٨**	**٤٣٥,٥٤٨**	**٤,٢٨١,٤٧٠**
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٢	**٥٨٥,٣٨٢**	**٤٥٠,٦٧٩**	**٧٨١,٣٤٦**	**٦٨٣,٣٠٢**	**٣٣٥,٣٩٠**	**٦٤٥,٥٠٥**	**٤٠٣,٤٤٧**	**٣٤٥,٥٤٨**	**٤٣٥,٥٤٨**	**٤,٢٨١,٤٧٠**
محمل للسنة	٢٠٤,٣٨٦	٢٠٤,٣٨٦	٢٠٤,٣٨٦	٢٠٤,٣٨٦	٢٠٤,٣٨٦	٢٠٤,٣٨٦	٢٠٤,٣٨٦	٢٠٤,٣٨٦	٢٠٤,٣٨٦	١,٥٨١,٢٥٧
مبالغ مستردّة / معكوسة خلال السنة	(٢٤,٦٨٦)	(٢٤,٦٨٦)	(٢٤,٦٨٦)	(٢٤,٦٨٦)	(٢٤,٦٨٦)	(٢٤,٦٨٦)	(٢٤,٦٨٦)	(٢٤,٦٨٦)	(٢٤,٦٨٦)	(١٩٣,٣٨٦)
شطب خلال السنة	(١٢٣,٤٦٩)	(١٢٣,٤٦٩)	(١٢٣,٤٦٩)	(١٢٣,٤٦٩)	(١٢٣,٤٦٩)	(١٢٣,٤٦٩)	(١٢٣,٤٦٩)	(١٢٣,٤٦٩)	(١٢٣,٤٦٩)	(٩٥٢,٨٦٩)
تأثير حركة العملات الأجنبية	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	١,٨٢١
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٥٥٥,٠٤١**	**٤٥٠,٦٧٩**	**٧٨١,٣٤٦**	**٧٨٣,٣٠٢**	**٣٣٥,٣٩٠**	**٦٤٥,٥٠٥**	**٤٠٣,٤٤٧**	**٣٤٥,٥٤٨**	**٤٣٥,٥٤٨**	**٤,٢٨١,٤٧٠**

	الاستثمار العقاري			الممتلكات والمعدات			الإجمالي
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	
	ألف ر.ق	ألف ر.ق	ألف ر.ق	ألف ر.ق	ألف ر.ق	ألف ر.ق	ألف ر.ق
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٣	**٥٨٣,٠٤٢**	**٥٥١,٠٠١**	**٢٠٤,٧٨٦**	**٥٤٣,٠٢٤**	**٢٥٤,٧٦٥**	**٢٠٤,٧٨٦**	**٢,٧٤١,٤٠٤**
محمل للسنة	٢٠٤,٣٨٦	٢٠٤,٣٨٦	٢٠٤,٣٨٦	٢٠٤,٣٨٦	٢٠٤,٣٨٦	٢٠٤,٣٨٦	١,٥٨١,٢٥٧
مبالغ مستردّة / معكوسة خلال السنة	(٢٤,٦٨٦)	(٢٤,٦٨٦)	(٢٤,٦٨٦)	(٢٤,٦٨٦)	(٢٤,٦٨٦)	(٢٤,٦٨٦)	(١٩٣,٣٨٦)
شطب خلال السنة	(١٢٣,٤٦٩)	(١٢٣,٤٦٩)	(١٢٣,٤٦٩)	(١٢٣,٤٦٩)	(١٢٣,٤٦٩)	(١٢٣,٤٦٩)	(٩٥٢,٨٦٩)
تأثير حركة العملات الأجنبية	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	١,٨٢١
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**٥٥٥,٠٤١**	**٤٥٠,٦٧٩**	**٧٨١,٣٤٦**	**٧٨٣,٣٠٢**	**٣٣٥,٣٩٠**	**٦٤٥,٥٠٥**	**٤,٢٨١,٤٧٠**
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٢	**٥٨٥,٣٨٢**	**٤٥٠,٦٧٩**	**٧٨١,٣٤٦**	**٦٨٣,٣٠٢**	**٣٣٥,٣٩٠**	**٦٤٥,٥٠٥**	**٤,٢٨١,٤٧٠**
محمل للسنة	٢٠٤,٣٨٦	٢٠٤,٣٨٦	٢٠٤,٣٨٦	٢٠٤,٣٨٦	٢٠٤,٣٨٦	٢٠٤,٣٨٦	١,٥٨١,٢٥٧
مبالغ مستردّة / معكوسة خلال السنة	(٢٤,٦٨٦)	(٢٤,٦٨٦)	(٢٤,٦٨٦)	(٢٤,٦٨٦)	(٢٤,٦٨٦)	(٢٤,٦٨٦)	(١٩٣,٣٨٦)
شطب خلال السنة	(١٢٣,٤٦٩)	(١٢٣,٤٦٩)	(١٢٣,٤٦٩)	(١٢٣,٤٦٩)	(١٢٣,٤٦٩)	(١٢٣,٤٦٩)	(٩٥٢,٨٦٩)
تأثير حركة العملات الأجنبية	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	١,٨٢١
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٥٥٥,٠٤١**	**٤٥٠,٦٧٩**	**٧٨١,٣٤٦**	**٧٨٣,٣٠٢**	**٣٣٥,٣٩٠**	**٦٤٥,٥٠٥**	**٤,٢٨١,٤٧٠**

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة

١٠ الموجودات التمويلية (تتمة)

(د) حسب القطاع

	المرابحة	الإجارة المنتهية بالتمليك	الاستصناع	المشاركة	أخرى	الإجمالي ٢٠٢٣
هيئات حكومية وأخرى ذات صلة	٥١,٨٢٠,٩٦٥	٨,٠٢٦,٨١٨	–	–	١٢٦,٧٦٣	٥٩,٩٧٤,٥٤٦
مؤسسات مالية غير مصرفية	٢٥٧,٤١٠	١٣٧,٢٣٤	–	–	١٣١	٣٩٤,٧٧٥
صناعة	١٧٤,٣٩٩	١,٠٨٦,٧١٥	–	–	١,٨٤٠	١,٢٦٢,٩٠٤
تجارة	٧,٦٥٩,٥٤٠	١,٤٢١,٣٣٤	–	١٤,٩٧٧	٢٣,٥٠٨	٩,١١٩,٣٥٩
خدمات	٩,٤٨٦,٢٦٥	٤,٢٤٣,٦٦٠	٨,٨٢٧	–	٦٦,٤٦٤	١٣,٨٠٥,٢١٦
مقاولات	٣,١٣٩,٠٨٣	٢٩,١٠٠	–	–	١٢٨,٥٣٦	٣,٢٩٦,٧١٩
الاستثمار العقاري	٥,٠١٥,٤٤٢	١٩,٨٣٢,٤٦٦	٧٠,٧٩٩	٢٤,٢٨٠	١,٧٦٣	٢٤,٩٤٤,٧٥٠
شخصية	٣,٩٤٥,٢١٥	٨٠٣,٤٧٦	–	٤,٥٣٠,٥٦٣	١٥٩,٦٨٧	٩,٤٣٨,٩٤١
	٨١,٤٩٨,٣١٩	**٣٥,٥٨٠,٨٠٣**	**٧٩,٦٢٦**	**٤,٥٦٩,٨٢٠**	**٥٠٨,٦٩٢**	**١٢٢,٢٣٧,٢٦٠**
ناقصاً: الأرباح المؤجلة						(٩,٧٢٧,١٠٩)
مخصص الانخفاض في القيمة - منتظمة السداد (المرحلتين ١ و٢)						(٦٣٣,٥٥٣)
مخصص الانخفاض في القيمة - غير منتظمة السداد (المرحلة ٣)						(٣,٢١٨,٩٢٦)
الأرباح المعلقة						(٤٢٨,٩٩١)
						١٠٨,٢٢٨,١٨١

	المرابحة	الإجارة المنتهية بالتمليك	الاستصناع	المشاركة	أخرى	الإجمالي ٢٠٢٢
هيئات حكومية وأخرى ذات صلة	٤٨,٢٣٨,٢٣٢	١١,٤٣٩,٦٧٣	–	–	٤٢,٩٤٢	٥٩,٧٢٠,٨٤٧
مؤسسات مالية غير مصرفية	٣٣٧,٩٣٦	٨٩٤,٩٦٩	–	–	٥٠٠	١,٢٣٣,٤٠٥
صناعة	٢٠٩,١٦٨	١,٢٣٤,٦٢٤	–	–	٣,٣٠٢	١,٤٤٧,٠٩٤
تجارة	٦,٦٦٩,٠٠٨	١,٤٩٩,٨٤٧	–	١٨,٢٧٠	٩٠,٥٤٤	٨,٢٧٧,٦٦٩
خدمات	١٠,٢٦٥,١٠١	٦,٥٥٨,٤٠٧	٥,٩٤٠	–	٥٢,٥٦٥	١٦,٨٨٢,٠١٣
مقاولات	٣,٤٣٢,٩٩٩	٥٧٤,٣١٩	–	–	٥٦,٢٥٢	٤,٠٦٣,٥٧٠
الاستثمار العقاري	٧,٧٧٧,٤٤٦	٢٢,٢٥٨,٧٤٩	٣٥١,٦٦٢	٤١٦,٦٧٥	١,٦٠٨	٣٠,٨٠٦,١٤٠
شخصية	٤,٠٠٤,٠٠١	٣٨٧,٨٨١	–	٤,٧٤٣,٥٥٠	١٥٩,٣٣١	٩,٢٩٤,٧٦٣
	٨٠,٩٣٣,٨٩١	٤٤,٨٤٨,٤٦٩	٣٥٧,٦٠٢	٥,١٧٨,٤٩٥	٤٠٧,٠٤٤	١٣١,٧٢٥,٥٠١
ناقصاً: الأرباح المؤجلة						(١٠,٠٢١,٥٧٣)
مخصص الانخفاض في القيمة - منتظمة السداد (المرحلتين ١ و٢)						(٤٤٥,٩٦٠)
مخصص الانخفاض في القيمة - غير منتظمة السداد (المرحلة ٣)						(٢,٩٣٥,٠٣٩)
الأرباح المعلقة						(٤٦٣,٦٤٨)
						١١٧,٨٥٩,٢٨١

١١ الاستثمارات في الأوراق المالية

	٢٠٢٣			٢٠٢٢		
	مدرجة	غير مدرجة	الإجمالي	مدرجة	غير مدرجة	الإجمالي
استثمارات الدين المصنفة بالتكلفة المطفأة						
معدل الربح الثابت	٥,٠٦٧,١٤٩	٥٣,١٤٢	٥,١٢٠,٢٩١	٣,٤٠١,٤٥٨	٥٧,١٦٢	٣,٤٥٨,٦٢٠
معدل الربح المتغير	٤١٣,٧٥٤	–	٤١٣,٧٥٤	٧٧,٤٥٩	–	٧٧,٤٥٩
حكومة قطر	٢,٢٥٩,٥٧٨	٢٩,٩٨٨,١٤٥	٣٢,٢٤٧,٧٢٣	٣,٩٤٤,١٢٠	٢٣,٣٦٥,٠٠٠	٢٧,٣٠٩,١٢٠
أرباح مستحقة	٨٧,٣٠٣	٢٧٧,٠٠٤	٣٦٤,٣٠٧	٧١,٩٤٨	٢٦٩,٦٧١	٣٤١,٦١٩
مخصص الانخفاض في القيمة	(٢٦,٢٤٣)	(٥٣,١٤١)	(٧٩,٣٨٤)	(٥٢,٣٥٠)	(٥٧,١٦٢)	(١٠٩,٥١٢)
	٧,٨٠١,٥٤١	**٣٠,٢٦٥,١٥٠**	**٣٨,٠٦٦,٦٩١**	٧,٤٤٧,٦٣٥	٢٣,٦٣٤,٦٧١	٣١,٠٨٢,٣٠٦
الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر						
• استثمارات من فئة حقوق الملكية	٤٠٩,٢٨١	١١٩,٣٩١	٥٢٨,٦٧٢	٢٨٩,٤٥١	١٠٢,٨١٦	٣٩٢,٢٦٧
أرباح مستحقة	٣,٦١٠	–	٣,٦١٠	٢,٠٨٥	–	٢,٠٨٥
	٤١٢,٨٩١	**١١٩,٣٩١**	**٥٣٢,٢٨٢**	٢٩١,٥٣٦	١٠٢,٨١٦	٣٩٤,٣٥٢
	٨,٢١٤,٤٣٢	**٣٠,٣٨٤,٥٤١**	**٣٨,٥٩٨,٩٧٣**	٧,٧٣٩,١٧١	٢٣,٧٣٧,٤٨٧	٣١,٤٧٦,٦٥٨

١ تشمل الاستثمارات في أدوات من فئة الدين المصنفة بالتكلفة المطفأة على محفظة السندات التي استحوذ عليها البنك في اندماج الأعمال.
٢ بالنسبة للتعرض الخاص بالمراحل ومخصص الانخفاض في القيمة، يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٤-٢-٥.

فيما يلي التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر خلال السنة:

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
احتياطي القيمة العادلة الإيجابية:		
الرصيد في ١ يناير	٤٥,١٤٠	٣٥,١٢٣
صافي التغير في القيمة العادلة	١٧,٥١٥	١٠,٠١٧
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٦٢,٦٥٥**	٤٥,١٤٠
احتياطي القيمة العادلة السلبية:		
الرصيد في ١ يناير	(١٢,٢٣٠)	–
صافي التغير في القيمة العادلة	(٥,١٩٧)	(١٢,٢٣٠)
التحويل إلى الأرباح المدورة عند الاستبعاد	٥١٧	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**(١٦,٩١٠)**	(١٢,٢٣٠)
إجمالي احتياطي القيمة العادلة في ٣١ ديسمبر	**٤٥,٧٤٥**	٣٢,٩١٠

١٢ استثمارات في شركات زميلة

فيما يلي الحركة في الاستثمارات في الشركات الزميلة خلال السنة:

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
الرصيد في ١ يناير	٣٤٥,٨٧٨	٣٤٨,٩٣٥
الحصة في النتائج	٥٠,٨٥٦	٢٧,٢٠١
توزيعات أرباح نقدية مستلمة	(١١,٥٠٠)	(١٠,٧٠٠)
حصة الدخل الشامل الآخر	(٤,٥٥٥)	(٥٢٥)
استبعادات	(٢٣,٠٥٣)	–
خسارة الانخفاض في القيمة	(٩,٠٧٠)	(١٩,٠٣٣)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٣٤٨,٥٥٦**	٣٤٥,٨٧٨

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة

١٢ استثمارات في شركات زميلة (تتمة)

لدى المجموعة الاستثمارات التالية في الشركات الزميلة:

اسم الشركات الزميلة	بلد التأسيس	أنشطة الشركة	نسبة الملكية٪	
			٢٠٢٣	٢٠٢٢
الوطنية للتطوير والاستثمار العقاري ش.م.ع.م.	سلطنة عُمان	خدمات عقارية	٢٠,٠٠	٢٠,٠٠
سي آي سان للتجارة ذ.م.م. («سي آي سان»)	قطر	الاستثمار والتجارة	٥٠,٠٠	٥٠,٠٠
شركة سهب للتمويل (معروفة سابقا باسم «كرناف للتمويل» («سهب»)	السعودية	التأجير	٤٨,٧٦	٤٨,٧٦
شركة الضمان الإسلامي للتأمين «بيمه» (ش.م.ع.ق.) («بيمه»)ا	قطر	التأمين	١٥,٠٠	٢٠,٠٠
لينك لخدمات المرافق ذ.م.م. («لينك»)	قطر	إدارة المرافق	٣٣,٥٠	٣٣,٥٠

خلال السنة، قامت المجموعة ببيع حصتها البالغة ٥٪ في بيمه. احتفظت المجموعة بنفوذها الكبير على الشركة بعد البيع، وبالتالي واصلت تصنيف حصتها المتبقية في الشركة كاستثمار في شركة زميلة.

فيما يلي المركز المالي والإيرادات ونتائج الشركات الزميلة

٢٠٢٣

	الوطنية للتطوير والاستثمار العقاري	سي آي سان	سهب	بيمه	لينك
إجمالي الموجودات	١٣٠,٨١٨	١٦٩,١٢٥	٣٤٧,٢٠٢	١,٣٩٧,٨٧٠	٢٠٩,٣٧٣
إجمالي المطلوبات وفائض حاملي الوثائق والحصة غير المسيطرة	٤,٠٦٩	٨٣,٤٠٢	٣٣,٤٣٣	٩١٣,٧٥٠	٤٦,٠٢٢
إجمالي الإيرادات	١٦,٥٧٤	١١٤,٨٣٤	١,٣٧٥	١٩٥,٧٨٨	٣١٢,٩٠٣
صافي الربح	٤,١٣٢	٧,٩٠٨	١٠,٤٨٣	١١٣,٠٧٠	٦٢,٦٧٥
الحصة المعترف بها في الربح	٨٢٦	٣,٩٥٤	٥,١١٢	١٩,٩٦٨	٢٠,٩٩٦

٢٠٢٢

	الوطنية للتطوير والاستثمار العقاري	سي آي سان	سهب	بيمه	لينك
إجمالي الموجودات	١٢٣,٢٩٦	١٥٧,٥٥٧	٣٢٦,٤٢٢	١,٤٣٧,٠٩٩	١٥٤,٨٣١
إجمالي المطلوبات وفائض حاملي الوثائق والحصة غير المسيطرة	٦٧٩	٧٩,٧٤٢	٥,٠٢٢	٩٩٠,٦١٣	٣٤,١٥٥
إجمالي الإيرادات	٩,٥٨٧	٩١,٦١٢	–	٩١,٦٨١	١٧٦,٢٦٣
صافي الربح	٣٠٤	١٤,٠٢٠	–	٥٠,٨٣٨	٢٩,٧٤٤
الحصة المعترف بها في الربح	٦١	٧,٠٠٩	–	١٠,١٦٧	٩,٩١٤

تعكس المعلومات المفصح عنها أعلاه المبالغ المعروضة في البيانات المالية للشركات الزميلة ذات الصلة وليس حصة المجموعة في تلك المبالغ..

١٣ الممتلكات والمعدات

	الأراضي	المباني	تحسينات على العقارات المستأجرة	الآلات والمعدات	السيارات	الأثاث والتجهيزات	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	المجموع
التكلفة:								
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٣	٣٠٥,٠٢٥	٤٦٥,٠٢٤	٥٦٠,٠٢٤	١٤٦,٤٧٣	٢٥,٧٥٤	٥٦,٢٥٤	٣٠٤,٠٦٥	١,٨٥٧,٦٤٥
إضافات خلال السنة	–	–	–	٣٥٥	٢٥٤	٢٥٤	٢٥٤,٠٢٥	٢٥٥,٠٢٥
استبعادات خلال السنة	–	–	–	(٢٥٤)	(٢٥٤)	(٢٥٤)	–	(٢٥٤)
تحويلات	–	–	–	٢٥٤	–	–	(٢٥٤)	–
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣٠٥,٠٢٥	٤٦٥,٠٢٤	٥٦٠,٠٢٤	١٤٦,٤٧٣	٢٥,٧٥٤	٥٦,٢٥٤	٣٠٤,٠٦٥	١,٨٥٧,٦٤٥
الاستهلاك المتراكم:								
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٣	–	٢٥,٠٢٤	٢٥٤,٠٢٤	٢٥٤,٠٢٤	٢٥,٧٥٤	٢٥,٧٥٤	–	٢٥٤,٠٢٤
المحمل للسنة	–	٢٥,٠٢٤	٢٥٤,٠٢٤	٢٥٤,٠٢٤	٢٥٤	٢٥٤	–	٢٥٤,٠٢٤
استبعادات خلال السنة	–	–	–	(٢٥٤)	(٢٥٤)	(٢٥٤)	–	(٢٥٤)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	–	٢٥٤,٠٢٤	٢٥٤,٠٢٤	٢٥٤,٠٢٤	٢٥,٧٥٤	٢٥,٧٥٤	–	٢٥٤,٠٢٤
صافي القيمة الدفترية:								
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣٠٥,٠٢٥	٢٥٤,٠٢٤	٢٥٤,٠٢٤	٢٥٤,٠٢٤	٢٥٤	٢٥٤	٣٠٤,٠٦٥	١,٨٥٧,٦٤٥
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٣	٣٠٥,٠٢٥	٤٦٥,٠٢٤	٥٦٠,٠٢٤	١٤٦,٤٧٣	٢٥,٧٥٤	٥٦,٢٥٤	٣٠٤,٠٦٥	١,٨٥٧,٦٤٥

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة

١٣ الموجودات الثابتة

	الأراضي	المباني	تحسينات على عقارات مستأجرة	الأثاث والتجهيزات والمعدات المكتبية	وسائل النقل	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	الإجمالي
التكلفة:							
في ١ يناير ٢٠٢٣	٧٠٨,٧٥٠	٥٤٨,٦٨٣	٢٥٨,٠٢٨	٣٥٩,٥٨٤	٢٧,٦٤٣	٨٥٨,١٢١	٢,٤٠٢,٩٠٩
إضافات	–	٦,٤٤٤	٢٠,٠٦٦	٢٥,٠١٢	٤,٦٧٦	٧٥٣,٠٢٩	٨٠٩,٩٢٣
استبعادات	–	(٢٠,٦٤٦)	(٢٠,٦٤٦)	(٢٠,٦٤٦)	(٢٠,٦٤٦)	(٢٠,٦٤٦)	(٢٠,٦٤٦)
تحويلات	–	٢٠,٦٤٦	٢٠,٦٤٦	٢٠,٦٤٦	٢٠,٦٤٦	٢٠,٦٤٦	٢٠,٦٤٦
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٧٠٨,٧٥٠	٥٥٤,٦٨٣	٢٥٨,٠٢٨	٣٥٩,٥٨٤	٢٧,٦٤٣	١,٦١١,٢٢٩	٣,٢١١,٩٢٣
الاستهلاك المتراكم:							
في ١ يناير ٢٠٢٣	–	(١٨٠,٦٤٦)	(١٨٠,٦٤٦)	(١٨٠,٦٤٦)	(١٨٠,٦٤٦)	(١٨٠,٦٤٦)	(١٨٠,٦٤٦)
استبعادات	–	–	–	–	–	–	–
تحويلات	–	–	–	–	–	–	–
المحمل للسنة	–	(٢٠,٦٤٦)	(٢٠,٦٤٦)	(٢٠,٦٤٦)	(٢٠,٦٤٦)	(٢٠,٦٤٦)	(٢٠,٦٤٦)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	–	(١٨٠,٦٤٦)	(١٨٠,٦٤٦)	(١٨٠,٦٤٦)	(١٨٠,٦٤٦)	(١٨٠,٦٤٦)	(١٨٠,٦٤٦)
صافي القيمة الدفترية:							
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٧٠٨,٧٥٠	٥٥٤,٦٨٣	٢٥٨,٠٢٨	٣٥٩,٥٨٤	٢٧,٦٤٣	١,٦١١,٢٢٩	٣,٢١١,٩٢٣
التكلفة:							
في ١ يناير ٢٠٢٢	٧٠٨,٧٥٠	٥٤٨,٦٨٣	٢٥٨,٠٢٨	٣٥٩,٥٨٤	٢٧,٦٤٣	٨٥٨,١٢١	٢,٤٠٢,٩٠٩
إضافات	–	٦,٤٤٤	٢٠,٠٦٦	٢٥,٠١٢	٤,٦٧٦	٧٥٣,٠٢٩	٨٠٩,٩٢٣
استبعادات	–	(٢٠,٦٤٦)	(٢٠,٦٤٦)	(٢٠,٦٤٦)	(٢٠,٦٤٦)	(٢٠,٦٤٦)	(٢٠,٦٤٦)
تحويلات	–	٢٠,٦٤٦	٢٠,٦٤٦	٢٠,٦٤٦	٢٠,٦٤٦	٢٠,٦٤٦	٢٠,٦٤٦
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٧٠٨,٧٥٠	٥٥٤,٦٨٣	٢٥٨,٠٢٨	٣٥٩,٥٨٤	٢٧,٦٤٣	١,٦١١,٢٢٩	٣,٢١١,٩٢٣
الاستهلاك المتراكم:							
في ١ يناير ٢٠٢٢	–	(١٨٠,٦٤٦)	(١٨٠,٦٤٦)	(١٨٠,٦٤٦)	(١٨٠,٦٤٦)	(١٨٠,٦٤٦)	(١٨٠,٦٤٦)
استبعادات	–	–	–	–	–	–	–
تحويلات	–	–	–	–	–	–	–
المحمل للسنة	–	(٢٠,٦٤٦)	(٢٠,٦٤٦)	(٢٠,٦٤٦)	(٢٠,٦٤٦)	(٢٠,٦٤٦)	(٢٠,٦٤٦)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	–	(١٨٠,٦٤٦)	(١٨٠,٦٤٦)	(١٨٠,٦٤٦)	(١٨٠,٦٤٦)	(١٨٠,٦٤٦)	(١٨٠,٦٤٦)
صافي القيمة الدفترية:							
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٧٠٨,٧٥٠	٥٥٤,٦٨٣	٢٥٨,٠٢٨	٣٥٩,٥٨٤	٢٧,٦٤٣	١,٦١١,٢٢٩	٣,٢١١,٩٢٣

- تتضمن الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ المدفوعات المقدمة للموردين والمقاولين.
- لا توجد أي موجودات ثابتة مرهونة كضمان مقابل التسهيلات البنكية.

١٤ الموجودات غير الملموسة

	الشهرة	العلاقات مع العملاء	الودائع الأساسية	التراخيص	الإجمالي
	موجودات غير ملموسة أخرى				
التكلفة أو التقييم:					
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٣	٨٧٧,٤٨٦	٦٤٩,٥٦٧	٢٢٣,٤٧١	٥١,٣٦٩	١,٨٠١,٨٩٣
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٨٧٧,٤٨٦	٦٤٩,٥٦٧	٢٢٣,٤٧١	٥١,٣٦٩	١,٨٠١,٨٩٣
الإطفاء المتراكم:					
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣	–	٨٧,٩٦٢	٢٤,٢٠٩	١١,١٣٠	١٢٣,٣٠١
إطفاء السنة	–	٨١,١٩٦	٢٢,٣٤٨	١٠,٢٧٤	١١٣,٨١٨
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	–	١٦٩,١٥٨	٤٦,٥٥٧	٢١,٤٠٤	٢٣٧,١١٩
القيمة الدفترية:					
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٨٧٧,٤٨٦	٤٨٠,٤٠٩	١٧٦,٩١٤	٢٩,٩٦٥	١,٥٦٤,٧٧٤

	الشهرة	العلاقات مع العملاء	الودائع الأساسية	التراخيص	الإجمالي
	موجودات غير ملموسة أخرى				
التكلفة أو التقييم:					
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٢	٨٧٧,٤٨٦	٦٤٩,٥٦٧	٢٢٣,٤٧١	٥١,٣٦٩	١,٨٠١,٨٩٣
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٨٧٧,٤٨٦	٦٤٩,٥٦٧	٢٢٣,٤٧١	٥١,٣٦٩	١,٨٠١,٨٩٣
الإطفاء المتراكم:					
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢	–	–	–	–	–
إطفاء السنة	–	٨٧,٩٦٢	٢٤,٢٠٩	١١,١٣٠	١٢٣,٣٠١
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	–	٨٧,٩٦٢	٢٤,٢٠٩	١١,١٣٠	١٢٣,٣٠١
القيمة الدفترية:					
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٨٧٧,٤٨٦	٥٦١,٦٠٥	١٩٩,٢٦٢	٤٠,٢٣٩	١,٦٧٨,٥٩٢

الشهرة الناشئة عن الاستحواذ على صافي موجودات الخليجي

نشأت الشهرة عند استحواذ المجموعة على صافي موجودات الخليجي. بناء على اختيار توزيع سعر الشراء التي قام بها مستشار خارجي بعد الاندماج، اعترفت المجموعة بمبلغ ٩٢٤,٤٠٧ ألف ريال قطري كموجودات غير ملموسة و٨٧٧,٤٨٦ ألف ريال قطري كشهرة.

انخفاض قيمة الشهرة

لغرض اختبار الانخفاض في القيمة، يتم تخصيص الشهرة لوحدات تكوين النقد (القطاعات التشغيلية) للمجموعة على النحو التالي:

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
الخدمات المصرفية للشركات	٧٠٥,٥٨٧	٧٠٥,٥٨٧
الخدمات المصرفية للأفراد	١٧١,٨٩٩	١٧١,٨٩٩
	٨٧٧,٤٨٦	٨٧٧,٤٨٦

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الريالات القطرية

١٤ الموجودات غير الملموسة (تتمة)

انخفاض قيمة الشهرة (تتمة)

يتم اشتقاق القيمة الدفترية للوحدة المكونة للنقد باستخدام نموذج تخصيص رأس المال حيث يكون رأس مال حقوق الملكية الأساسي للمجموعة المخصصة لوحدات توليد النقد. تحدد المجموعة المبالغ القابلة للاسترداد لوحدات توليد النقد الخاصة بها بناءً على حسابات القيمة قيد الاستخدام والقيمة العادلة من خلال القيمة العادلة من خلال القيمة العادلة. تعكس هذه الأساليب تفاصيل العمل المصرفي وبيئته التنظيمية.

المدخلات الرئيسية لحساب القيمة قيد الاستخدام واختبار انخفاض القيمة

استخدمت القيمة قيد الاستخدام التدفقات النقدية المتوقعة بشكل دائم خلال فترة خمس سنوات من التوقعات، وبعد ذلك تم تطبيق معدل نمو نهائي طويل الأجل.

كانت الافتراضات المستخدمة لحسابات القيمة قيد الاستخدام التي يكون المبلغ القابل للاسترداد أكثر حساسية لها هي:

أ) معدلات النمو النهائية

وقد استند معدل النمو طويل الأجل البالغ ٢,٥٪ إلى التقديرات التي قدمتها أبحاث الاقتصاد الكلي وتقارير المحللين. ولا تتجاوز معدلات النمو متوسط معدل النمو طويل الأجل لقطاع الأعمال في الاقتصاد الذي تعمل فيه الوحدة المولدة للنقد.

ب) معدلات الخصم

تعكس معدلات الخصم تقدير الإدارة للعائد على رأس المال المستخدم («ROCE») المطلوب في كل عمل. هذا هو المعيار الذي تستخدمه الإدارة لتقييم الأداء التشغيلي وتقييم مقترحات الاستثمار المستقبلية. يتم احتساب معدلات الخصم باستخدام تكلفة حقوق الملكية («CoE») البالغة ١٠٪.

ج) الناتج المحلي الإجمالي المتوقع ومعدلات التضخم المحلية

تستند الافتراضات إلى أبحاث الصناعة المنشورة.

كانت المبالغ القابلة للاسترداد لوحدات تكوين النقد أعلى من القيم الدفترية. وبالتالي، لم يتم اعتبار أي انخفاض في القيمة ضروريًا كما في نهاية فترة التقرير.

تغيير كبير: تأثير التغييرات المحتملة في الافتراضات الرئيسية

إذا انخفض معدل النمو النهائي المستخدم في حساب القيمة قيد الاستخدام بمقدار ٥٠ نقطة أساس أو إذا زادت تكلفة حقوق الملكية بمقدار ١٠٠ نقطة أساس، فإن المبالغ القابلة للاسترداد لوحدة تكوين النقد ستظل أعلى من القيمة الدفترية ذات الصلة، وبالتالي، لن يتم الاعتراف بأي انخفاض في القيمة في كلا السيناريوهين.

موجودات غير ملموسة أخرى

تم اتباع النهج التالي لتقدير القيمة العادلة للموجودات غير الملموسة القابلة للتحديد:

	العمر الإنتاجي	نهج ومنهجيات التقييم
موجودات غير ملموسة أخرى		
العلاقات مع العملاء	٨ سنوات	تمثل الموجودات غير الملموسة لعلاقة العملاء القيمة المنسوبة إلى الأعمال التي يتوقع أن يتم تحقيقها من العملاء والتي كانت موجودة في تاريخ الاستحواذ. تم استخدام منهج الدخل في تقدير القيمة العادلة لعلاقات عملاء الخليجي كأصل غير ملموس كما في تاريخ السريان. يقدّر منهج الدخل علاقة العميل على أنها القيمة الحالية للأرباح المستقبلية التي من المتوقع أن تحققها على مدى عمرها الاقتصادي الإنتاجي المتبقي. بموجب منهج الدخل، تم استخدام طريقة الأرباح الزائدة متعددة الفترات وهي طريقة مقبولة بشكل عام لتقييم علاقات العملاء. تعتبر طريقة الأرباح الزائدة متعددة الفترات تطبيقاً محدداً لطريقة التدفقات النقدية المخصومة حيث يتم أخذ قيمة الأصل غير الملموس على أنها القيمة الحالية للتدفقات النقدية التراكمية (بعد الضريبة) العائدة فقط إلى الأصل غير الملموس موضوع التقييم بعد خصم رسوم الموجودات المساهمة. يفترض المبدأ الكامن وراء رسوم الموجودات المساهمة أن الأصل غير الملموس "الأجرة" أو "الإيجارات" من طرف ثالث افتراضي هو كل ما يحتاج من موجودات لإنتاج التدفقات النقدية الناتجة عن تطوره، وأن كل مشروع يستأجر فقط تلك الموجودات التي يحتاجها (بما في ذلك عنصر الشهرة) وليس تلك التي لا يحتاجها، وأن يدفع كل مشروع لمالك الموجودات عائدًا عادلاً (وعند الاقتضاء) على القيمة العادلة للموجودات المستأجرة.
الودائع الأساسية	١٠ سنوات	وبالتالي، فإن أي تدفقات نقدية صافية متبقية بعد رسوم الموجودات المساهمة تعود إلى الأصل غير الملموس الخاضع للتقييم. يتم بعد ذلك خصم التدفقات النقدية التراكمية (بعد الضريبة) العائدة إلى الأصل غير الملموس الخاضع لقيمتها الحالية. تم تحديد الودائع الأساسية المستحوذ عليها من الخليجي على أنها العملاء الذين يمتلكون الحسابات الجارية وحسابات التوفير. تنشأ قيمة الموجودات غير الملموسة للودائع الأساسية من حقيقة أن قاعدة ودائع المجموعة تمثل مصدرا للتمويل أرخص من تمويل البيع بالجملة أو تمويل سوق المال (تكلفة التمويل البديلة). تم استخدام نهج الادخار التراكمي لتقييم تقدير القيمة العادلة للودائع الأساسية كأصل غير ملموس كما في التاريخ الفعلي لدمج الأعمال. تم احتساب المنافع الاقتصادية المكتسبة من الودائع الأساسية على مدى عمر الودائع الأساسية مع الأخذ بعين الاعتبار معدل التناقص بموجب هذه الطريقة. يقدّر نهج الادخار التراكمي الودائع الأساسية على أنها القيمة الحالية للمدخرات المستقبلية التي من المتوقع أن تتولد على مدى عمرها الاقتصادي الإنتاجي المتبقي. إن طريقة الادخار التراكمي المستخدمة هي طريقة مقبولة بشكل عام لتقييم الودائع الأساسية.
الترخيص	٥ سنوات	تمثل الموجودات غير الملموسة للترخيص القيمة المنسوبة من الربح التشغيلي المتوقع أن تحققه الشركة التابعة للمجموعة، الخليجي فرانس إس ايه، من عملياتها في فرنسا والإمارات العربية المتحدة. تم تقييم الأصل غير الملموس باستخدام طريقة الأرباح الزائدة متعددة الفترات، وهي منهجية شائعة الاستخدام لتقييم رخصة التشغيل.

تقوم المجموعة بتقدير العمر الإنتاجي للموجودات غير الملموسة كما هو محدد في الجدول أعلاه. ومع ذلك، فإن العمر الإنتاجي الفعلي قد يكون أقصر أو أطول من السنوات المشار إليها. إذا زاد/انخفض العمر الإنتاجي بنسبة ١٠٪، فإن القيمة الدفترية للموجودات غير الملموسة ستكون ١,٥٧٧ مليون ريال قطري / ١,٥٤٩ مليون ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

١٥ الموجودات الأخرى

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
الموجودات المملوكة لشركة تابعة غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية٢	٣,٠٤٧,٧١٧	٣,٠٠٢,٥٣٢
القيمة العادلة الموجبة لأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	٤٤٢,٩٠٥	٦١١,٨٨٢
موجودات الضريبة المؤجلة (إيضاح ٣٢)	٢٠,١٤٥	٢٦,٥٦٧
المبالغ المدفوعة مقدماً ودفعات مقدمة أخرى	٢٦,٥٨٢	٢٤,٠٨٧
دخل مستحق	٣,١٩١	٥,١٩٧
أخرى	٢٩٧,١٦٦	٢٠٠,٠١٧
مخصص الانخفاض في القيمة١	(٣,٠٦٠)	(٨٦٦)
	٣,٨٣٤,٦٤٦	٣,٨٦٩,٤١٦

١ بالنسبة للتعرض الخاص بالمراحل ومخصص الانخفاض في القيمة، يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٤-٢-٥.

٢ تتكون الموجودات المملوكة لشركة تابعة غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية من محفظة الموجودات التالية التي استحوذ عليها البنك في اندماج الأعمال:

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٥٤٩,٥٩٥	٨٧٧,١٦٢
مبالغ مستحقة من البنوك	١,٠٨٢,٦٦٤	٨٤٨,٣٥٢
قروض وسلف مقدمة للعملاء	١,٢٠١,١٠١	١,٠٨٥,٥٥٠
الاستثمارات في الأوراق المالية	١٨٩,٢٤٤	١٦٦,٥١٥
موجودات ثابتة	٩,٢١٥	٩,٨٧٨
موجودات أخرى	١٥,٨٩٨	١٥,٠٧٥
	٣,٠٤٧,٧١٧	٣,٠٠٢,٥٣٢

٣ بلغت قيمة المبلغ المستحق من هميش جديدية الذي دفعته المجموعة إلى المؤجر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ما قيمته ١,١٤٠ ألف ريال قطري (٢٠٢٢: ١,١٠٨ ألف ريال قطري).

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة

١٦ مبالغ مستحقة للبنوك

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
حسابات الاستثمار الجارية وقصيرة الأجل	٥٠٧,٢٣٦	٦١١,٣١٥
ذمم وكالة دائنة	٢٧,٩٦٨,٦٥٧	٢٤,٦٣١,٩٤١
اتفاقيات إعادة الشراء	٢,٦٠٤,٩٦٦	٣,١٣٩,٩١٥
ذمم مرابحة سلع دائنة	٩٧٢,٧٦٣	٨٤٦,٣١٢
أرباح مستحقة للبنوك	١٥٠,٤٠٢	٨٦,٩٤٠
	٣٢,٢٠٤,٠٢٤	٢٩,٣١٦,٤٢٣

تشمل ذمم الوكالة الدائنة على العديد من التسهيلات مع فترات استحقاق أقل من سنة واحدة وتحمل معدلات ربح من ٣,٨٠٪ إلى ٦,٠٠٪ (٢٠٢٢: فترات استحقاق أقل من سنة واحدة وتحمل معدلات ربح من ٢,١٠٪ إلى ٥,٧٥٪).

تبلغ القيمة السوقية للأوراق المالية المقدمة كضمان مقابل اتفاقيات إعادة الشراء ٢,٨٠٣ مليون ريال قطري (٢٠٢٢: ٣,٣٤٧ مليون ريال قطري).

١٧ حسابات العملاء الجارية

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
وفقا للقطاع:		
الحكومة	١,٧٠٢,٨٣٢	١,٢٦٤,٣٤٧
مؤسسات مالية غير مصرفية	٣٧,١٦٤	٥٠,٨٦٠
الشركات	٣,٥٠٠,٩٧٦	٤,٣٣٩,٨٦٢
الأفراد	٢,٦٨٣,٤١١	٣,٠٨١,٧٥٨
	٧,٩٢٤,٣٨٣	٨,٧٣٦,٨٢٧

١٨ تمويل الصكوك والديون

أصدرت المجموعة أوراق الدين التالية:

الأداة	جهة الإصدار	العملة	تاريخ الاستحقاق	٢٠٢٣
الصكوك	مصرف الريان للتمويل ذ.م.م.	دولار أمريكي	٣–نوفمبر–٢٤	١١٠,١٤٨
الصكوك	مصرف الريان للتمويل ذ.م.م.	دولار أمريكي	١–فبراير–٢٥	٥٥٧,٣٣٨
الصكوك	مصرف الريان للصكوك المحدودة	دولار أمريكي	٢–سبتمبر–٢٥	٢,٧١١,٥٦٦
الصكوك	مصرف الريان للصكوك المحدودة	دولار أمريكي	١٣–نوفمبر–٢٤	١,٨٠٥,٠٩٤
أوراق الدين٢	أي كي سي بي للتمويل المحدودة	ين ياباني	٢٥–يناير–٢٤	٢٥,٨٩٤
أوراق الدين٢	أي كي سي بي للتمويل المحدودة	ين ياباني	٦–فبراير–٢٥	٢٥,٨٩٧
				٥,٢٣٥,٩٣٧

الأداة	جهة الإصدار	العملة	تاريخ الاستحقاق	٢٠٢٢
الصكوك	مصرف الريان للتمويل ذ.م.م.	دولار أمريكي	٣–نوفمبر–٢٤	١١٠,١١٧
الصكوك	مصرف الريان للصكوك المحدودة	دولار أمريكي	٢٠–نوفمبر–٢٣	٣٦٦,٥٧٦
الصكوك	مصرف الريان للصكوك المحدودة	دولار أمريكي	٢١–نوفمبر–٢٣	٣٢٩,٩٣٥
الصكوك	مصرف الريان للصكوك المحدودة	دولار أمريكي	١٣–نوفمبر–٢٤	١,٨٠٤,١٣٢
الصكوك	مصرف الريان للصكوك المحدودة	دولار أمريكي	١٢–مارس–٢٣	١٤٦,٠٧٤
الصكوك	مصرف الريان للصكوك المحدودة	دولار أمريكي	٢–سبتمبر–٢٥	٢,٧١٠,٣٢٠
أوراق الدين٢	أي كي سي بي للتمويل المحدودة	دولار أمريكي	٩–أكتوبر–٢٣	١,٨٨٧,٤٥١
أوراق الدين٢	أي كي سي بي للتمويل المحدودة	دولار أمريكي	١٠–يوليو–٢٣	٩٣,١٨٩
أوراق الدين٢	أي كي سي بي للتمويل المحدودة	ين ياباني	٦–فبراير–٢٥	٢٧,٢٨٠
أوراق الدين٢	أي كي سي بي للتمويل المحدودة	ين ياباني	٢٥–يناير–٢٤	٢٧,٢٧٧
أوراق الدين٢	أي كي سي بي للتمويل المحدودة	ين ياباني	١٦–مارس–٢٣	١٣٦,٢٣٩
أوراق الدين٢	أي كي سي بي للتمويل المحدودة	ين ياباني	٢٧–مارس–٢٣	٤٣,٥٨٦
				٧,٦٨٢,١٧٦

١ وتتراوح معدلات الربح من ٠,٤٨٪ إلى ٥,٣٪.

٢ عند الاندماج مع الخليجي، افترضت المجموعة هذه أوراق الدين التي تم إصدارها في الأصل من قبل الخليجي بموجب برنامج سندات اليورو متوسطة الأجل.

في ٣١ ديسمبر	٢٠٢٣	٢٠٢٢
القيمة الاسمية لتمويل الصكوك والديون	٥,١٩٩,٣٤٧	٧,٥٨٤,٢٦١
ناقصاً: تكاليف المعاملات غير المطفأة	(٢,٦٥٠)	(٦,٤٧٦)
مضافا إليه: صافي تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ الناشئ عن اندماج الأعمال	–	٥٠,٥٤٧
أرباح مستحقة الدفع	٣٩,٢٤٠	٥٣,٨٤٤
	٥,٢٣٥,٩٣٧	٧,٦٨٢,١٧٦

فيما يلي الحركة في تمويل الصكوك والديون الصادر عن المجموعة خلال السنة:

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
الرصيد في ١ يناير	٧,٦٨٢,١٧٦	٧,٧٣٥,٦١٨
صافي الإصدارات خلال السنة	٥٤٦,٠٧٥	١٠٩,١٨٤
المسدد خلال السنة	(٣,٢٠٢,٩٠٢)	(٢٩٣,٦٦٠)
إطفاء تكاليف المعاملات	٣,٨٢٦	٤,٤٧٧
إطفاء تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ الناشئ عن اندماج الأعمال	(٥٠,٥٤٧)	(٧٠,٣٠٩)
تأثير حركة العملات الأجنبية	(٢,٧٦١)	(٣٧,٨٨٤)
مصروف التمويل للسنة	٢٦٠,٠٧٠	٢٣٤,٧٥٠
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٥,٢٣٥,٩٣٧**	٧,٦٨٢,١٧٦

١٩ تمويلات أخرى

الأداة	العملة	تاريخ الاستحقاق	٢٠٢٣
التمويل الثنائي	دولار أمريكي	٢٦–نوفمبر–٢٥	٣٦٩,٧٨٠
التمويل الثنائي	دولار أمريكي	١٤–مارس–٢٦	٩٠٨,٤٢٨
التمويل المشترك	دولار أمريكي	١٥–أكتوبر–٢٤	٢,٣٩١,٧١٦
التمويل الثنائي	دولار أمريكي	٢٠–فبراير–٢٥	٣٦٥,٧٣٦
التمويل الثنائي	دولار أمريكي	١٩–يناير–٢٦	٥٤٩,٨٥٣
			٤,٥٨٥,٥١٣

الأداة	العملة	تاريخ الاستحقاق	٢٠٢٢
التمويل الثنائي	دولار أمريكي	٢٨–فبراير–٢٣	٣٦٥,٢٦٢
التمويل المشترك	دولار أمريكي	١٥–أكتوبر–٢٤	٢,٣٨٣,٥٧٥
التمويل الثنائي	دولار أمريكي	١٢–يوليو–٢٣	١٨٣,٤٩٠
التمويل الثنائي	دولار أمريكي	٢٠–فبراير–٢٥	٣٦٤,٦٣٧
التمويل الثنائي	دولار أمريكي	٢٦–نوفمبر–٢٥	٣٦٣,٩٥١
التمويل الثنائي	دولار أمريكي	٢٣–يناير–٢٣	١٨٢,٣٢١
			٣,٨٤٣,٢٣٦

١ تتراوح معدلات الربح من ٦,٠٢٪ إلى ٦,٤١٪.

٢ فيما يلي الحركة في التمويلات الأخرى الصادرة عن المجموعة خلال السنة:

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
الرصيد في ١ يناير	٣,٨٤٣,٢٣٦	٥,٦٩٩,٩٩٤
صافي الإصدارات خلال السنة	١,٤٤٢,٨٢٠	٧٢٥,٩١٠
المسدد خلال السنة	(٧٥٦,٣٠٢)	(٢,٦٢٠,٧٢٢)
إطفاء تكاليف المعاملات	٦,٨٢١	٩,٨٥٢
أرباح مستحقة من التمويلات	٤٨,٩٣٨	٢٨,٢٠٢
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٤,٥٨٥,٥١٣**	٣,٨٤٣,٢٣٦

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة

٢٠ المطلوبات الأخرى

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
المطلوبات لشركة تابعة غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية (ج)	٢,١٧١,٠٨٤	٢,١٥٢,٨٩٦
توزيعات أرباح مستحقة الدفع	٧٤٠,٩١٦	٩٣٤,٩٨٠
مقبولات	١٣١,٠٠٢	٢٠٧,٥٥٦
القيمة العادلة السالبة لأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	١٣٨,٤٩٩	٢٢٩,٣٨٣
شيكات المدير والبطاقات المدفوعة مسبقًا	١٨٤,٠٧٦	٢٠١,١١٧
مصروفات مستحقة	١٥٤,٨١٧	١٥٨,٩٧١
العمولة غير المكتسبة	٢١٦,٣٤٨	٢٠٩,٨١٨
الأموال الواردة مقابل توزيعات الأرباح نيابة عن العملاء	١١٥,٢٦٥	١٤٧,٦٥٣
مخصصات الموظفين الأخرى	١٧٠,٩٣٧	١٧٢,٨٦٧
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (ب)	٥٤,٧٠٦	٤٩,٧٩٢
ربح مستحق على أداة مالية مؤهلة كرأس مال إضافي	٤٦,٠٠٠	٤٦,٠٠٠
صافي مطلوبات الإجارة (أ)	١٨,١٥٦	٢٤,٣٤٧
مخصص الانخفاض في القيمة من التعرضات خارج الميزانية العمومية التي تخضع لمخاطر الائتمان	٦٤,٥٩٣	١٣٧,٢٢٩
الصندوق الاجتماعي والرياضي (إيضاح ٤٢)	٣٦,٢٩٣	٣٥,٦٤٤
أخرى	٤٠١,٠٤٧	٤٠٩,٤٧٩
	٤,٦٤٣,٧٣٩	٥,١١٧,٧٣٢

(أ) صافي مطلوبات الإجارة

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
إجمالي مطلوبات الإجارة	١٩,٠٢٨	٢٥,١٩٢
ناقصاً: تكلفة عقد الإجارة المؤجلة	(٨٧٢)	(٨٤٥)
صافي مطلوبات الإجارة	**١٨,١٥٦**	٢٤,٣٤٧

الجدول التالي يظهر تواريخ استحقاق إجمالي وصافي مطلوبات الإجارة:

	إجمالي مطلوبات الإجارة	صافي تكلفة الإجارة المؤجلة	مطلوبات الإجارة ٢٠٢٣	صافي مطلوبات الإجارة ٢٠٢٢
حتى ١٢ أشهر	١٠,١٣٤	(٣٥٦)	٩,٧٧٨	١١,٠١٦
من سنة إلى ٥ سنوات	٨,٨٩٤	(٥١٦)	٨,٣٧٨	١٣,٣٣١
	١٩,٠٢٨	**(٨٧٢)**	**١٨,١٥٦**	٢٤,٣٤٧

(ب) مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
الرصيد في ١ يناير	٤٩,٧٩٢	٩٣,٦٠٠
مخصصات مكونة خلال السنة	٩,٠٧٨	٩,٦٦٤
المدفوع خلال السنة	(٤,١٦٤)	(٥٣,٤٧٢)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٥٤,٧٠٦**	٤٩,٧٩٢

(ج) المطلوبات لشركة تابعة غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
مبالغ مستحقة للبنوك	٩٤,٦٨١	٦١,٣٨٨
ودائع العملاء	١,٨٦٢,٩٩٠	١,٨٨١,٨٣٩
الدين الثانوي١	١٠٠,٦٢٥	٩٧,٥٨٨
مطلوبات أخرى	١١٢,٧٨٨	١١٢,٠٨١
	٢,١٧١,٠٨٤	٢,١٥٢,٨٩٦

١ تحمل البنك الدين الثانوي عند الاندماج مع الخليجي ويتكون من دين بمبلغ ٢٥ مليون يورو لفترة استحقاق غير محددة ويحمل ربحا بالمعدل الشهري لمتوسط مؤشر اليورو لليلة الواحدة مستحق الدفع في متأخرات على أساس ربع سنوي. في حالة تصفية المصدر، سيخضع هذا الدين لمطالبات المودعين وجميع دائني المصدر الأخرين.

٢١ حسابات الاستثمار التشاركية

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
(أ) وفقا للنوع		
حسابات توفير	٦,٩٣٢,٣٨٤	٨,٣٩٥,٦٥٢
حسابات لأجل	٧٢,٥٨٨,٧٨٧	٧٥,١٦٧,٩٠٥
حسابات الاستثمارات قصيرة الأجل	٤,٦٨٤,٢٣٧	٤,٥٤١,٠٩٠
أرباح مستحقة لحاملي حسابات الاستثمار التشاركية	٥٩٢,٢٤٧	٤٤٨,٨٤٦
الحصة في احتياطي القيمة العادلة	١,٧٨٥	١,٣٨٦
	٨٤,٧٩٩,٤٤٠	٨٨,٥٥٤,٨٧٩

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
(ب) وفقاً للقطاع		
الحكومة	٣٨,٥٩٩,٠٥٢	٤٣,٩١٠,٨٠٠
مؤسسات مالية غير مصرفية	٢,٥٠٢,٦٠٨	٥,٣٣٨,٦٢٣
أفراد	٣١,٠٥٨,٤٠٥	٢٧,٠١٦,٩٦٥
الشركات	١٢,٠٤٥,٣٤٣	١١,٨٣٨,٢٥٩
أرباح مستحقة لحاملي حسابات الاستثمار التشاركية	٥٩٢,٢٤٧	٤٤٨,٨٤٦
الحصة في احتياطي القيمة العادلة	١,٧٨٥	١,٣٨٦
	٨٤,٧٩٩,٤٤٠	٨٨,٥٥٤,٨٧٩

وفقا لتعميم مصرف قطر المركزي رقم ٢٠٠٨/٨٧، لا يتم خصم احتياطي المخاطر من الربح المتعلق بحسابات الاستثمار التشاركية ويتم تحويل إجمالي احتياطي المخاطر من أرباح المساهمين كمخصص.

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة

٢٢ حقوق الملكية

(أ)رأس المال

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
مصرح به ومصدر ومدفوع ٩,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم بواقع ١ ريال قطري لكل سهم	٩,٣٠٠,٠٠٠	٩,٣٠٠,٠٠٠

(ب) الاحتياطي القانوني

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
الرصيد في ١ يناير	٩,٦٤٤,١٦٦	٩,٦٤٤,١٦٦
محول من الأرباح المدورة (١)		–
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٩,٦٤٤,١٦٦	٩,٦٤٤,١٦٦

(١) وفقًا لقانون مصرف قطر المركزي رقم ١٣ لسنة ٢٠١٢، يجب تحويل ١٠٪ من أرباح السنة إلى الاحتياطي القانوني حتى يساوي الاحتياطي ١٠٠٪ من رأس المال المدفوع. وبناءً على ذلك، لم يتم إجراء أي تحويل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، حيث بلغ الاحتياطي القانوني ١٠٠٪ من رأس المال المدفوع قبل التحويل من الأرباح المدورة للعام الحالي (٢٠٢٢: لا شيء).

(ج) احتياطي المخاطر

وفقًا لتعميم مصرف قطر المركزي رقم ٢٠١١/١٠٢، تم إنشاء احتياطي المخاطر لتغطية المطلوبات المحتملة في كل من أنشطة تمويل القطاعين العام والخاص، بحد أدنى من المتطلبات يبلغ ٢,٥٪ من إجمالي تعرض القطاع الخاص الممنوح من المجموعة داخل قطر وخارجها، بعد استبعاد المخصصات والأرباح المعلقة. ويتم استبعاد التمويل المقدم إلى / أو المضمون من قبل وزارة المالية أو التمويل مقابل ضمانات نقدية من إجمالي التمويل المباشر، والذي يجب تخصيصه من أرباح المساهمين وفقًا لتعليمات مصرف قطر المركزي.

(د) احتياطي القيمة العادلة

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
الرصيد كما في ١ يناير	٣٢,٨٤٤	٣٦,١٢٥
صافي الأرباح / (الخسائر) غير المحققة	١٢,٣١٨	(٢,٢١٣)
الجزء الفعال من تحوط التدفقات النقدية	–	(٧٢٥)
حصة الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة	(٤,٧٩٢)	(٥٢٥)
تحويل إلى بيان الدخل الموحد	٩٥١	–
التحويل إلى الأرباح المدورة من استبعاد استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٥١٧	–
الحصة العائدة إلى شبه حقوق الملكية	(٣٩٩)	١٨٢
صافي حركة القيمة العادلة	٨,٥٩٥	(٣,٢٨١)
الرصيد في ٣١ ديسمبر (حصة المساهمين)	٤١,٤٣٩	٣٢,٨٤٤

(هـ) احتياطي تحويل عملات أجنبية

يتضمن احتياطي تحويل العملات الأجنبية جميع فروق صرف العملات الأجنبية الناشئة من تحويل العمليات الأجنبية في البيانات المالية.

(و) الاحتياطيات الأخرى (تتمة)

تتكون الاحتياطيات الأخرى مما يلي:

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
حصة في الربح من استثمارات في الشركات الزميلة، صافية من توزيعات الأرباح النقدية	١٥٢,٣٩٤	١٤٠,٥١٢
حصة في الربح الاكتواري للشركة الزميلة من التزامات المنافع المحددة للموظفين	٢٣٨	–
	١٥٢,٦٣٢	١٤٠,٥١٢

الحركة في الاحتياطات الأخري خلال السنة على النحو التالي:

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
الرصيد في ١ يناير	١٤٠,٥١٢	١٢٧,٢٧٤
حصة من نتائج شركات زميلة	٥٠,٨٥٦	٢٧,٢٠١
توزيعات أرباح مستلمة من شركات زميلة	(١١,٥٠٠)	(١٠,٧٠٠)
حصة في الربح الاكتواري للشركة الزميلة من التزامات المنافع المحددة للموظفين	٢٣٨	–
متعلقة باستبعاد شركات زميلة	(١٣,٩٠٠)	–
حركات أخرى	(١٣,٥٧٤)	(٣,٢٦٣)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	١٥٢,٦٣٢	١٤٠,٥١٢

(ز) توزيعات الأرباح المقترحة

اقترح مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد في ٢٣ يناير ٢٠٢٤ توزيعات أرباح نقدية بنسبة ١٠٪ (٢٠٢٣: ١٠٪) من رأس المال بقيمة ٩٣٠ مليون ريال قطري (٢٠٢٢: ٩٣٠ مليون ريال قطري). يخضع هذا الاقتراح لموافقة الجمعية العمومية السنوية للمساهمين والجهات التنظيمية في دولة قطر.

٢٣ الحصة غير المسيطرة

يمثل هذا البند حصة المجموعة غير المسيطرة في بنك الريان (المملكة المتحدة) ليمتد (٢٥٪) وبنك الريان بي إل سي (٢٦,٢٤٪) (٢٠٢٢ : الريان (المملكة المتحدة) ليمتد - ٢٥٪ وبنك الريان بي إل سي - ٢٦,٢٤٪).

٢٤ أدوات مالية مؤهلة كرأس مال إضافي

وفقا للاندماج مع الخليجي، تحملت المجموعة سندات من الفئة الأولى من رأس المال بإجمالي مليار ريال قطر(«السندات») التي أصدرها الخليجي في الأصل في مارس ٢٠١٦. هذه السندات دائمة، وثانوية، وغير مضمونة، وقد تم إصدارها بربح ثابت للسنوات الخمس الأولى وسيتم إعادة تسعيرها في ٢٠٢١. تعد القسيمة تقديرية ولا يُعتبر الحدث المتعلق بعدم السداد تعثّراً. لا تحمل السندات تاريخ استحقاق وقد تم تصنيفها ضمن رأس المال من الفئة الأولى.

٢٥ الإيرادات من الأنشطة التمويلية

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
الإيرادات من المرابحة	٤,٢٥٤,٢٥٨	٣,١٦٢,٩٥٩
إيرادات من الإجارة المنتهية بالتمليك	٢,٦٢٧,٥٢٣	١,٨١٦,٧٠٠
الإيرادات من المشاركة	٢٨٨,٣٦٣	٢٢٣,١٨٤
الإيرادات من الاستصناع	١٣,٨٥٨	٤١,٠١٩
	٧,١٨٤,٠٠٢	٥,٢٤٣,٨٦٢

٢٦ إيرادات من أنشطة الاستثمار

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
إيراد من استثمارات في أدوات من فئة الدين	١,٣٦٦,٧٠٦	١,١٧٣,٠٩٠
الإيراد من الودائع بين البنوك لدى بنوك إسلامية	١٨١,٩٠٤	٧٤,٩٣٨
صافي الخسارة من بيع استثمارات من فئة الدين	(١٧,١٢٢)	(٣,٠٠٨)
توزيعات الأرباح	١٠,٨٠٩	٨,٩٦٩
ربح القيمة العادلة من استثمارات في أوراق مالية مسجلة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	–	٦٢
صافي الأرباح / (الخسائر) من المشتقات	١٦٣,١٣١	(٢,٨٣٤)
	١,٧٠٥,٤٢٨	١,٢٥١,٢١٧

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الريالات القطرية

٢٧ صافي إيرادات الرسوم والعمولات

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
عمولة على الأنشطة التمويلية	٢٩٢,٤٣٨	٢٦٠,٧٠٣
عمولة على الأنشطة التمويلية التجارية	٧٩,٤١٥	٩٨,٣٥٠
عمولة على الخدمات المصرفية	٢٥,٢٩٨	٢٤,٧٣٨
إيرادات من موجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة	٤٣,٢٠٠	٥١,٨١٥
	٤٤٠,٤٠١	٤٣٥,٦٠٦
مصروفات رسوم وعمولات	(١٢١,٨٩٣)	(١٠٧,٦٠٦)
	٣١٨,٥٠٨	٣٢٨,٠٠٠

٢٨ أرباح صرف العملات الأجنبية (بالصافي)

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
التعامل بالعملات الأجنبية وإعادة تقييم الموجودات والمطلوبات	١٩٧,١١٤	٢٧٠,٨٩١

٢٩ الإيرادات الأخرى

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
المبالغ المستردة	٧٥,٠٦٣	–
إيرادات الإيجارات	٥٤١	٧٠٢
متنوعة	١١,٣٧٨	١٤,٦٥٠
	٨٦,٩٨٢	١٥,٣٥٢

٣٠ تكاليف الموظفين

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
رواتب ومخصصات وتكاليف موظفين أخرى	٤٠٩,١٨٩	٥٠١,٧٥٥
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	٩,٠٧٨	٩,٦٦٤
تكاليف صندوق تقاعد الموظفين	١٤,٨٩٤	١٠,٤٣٢
	٤٣٣,١٦١	٥٢١,٨٥١

٣١ مصروفات أخرى

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
رسوم قانونية ومهنية واستشارية	٦٢,٩٣٠	٩٨,٩٥٢
تقنية المعلومات	٨٣,٠٢١	٧٦,٨٦١
إيجار وصيانة	٢٦,١٧٣	٨٠,٦٥٨
مصروفات إعلانية	٢٧,١٧١	٩٩,٥٤٣
مكافآت مجلس الإدارة (إيضاح رقم ٣٨ب)	٢٢,٦٢٤	١٨,٥٣٢
تعويضات هيئة الرقابة الشرعية	٢,٢٦٦	١,٨٦٦
مصروفات تشغيلية أخرى	٤٢,٨٥٠	٧٠,٧٩٠
	٢٦٧,٠٣٥	٤٤٧,٢٠٢

٣٢ مصروف الضريبة

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
مصروف الضريبة الحالية	٢٦,٧١١	١٥,١٣٣
تعديلات خاصة بالسنوات السابقة	٦٢٢	١,٥٢٣
مصروفات الضريبة المؤجلة	٧,٦٣٥	٥,٥٨٦
	٣٤,٩٦٨	٢٢,٢٤٢

فيما يلي حركة موجودات الضريبة المؤجلة:

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
الرصيد في ١ يناير	٢٦,٥٦٧	٣٥,٦٥٤
تعديلات خاصة بالسنوات السابقة	٥٤٨	٥٥
مصروفات الضريبة المؤجلة للسنة	(٨,١٨٣)	(٥,٦٤١)
تأثير حركة العملات الأجنبية	١,٢١٣	(٣,٥٠١)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٢٠,١٤٥	٢٦,٥٦٧

٣٣ المطلوبات المحتملة والارتباطات

(أ) المطلوبات المحتملة

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
تسهيلات تمويلات غير مستغلة	٧٧٩,٣٥٢	١,٠٢٦,٦١١
ضمانات	١٠,٢٩٣,٣٢٢	١٣,١٠٢,٥٥٢
اعتمادات مستندية	١,١٩١,٧٩٤	١,٤٦١,٨٣٨
	١٢,٢٦٤,٤٦٨	١٥,٥٩١,٠٠١
المطلوبات المحتملة لشركة تابعة غير متوافقة مع الشريعة١	٤١٢,٠٨٨	٥٠٢,٧٠٧

١ تتكون المطلوبات المحتملة لشركة تابعة غير متوافقة مع الشريعة مما يلي:

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
تسهيلات تمويلات غير مستغلة	٢٢٣,١٩١	٢٤٢,٤٠٠
ضمانات	١٨٢,٣٥٠	٢٥٤,٠٧٤
اعتمادات مستندية	٦,٥٤٧	٦,٢٣٣
	٤١٢,٠٨٨	٥٠٢,٧٠٧

(ب) التعهدات والارتباطات الأخرى

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
مبادلة معدل الربح	٦,٢٤٥,٦٦٩	٧,٩٥٧,١٠٤
تعهد أحادي لشراء / بيع العملات	١٢,٧٣٨,٠٣٢	٨,٦٠٤,٣٢٩
مبادلة العملات المختلفة	٦٨,٤١٣	٦٨,٤١٣
	١٩,٠٥٢,١١٤	١٦,٦٢٩,٨٤٦

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
الارتباطات الرأسمالية المتعلقة بمبنى المكتب الرئيسي قيد الإنشاء	١٢٥,٣٩٧	١٨٧,٩٢٦

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
إجمالي المطلوبات المحتملة والارتباطات	٣١,٨٥٤,٠٦٧	٣٢,٩١١,٤٨٠

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الريالات القطرية

٣٤ تركيز الموجودات والمطلوبات وشبه حقوق الملكية

القطاع الجغرافي

	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	أوروبا	أمريكا الشمالية	أخرى	الإجمالي
٢٠٢٣						
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٤,٩٦٦,٤٩٥	–	٢٦,٧٨٥	–	–	٤,٩٩٣,٢٨٠
مبالغ مستحقة من البنوك	٢,٤٥٠,٩٨٦	١٣٢,٨٥٩	٢,٤٥٦,٤٠١	٢٤٤,٧٩٠	٣٧٧,٥١٨	٥,٦٦٢,٥٠٤
الموجودات التمويلية	٩٢,٧٣٠,٧٩٩	٣٣٤,٣٥٠	١٠,٣٠٥,١٥٦	–	٤,٨٥٧,٨٧٦	١٠٨,٢٢٨,١٨١
الاستثمارات في الأوراق المالية	٣٥,٠٣١,٧٠٤	٢,٦٧١,١٢٢	–	٢٠١,٢٧٦	٦٩٤,٨٧١	٣٨,٥٩٨,٩٧٣
استثمارات في شركات زميلة	١٧٠,٢١٢	١٧٨,٣٤٤	–	–		٣٤٨,٥٥٦
موجودات ثابتة	٧٩٨,٠٤٤	–	١٧٠,٥٢٧	–	–	٩٦٨,٥٧١
موجودات غير ملموسة	١,٥٦٤,٧٧٤	–	–	–	–	١,٥٦٤,٧٧٤
موجودات أخرى	١,٠٥٢,٥٥٦	٩٦٨,٢١٠	٧٨٧,٣١١	٨٨,٦٩٧	٩٣٧,٨٧٢	٣,٨٣٤,٦٤٦
إجمالي الموجودات	**١٣٨,٧٦٥,٥٧٠**	**٤,٢٨٤,٨٨٥**	**١٣,٧٤٦,١٨٠**	**٥٣٤,٧٦٣**	**٦,٨٦٨,١٣٧**	**١٦٤,١٩٩,٥٣٥**
مبالغ مستحقة للبنوك	٢٧,٤٨٨,٠٥٢	١,١٢٠,٨٨٨	٣,٢٩٨,٩٩٣	١	٢٩٦,٠٩٠	٣٢,٢٠٤,٠٢٤
حسابات العملاء الجارية	٧,٢٦٣,٩٣٤	٤٤,٩٠٠	٦١٠,٨٠١	٤٠٢	٤,٣٤٦	٧,٩٢٤,٣٨٣
تمويل الصكوك	٥,٢٣٥,٩٣٧	–	–	–	–	٥,٢٣٥,٩٣٧
تمويلات أخرى	–	–	٧٣٥,٥١٦	–	٣,٨٤٩,٩٩٧	٤,٥٨٥,٥١٣
مطلوبات أخرى	٢,٨٩٠,٨٦٩	٧٨٠,٩٧٤	٦٦١,٨٥٥	٣,٤١٦	٣٠٦,٦٢٥	٤,٦٤٣,٧٣٩
إجمالي المطلوبات	٤٢,٨٧٨,٧٩٢	١,٩٤٦,٧١٢	٥,٣٠٧,١٦٥	٣,٨١٩	٤,٤٥٧,٠٥٨	٥٤,٥٩٣,٥٩٦
شبه حقوق الملكية	٦٦,٨٥١,٢٦٢	٦,٩٩٨,١٧٥	٩,٥٨٨,٦٤٧	٢,٦١٤	١,٣٥٨,٧٤٢	٨٤,٧٩٩,٤٤٠
إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية	١٠٩,٧٣٠,٠٥٤	٨,٩٤٤,٩٣٧	١٤,٨٩٥,٨١٢	٦,٤٣٣	٥,٨١٥,٨٠٠	١٣٩,٣٩٣,٠٣٦

	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	أوروبا	أمريكا الشمالية	أخرى	الإجمالي
٢٠٢٢						
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٥,٠٦٣,٠٤٩	–	٢٥,١٥١	–	–	٥,٠٨٨,٢٠٠
مبالغ مستحقة من البنوك	٦٦١,٠٢٠	٣٩٧,٧٨٦	٢,٩٩٠,٤٤٣	١,٧٦٦,٨٧٦	٤٨٣,٥٩٩	٦,٢٩٩,٧٢٤
الموجودات التمويلية	١٠٢,١٦٦,٧٦٣	٦٢٧,٩١٥	٩,٩١٦,٩٨٨	–	٥,٠٩٧,٦١٥	١١٧,٨٥٩,٢٨١
الاستثمارات في الأوراق المالية	٢٩,٣٩٧,٥٣٤	١,٤٠٨,٧٦٥	٢٠٦,٩٦٢	–	٤٦٣,٣٩٧	٣١,٤٧٦,٦٥٨
استثمارات في شركات زميلة	١٦٤,٦٤١	١٨١,٢٣٧	–	–	–	٣٤٥,٨٧٨
موجودات ثابتة	٧٥٥,٨٧٣	–	١٥٩,٥٩١	–	–	٩١٥,٤٦٤
موجودات غير ملموسة	١,٦٧٨,٥٩٢	–	–		–	١,٦٧٨,٥٩٢
موجودات أخرى	١,١٧٨,٦٦١	١,٠٢١,١٤٢	٨٧٨,٠٠٨	٥٣,٩١٣	٧٣٧,٦٩٢	٣,٨٦٩,٤١٦
إجمالي الموجودات	١٤١,٠٦٦,١٣٣	٣,٦٣٦,٨٤٥	١٤,٢٢٧,١٤٣	١,٨٢٠,٧٨٩	٦,٧٨٢,٣٠٣	١٦٧,٥٣٣,٢١٣
مبالغ مستحقة للبنوك	٢٣,٤٩٣,١٠٠	٢,٧٩٤,٦٦٨	٢,٥٧٣,٧٥٧	–	٤٥٤,٨٩٨	٢٩,٣١٦,٤٢٣
حسابات العملاء الجارية	٧,٩٩٣,٩٩٠	٥٦,٤٢٨	٦٧٨,٢٥١	٢,٤٦٠	٥,٦٩٨	٨,٧٣٦,٨٢٧
تمويل الصكوك	٧,٦٨٢,١٧٦	–	–	–	–	٧,٦٨٢,١٧٦
تمويلات أخرى	–	٧٢٨,٥٨٨	٢,٩٣١,١٥٨	–	١٨٣,٤٩٠	٣,٨٤٣,٢٣٦
مطلوبات أخرى	٣,٣٥٤,٩٦٣	٧٤٢,٣٥٠	٧٠١,٤٣٥	٣,٢٣٢	٣١٥,٧٥٢	٥,١١٧,٧٣٢
إجمالي المطلوبات	٤٢,٥٢٤,٢٢٩	٤,٣٢٢,٠٣٤	٦,٨٨٤,٦٠١	٥,٦٩٢	٩٥٩,٨٣٨	٥٤,٦٩٦,٣٩٤
شبه حقوق الملكية	٦٧,٩٥١,٩٨٧	١١,٣٨٠,٤٨٧	٧,٩٩٠,٤٦٦	٤,٦١٧	١,٢٢٧,٣٢٢	٨٨,٥٥٤,٨٧٩
إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية	١١٠,٤٧٦,٢١٦	١٥,٧٠٢,٥٢١	١٤,٨٧٥,٠٦٧	١٠,٣٠٩	٢,١٨٧,١٦٠	١٤٣,٢٥١,٢٧٣

٣٤ تركيز الموجودات والمطلوبات وشبه حقوق الملكية (تتمة)

القطاع الصناعي

	الأنشطة المصرفية للأفراد	الأنشطة المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية الاستثمارية	الاستثمار العقاري	التطوير والتصنيع	الطاقة	الخدمات والتكنولوجيا	الإجمالي
٢٠٢٣								
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٤,٩٩٣,٢٨٠	–	–	–	–	–	–	٤,٩٩٣,٢٨٠
مبالغ مستحقة من البنوك	٥,٦٦٢,٠٠٤	–	–	–	–	–	–	٥,٦٦٢,٠٠٤
الموجودات التمويلية	٤٣,٩٧٠,٧٩٩	٥٩,٤٣٧,٤٩٣	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	١٠٨,٢٢٨,١٨١
الاستثمارات في الأوراق المالية	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٣٨,٥٩٨,٩٧٣	٣٨,٥٩٨,٩٧٣
استثمارات في شركات زميلة	٣٤٨,٥٥٦	–	–	–	–	–	–	٣٤٨,٥٥٦
موجودات ثابتة	٩٦٨,٥٧١	–	–	–	–	–	–	٩٦٨,٥٧١
موجودات غير ملموسة	١,٥٦٤,٧٧٤	–	–	–	–	–	–	١,٥٦٤,٧٧٤
موجودات أخرى	٣,٨٣٤,٦٤٦	–	–	–	–	–	–	٣,٨٣٤,٦٤٦
إجمالي الموجودات	**٦٠,٣٢٦,٨٠٠**	**٥٩,٤٣٧,٤٩٣**	**٢٠٠,٠٠٠**	**٢٠٠,٠٠٠**	**٢٠٠,٠٠٠**	**٢٠٠,٠٠٠**	**٣٨,٥٩٨,٩٧٣**	**١٦٤,١٩٩,٥٣٥**
مبالغ مستحقة للبنوك	٣٢,٢٠٤,٠٢٤	–	–	–	–	–	–	٣٢,٢٠٤,٠٢٤
حسابات العملاء الجارية	٧,٩٢٤,٣٨٣	–	–	–	–	–	–	٧,٩٢٤,٣٨٣
تمويل الصكوك	٥,٢٣٥,٩٣٧	–	–	–	–	–	–	٥,٢٣٥,٩٣٧
تمويلات أخرى	٤,٥٨٥,٥١٣	–	–	–	–	–	–	٤,٥٨٥,٥١٣
مطلوبات أخرى	٤,٦٤٣,٧٣٩	–	–	–	–	–	–	٤,٦٤٣,٧٣٩
إجمالي المطلوبات	**٥٤,٥٩٣,٥٩٦**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٥٤,٥٩٣,٥٩٦**
مطلوبات أخرى								
مطلوبات أخرى	٨٤,٧٩٩,٤٤٠	–	–	–	–	–	–	٨٤,٧٩٩,٤٤٠
حقوق الملكية	٨٤,٧٩٩,٤٤٠	–	–	–	–	–	–	٨٤,٧٩٩,٤٤٠
إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية	**١٣٩,٣٩٣,٠٣٦**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**١٣٩,٣٩٣,٠٣٦**

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الريالات القطرية

٣٤ تركيز الموجودات والمطلوبات وشبه حقوق الملكية (تتمة)

القطاع الصناعي (تتمة)

	الخدمات المالية	أفراد	أخرى*	الإجمالي
٢٠٢٣				
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٧٨٬٦٥٢٬٩٤٩	٥٨٬٨٩٦٬٣٥٢–	٥٤٬٧١٥٬٩٥٣	٩٤٬٩٨٧٬٩٨٧
مبالغ مستحقة من البنوك	١٬٠٠٥٬٥٨٨	٦٧٥٬٢٥٢	٨٬٦١٢٬٧٦٤	١٠٬٣٦٨٬٧٥١
الموجودات التمويلية	٨٤٬٢٨١٬٢٠٣–	١٦٬٣٨٨٬٩٥٧–	٤٣٬٤١٣٬٢٣١	٤٣٬٩٣٣٬٠٣٦
استثمارات في أوراق مالية	٥١٬٠٨٣٬٢٩٠	٤٣٬٤١٣٬٢٣١	٧٬٦٤٢٬٨٠١	٦٤٬٨٤٣٬٣٢٠
استثمارات في شركات زميلة	٥٩٬٠٢٤٬٢٢٨	٥٥٬٩٠٣٬٣٢٥	١٣٣٬٧٧٥	٥٦٬٧٠٧٬٠٠٨
موجودات ثابتة	٥٩٬١٤٩٬٤٧٩	٤٬٢٨٢٬٣٩٤	١٣٣٬٧٧٥	٦٤٬٠٧٤٬٤٤٨
موجودات غير ملموسة	٥٩٬٠٤٠٬٩٨٣	٢٦٦٬٧٥٣	٣٠٢٬٤٦٩	٥٩٬٩٠٧٬٨٠٥
موجودات أخرى	٥٩٬١٤٩٬٤٧٩	٢٦٦٬٧٥٣	٣٠٢٬٤٦٩	٥٩٬٩٠٧٬٨٠٥
إجمالي الموجودات	٥٩٬١٤٩٬٤٧٩	٢٦٦٬٧٥٣	٣٠٢٬٤٦٩	٥٩٬٩٠٧٬٨٠٥
مبالغ مستحقة للبنوك	٢٢٬٠٦٤	٢٠٬٥٧٤	٣٣٩	٢٩٬٣١٦٬٤٢٣
حسابات العملاء الجارية	–	–	–	٨٬٧٣٦٬٨٢٧
صكوك تمويل	–	٤٬٦٥١٬٠٩٥	٢٬٦٥١٬٦٢٦	٧٬٦٨٢٬١٧٦
تمويلات أخرى	–	٣٬٠٨٧٬٤٩٢	١٨١٬٦٨٦	٣٬٨٤٣٬٢٣٦
مطلوبات أخرى	١٠٣٬١٨٥	٨٬١١٩	٣٣٬٩٩٦	٥٬١١٧٬٧٣٢
إجمالي المطلوبات	١٢٥٬٢٤٩	٧٬٧٦٧٬٢٨٠	٢٬٨٦٧٬٦٤٧	٥٤٬٦٩٦٬٣٩٤
إجمالي شبه حقوق الملكية	٢	١٠٬١٦٥٬٤١٣	١٠٬١٦٣٬١٨١	٨٨٬٥٥٤٬٨٧٩
إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية	١٢٥٬٢٥١	١٧٬٩٣٢٬٦٩٣	١٣٬٠٣٠٬٨٢٨	١٤٣٬٢٥١٬٢٧٣
فجوة الاستحقاق	٥٩٬٠٢٤٬٢٢٨	٥١٬١٠٨٬٢٩٠	٨٬٢٠٣٬٢١٧–	٢٤٬٢٨١٬٩٤٠

	الخدمات المالية	أفراد	أخرى*	الإجمالي
٢٠٢٢				
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٧١٨٬٣٤٠٬٨٣٦	٥٣٬٤٨٠٬٨٤٣	٥٥٧٬٤٣٠	٥٧٠٬٢٧٧٬٥٠٠
مبالغ مستحقة من البنوك	٧٨٢٬١٥٧	٤٬٩٣٦٬٤٩٠	٥٬٨٣٤٬٨٧٦	١٠٬٩٢٢٬٤٠١
الموجودات التمويلية	٣٨٧٬٤١٢	٩٬٧٤٦٬٩٣٤	١٥٤٬٦٣٨٬٩٥٦	١٦٤٬٩٧٢٬٧٨٢
استثمارات في أوراق مالية	١٨٧٬٩٧٨	٤٬٩٥٦٬٣٤٠	١٥٬٧٨٧٬٨٢٠	٢٠٬٩٢٢٬٠٠١
استثمارات في شركات زميلة	٢٨٬٧٤٢	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٥٬٦٨٦٬٩٣٢
موجودات ثابتة	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٥٬٦٨٦٬٩٣٢
موجودات غير ملموسة	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٥٬٦٨٦٬٩٣٢
موجودات أخرى	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٥٬٦٨٦٬٩٣٢
إجمالي الموجودات	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٥٬٦٨٦٬٩٣٢
مبالغ مستحقة للبنوك	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٥٬٦٨٦٬٩٣٢
حسابات العملاء الجارية	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٥٬٦٨٦٬٩٣٢
صكوك تمويل	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٥٬٦٨٦٬٩٣٢
تمويلات أخرى	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٥٬٦٨٦٬٩٣٢
مطلوبات أخرى	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٥٬٦٨٦٬٩٣٢
إجمالي المطلوبات	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٥٬٦٨٦٬٩٣٢
إجمالي شبه حقوق الملكية	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٥٬٦٨٦٬٩٣٢
إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٥٬٦٨٦٬٩٣٢
فجوة الاستحقاق	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٢٬٨٤٣٬٩٦٥	٥٬٦٨٦٬٩٣٢

آجال الاستحقاق

	حتى ٣ أشهر	٣–٦ أشهر	٦ أشهر – سنة واحدة	من سنة واحدة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
٢٠٢٣						
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٧٣٨,٢٨٨	–	–	–	٤,٢٥٤,٩٩٢	٤,٩٩٣,٢٨٠
مبالغ مستحقة من البنوك	٥,٢٨٩,٢٢٣	٣٧٣,٣٣١	–	–	–	٥,٦٦٢,٥٥٤
الموجودات التمويلية	٢٠,٦٠١,٩٦٨	٥,٨١١,٤٨٦	١,٠١٦,٦٥٠	٣٥,٤٥٢,٨٦٥	٤٥,٣٤٥,٢١٢	١٠٨,٢٢٨,١٨١
استثمارات في أوراق مالية	٧,٦٠٩,٣٤٣	٤,٤٠٠,٤٩٦	٢,٧١٣,٩٨٤	٢٠,٥٧٢,٦٢٤	٣,٣٠٢,٥٢٦	٣٨,٥٩٨,٩٧٣
استثمارات في شركات زميلة	–	–	–	–	٣٤٨,٥٥٦	٣٤٨,٥٥٦
موجودات ثابتة	–	–	–	–	٩٦٨,٥٧١	٩٦٨,٥٧١
موجودات غير ملموسة	–	–	–	–	١,٥٦٤,٧٧٤	١,٥٦٤,٧٧٤
موجودات أخرى	١,٨٥٢,٨١٣	٤٥٨,٦٩٠	٢٨٩,١٣١	٩٣١,٥٤٣	٣٠٢,٤٦٩	٣,٨٣٤,٦٤٦
إجمالي الموجودات	٣٦,٠٩١,٦٣٥	١١,٠٤٤,٠٠٣	٤,٠١٩,٧٦٥	٥٦,٩٥٧,٠٣٢	٥٦,٠٨٧,١٠٠	١٦٤,١٩٩,٥٣٥
مبالغ مستحقة للبنوك	٢٧,٩٩١,٢٢٢	١,٤٩٦,٠٧٦	١,٣١٨,٠١٤	١,٣٩٨,٧١٢	–	٣٢,٢٠٤,٠٢٤
حسابات العملاء الجارية	٧,٩٢٤,٣٨٣	–	–	–	–	٧,٩٢٤,٣٨٣
صكوك تمويل	٥٧,١٢٠	٨,٢٧٤	١,٩٠٦,٩٦٨	٣,٢٦٣,٥٣٥	–	٥,٢٣٥,٩٣٧
تمويلات أخرى	٤٨,٩٣٨	–	٢,٣٥٩,٢٩٦	٢,١٧٧,٢٧٩	–	٤,٥٨٥,٥١٣
مطلوبات أخرى	٤,٢٥٠,٣٣١	٢٥١,٦٣٧	–	٧,٩٩٦	١٣٣,٧٧٥	٤,٦٤٣,٧٣٩
إجمالي المطلوبات	٤٠,٢٧٢,٠٣٤	١,٧٥٥,٩٨٧	٥,٥٨٤,٢٧٨	٦,٨٤٧,٥٢٢	١٣٣,٧٧٥	٥٤,٥٩٣,٥٩٦
إجمالي شبه حقوق الملكية	٥٤,٧١٥,٩٥٣	٨,٦١٢,٧٦٤	١٤,٨٢٤,٤٤٤	٦,٦٤٦,٢٧٩	–	٨٤,٧٩٩,٤٤٠
إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية	٩٤,٩٨٧,٩٨٧	١٠,٣٦٨,٧٥١	٢٠,٤٠٨,٧٢٢	١٣,٤٩٣,٨٠١	١٣٣,٧٧٥	١٣٩,٣٩٣,٠٣٦
فجوة الاستحقاق	٥٨,٨٩٦,٣٥٢–	٦٧٥,٢٥٢	١٦,٣٨٨,٩٥٧–	٤٣,٤١٣,٢٣١	٥٥,٩٥٣,٣٢٥	٢٤,٨٠٦,٤٩٩

	حتى ٣ أشهر	٣–٦ أشهر	٦ أشهر – سنة واحدة	من سنة واحدة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
٢٠٢٢						
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٨٠٥,٨٠٦	–	–	–	٤,٢٨٢,٣٩٤	٥,٠٨٨,٢٠٠
مبالغ مستحقة من البنوك	٥,٦٧٦,٩١٠	٤٩٩	٩٨,٢٩٤	٥٢٤,٠٢١	–	٦,٢٩٩,٧٢٤
الموجودات التمويلية	١٥,٠٠٢,٩٥٢	٦,٨٢٩,٦٥١	٣,٤٤٩,٢٠٧	٤٤,٢١٣,٣١٧	٤٨,٣٦٤,١٥٤	١١٧,٨٥٩,٢٨١
استثمارات في أوراق مالية	٢,٣٠٢,٧٤٨	١,٣٢٦,٣٩٨	١,١٠١,٤٩٧	٢٣,٤٤٩,٧٧١	٣,٢٩٦,٢٤٤	٣١,٤٧٦,٦٥٨
استثمارات في شركات زميلة	–	–	–	–	٣٤٥,٨٧٨	٣٤٥,٨٧٨
موجودات ثابتة	–	–	–	–	٩١٥,٤٦٤	٩١٥,٤٦٤
موجودات غير ملموسة	–	–	–	–	١,٦٧٨,٥٩٢	١,٦٧٨,٥٩٢
موجودات أخرى	٢,٢٨٧,٨٥٥	٢٨٢,٣٢١	١٧٨,٦١٣	٨٥٣,٨٧٤	٢٦٦,٧٥٣	٣,٨٦٩,٤١٦
إجمالي الموجودات	٢٦,٠٧٦,٢٧١	٨,٤٣٨,٨٦٩	٤,٨٢٧,٦١١	٦٩,٠٤٠,٩٨٣	٥٩,١٤٩,٤٧٩	١٦٧,٥٣٣,٢١٣
مبالغ مستحقة للبنوك	٢٩,٠٦٦,٥٨١	٢٠٦,٨٦٥	٣٣٩	٢٠,٥٧٤	٢٢,٠٦٤	٢٩,٣١٦,٤٢٣
حسابات العملاء الجارية	٨,٧٣٦,٨٢٧	–	–	–	–	٨,٧٣٦,٨٢٧
صكوك تمويل	٣٥٢,٢٧٣	٢٧,١٨٢	٢,٦٥١,٦٢٦	٤,٦٥١,٠٩٥	–	٧,٦٨٢,١٧٦
تمويلات أخرى	٣٩٢,٠٣٣	١٨٢,٠٢٥	١٨١,٦٨٦	٣,٠٨٧,٤٩٢	–	٣,٨٤٣,٢٣٦
مطلوبات أخرى	٤,٩٤٢,٥٦٩	٢٩,٨٦٣	٣٣,٩٩٦	٨,١١٩	١٠٣,١٨٥	٥,١١٧,٧٣٢
إجمالي المطلوبات	٤٣,٤٩٠,٢٨٣	٤٤٥,٩٣٥	٢,٨٦٧,٦٤٧	٧,٧٦٧,٢٨٠	١٢٥,٢٤٩	٥٤,٦٩٦,٣٩٤
إجمالي شبه حقوق الملكية	٦١,٢٣٨,٩٣٧	٦,٩٨٧,٣٤٦	١٠,١٦٣,١٨١	١٠,١٦٥,٤١٣	٢	٨٨,٥٥٤,٨٧٩
إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية	١٠٤,٧٢٩,٢٢٠	٧,٤٣٣,٢٨١	١٣,٠٣٠,٨٢٨	١٧,٩٣٢,٦٩٣	١٢٥,٢٥١	١٤٣,٢٥١,٢٧٣
فجوة الاستحقاق	٧٨,٦٥٢,٩٤٩–	١,٠٠٥,٥٨٨	٨,٢٠٣,٢١٧–	٥١,١٠٨,٢٩٠	٥٩,٠٢٤,٢٢٨	٢٤,٢٨١,٩٤٠

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بآلاف الريالات القطرية

٣٦ ربحية السهم الأساسية والمخفضة

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية بقسمة صافي الأرباح للسنة والعائدة لحاملي حقوق الملكية بالبنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المستحقة خلال السنة. .

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
ربح السنة العائد إلى حاملي حقوق ملكية البنك	١,٤٥١,٧٢٢	١,٣٤٤,٣٤٣
ناقصاً: التوزيع على أوراق رأس المال من الفئة الأولى	(٤٦,٠٠٠)	(٤٦,٠٠٠)
الربح لحساب ربحية السهم	**١,٤٠٥,٧٢٢**	١,٢٩٨,٣٤٣
المتوسط المرجح لعدد الأسهم المستحقة خلال السنة (بالألف)	**٩,٣٠٠,٠٠٠**	٩,٣٠٠,٠٠٠
ربحية السهم الأساسية (ريال قطري)	**٠,١٥١**	٠,١٤٠

لا توجد أسهم مخفضة محتملة مستحقة في أي وقت خلال السنة. وبالتالي فإن الربحية المخفضة لكل سهم تعادل الربحية الأساسية لكل سهم

٣٧ النقد وشبه النقد

لأغراض بيان التدفقات النقدية الموحد، يتكون النقد وشبه النقد من الأرصدة التالية مع فترات استحقاق أصلية أقل من ثلاثة أشهر:

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك المركزية باستثناء الاحتياطي النقدي		
لدى مصرف قطر المركزي	٧٣٨,٢٨٨	٨٠٥,٨٠٦
مبالغ مستحقة من البنوك	٥,٢٨٩,٩٩٨	٥,٤٢٣,٨٢٢
إضافة: مخصص الانخفاض في القيمة	٩	١٤٧
	٦,٠٢٨,٢٩٥	٦,٢٢٩,٧٧٥

معاملة غير نقدية مهمة

إن الأنشطة الاستثمارية غير النقدية التالية التي قامت بها المجموعة لا تظهر في قائمة التدفقات النقدية الموحدة:

-قامت المجموعة خلال السنة بالاعتراف بإضافات عقد الإجارة التي نتج عنها زيادة في موجودات حق الاستخدام بمبلغ ٨,٥١٤ ألف ريال قطري (٢٠٢٢: ٧,٧٩٧ ألف ريال قطري) (إيضاح ١٣).

٣٨ الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف بأنها أطراف ذات علاقة إذا كان لأحد الأطراف المقدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ جوهري عليه عند اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. تشمل الأطراف ذات العلاقة المساهمين والمنشآت الجوهرية التي تمارس عليها المجموعة نفوذاً جوهرياً وأعضاء مجلس الإدارة وأفراد عائلاتهم المقربين والإدارة التنفيذية للمجموعة.

(أ) المعاملات والأرصدة

كانت معاملات وأرصدة الأطراف ذات العلاقة المدرجة في هذه البيانات المالية الموحدة على النحو الآتي:

	٢٠٢٢			٢٠٢١		
	شركة زميلة الشركات	مجلس الإدارة	المساهمون الرئيسيون١	شركة زميلة الشركات	مجلس الإدارة	المساهمون الرئيسيون١
بنود بيان المركز المالي الموحد:						
الموجودات التمويلية	–	١٣,٣٦٩	٣,٦٨٨,٧٣٥	–	٦٧٠,٣٢٧	٣,٨٠٨,٤٠٨
حسابات العملاء الجارية	١٠٥,٤٢٠	٥٠,٨٥٤	–	٧٦,٢٣٣	١٧٢,٤٩٥	٣
حسابات الاستثمار التشاركية	٢١,٥٦٤	١٩٢,٦٣٦	١٨,٣٧٢,٥٦٥	٧٥,٧٠٠	٢٥٢,١٩٠	١٩,٠٠٤,٠٦٦
موجودات أخرى	–	–	–	١,٠٠٠	–	–
مطلوبات أخرى	–	–	١٠٠,٦٢٥	–	–	٩٧,٥٨٨
بنود بيان الدخل الموحد:						
إيرادات من الأنشطة التمويلية	١,١٦١	١٥٣,٤٨٧	–	٣٠,٨٢٥	١٥٧,٠٧٧	
صافي الربح العائد إلى						
شبه حقوق الملكية	١,٢٣١	٨,٢٩٦	٨٨٧,٣١٥	٤٧٣	٥,١٠٠	٣٧٧,٩٧٦
مصروفات تشغيلية	١٣,٥١٦	–	–	٢٣,٤٣٠	–	–
المطلوبات المحتملة:						
اعتمادات مستندية	–	١,٠٠٠	–	–	٣,٣٢٧	–
ضمانات	١٢٥,٨٥٢	١٠٢,٨٢٢	–	١٠٧,٣٢٦	١١٠,٨٤٥	–

١ يشمل أفراد الأسرة المقربين
٢ كبار المساهمين الذين يملكون بشكل مباشر أو غير مباشر ٥٪ أو أكثر من رأس المال

تتم جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بشروط مماثلة بشكل أساسي، بما في ذلك معدلات الربح والضمانات، كتلك السائدة في المعاملات المقارنة مع الأطراف غير ذات العلاقة.

(ب) المعاملات مع موظفي الإدارة العليا

يوضح الجدول التالي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا الآخرين خلال السنة:

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
مكافآت مجلس الإدارة بما في ذلك بدل الاجتماعات (إيضاح ٣١)	٢٢,٦٢٤	١٨,٥٣٢
الإدارة العليا		
منافع الموظفين قصيرة الأجل	١٨,٣٦٣	١٨,٠٥٩
منافع طويلة الأجل أخرى	٤٦٨	١٥٣
	١٨,٨٣١	١٨,٢١٢

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة

٣٩ أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

(أ) مبادلة معدل الربح

المبادلات هي التزامات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. في حالة مبادلة معدل الربح، تقوم الأطراف المقابلة عموما بتبادل مدفوعات الأرباح الثابتة والمتغيرة بعملة واحدة دون تبادل أصل الدين. في حالة مبادلة العملات، يتم تبادل مدفوعات الأرباح الثابتة وأصل الدين بعملات مختلفة.

(ب) تعهد أحادي لشراء / بيع العملات

إن الوعود الأحادية بشراء / بيع العملات هي وعود إما بشراء أو بيع عملة محددة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. يتم تنفيذ المعاملات الفعلية في التواريخ المتعهد بها، من خلال تبادل عروض الشراء / البيع والقبول بين الأطراف ذات العلاقة.

يبين الجدول التالي القيمة العادلة الموجبة والسالبة لأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مع القيم الاسمية التي تخضع للتحليل حسب الاستحقاق. القيمة الاسمية التي تشكل مؤشراً لحجم المعاملات القائمة في نهاية السنة، وهي لا تعكس بالضرورة قيمة التدفقات النقدية المستقبلية ولا مخاطر السوق والائتمان والتي يمكن الاستدلال عليها من القيمة العادلة لأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	القيمة الاسمية	خلال ٣ أشهر	٣ – ١٢ شهراً	من سنة واحدة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات
٢٠٢٣							
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية							
مبادلات معدل الربح	٤٢٢,٩٥٧	١١٩,٩٠١	٦,٢٤٥,٦٦٩	١٢٣,٠٤٩	٢٣٦,٦٣٣	٢,١٧١,١٠٧	٣,٧١٤,٨٨٠
تعهد أحادي لشراء / بيع العملات	١٩,٩٤٨	٢,٧٧٦	١٢,٧٣٨,٠٣٢	٨,٣٣٨,٧٦٣	٤,٣٩٩,٢٦٩	–	–
مبادلة العملات	–	١٥,٨٢٢	٦٨,٤١٣	٣٥,١٨٨	–	٣٣,٢٢٥	–
	٤٤٢,٩٠٥	**١٣٨,٤٩٩**	**١٩,٠٥٢,١١٤**	**٨,٤٩٧,٠٠٠**	**٤,٦٣٥,٩٠٢**	**٢,٢٠٤,٣٣٢**	**٣,٧١٤,٨٨٠**

	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	القيمة الاسمية	خلال ٣ أشهر	٣ – ١٢ شهراً	من سنة واحدة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات
٢٠٢٢							
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية							
مبادلات معدل الربح	٦٠٣,٩١٨	١٧٣,١٠٠	٧,٩٥٧,١٠٤	٥٧١,٩٣٣	٨٠١,٩٥٦	٢,٤٥٤,٢٢٥	٤,١٢٨,٩٩٠
تعهد أحادي لشراء / بيع العملات	٦,٦٥٠	٥٦,٢٨٣	٨,٦٠٤,٣٢٩	٧,٤٥٣,٤٧٧	١,١٥٠,٨٥٢	–	–
مبادلة العملات	١,٣١٤	–	٦٨,٤١٣	–	–	٦٨,٤١٣	–
	٦١١,٨٨٢	٢٢٩,٣٨٣	١٦,٦٢٩,٨٤٦	٨,٠٢٥,٤١٠	١,٩٥٢,٨٠٨	٢,٥٢٢,٦٣٨	٤,١٢٨,٩٩٠

إن عدم فعالية التحوط فيما يتعلق بمبادلات معدل الربح المخصصة كأدوات تحوط كانت ضئيلة في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٢.

٤٠ الزكاة

يتحمّل أصحاب حقوق الملكية الزكاة مباشرة. ولا تقوم المجموعة بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن أصحاب حقوق الملكية وفقاً للنظام الأساسي.

٤١ هيئة الرقابة الشرعية

تتألف هيئة الرقابة الشرعية في المجموعة من ثلاثة علماء متخصّصين في مبادئ الشريعة ويحرصون على التزام المجموعة بالمبادئ الإسلامية العامة وعملها وفقاً للفتاوى الصادرة والقوانين الإرشادية. تتضمن مراجعة المجموعة فحصاً للدليل المتعلق بالوثائق والإجراءات التي تعتمدها المجموعة من أجل التأكد من مزاولتها لأنشطتها وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية

٤٢ المسؤولية الاجتماعية

وفقاً للقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ والتوضيحات الإضافية للقانون الصادرة في ٢٠١٠، قامت المجموعة برصد مخصص بقيمة ٣٦,٣ مليون ريال قطري بمبلغ يعادل ٢,٥٪ من صافي الربح المتعلق بالسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (٢٠٢٢: ٣٥,٦ مليون ريال قطري) لدعم الأنشطة الرياضية والثقافية والخيرية.

٤٣ مصادر وتطبيق الصندوق الخيري للفترة

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
أموال خيرية غير موزعة كما في ١ يناير	٤٦,٧٤٥	٩,٩٢٧
صافي الأرباح التي تحظرها الشريعة خلال السنة	٨٦,٥٢٠	٣٦,٨١٨
المصدر الإجمالي للصندوق الخيري	**١٣٣,٢٦٥**	٤٦,٧٤٥
استخدام الصندوق الخيري		
الأبحاث والتبرعات والاستخدامات الأخرى خلال السنة		
الأموال الخيرية غير الموزعة كما في ٣١ ديسمبر	**١٣٣,٢٦٥**	٤٦,٧٤٥

البيانات المالية للبنك الأم

(أ) بيان المركز المالي للبنك الأم

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى مصرف قطر المركزي	٤,٩٦٦,٤٩٤	٥,٠٦٣,٠٤٩
مبالغ مستحقة من البنوك	٤,٠٦٣,٧٤٨	٥,١٨٦,٧٠٤
الموجودات التمويلية	٩٩,٤٠٧,٢٢٠	١٠٩,٥٢٠,٨٣٦
الاستثمارات في الأوراق المالية	٣٧,٥٣٠,٥٠٢	٣٠,٧٧٩,٢٥٠
الاستثمار في الشركات التابعة والشركات الزميلة	١,٧٣٤,٢٨٤	١,٧٥٤,١٨٢
موجودات ثابتة	٨٠٢,٦٦٦	٧٦٠,٤٩٥
موجودات غير ملموسة	١,٥٦٤,٤٠١	١,٦٧٨,٥٩٢
موجودات أخرى	٧٣٥,٥٦٢	٨١٨,٥٧٥
إجمالي الموجودات	**١٥٠,٨٠٤,٨٧٧**	١٥٥,٥٦١,٦٨٣
المطلوبات		
مبالغ مستحقة للبنوك	٣١,٩٥٦,٠٠٨	٢٨,٩٢٢,٩٥٧
حسابات العملاء الجارية	٧,١٩٠,١٨٧	٧,٧٧٥,٥٦٠
تمويل الصكوك والديون	٥,٢٩٤,٤٣٧	٧,٧٤٠,٥٦٢
تمويلات أخرى	٤,٥٨٥,٥١٣	٣,٨٤٣,٢٣٦
مطلوبات أخرى	٢,٢٤٩,٩٢٨	٢,٨٣٥,٥٩٣
إجمالي المطلوبات	**٥١,٢٧٦,٠٧٣**	٥١,١١٧,٩٠٨
شبه حقوق الملكية		
حسابات الاستثمار التشاركية	٧٥,٦١٣,٢٧٥	٨١,٠١١,٨١٨
حقوق الملكية		
رأس المال	٩,٣٠٠,٠٠٠	٩,٣٠٠,٠٠٠
الاحتياطي القانوني	٩,٦٤٤,١٦٦	٩,٦٤٤,١٦٦
احتياطي المخاطر	٢,٦٦١,٦١٣	٢,٣٩٨,٥٤٣
احتياطيات القيمة العادلة	٥٤,٨٣٢	٤٥,٧٣٤
الأرباح المدورة	١,٢٥٤,٩١٨	١,٠٤٣,٥١٤
إجمالي حقوق الملكية العائدة لحاملي حقوق الملكية بالبنك	**٢٢,٩١٥,٥٢٩**	٢٢,٤٣١,٩٥٧
أداة مالية مؤهلة كرأس مال إضافي	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
إجمالي حقوق الملكية	**٢٣,٩١٥,٥٢٩**	٢٣,٤٣١,٩٥٧
إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية وحقوق الملكية	**١٥٠,٨٠٤,٨٧٧**	١٥٥,٥٦١,٦٨٣

المعلومات التكميلية للبيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ — بآلاف الريالات القطرية

البيانات المالية للبنك الأم

(أ) بيان المركز المالي للبنك الأم

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى مصرف قطر المركزي	٤,٩٦٦,٤٩٤	٥,٠٦٣,٠٤٩
مبالغ مستحقة من البنوك	٤,٠٦٣,٧٤٨	٥,١٨٦,٧٠٤
الموجودات التمويلية	٩٩,٤٠٧,٢٢٠	١٠٩,٥٢٠,٨٣٦
الاستثمارات في الأوراق المالية	٣٧,٥٣٠,٥٠٢	٣٠,٧٧٩,٢٥٠
الاستثمار في الشركات التابعة والشركات الزميلة	١,٧٣٤,٢٨٤	١,٧٥٤,١٨٢
موجودات ثابتة	٨٠٢,٦٦٦	٧٦٠,٤٩٥
موجودات غير ملموسة	١,٥٦٤,٤٠١	١,٦٧٨,٥٩٢
موجودات أخرى	٧٣٥,٥٦٢	٨١٨,٥٧٥
إجمالي الموجودات	**١٥٠,٨٠٤,٨٧٧**	١٥٥,٥٦١,٦٨٣
المطلوبات		
مبالغ مستحقة للبنوك	٣١,٩٥٦,٠٠٨	٢٨,٩٢٢,٩٥٧
حسابات العملاء الجارية	٧,١٩٠,١٨٧	٧,٧٧٥,٥٦٠
تمويل الصكوك والديون	٥,٢٩٤,٤٣٧	٧,٧٤٠,٥٦٢
تمويلات أخرى	٤,٥٨٥,٥١٣	٣,٨٤٣,٢٣٦
مطلوبات أخرى	٢,٢٤٩,٩٢٨	٢,٨٣٥,٥٩٣
إجمالي المطلوبات	**٥١,٢٧٦,٠٧٣**	٥١,١١٧,٩٠٨
شبه حقوق الملكية		
حسابات الاستثمار التشاركية	٧٥,٦١٣,٢٧٥	٨١,٠١١,٨١٨
حقوق الملكية		
رأس المال	٩,٣٠٠,٠٠٠	٩,٣٠٠,٠٠٠
الاحتياطي القانوني	٩,٦٤٤,١٦٦	٩,٦٤٤,١٦٦
احتياطي المخاطر	٢,٦٦١,٦١٣	٢,٣٩٨,٥٤٣
احتياطيات القيمة العادلة	٥٤,٨٣٢	٤٥,٧٣٤
الأرباح المدورة	١,٢٥٤,٩١٨	١,٠٤٣,٥١٤
إجمالي حقوق الملكية العائدة لحاملي حقوق الملكية بالبنك	**٢٢,٩١٥,٥٢٩**	٢٢,٤٣١,٩٥٧
أداة مالية مؤهلة كرأس مال إضافي	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
إجمالي حقوق الملكية	**٢٣,٩١٥,٥٢٩**	٢٣,٤٣١,٩٥٧
إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية وحقوق الملكية	**١٥٠,٨٠٤,٨٧٧**	١٥٥,٥٦١,٦٨٣

المعلومات المالية للبنك الأم

يتم إعداد بيان المركز المالي وبيان الدخل للبنك الأم، المفصح عنه كمعلومات مالية تكميلية كما هو مطلوب من قبل مصرف قطر المركزي، وفقا لنفس السياسات المحاسبية كما هو مذكور في الإيضاح رقم ٣ (د) للاستثمار في الشركات التابعة والشركات الزميلة التي يتم تسجيلها بالتكلفة، ناقصا الانخفاض في القيمة إن وجد..

المعلومات التكميلية للبيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ — بآلاف الريالات القطرية

البيانات المالية للبنك الأم

(ب) بيان الدخل للبنك الأم

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
صافي إيرادات من أنشطة التمويل	٦,٦٠١,٧٧٢	٤,٨٨١,٢١٦
صافي إيرادات من أنشطة الاستثمار	١,٨٦٨,٤١٥	١,٢٤١,٧٧٧
إجمالي صافي الإيرادات من الأنشطة التمويلية والاستثمارية	**٨,٤٧٠,١٨٧**	٦,١٢٢,٩٩٣
إيرادات رسوم وعمولات	٣٨٩,٢٩١	٣٧٥,٤٨٢
مصروفات رسوم وعمولات	(١٢٠,٠٦٩)	(١٠٤,١٩٤)
صافي إيرادات الرسوم والعمولات	**٢٦٩,٢٢٢**	٢٧١,٢٨٨
ربح من صرف العملات الأجنبية	١٩٦,٩٩١	٢٦٨,٤٠٦
ربح من البيع في شركة زميلة	١٦,٦١٨	–
إيرادات أخرى	٨٩,٨٥١	١٩,٣٥٥
إجمالي الإيرادات	**٩,٠٤٢,٨٦٩**	٦,٦٨٢,٠٤٢
تكاليف الموظفين	(٣٢٢,٣٦٠)	(٤٢٧,٠٢٥)
الاستهلاك	(١٦٢,٣٩٧)	(١٦٩,٤٧٤)
مصروفات أخرى	(٢٠٥,٤٧١)	(٣٨٦,١٩٦)
مصروفات تمويلية	(٢,٢٦٥,٨٩١)	(١,٠٢٨,٥٠١)
إجمالي المصروفات	**(٢,٩٥٦,١١٩)**	(٢,٠١١,١٩٦)
صافي المبالغ المعكوسة / (خسائر الانخفاض في القيمة) للمبالغ المستحقة من البنوك	١٤,٠٥١	(١٣,٣٠٦)
صافي خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات التمويلية	(١,٢٦٥,٤٢١)	(١,٥٥٦,٢٢٢)
صافي المبالغ المعكوسة / (الانخفاض في القيمة) للاستثمارات	٢٢,٤٤١	(٥١,٩٥٣)
صافي المبالغ المعكوسة / (خسائر الانخفاض في القيمة) للتعرضات الأخرى الخاضعة لمخاطر الائتمان	٦٩,٦٣٧	(٨٥,٥٨٧)
الربح للسنة قبل صافي الربح العائد إلى شبه حقوق الملكية	**٤,٩٢٧,٤٥٨**	٢,٩٦٣,٧٧٨
ناقصاً: صافي الربح العائد إلى شبه حقوق الملكية	(٣,٤٥٣,٨٦٩)	(١,٧٥٠,٧٠٩)
صافي ربح السنة	**١,٤٧٣,٥٨٩**	١,٢١٣,٠٦٩

مصرف الريان
MASRAF AL RAYAN

مصرف الريان (ش.م.ع.ق) - ٦٩ شارع العد الشرقي، ص.ب ٢٨٨٨٨، لوسيل، قطر، تليفون: ٣٣٣٣ ٤٤٢٥ ٩٧٤+ ، www.alrayan.com